

sharif mahmoud

الامبريالية البريطانية في مصر

١٨٨٢ - ١٩١٤



دكتور

سعيد إبراهيم ذو الفقار



نبذه عن المؤلف

ولد بالقاهرة عام ١٩٣٥ . وحصل على
الليسانس (١٩٥٧) ودرجة الماجستير
(١٩٦٣) في التاريخ من جامعة كامبردج بالانجلترا
ثم على درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية
من المعهد القومي للعلوم السياسية بجامعة باريس
بفرنسا (١٩٦٦) .

وعمل ابتداء من عام ١٩٦٧ بمنظمة
اليونسكو في باريس حيث كان مسئولا عن
البرامج التعليمية في العالم الثالث ثم الحفاظ على
التراث الثقافي والمعماري في البلدان العربية
وبصفة خاصة الحفاظ على المعالم والمواقع والمباني
والمدن التاريخية في البلدان العربية وترميمها
وتنسيق التفتيات الأثرية وتطوير المتاحف .

وفي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ كان مديرا
لمشروع تطوير المتحف المصري بالقاهرة، الذي
تولاه الاتحاد العالمي للمتاحف بتمويل من البنك
الدولي . وهو يعمل منذ ١٩٨١ - وحتى
الآن - أمينا عاما لمنظمة الأغاخان للعمارة في
جنيف بسويسرا، التي تعمل على الحفاظ على
التراث المعماري وتشجيع قيام عمارة حديثة
تتفق مع التراث الثقافي والبيئة المحيطة في البلدان
الاسلامية .

sharif mahmoud

الامبريالية البريطانية في مصر

١٨٨٢ - ١٩١٤

تحليل بنيان إستعمار

دكتور

سعيد إبراهيم ذو الفقار

دار النشر

Editions Pluriel
Case postale 254
CH 1211 Genève 16

ISBN 2-88207-000-4

sharif mahmoud



mohamed khatab

فهرس المحتويات

صفحة	تهيد
٥
١١	الفصل الأول: أسباب إحتلال مصر
١١	(أ) آراء الانجليز الأحرار ضد الامبريالية
١٨	(ب) التدخل البريطاني في مصر
٣٢	الفصل الثاني: مظاهر بناءة في الادارة الاستعمارية
٣٢	(١) الاسس المادية قبل الأستعمار
٣٦	(٢) حكم الاحتلال
٣٨	(أ) تحديد البيان الادارى والقضائى حسب القواعد العصرية
٤٦	(ب) إصلاح المالية
٥٠	(ج) النمو الاقتصادى العام والخاص
٦٩	(٣) تقسيم عائد التنمية الاقتصادية
٧٠	(أ) لإزدياد عدد السكان والانتاج
٧٤	(ب) تقلبات الاسعار والقوة الشرائية
٨١	(٤) الدخل القومى
٨١	(أ) نقص الاحصاءات
٨٢	(ب) تباين دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة
٨٨	(ج) الدلائل العديدة على تحسین مستوى المعيشة
٩٤	الخلاصة
١٠٦	الفصل الثالث: إنعكاسات قبضة الاستعمار
١٠٩	(١) مصر والتبعية السياسية
١٠٩	(أ) سيطرة إنجلترا على الأجهزة الادارية
١١٧	(ب) الهيئات البرلمانية في القانون النظامى لسنة ١٨٨٣
١١٩	(ج) المطالب النيابية ونظام حكم الاحتلال
١٢٩	(٢) تبعية التربية والتعليم
١٢٩	(أ) العنصر النظرى في التعليم
١٣٥	(ب) زيادة عدد المدارس العمومية
١٤٥	(ج) قيمة التعليم العام
١٤٩	(د) التعليم الخاص

١٥١ ٣) التبعية الاقتصادية
١٥٣ (أ) الهيئات الاقتصادية
١٥٨ (ب) سوق وسائل الانتاج
١٦٣ (ج) سوق المنتجات
١٧٨ الخلاصة
١٨١ ملحق جداول
١٩٧ المراجع باللغة العربية
١٩٩ المراجع باللغة الأجنبية

تقديم

كان لتدخل الانجليز في مصر في سنة ١٨٨٢ أثر كبير في كشف اللثام عن حقيقة نياتهم، وفي تحول الاستعمار المقنع الى استعمار سافر، والواقع أن الانجليز والفرنسيين قد بسطوا نفوذهم الاقتصادي وسلطانهم السياسي على البلاد قبل احتلال مصر بعشرات السنين، على إنه من الخطأ أن يستنتج من ذلك- كما يعتقد البعض، ومن هؤلاء أتباع مدرسة سيسل رودس الامبريالية المشايخون لسياسة التوسع الاستعماري، أمثال ملتر وكرومر، وكذلك أتباع المدرسة الماركسية الداعون إلى مذهب كارل ماركس- أن من أسباب هذا الاحتلال مقتضيات اقتصادية امبريالية جديدة، ذلك أن لغزو مصر في حقيقة الأمر شعباً امتدت إلى ماوراء حدودها، حيث رسم هذا الغزو الأوروبي خطة عامة لاقتسام أفريقيا، وأن أمانة البحث تقتضينا، والحالة هذه، أن نوضح بدقة أسباب هذه الظاهرة التاريخية متخذين من مسألة مصر مثالا في هذا الموضوع، وأن نحلل الطبيعة الذاتية لتلك المرحلة التي تلت الاحتلال ودعوتها استعماراً.

وقد اخترنا بادئ بدء أن نفصل هذين العنصرين أحدهما عن الآخر، فاذا صح أنه كانت هناك صلة زمنية، وأمکن القول أيضاً إنها صلة موضوعية، بين الدافع الاقتصادي لبعض الدول الصناعية وبين التوسع الامبريالي الاستعماري في أفريقيا، فإن البحث العميق قد يتكشف عن عدم وجود مرحلة انتقال مباشرة وكذلك عن اختلاف واضح بين العلة والمعلول.^(١)

وستجنب في بحثنا، فيما يتعلق بالعلة، التفسير السطحي القائم على الاستدلال النظري، وأما المعلول فلن نقدره تقديراً قاطعاً بمقتضى قواعد الأخلاق الراهنة.

ومن أسباب الامبريالية في نظرية لينين-وهي أوسع النظريات شيوعاً-تراكم رؤوس الأموال الفائضة في عواصم الدول الصناعية، وضالة الأرباح بسبب فقر الجماهير وتأخر الصناعة، وهذه الحالة من شأنها تشجيع الأوساط المالية على البحث عن أرباح في المستعمرات تفوق في مقدارها تلك التي يمكنهم الحصول عليها داخل بلادهم، فيرسلون أموالهم إلى الخارج يستغلون بها مصادر جديدة للمواد الأولية ويفتحون أسواقاً ومناطق أخرى لنفوذهم، وتقضى هذه الحركة، في أوج شدتها، إلى تهاافت عام على احتكار «المناطق الاقتصادية» في البلدان المتأخرة^(٢) غير أن هذه النظرية الاقتصادية الامبريالية، على فرض صحتها التاريخية، لا تبدو لنا أنها تراعى، كما ينبغي، العوامل الذاتية التي تكيّف قرارات الحكومات أو الظروف السياسية التي تدعو الحكومات الى اصدار مثل هذه القرارات، ولهذا السبب لا تتفق النظرية الاقتصادية الامبريالية والحقيقة المعروفة القائلة بأن لضم المستعمرات في الغالب أسباباً تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك الأسباب التي تحدد ادارة المستعمرات واستغلالها بعد ضمها.

وباحتلال مصر وتلك المناطق الافريقية الشاسعة، لم يستجب بعض ساسة بريطانيا الى رغبة الجماعات المالية في التوسع، كما أنهم لم يسعوا إلى اغتنام فرص استعمارية جديدة بل حاولوا بالعكس أن يتابعوا

سياسة الاستراتيجية الدولية التي ورثوها عن أسلافهم، ولقد كان السبب الرئيسي للاحتلال استراتيجياً، حيث تركز الاهتمام منذ البدء على صيانة طرق المواصلات التي تربط الامبراطورية بالشرق، فإذا حدث بعد ذلك أن تقدمت المناطق المحتلة وتم استغلالها لصالح الدولة المستعمرة فان عائد هذا الاستغلال كان يوجه على الخصوص لسد نفقات ادارة تلك المناطق، وهكذا كان الاصلاح الاقتصادي فيها نتيجة ضم المستعمرات لا سبباً له^(٢).

وحتى ذلك الوقت، اكتفت بريطانيا العظمى، حصن الحرية التجارية بممارسة سيادة سياسية على مصر، تشاركها فيها على قدم المساواة فرنسا بفضل الضغوط التجارية والمالية، وهكذا عملت بريطانيا العظمى على ادخال النفوذ الغربى الحر الذى قد يؤدى أثره إلى تجديد البنيان الاجتماعى والثقافى في مصر^(٣).

ولكن النتيجة كانت عكس ذلك، فهذا المشروع الفرنسى-الانجليزى وذلك الاستغلال المالى المفرط الذى صاحبه، قد أدخلنا بغير تنظيم سليم فقوضاً قواعد النظام الخديوى التقليدى الذى قامت عليه السيادة الفرنسية-الانجليزية الخارجية، كذلك فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم تشجع على قيام نوع من الحرية الشرقية بطريقة سليمة فتحوّلت إلى اتصال خصب بالغرب ولكن دون أن يؤدى بها إلى التطبع بنظام القيم التقليدية والايديولوجية الرسمية فعجلت هذه الحقيقة بتفتت الدولة، ولم تدرك الدولتان، بريطانيا العظمى وفرنسا، مدى خطورة هذه الأزمة وأثرها على نظام الحكم وانتهت محاولتهما الفاشلة لصيانة الحالة الراهنة، إلى إثارة رد فعل وطنى قوى مقعّم بالتهديد للمصالح الأوروبية ولسلامة قناة السويس على الخصوص.

ان فشل محاولة احياء الخديوية ورفض كل اتفاق مع الوطنيين الثائرين وفسخ التحالف الفرنسى-الانجليزى، كل هذه قد أثرت في فترة الاحتلال الذى أريد له الرحيل في زمن قصير، ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت عواقب هذا «الاستعمار المفروض على أهل البلاد» في جميع القارة الأفريقية.

ولم تستطع إنجلترا نظام الحكم التقليدى في مصر-أساس نفوذها غير المباشر-فاقتصرت شيئاً فشيئاً على اعادة بناء الدولة محاولة في الوقت نفسه أن تكسب بالاصلاح وتجديد الاقتصاد رضاء الشعب وتعاونه. إن المظهر الاستعماري لهذه السياسة الجديدة قد اتسم بتحول أشد فعلاً وعمقاً في بنيان مصر من ذلك التحول الذى حاولته إنجلترا حتى نهاية عهدها، ومع ذلك فإن القيمة الاجتماعية لهذا التحول لا يشعر بها الشعب المستعمر-شعور الرضا-الا إذا كان التحول ذا معنى، على أن هذا المعنى يتوقف بالطبع على النظرية المزدوجة ذات الشيعتين للاستعمار وعلى درجته من الواقعية، وفضلاً عن ذلك فإن أهداف إنجلترا كانت متعارضة بطبيعة النظام نفسه الذى فرضته لتحقيق مآربها.

فما هو ذلك النظام ولماذا فشل؟ هذا هو صميم موضوع الامبريالية بكل ما تحمله هذه الكلمة من وزن مهين. ان المبادئ الأخلاقية اليوم كالمطالب الوطنية بالأمس تدنيه دون لبس، ولكن هذه الادانة العالمية، على الرغم من أن لها ما يبررها في الجزء الأكبر منها لا تستطيع الا تشويه وإخفاء المعنى الحقيقى لنظرية كان لها في ذلك العهد مرمى ثورى.

ان الاستنكار الأخلاقى قلما يمكن الباحث من التحليل الموضوعى، ولا يمكن ان يكون هذا الاستنكار حجة، بل هو مجرد عارض على أية حال^(٤)، وكذلك ان الاستنكار تحكمه ظروف وعواطف لا تتفق مع الحالة المادية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومن جهة أخرى ان هذا الاستنكار لا يمس سوى ظاهرة من

ظواهر الامبريالية، هي السيطرة الأجنبية وعواقبها المشؤومة أى ظاهرة القوة، ولكن القوة، بعد كل هذا ليست سوى وسيلة سياسية، فهي إذن عنصر ثانوى في تطور أبعد مدى. والعامل الأساسي في الاستعمار هو الغاية التي يرمى اليها، هو اكتساب فوائد اقتصادية حتى لو كانت هذه الغاية ليست هي السبب الأول للاحتلال، أما القوة فليست الا عنصراً اضافياً، ومع ذلك فهي التي استرعت، على الخصوص، انتهاء الأخلاقيين والشعوب المستعمرة، والا كيف يمكن الحكم على الظاهرة المتشعبة بالاقتصاد على ظاهرها الشكلي؟ وفي مثل هذا التفكير ألا يقع التباس بين الوسائل والغايات؟ ألا يؤدي تجنب التفسير السليم للأسباب ولدور الاستعمار ولتطوره إلى التناقض في هذا التفسير؟ وكما يؤكد موريس ديفرجيه Maurice Duverger في حديثه عن الدور الحقيقي للدولة من أن: «كل تحليل قاطع يخلط بين الوعاء والمحتوى، بين السيف وحامله، لا يستطيع ادراك الحقيقة»^(٦).

ويتجاوز جاك بيرك Jacques Berque هذا الحد حين يقول: «إذا تنوعت الأشكال والأنظمة تقدم المحتوى إلى حد كبير في الابداع الملموس»، ولهذا «يجب الاصرار على المحتوى التكنولوجي الذي يكشف عن التبادل الملموس بين الانسان والعالم فضلاً عن الاصرار على الوسائل التي تؤثر فيه»^(٧).

يجب إذن أن نعيد الاستعمار الى فحواه التاريخية لنتمكن من تقدير دوره الحقيقي الذي لم يكن في مصر دور المجدد بل كان دور متعجل التاريخ، اننا أبعد ما نكون عن تبير العذر ولن ننقل الى الطرف الآخر ونصرف الى فقد ظاهرة الاستعمار السلبية، ولكننا سنحاول أن نوجه النظر إلى سماته الجوهرية وأن نوضح طبيعته الذاتية، وبعد تبين هذه الطبيعة نستطيع أن نقيم الدليل على الخلاف المحتوم الذي يفصل عناصرها الأساسية ويساهم على هذا النحو في الفشل المحتمل لكل مشروع استعماري.

ان الاستعمار كما أسلفنا، يتميز بظاهرة مزدوجة إيجابية وسلبية في نفس الوقت، وهو يتألف من عنصرين متناقضين ولكنهما في الظروف التاريخية متكاملان، فالعنصر الأول من هذين العنصرين هو ادخال الوسائل الفنية للمدينة الغربية في المستعمرة لاستغلال الثروات الطبيعية فيها وكذلك نشر الآراء الحديثة وما يتبعها من التغييرات الاجتماعية، أما العنصر الثاني فهو في الوقت نفسه المحافظة على علاقات التهيبة السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدولة المستعمرة، وهي العلاقات التي بدت طبيعية في البدء بسبب تأخر المستعمرة المادى والمعنوى ولكنها أصبحت تعسفية عندما استقرت آخر الأمر.

هذا المظهر المزدوج-مظهر المجدد الهام-ليس بالمظهر الخاص بالامبريالية دون غيرها، فهو ينطبق على كل تطور يجمع بين العناصر المتعارضة فيه أيضاً، وهذا الرأي ذو الشبعين هو أساس «خطاب عن مصدر التفرقة الاجتماعية» لجان جاك روسو حيث يقول «ان قوى التقدم البشرية، في تنميتها للحضارة، تتحول على اثرها إلى أسباب للتفرقة وعدم المساواة بين الناس، والتقدم يصبح في الوقت نفسه تقهقراً، وأنظمة هذا التقدم-وهي وضعية في البدء ما دامت تعمل على تنمية المصالح العامة في المجتمع-تتطور إلى اتجاه عكسى بحكم التعارض الملازم لطبيعة هذه الحضارة، ولكن هذا التطور لا يغير شيئاً من مظهره التقدمي في التاريخ».

وكذلك فإن انجلس Engels في تفسيره مختلف مراحل التاريخ الاجتماعي للانسانية، يقدر قيمة دور الرق في العهد القديم لا بالاعتبارات الذاتية المعمول بها اليوم ولكن بالظروف الموضوعية السائدة في تلك الحقبة من الزمن، وينتهي المجلس في بحثه إلى نتيجة تثير الدهشة في عالمنا المعاصر، وهي أن هذا النظام كان في مظهره

وضعياً إلى حد كبير، وفي عصور ما قبل التاريخ كان الانتقال من اقتصاد راكد على أساس قوت الفرد، إلى اقتصاد أوفى انتاجاً يستخدم التجارة في التعامل، يقتضي تقسيماً أولياً للعمل كان يسمح لبعض السكان بالانصراف الى مهام أخرى غير مهام كسب القوت اليومي. وفي الظروف التاريخية لهذه الحقبة من الزمن، لم يكن في الامكان بلوغ هذه المرحلة الا بالرق الذي كان يشتمل على أبسط الأشكال وأقربها الى الطبيعة في تقسيم العمل.

ولنترك لتجسس مهمة الحكم على مدى هذه الحركة حيث يقول «ان ادخال الرق في ظروف تلك الحقبة من الزمن كان خطوة واسعة إلى الأمام... وان التقدم الاقتصادي في البدء اعتمد أساساً على زيادة الانتاج وتنميته بأعمال الرق»^(٨).

ويستطرد المجلس في بحثه ويقول بصراحة أيضاً «يجب علينا أن لا ننسى على الإطلاق أن نمونا الاقتصادي والسياسي والثقافي يفترض كله حالة كان الرق ضرورياً فيها كما كان معترفاً به في جميع العالم، وفي هذا الصدد يحق لنا أن نقول إنه لولا الرق في العهد القديم لما قامت الاشتراكية الحديثة»^(٩)، غير أن أشكال الانتاج في هذا النظام كانت عقبة في سبيل تقدم اجتماعي فني يأخذ بطرق الانتاج الرأسمالية^(١٠) ومن ثم كان الاقتصاد الراكد الذي حل محل مرحلة الانطلاق في البدء، هذا التطور انجدد الهادم في آن واحد تجده أيضاً في المراحل المتتالية في التاريخ الاقتصادي في الاقطاع ومذهب التجارين والرأسمالية، ولكن لنعد إلى موضوعنا عن الامبيالية. ان ماركس الذي لا يمكن الشك في تسامحه نحوها، كان النظري الأول الذي شرح هذه الظاهرة شرحاً وافياً فقد شهد في عصره مشروع الهند أكبر المشاريع الاستعمارية في ذلك القرن، وتتبع بفكره الأطوار المختلفة لهذا المثال من الاستعمار، لم يدن ماركس تدخل إنجلترا العنيف وأثارة الهدامة في نظام الهند الاجتماعي التقليدي ولكنه أقر هذا التدخل كرائد موجه إلى الحضارة، وقلما شكاً، وهو اغفل الموضوعي، من تفكك هذه الطوائف القروية المثالية، «التي، على الرغم من مظهرها الذي لا ضرر منه، كانت دائماً الركن المكين للاستبداد الشرق، فقد حصرت هذه الطوائف العقل الانساني في نطاق ضيق جداً حين جعلت منه أداة طيعة للتطير والتشاؤم وعبداً للقواعد المسلم بها، وسلبته كل خلق ورفيع وكل قوة تاريخية»^(١١).

«ان هدم هذه الأوضاع البدائية البالية كان شرطاً لا بد منه لنشر الأخلاق الأوروبية في البلاد... وكان من الواجب اباداة الصناعة المحلية القديمة والقضاء على الأخلاق المتخلفة في هذه القرى»^(١٢).

لقد زال الاستغلال الحرق والصناعي شيئاً فشيئاً لا تحت سياط الجنود البريطانيين ولا لقسوة جياة الضرائب ولكن تحت تأثير النفوذ الفني الغربي ومنافسة التجارة الحرة، ولم تكن في الامكان تقوم دور الامبيالية الا بمتابعة تغيرات هذا المظهر المنجد. «إن التدخل الإنجليزي للقضاء على الغزال والنساج من الهنود، قد قضى على هذه الطوائف الصغيرة، وهي تنصف همجية ونصف متحضرة، بتقويض أسسها الاقتصادية، وأثار بذلك أعظم ثورة أجتاعية بل أثار في الحقيقة الثورة الاجتماعية الوحيدة في آسيا، لا شك في أن إنجلترا بآثارها ثورة أجتاعية في هندستان كانت تستهدى بأحسن المصالح وتتصرف بحماية لتبلغ أهدافها، ولكن المسألة ليست بهذه البساطة حيث يجب أن نعرف هل تستطيع الإنسانية أن تحقق مصيرها بدون ثورة أجتاعية جذرية في تلك الحالة الاجتماعية في آسيا، والا مهما كانت جرائم إنجلترا، فقد كانت ادارة عديمة الادراك للتاريخ بآثارها بمثل هذه الثورة»^(١٣).

وفي مصر، كان الدور الثوري للاستعمار الإنجليزي خفيف الأثر لأن البلاد لم تكن في تلك الحالة

المادية المتخلفة التي كانت فيها الهند^(١١) فالإصلاح السابق الذي قام به حكام مصر زود البلاد بهيكل أولي للبنان الرأسمالي، ولكن لا فائدة من الاسترسال في هذه النظرية والقول بأن مصر كان في إمكانها أن تقوم بثورتها الاجتماعية بدون عون فعلي من السلطة المحتلة، ويتضح في نظرية ماركس أن قيمة الهدف مسألة جذبية، كما عرض المعنى الثانوي لوسائل بلوغ الهدف فقد فرق بين الموضوع والشكل، وفشل البعثة الاستعمارية المحتمل يرجع إلى عدم التمييز بين الموضوع والشكل، أضف إليه سيطرة الشكل على حقيقة الموضوع الذي يدل بدوره على جوهر رد الفعل الوطني.

كيف حدث إذن هذا الخلط بين الشكل والموضوع، ؟ ان الاستعمار كما رأينا يمر وجوده في التاريخ بتخلف المستعمرة المادية، وبذلك العون المجدد الذي يعود على المستعمرة منه، ولكن هذا التبرير يتوقف على ظروف اجتماعية ومادية، فهو إذن محدد لفترة معينة من الزمن، وهناك من جهة أخرى علة وجود الاستعمار، انها اطالة حالة التبعية التي تحول بلاداً محتملة إلى مستودع من المواد الأولية للدولة المستعمرة وإلى سوق للمنتجات الصناعية وتشجع المستعمرين على الاحتفاظ بالسيادة فيها ما استطاعوا من الوقت. وعقبى هذا التناقض هي أنه في مصر إذا كان نمو الطاقات الانتاجية يسانده استقرار نظام للانتاج على أسس عصرية حديثة، قد أدى الى انماء ثروات البلاد وإلى تقسيم إجتماعي جديد إلى طبقات من الشعب وإلى ازدهار الآراء الغربية، فان قوى الشعب المستعمر ظلت بالعكس ساكنة لم تتحرك أو أدركها الضعف، وهكذا فإن النمو الاقتصادي الذي يلي في العادة يقظة الضمير الوطني والاجتماعي، لم يصحبه تقدم يوازيه في البنيان السياسي، فمن جهة اتخذ احتلال مصر مظهراً مجدداً تقدمياً، وكان له من جهة أخرى مظهر رجعي هدام.

هذا النظام مفكك الأوصال ذهب المفسرون في تفسيره سبيلين، فقد فسر أولاً بعلامة القوة التي اعتبرت المصري المستعمر أدنى مقاماً فأذلته بالحياة العنصرية وحالت بينه وبين الاشتراك في وضع القرارات السياسية الادارية ثم أنكرت عليه شخصية وطن وثقافته، وفسر هذا النظام ثانياً في الظروف العامة للتبعية بأن مصر تدار بمقتضى نظام الأوامر يفرضها حكم الاحتلال ولا يتفق هذا النظام حتماً ومصالح الشعب الحقيقية.

هذان العاملان اللذان حالاً دون التقدم السياسي وأبقياً على اقتصاد تابع ناقص، كانا تقطنى انطلاق رد الفعل الوطني، الذي كان في الحقيقة انعكاس تحول الحقيقة المادية التي لم يأخذ بها النظام السياسي على الإطلاق، فقد افترض رد الفعل الوطني إذن مستوى للنمو الاقتصادي بحيث يصبح الاحتلال فيه حدثاً باطلاً لا يتفق وروح العصر، فالاحتكار السياسي بنفوذه على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية كان عقبة في سبيل النمو التام^(١٢). لقد أبقت إنجلترا شعباً في أبنان نهضته، وأيديته ولكنها أبقت في فياهب خضوعه وحالت بينه وبين الأخذ بنصيب في الشؤون السياسية وهكذا قلبت إنجلترا دورها رأساً على عقب، فقد كان دورها دور المنشئ الاجتماعي ولكنها عجزت عن تكيف نفسها ومتابعة الوضع الذي أقامته يديها، ومن يطلق عنان التاريخ أصبحت كاحية ان صبح هذا التعبير^(١٣).

وأمام المعارضة المتصاعدة التي تثيرها الحركة الوطنية، آثرت إنجلترا أن تقمعها بدلا من أن تبحث عن أسبابها، فضاغت جهاز القمع كلما اشتدت مطالب الشعب السياسية، ولكنها كانت تعني في الوقت نفسه بتهدئة النفوس وبوقف هذه المطالبات فأدخلت اصلاحات اجتماعية واقتصادية جديدة في البلاد، وفي ظنها أن مساوئ الاستعمار وحدها أثارت المعارضة الوطنية، وفي الواقع أقلمت هذه الاصلاحات في تأخير تبلور الضمير الوطني عدة سنوات، غير أن المسألة لم تكن كذلك فقد أدى شطط الاستعمار به إلى تحول

شكله عن الهدف، وبعبارة أخرى ان السيادة حلت محل البعثة الجديدة، ولم تكن مساوية الاستعمار عرضية بل كانت من صميم طبيعة نظامه، ولم يكن في الامكان القضاء عليها دون اثاره الشك في نظام الاستعمار كله، وقد كتب ماركس في تحليله مسألة الهند يقول «ان كل ما ستضطرب الرجوانية البريطانية إلى عمله في الهند لن يحرر جماهير الشعب من عبوديتها ولن تحسن حالتهم الاجتماعية تحسيناً جوهرياً لأن كل ذلك لا يتوقف على نمو الطاقات الانتاجية فحسب ولكنه يتوقف أيضاً على استيلاء الشعب على هذه الطاقات، غير أن الرجوانية البريطانية لن يفوتها أن تنهى الظروف المادية لتحقيق الاثنين: تحرير جماهير الشعب وتحسين حالتهم الاجتماعية تحسيناً جوهرياً»^(١٧).

وبعبارة موجزة، ان المسألة الحقيقية قد طرحت نفسها في المجال السياسي لا في المجال الاجتماعي الاقتصادي، فقد عنيت إنجلترا بالرخاء المادى في تتبع تغيرات مصالحها الخاصة دون أن تدرك أن المطالب الوطنية في صحيحها كانت ترمي إلى ارضاء مقتضيات شعور نفسى هو الشخصية الخاصة بمصر، وأن استغلال ثروتها لن يكون له مغزى واقعى الا إذا أقوت إنجلترا بمقتضيات ذلك الشعور.

-
- (١) ابراهيم مؤلف برك (حاك) Dépossession du monde Berque J. ١٩٦٤ ص ٨٣، وحلاجر (ج) Gallagher وروسون (ز) Robinson R. ١٩٦١ ص ١٥٥، وستراشي (جون) The End of Empire, Strachey John ١٩٥٩ ص ٨٩-٩٠.
- (٢) ابراهيم مؤلف لينين: الامبريالية أعلى درجات الرأسمالية (محاضرات من مؤلفاته- الطبعة الانجليزية) موسكو ١٩٤٧- الفصل الرابع، ص ٧٢١-٧٢٢.
- (٣) هذه النظرية شرح مطول في كتاب Africa and the Victorians.
- (٤) حلاجر (ج) J. Gallagher، (ز) روسون Robinson R. عرض تاريخى اقتصادى، للسلسلة الثانية، السادس رقم ١- ١٩٥٨. The Imperialism of Free Trade, in Economic History Review
- (٥) (ف) داهنجر Anti-Dühring, F. Engels (الترجمة الانجليزية) موسكو ١٩٥٩ ص ٢٠٧.
- (٦) ديفرجه (م) Introduction à la politique, Duverger M. ١٩٦٤ ص ٣١٩.
- (٧) بيك جاك Berque, Jacques المرجع السابق الاشارة إليه ص ٨٧.
- (٨) أنجلس (ف) Anti-Dühring Engels F. ٢٥٠-٢٥١ (ترجمتا للنص الانجليزية).
- (٩) كذلك أنجلس صفحة ٢٢٩.
- (١٠) ستراشي (جون) Strachey J. (صفحة ٣٣٠) - يذهب إلى حد افتراض أن الرق، في المكان الأول، أحر الثورة الصناعية أكثر من ألف سنة، وأن الغزو الأكبر من العمل الحسائى النظري والمضى الضرورى- للانطلاق إلى الأمام، جرى منذ القرن الثامن، وكذلك إنشاء سوق وشبكة للمواصلات العالمية، ولكن الرق حال دون التطور إلى حرية التجارة.
- (١١) ماركس (كارل) La domination britannique en Inde رقم ٣٨٠٤، ٢٦ يوليو ١٨٥٣ Textes sur le colonialisme موسكو صفحة ٤٢، ماركس (كارل): نيويورك دايلى تريبيون رقم ٣٨٠٤ New York Daily Tribune.
- (١٢) عيطاب من ماركس إلى أنجلس في ١٤ يوليو ١٨٥٣ عن الاستعمار.
- (١٣) ماركس (كارل) نيويورك دايلى تريبيون رقم ٣٨٠٤.
- (١٤) ابراهيم المظهر الجديد في الأعمال الانجليزية في الهند: في «العراقب الغضلة للسيادة البريطانية في الهند» ماركس (كارل) - نيويورك دايلى تريبيون - ٨ أغسطس ١٨٥٣، رقم ٣٨٤٠ - في نصوص عن الاستعمار صفحة ٩٢-٩.
- (١٥) يلاحظ أن حالة الحاكم الهنودى التقليدى في سنة ١٨٨٢ كانت تشبه هذه الحالة.
- (١٦) بيك (ج) Berque J. (٩٥، ٤٢، ٥/٨٤).
- (١٧) ماركس (كارل) - نيويورك دايلى تريبيون - ٨ أغسطس ١٨٥٣ - رقم ٣٨٤٠.

الفصل الأول

أسباب احتلال مصر

(أ) آراء الانجليز الأحرار ضد الامبريالية

لقد جذت انجلترا في البحث عن مستعمرات في عصر كانت فيه أغلبية مفكرتها وحكامها وشعبها قد تطورت إلى ميول وآراء حرة، وهنا نجد قلم جون ستيورات ميل John Stuart Mill - وهو الباحث الإيديولوجي الذي كان يمثل حقبة عصره - يدين الامبريالية ادانة ألجمة من حيث أنها لا تتفق في شيء مع الديمقراطية وفي عبارته: «ان شعبنا قد يسيطر على شعب آخر سيطرته على أرض خصصت لتربية الأرانب والصيد، وقد يحتفظ لنفسه بمكان يجمع فيه مالا كثيراً، بمزرعة مواشى بشرية تستغل لفائدة شعبنا، ولكن إذا كان خير المحكومين هو شاغل الحكومة حقاً، كان من المستحيل على الإطلاق أن يعنى الشعب به»^(١).

وكان والده جيمس ميل James Mill قد ندد بالمستعمرات وقال «انها نظام ضخم للترويع عن نفوس الطبقات العليا في الهواء الطلق»^(٢).

ان انصار الصناعة وحرية التجارة في انجلترا مثل برايت Bright وكوبدن Cobden وبعدهما هوبسن Hobson كانوا على جانب من صراحة الفكر أيضاً. ففي رأيهم ورأى الطبقات البورجوازية الصاعدة التي كانوا يمثلونها أن مناهضة الامبريالية كانت تبررها أسباب اقتصادية فقد اتضح أن الاستيلاء على بلدان ماوراء البحار لا طائل فيه مادامت حرية التجارة الدولية تضمن لانجلترا أسواقاً لمصنوعاتها ومصادر لحاجتها من السلع والمواد، ولا بد إذن من القضاء على ما يعترض حرية التجارة من عقبات والتغلب على نزعات أنصار حماية التجارة التي سادت أيضاً في المناطق المتخلفة وبعد زوال هذه العقبات - كما حدث لنظام الامتيازات الأجنبية في البلاد العثمانية - لم يكن هناك ما يدعو إلى الاحتكار أو إلى التأثير بوسائل مصطنعة في سير التجارة الطبيعي، على أن تحقق قوانين تقسيم العمل الدولية الأهداف الأخرى في هذا المجال.

وقد دل على ذلك رخاء انجلترا المادى، من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يتفق مع الواقع من حيث أن ثلثي تجارتها الخارجية قد تركزا مع البلدان المستقلة، والجزء الأكبر من الثلث الباقي كان مع مستعمراتها من الشعوب البيضاء المستقلة استقلالاً داخلياً^(٣).

وفضلاً عن ذلك فإن عاملاً آخر قد أدى إلى فوائدهم من سياسة الأسواق المفتوحة فقد كانت بريطانيا العظمى الدولة الأولى التي استغلت على نطاق واسع المكتشفات الفنية للثورة الصناعية واستفادت منذ بدء القرن من مركز اقتصادي ممتاز إلى حد أن بريطانيا العظمى قلما تأثرت بمنافسة خطيرة من جانب الدول الصناعية الأخرى، وهذا المركز المرموق أفضى عليها شبه احتكار تجارى في المناطق المتخلفة، مصادر المواد الأولية، وكفائها مؤونة التكاليف الباهظة لآقرار سيادتها^(٤).

وفي الوقت الذي انتظمت هذه المناطق في فلك بريطانيا التجارية وتحطمت المعارضة المحلية، استحوذت البيوت التجارية الإنجليزية على قوة كبرى للمساومة مع عملائها والمتجنين من أهل البلاد الذين كانوا على جانب من الجهل وسوء النظام، وكان للسيادة الاقتصادية إذن أثران يمثل أحدهما في إقصاء المنافسة الأجنبية بينما يكمن الآخر في صيانة العلاقة التجارية الوثيقة مع العملاء التي كانت تقبض على زمامها لندن ومانشستر، وقد عملت السياسة البريطانية بهذا المبدأ قبل غزو مصر.

إن المصالح التجارية كما رأينا الآن، لم تكن بحاجة إلى أن تحتكر الأسواق الخارجية احتكاراً مصطنعاً ولكنها استطلت مع ذلك بحماية الحكومة لتبني الظروف السياسية المواتية للتجارة الدولية، ولهذا كانت السياسة تتبع الاقتصاد، مع التسليم بوجود علاقة متبادلة بينهما كما أسلفنا.

يوضح ذلك أن النشاط السياسي ساند حرية التجارة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد عملت التجارة على توطيد سيادة بريطانيا العظمى في العالم على أن هذا النشاط السياسي لم يكن مباشراً فقد اقتصر على تقديم الاعتمادات المالية التي وطلدت دون شك علاقات السيادة، وعلى التهديد أحياناً بتسند حملة بحرية، أو على نفوذ بريطانيا العظمى غير المباشر الذي كان له قوة القانون بحكم مكانتها الدولية، ولم تكن نية الحاكمين في أي بلد من البلدان زيادة المناطق المستعمرة، كما أن محاولة الاستيلاء على مزيد من المستعمرات لم تلق تشجيعاً من أحد، ففي سنة ١٨٨٣ نجد هذا التصريح من حيث المبدأ «إن سياسة إنجلترا هي ألا تشجع المزيد من استعمار المناطق الاستوائية الأهلة بسكانها الوطنيين»^(٦).

إن الاستعمار على فرض ضرورته، كان يجب توجيهه إلى الأماكن الخالية في أمريكا وأستراليا، وقد أعلن جيمس ستيفنس James Stephens -من وزارة المستعمرات- ذلك المبدأ الذي استرشدت به السياسة الحكومية في الثورة المصرية في سنة ١٨٨٢، «إننا لا نستطيع استعمار المناطق الأفريقية دون أن نواجه قبائل محاربة عديدة... وحتى لو استطعنا بلوغ السيادة المطلقة في هذه القارة فلن يكون لنا من هذا الملك فائدة ما»^(٧).

وهكذا فإن الحكومات المختلفة من المحافظين ومن الأحرار قد تحاشت الدفاع عن المقاصد التوسعية فقد كانت تخشى رد الفعل لدى الناخبين^(٨).

وكان للنشاط الحكومي فيما وراء البحار في نظر رجال السياسة في ذلك العصر هدف نوعي تجاري، حيث كان الأمل أن يؤدي تدخل الغرب الاقتصادي وما يصحبه من آراء إلى تطور جذري في الأنظمة السياسية نحو أشكال عصرية حرة من شأنه أن تنشأ على أثره اعترافاً به، جماعة أصحاب المصالح التي تعضد بدورها السياسة البريطانية، وقد ذهب دعاة الإصلاح في حزب الأحرار إلى أبعد من ذلك، فقد عطفوا على الأمان الوطني في إيرلندا وجنوب أفريقيا ومصر، واعتبروها حقائق لا شك فيها.

غير أن دعاة الإصلاح هؤلاء قد جهلوا، على ما يبدو، أن هذه الأمان الوطنية لم تثر على التقاليد الماضية فحسب، بل ثارت أيضاً على التقاليد الحاضرة وعلى السيطرة السياسية الأجنبية التي بعد دخولها ومحاولتها نشر وسائل التقدم في البلاد أصبحت عقبة في سبيل هذا التقدم^(٩).

وقد اعتمد تطبيق هذا النظام تطبيقاً مثيراً على خضوع الزعماء الأفريقيين والشرقيين لنفوذ الحكومة البريطانية الأدنى الذي وقف عند حد النشاط السياسي، وقد كانت الامبراطورية الهندية مثلاً لفساد هذا المبدأ.

ف عندما فقد النفوذ البريطاني عنصر التعاون من جانب أهالي البلاد أقام فيها بالقوة.

والهند المحتلة في عصر الامبراطوريات التجارية التي تميزت في البداية بسوء الادارة والاستغلال، أصبحت في السنوات ١٨٦٠-١٨٧٠ ذات شأن خطير للاقتصاد البريطاني^(١١).

وقبل تلك السنوات استوردت الهند في سنة ١٨٥٠ نحو ثمن (١/٨) قيمة مجموع الصادرات الانجليزية حيث بلغت البضائع القطنية ربع (١/٤) قيمة تلك الصادرات.

وفضلاً عن ذلك استخدمت مصانع القطن ثمن (١/٨) - سكان الجزر البريطانية وساهمت بنحو ١/١٢ من الدخل القومي، ولم يشعر أحد بمكانة الهند الا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بعد أن توقف تسليم القطن من الولايات الجنوبية، وهذا الحادث المفاجئ جعل من الهند المورد الأول لبريطانيا العظمى، وفي أربع سنوات تضاعفت قيمة صادراتها من ٢٢ مليون من الجنيئات الاسترلينية في سنة ١٨٦١ إلى ٥٢ مليون في سنة ١٨٦٤، وأما كمية القطن التي صدرت إلى مغازل لنكشير فقد ارتفعت من ٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة في سنة ١٨٤٦ إلى ما يزيد على ٤٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة في سنة ١٨٦٥^(١٢). ومنذ ذلك الوقت أصبحت القارة الهندية المصدر الأول للمواد الأولية وأفضل الأسواق للمصنوعات الانجليزية^(١٣).

فكلما أصبحت الصناعة القطنية، بالتدريج ذات فائدة حيوية لصرح بريطانيا الاجتماعي كلما أصبحت الهند الشرقية في الوقت نفسه ذات فائدة حيوية للصناعة القطنية البريطانية ولكن أهمية الهند الجهورية لم تقتصر على التجارة، فالقارة الهندية أصبحت في سنة ١٨٨٠ المجال الرئيسي لاستثمارات السوق المالية في لندن. وقد بلغت الاستثمارات فيها ٢٧٠ مليوناً من الجنيئات الاسترلينية، أى ما يعادل على وجه التقريب خمس جميع الاستثمارات في بلدان ماوراء البحار. ومن جهة أخرى كانت القارة الهندية - وهي المركز الاستراتيجي للتوسع في جميع بلاد الشرق الأقصى - القاعدة التي انطلق منها النشاط المتبادل للمشايخ التجارية تؤيدها الحماية السياسية والعسكرية.

وقد فسر هذا العاملان سبب الاحتفاظ بهذه الامبراطورية في وقت عدت فيه من الشؤون التي لا طائل فيها لا سيما أن الرأي العام البريطاني كان يعد الهند مركزاً متممًا للدولة والنشاط المتبادل في هذا المركز الهام مع الدولة كان مصدر العروة الرئيسي في انجلترا ومصدر القوة في العالم، ومن ثم كانت هذه الأهمية الكبرى لسلامة طرق المواصلات التي تصل المصدرين أحدهما بالآخر. وقد أدى فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لمصر زيادة كبرى نسبياً حيث كانت قناة السويس في المرتبة الثانية بعد طريق رأس الرجاء الصالح التقليدي، فهذا الطريق استمر في استقبال الجزء الأكبر من تجارة الشرق وفي سنة ١٨٧٨ بلغت قيمة البضائع التي عبرت قناة السويس ٦٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، وفي المجال الاستراتيجي كان طريق رأس الرجاء الصالح يعتبر أكثر أمناً إذ يمتثل أن تدعو الضرورة في زمن الحرب إلى تحويل التجارة عن قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

وقد أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية بصرامة أن رأس الرجاء الصالح كان المركز الحقيقي للامبراطورية.. بعيداً عن تعقيدات قناة السويس^(١٤).

ومن ناحية أخرى فقد تضاعلت قيمة قناة السويس ومصر بسبب الأولية التي حازت عليها القسطنطينية في المجال الاستراتيجي للجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وقد بذلت فرنسا وبريطانيا

العظمى جهدهما لتأييد سلطان تركيا ودعم دولته التي كانت بمثابة الحاجز أزاء تهديد التوسع الروسي، ولم يجد دزرائيلي من أسباب الأمن ما يدعو إلى احتلال مصر وحاول التقليل من أهميتها الاستراتيجية على النحو التالي:

يتساءل كثيرون من الناس عن أسباب عدم احتلال إنجلترا لمصر مع أهمية هذا الاحتلال في تأمين طريق الهند، ولكن الجواب واضح: إذا استولى الروس على القسطنطينية استطاعوا بعدئذ أن يسيروا جيوشهم خلال سوريا إلى مصب نهر النيل، وماذا ترى تكون الفائدة عندئذ من الاستيلاء على مصر؟ حتى سيطرنا على البحار لن نتمكن في مثل هذه الظروف فالقسطنطينية هي مفتاح الهند لا مصر وقناة السويس^(١٣).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت قناة السويس طريقاً مختصراً له قيمته الملموسة إلى الهند، يوضح ذلك أن نحو ٨٢٪ من قيمة البضائع التي عبرت قناة السويس في سنة ١٨٨٠ كانت للتجار الإنجليز، فضلاً عن أهمية مصر الاقتصادية المعروفة للاقتصاد البريطاني، وكما استفادت الهند استفادت مصر من أزمة صناعة المنسوجات القطنية أثناء حرب الانفصال الأمريكية حيث زادت من صادراتها القطنية واستأثرت بحصة متزايدة من سوق ليغربول، ففي خمس سنوات زاد إنتاج القطن في مصر إلى أربعة أضعاف انتاجها تقريباً حيث ارتفع من ٤١٥ ٥٠٤ قطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٧١٦ ١٣١ ٢ قطاراً في سنة ١٨٦٥.

ولكن هذه الزيادة في الانتاج لم تكن من الكفاية بحيث تسد النقص في المواد الأولية ومن ثم كان الارتفاع في الأسعار أكبر من الزيادة في الانتاج^(١٤) وارتفعت قيمة الصادرات القطنية بمقدار ١٤٣٠ ٠٠٠ جنية مصري من جملة الصادرات وقيمتها ٣٧٤٣ ٠٠٠ جنية مصري في سنة ١٨٦١ وبمقدار ١٤٨٤٢ ٠٠٠ جنية مصري من جملة الصادرات وقيمتها ١٦٤٤٥ ٠٠٠ جنية مصري^(١٥). ثم ارتفعت إلى نحو ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري في سنة ١٨٦٥^(١٦). وفي نهاية الحرب احتلت مصر المركز الثالث في صادرات القطن إلى إنجلترا بعد أن كان ترتيبها الخامس عشر في قائمة المصدرين^(١٧) في السنوات السابقة.

كذلك أصبحت زراعة القطن حينذاك المصدر الرئيسي لدخل البلاد وغدت مصر وثيقة الصلة بالسوق العالمية^(١٨).

غير أن اسراف الخديوي اسماعيل -ومن ورائه داثون لا خلق لهم أفاض على البلاد يسراً زائفاً مالبث أن انتهى بها إلى الافلاس وفقدان استقلالها السياسي.

إن ازدياد أهمية مصر الجغرافية والاقتصادية أثار اهتمام إنجلترا وفرنسا فقد كانت أشد الدول عناية بهذا التطور في مصر، ومن الوجهة الاستراتيجية كانت مصر ضمن خطة عامة كبرى تضم جميع شرق البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أنه كانت لقناة السويس دلالة خاصة في نظر إنجلترا. وكذلك فرنسا كانت شديدة العناية بمصر لأن معظم الديون والاستثمارات كانت منها وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا أتاح الفرصة لوضع حد للمنافسات في البحر الأبيض المتوسط ولإنشاء الاتفاق الحر، فقد اكتشفت الدولتان، إنجلترا وفرنسا، أن خدمة مصالحهما كانت في الاتفاق على سياسة مشتركة بدلاً من المنافسة على المواقع الممتازة، ولهذا الغرض فرضت على تركيا ومصر السيادة السياسية الأجنبية على أساس المساواة بين إنجلترا وفرنسا، وقد كانت المحافظة على هذا النفوذ المتساوي بينهما على سلطان تركيا وخديوي مصر شاغل إنجلترا الأول، كما يتضح من الرسائل الخاصة التي كتبها لورد دربي وزير خارجية إنجلترا، يثير فيها مسألة شراء حكومته لأسهم شركة قناة السويس التي كان يمتلكها الخديوي اسماعيل، ولم تحاول إنجلترا بشراء هذه الأسهم السيطرة المطلقة ولكنها

حاولت على الأرجح إعادة التوازن في النفوذ فقد قال لورد دربي «إن المسألة في نظرنا ليست مسألة استيلاء على النفوذ دون غيرها ولكنها الحيلولة دون قيام مثل هذا النفوذ ضدنا»^(١١). وقد ظلت هذه السياسة ستين لم تتغير ثم كتب لورد دربي يقول: «إننا لا نريد شيئاً وسوف لا نأخذ شيئاً من مصر وسنستمر في عملنا في وفاق مع الفرنسيين ونأمل ونتوقع منهم أن يقفوا منا هذا الموقف»^(١٢).

ولكن ارتباطك الخديوي المالي والحلول المختلفة التي أوصت بها إنجلترا وفرنسا هددت هذا الوفاق، على أن إنجلترا، في اهتمامها بالأمر تكون سبب شقاق قد يفيد منافستها، انصاعت إلى فرنسا في تدخل مباشر يتسع يوماً بعد يوم في شؤون مصر الداخلية، وكان على كرورمر أن يعلن بعدئذ أن المسألة المصرية كانت في جوهرها مسألة مالية. وقد برزت هذا التصور تلك السرعة التي وجدت البلاد نفسها فيها تحت عبء ثقل من دين عام ضخمة تضاعف أكثر من ثلاثين مرة في ست عشرة سنة، إلى ٧ ملايين من الجنيهات المصرية في حين أن جملة إيرادات الدولة لم تتجاوز ٩ ملايين في السنة. وقد فرضت فوائد باهظة بلغت نحو ٣٠٪ على الدين التي لم يقبض المقترض جزءاً كبيراً منها. هذه الأعباء المالية استغرقت ثلثي إيرادات الدولة السنوية ولم يكن هناك ما يكفي للوفاء بديون الدائنين فاضطرت الحكومة المصرية إلى عقد قروض جديدة لأداء القروض السابقة، وزادت الضريبة العقارية ٥٠٪، وبعد أستنفاد جميع الوسائل عمدت إلى رهن بعض الأقاليم، ولكن كلما زادت هذه الأعباء قلت إمكانات الاستهلاك لأن معظم الديون-فيما عدا ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية كانت مخصصة لحفر قناة السويس-أنفقت مبالغها في شؤون لا فائدة منها كالبلدخ في القصور الخديوية ومشاريع تجميل المدن باهظة التكاليف أو في دفع فوائد القروض السابقة، وكان الدائنون ومعظمهم من الأفراد حملة سندات الدولة أو من المؤسسات الفرنسية والانجليزية، يلحون في الطلب عند التأخير في دفع مستحقاتهم ويصرّون على الوفاء، فسارعت حكوماتهم بدورها إلى التدخل ووضع البلاد في سنة ١٨٧٦ تحت ولايتها المالية وكما قال جال بيرك Jacques Berque «إذا كانت مصر منذ الأزل هبة النيل فقد أصبحت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مسمي جديداً للدين ذلك الدين البطل الدولي ذو الشأن الخطير الجشع مطلق السلطة، الذي يفرض على البلاد سيئة الحظ آلام قضية كفضية «كفكا»^(١٣).

وقد وضع نظام إيرادات مصر، منذ ذلك الحين، تحت مراقبة صندوق الدين العام، وإشراف مراقبين ماليين أحدهما فرنسي والآخر انجليزي.

ولم يشعر أحد باحتلال مصر وكان في الحكومة المصرية وزيران أجنبيان لهما حق الاعتراض (فيتو) وعلى ذلك فإن الخديوي لم يفقد سلطته المالية فحسب بل فقد أيضاً سلطته السياسية، وهكذا خلع الخديوي في سنة ١٨٧٩ وتأكد النفوذ الأجنبي في مصر، ولم يكن في الامكان في هذه الحالة تأجيل الاحتلال الفعلي إلى وقت آخر، وهذا الحدث الخطير يتفق إلى حد بعيد ونظرية لينين، ولكن لننظر الآن عن قرب في مضمون هذه النظرية لنرى هل تنطبق في الواقع على مصر.

لقد سلم لينين في نظريته بأن ضم المستعمرات لم يكن ضرورياً على الإطلاق مادام هدف الدول الصناعية الوحيد المتاجرة مع البلدان المتخلفة وبيع بضائعها فيها، فنظام الأسواق المفتوحة كان كافياً للدولة الصناعية ولكنها لم تكن في الغالب تقاوم الأغواء بوضع شروط تجارية بوسائل الاكراه السياسي لا تلائم عملاءها في البلدان المتخلفة^(١٤) ولم يكن في الامكان تفسير تلك الموجة الامبريالية التي طغت على أفريقيا في الربع الأخير من القرن الماضي بدعوى الرغبة في تغيير الظروف التي كانت قبلاً ملائمة للدولة الاستعمارية أو

في إنشاء مصائد تجارية مخفورة، وكانت الامبريالية الجديدة في رأى ليتين مرحلة حديثة للرأسمالية الغربية غيرت بدورها طبيعة التجارة الدولية نفسها.

وبفضل تقدم الوسائل الفنية والتبادل التجاري، تراكمت رؤوس الأموال ولكنها لم تجد لها أسواقاً رابحة في أوروبا حيث نظام الانتاج الكبير وبعبارة أدق كان نظام توزيع الدخل القومي يحد من التوسع الاقتصادي. كما أن الخوف من كساد محتمل دعا أصحاب رؤوس الأموال الفائضة إلى البحث عن مجالات أخرى للاستثمار، وقد كان الاعتقاد السائد أن هناك أرباحاً مغرية في الأراضي البكر وفي المناطق التي لم تستغل كلها حيث الأرض والمواد والأيدى العاملة قليلة النفقات وفرص النجاح لا حدود لها، ولكن تلك المناطق كانت تتطلب الوسائل الضرورية لاستغلالها كالطرق والسكك الحديدية والمنشآت الأخرى... ومن ثم كان على أصحاب رؤوس الأموال أن يرسلوا إليها مواد الانتاج ومهملاته وبعبارة أخرى كان عليهم أن يرسلوا أموالهم لاستثمارها على نطاق واسع^(٢٣) وقد غيرت هذه الأعمال تغييراً جذرياً العلاقات بين الدول الصناعية والبلدان الفقيرة وأصبحت علاقات التجار بعضهم مع البعض علاقات دائنين مع مدينين، ولم يكن لدى المدينين أى ضمان يقدمونه لوفاء الأموال الكبيرة المقرضة كما أنه لم يكن في وسعهم الوفاء الا في آجال متباعدة عندما يجنون ثمار الاستثمارات، ومن جهة أخرى قلما ساعدت حالة المدينين غير المستقرة على شيوع جو من الثقة، وهكذا كان عجز القائمين على ادارة هذه المناطق عن مراقبتها أو التكيف مع نتائج التدخل الأجنبي، بسبب الأزمات السياسية والمالية المستعصية التي هددت أصحاب رؤوس الأموال بضياع أموالهم في القوضى والافلاس، وفي هذه الحالة فإن الوسيلة الفعالة لحماية المصالح الاقتصادية وتأمين مجالات الاستثمارات الراجعة للدوائر المالية الأجنبية العليا-قد تمثلت في احتلال البلاد واستغلالها استغلالاً مباشراً. هذه المرحلة كانت تمثل في رأى ليتين، الجانب الآخر الضروري لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، فانتهى بها من عصر امبريالية الأسواق المفتوحة إلى عصر الامبريالية المالية ذات الميول الاحتكارية.

إن مصر كما قيل مراراً قد ارتضت بهذه الخطة العامة، بل كرومر نفسه الذى كان عضواً في صندوق الدين عن حملة السندات وحكومته-قد أكد ذلك. لقد كان سبب الاحتلال هو عجز حكومة مصر أو رفضها الوفاء بالتزاماتها. وكان هدف إنجلترا انشاء ادارة يتركز اهتمامها على شؤون مصر المالية خصوصاً فيما يتعلق بمسألة استهلاك الدين، ودفع فوائد الاستثمارات وفضلاً عن ذلك فقد أكدت هذا رسائل القنصل البيطاني العام في القاهرة إلى جلادستون، قبل أن تتخذ الدول من تمرد الجيش المصرى حجة للتدخل واحتلال مصر. وفي الواقع كان القنصل يخشى أن يصير مجلس النواب المصرى على مناقشة الميزانية وإقرارها دون الرجوع إلى المراقبة الفرنسية الانجليزية وأن يرفض حقوق حملة السندات وأن يفصل الموظفين الفرنسيين والانجليز فأبلغ حكومته بحتمية اعلان الحرب وقد أرسلت هذه الرسالة في ٢٠ يناير ١٨٨٢، أى قبل أن تعكر ثورة عسكرية جو الموقف بستة أشهر، وفيما يلى نص رسالة القنصل: «ان التدخل العسكرى سيصبح ضرورياً إذا نحن أصرنا على رفضنا السماح للمجلس بأن يقر الميزانية ولا يسعنا أن نفعل غير هذا لأن مطالب المجلس ليست الا عنصراً من برنامج ثورى أبعد مدى»^(٢٤).

ولكن هل يمكن قبول شهادة المراقبين على أنها حجة قاطعة؟ ومهما يكن من ذلك فقد كان الوزراء البيطانيون في لندن هم الذين يحددون سير الحوادث لا أولئك المراقبون. وهؤلاء الوزراء في بعدهم عن ظروف مصر كانوا يجهلون حوادثها المتشابكة، وكانوا يتشاورون ويقررون متبعين طريقة التحليل العام والأخذ

باعتبارات مصالح أخرى غير التي كانت أمام مشاهدي الحوادث في مصر وهكذا تعود بواعث الامبريالية إلى طريقة الوزراء البريطانيين في التفكير وتحليل الموقف كما كانوا يرونه من لندن، غير أن دراسة أغراضهم كما تبدو من رسائلهم الخاصة لا من تصريحاتهم العامة - ستنتهى بنا إلى الرأي الخاطئ الذي بمقتضاه قيل ان هدف الاستعمار كان حماية الاستثمارات والقروض.

ولم تر حكومة المحافظين ولا خليفتها حكومة الأحرار في مصلحة حملة السندات والمؤسسات المالية ما يبرر التدخل في مصر ولا الاحتلال، وفي الحقيقة وقفت الحكومة الفرنسية موقف المعارض، ولكن لم يكن في انجلترا ضغط شعبي يدعو إلى الاحتلال^(٢٥) وقد أثرت الحكومة البريطانية أن تقلل من تدخلها في الشؤون المصرية الداخلية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. والوزارة سواء كانت من حزب المحافظة أو حزب الأحرار - استخفت بانتهازية البنوك في بورصة باريس وتجنب العطف على طلبات الدائنين كي لا تظهر أمام الناخبين بمظهر المخضّر أو الوكيل الحارس^(٢٦).

وكان من تقاليد انجلترا أن لا تميز بين السياسة والقضايا التجارية متبعية تغيرات المصالح الاستراتيجية ولكن افلاس مصر واصرار فرنسا على دفع الدين كان من نتائجها تأجيل هذا النظام كله، ونفاد صير الحكومة الفرنسية كان يدفع الأمور إلى المزيد من التدخل المباشر، وقد خشيت الحكومة الانجليزية أن تفقد مركزها في اتفاق المساواة مع فرنسا، فرضيت على مضض باتباع خطتها في فرض نظام مراقبة الشؤون المالية الخديوية في سنة ١٨٧٦.

ومع ذلك بقيت المشكلة دون حل، وظل عمل الحكومة، على ما يبدو، وثيق الصلة بمصالح الدائنين، وقد شكّا وزير الخارجية البريطاني قائلاً، «قد يجوز للحكومة الفرنسية أن تشارك بصورة مطلقة حملة السندات ولكن هذه المشاركة من شأنها أن تسبب لنا وضعا على جانب من الإتيك، فنحن لا نرغب في الانفصال عن فرنسا ولكننا لا نود أيضاً أن تكتسب فرنسا نفوذاً خاصاً مهما كان، ويصرف النظر عن هذين الاعتبارين يسعدني أن لا أتقيد بمشاركة حملة السندات»^(٢٧).

وقد كان سير ادوارد ماليت Edward Mallet مندوب بريطانيا في مصر أكثر صراحة حين أوصى بالغاء المراقبة المشتركة على المالية المصرية وترك الدائنين وشأنهم بقوله: «اننى اعترف - وأنا شديد القلق لتجنب التدخل بأى ثمن كان - بأننى أفضل أن يجرب المصريون ادارة بلادهم بدون المراقبة (المشتركة)»^(٢٨).

وقد أعرب جلاز ستون، رئيس وزارة الأحرار، أيضاً عن تفضيله الاتفاق مع الوطنيين باعطاء سلطات أوسع للجمعية التشريعية المصرية وتخفيض المراقبة المزدوجة على الشؤون المالية المصرية^(٢٩).

ويعتبر عدم عطف الحكومة على مصالح حملة السندات جانباً سيئاً ظهر بعد ثلاثة أشهر من احتلال مصر.

وقد خشى تشمبرلين أثر هذا الاحتلال بقوله، «اننى قلق جداً حين أفكر بأن حملة السندات هم، على كل حال، الأشخاص الوحيدون الذين قد يستفيدون من الحرب»^(٣٠).

وحكومة حزب الأحرار التي قررت نهائياً التدخل في مصر وكذلك أغلبية نواب هذا الحزب، والاصلاحيون وأنصار حرية التجارة وأتباع جلاز ستون هؤلاء جميعهم لم يرفضوا أن يساندوا الدائنين فحسب

ولكنهم أظهروا أيضاً عطفاً يبنياً على الوطنيين المصريين، وقد كتب جلاستون، رئيس الوزراء، في يناير ١٨٨١ يقول، «اننى لست متكدراً على الإطلاق ولكننى دهشت جداً من التطور السريع في الشعور الوطنى والحزب الوطنى في مصر» مصر للمصريين «شعور أود أن أفسح له المجال فقد يوفق، على ما أعتقد الى أفضل حل، والخل الوحيد، للقضية المصرية»^(٣١).

وقد كرر لورد جرانفيل، وزير الخارجية هذا الشعور بعد سنة بقوله «اننا ننظر بعين الرضا إلى تجارب الجمعية التشريعية المصرية»^(٣٢).

وكذلك جوزيف تشمبرلن، وزير التجارة، صرح بأن حركة عراى الثورية «قد تكون التعبير الشرعى عن الاستياء وروح مقاومة الظلم، فإن صح ذلك فقد وجب توجيه هذه الروح ل «قهرها»^(٣٣).

وهذا الشعور نفسه أوحى إلى المندوبين البريطانيين في مصر بمثل ذلك العطف، فقد أكد أوكلند كولفن، مراقب المالية العام، صحة مطالب الجيش، وطالب بوضع حل لها، وعلى الرغم من أن تمرد الجيش كان أصلاً ضد محابة الحكومة وميلها إلى تركيا فإن حركة الضباط العرايين كانت حينذاك حركة وطنية، غير أن تولى حكومة شعبية حرة زمام الحكم كان، في رأى كولفن، الحل الأمثل، وما دامت هذه الحكومة الشعبية الحرة تكتفى بالحدود التى ترسمها الدول ولا تدخل الشؤون المالية في اختصاصها، فقد وجب على إنجلترا أن تساهم في نجاحها وتساعد على النهوض بأعبائها، وأضاف مراقب المالية العام إلى ذلك قوله: «يجب أن لا نخذل الحركة الحرة الحاضرة على الإطلاق، انها تعمل لخير البلاد، ومن العبث في السياسة أن نقاومها. اننى أود أن أراها وقد أفلحت».

وقد أكد سير ادوارد ماليت، القنصل البريطانى العام أيضاً أن أهداف الوطنيين المصريين تتفق وأهداف الحكومة البريطانية، وأضاف إلى ذلك قوله انه من مصلحة إنجلترا أن تبذل بسخاء كل مساعدة ودعم يطلبهما المصريون البريطانيون منها.

ان عزم العرايين على تجديد الإدارة تجديداً عصرياً حديثاً وإنشاء هيئات نيابية تحول حتماً دون تعسف العهد القديم لم يكن يختلف في شيء— كما صرح القنصل البريطانى عن سياسة الانجليز الأحرار^(٣٤)— وأضاف إلى ذلك قوله: «ان البرنامج الذى رسمه عراى أمامى هو تقريباً نفس البرنامج الذى تسترشد به حكومة صاحبة الجلالة في عملها نحو مصر».

غير أن معارضة جامبيتا Gambetta لمطالب المصريين كانت عقبة في سبيل التقارب المنشود، وقد توقفت المساعدة الانجليزية في النهاية عند حد الجهود الفردية لبعض أصدقاء الوطنيين المصريين، منهم على الخصوص سير وليم جريجورى Sir William Gregory وويلفريد سكاوين Blunt Wilfred Scawen. أما ماليت فعلى الرغم من أنه كان يرمى إلى هدف يختلف عن هدف بلنت—المجرد من الغرض—فقد كان يرى من الملامم جداً أن يكون في صفوف الحركة الوطنية نفوذ بريطاني على جانب من الاعتدال. وبعد أن تمكن القنصل البريطانى العام من القضاء على سوء التفاهم بين دار المندوب السامى والحزب الوطنى كان في إمكان بلنت دائماً— كما كان يأمل القنصل العام— أن يؤدى خدمات لانجلترا بطريق غير مباشر.

(ب) التدخل البريطانى في مصر

إذا لم يكن هنالك دافع اقتصادى فقد وجب أن نبحث من جهة أخرى عن بواعث الامبريالية

وأسيابها، في مجال تقديم المصلحة الوطنية، ومن وجهة نظر بعض «صانعي القرارات» فإن أهمية مصر الاستراتيجية، قد زادت، ولكن كانت أهمية موقعها على البحر الأبيض المتوسط باعتبارها طريق قصير إلى الشرق عرضة لخطر جسيم بسبب الفوضى السياسية التي كانت تسود البلاد.

إن تولى حزب الأحرار زمام الحكم في إنجلترا قد قلل من نفوذ إنجلترا أزاء سلطان تركيا في القسطنطينية، ويعكس سياسة دزرايلى التقليدية-التي كانت ترمي إلى المحافظة على خط الدفاع الأول عن الهند في تركيا وفي قبرص وفي أرمينيا- فقد ساند جلاستون وجناح الإصلاح في حزب الأحرار الأقليات المسيحية في تركيا ضد السلطان، وترتب على هذه السياسة فقدان نفوذ البريطانيين في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن في وسعهم تعويضه إلا بالالتجاء إلى القوة البحرية البريطانية التي كانت قد ضعفت أيضاً في تلك المنطقة، ويتعزز السيادة السياسية المشتركة مع الفرنسيين في مصر.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه مصر تمثل القاعدة الأولى لسلامة إمبراطورية الهند، كانت هنالك في مصر ثورة داخلية تهدد نفوذ إنجلترا وفرنسا بتخلع تابعهما الخديوى اسماعيل، والمشاكل التي تلت ذلك وانتهت إلى احتلال البلاد كان مصدرها فقدان التحليل الموضوعي للموقف حينذاك، وبعد سنوات طويلة من انتشار فوضى النفوذ وتعدد وسائل الغرب الفنية لم يتطرق الإصلاح إلى بناء الهيئات النظامية وكما كان يتوقع بالمستون والأحرار البريطانيون بل حدث عكس ذلك فقد تقوضت قواعد هذه الهيئات، وكان لتأثير الغرب أثران أحدهما هو تهيش الظروف المادية لتحرير الرأي من التقاليد المستقرة الثابتة، والآخر- على النقيض- هو الحيلولة دون النتيجة المنطقية لهذه الثورة بالإبقاء على نظام للحكم لم يرض بهذا التحول على الإطلاق.

ورد الفعل الوطنى في مصر لم يعارض التقدمية الأجنبية ولكنه عارض أشكال التدخل الأجنبي^(٣٦) وفي النهاية حاولت إنجلترا وفرنسا إعادة الحكم الخديوى المتداعى الأركان والذي- في رأى مؤيديه- فقد السلطة كلها على رعاياه^(٣٧).

كان جلاستون وأغلبية وزراء حكومته يفضلون، بكل أمانة أن يتفقوا مع الوطنيين المصريين ويقبلوا إعطاء الجمعية التشريعية السلطات التي كانوا يطالبون بها^(٣٨)، ولكن الحكومة الفرنسية كانت أكثر اهتماماً بحماية مصالح حملة السندات- فقد كان ثلثا هؤلاء من الفرنسيين، وقد استقر رأى الحكومة الفرنسية على كبح جماح العرابيين بالقوة باحياء نظام المراقبة المزدوجة على مالية مصر وسلطة الخديوى.

وأمام هذه المشكلة، فضلت الحكومة البريطانية صيانة التحالف مع فرنسا على المفاوضة مع الوطنيين الثائرين لسببين رئيسيين:

الأول: أن الاتفاق الفرنسي الإنجليزي كان جزءاً من الاتحاد الأوروبى أمام الخطر الروسى، والثاني: أن تعادل النفوذ غير المباشر على مصر كان ضرورياً لسلامة منطقة قناة السويس. ولم يكن من مصلحة إنجلترا فحسب أن تمنع قيام دولة أخرى باحتلال مصر بل كان من مصلحتها أيضاً أن تمنع هي كذلك عن احتلالها وحدها دون فرنسا كي لا تحطم الاتفاق، أو بالاشتراك مع فرنسا كي لا تتيح لها فرصة اعتراض طريق الهند فضلاً عن أن المنطق الإنجليزي كله كان يعارض التدخل المباشر وهناك أدلة عديدة تثبت ذلك.

فقبل ضرب الاسكندرية ببضعة أشهر كتب جلاستون إلى وزير الخارجية لورد جرانفيل يقول: «إننا نستهن كل تدخل سواء كان منا أو من الآخرين»^(٣٩).

ولم يكن رأى لورد جرانفيل يختلف عن هذا الرأى فقد قال: «قد يريد جامبيتا تدخلًا مشتركاً (فرنسيا انجليزيا) والاعتراض على هذا التدخل عظيم جداً...، والتدخل من جانب واحد سواء كان من إنجلترا أو من فرنسا سيلقى اعتراضاً أشد أيضاً»^(٢٩).

وظلت هذه السياسة لم تتغير حتى قبل الاحتلال بشهر عندما رفض جلاستون وجرانفيل ايجاز العرض الذى قدمه سلطان تركيا فى ٢٥ يونيو ١٨٨٢ والذى يتضمن حماية إنجلترا لمصر.

غير أن هذه الرغبة الحقيقية فى عدم التدخل كان يقابلها عزم حكومة جامبيتا الفرنسية على حل الأزمة المصرية من جهة وصيانة الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى المكان الأول من جهة أخرى، وقد خشيت إنجلترا أن تسبقها فرنسا لأى دافع من دوافع الامبريالية ولذلك عملت إنجلترا على ترك سياسة التهدة نحو الوطنيين المصريين.

والرسالة الآتية تدل على ضعف الحماس فى الموقف الانجليزى: «عندما يكون لك حليف أمين يعترف التدخل فى بلاد لك فيها مصالح هامة، لن يكون أمامك سوى اختيار أحد بدائل ثلاثة: اما أن تتخلى، أو تحتكر لنفسك، أو تقسّم، ولما كان التخلي يعنى أن تضع الفرنسيين فى وسط طريقنا إلى الهند والاحتكار يضعنا على حافة الحرب، لهذا اعتزمنا أن نقسّم»^(٣٠).

ولكن هذا التدخل المشترك فى مفهوم الحكومة الانجليزية كان يجب أن لا يتجاوز حد الضغط الدبلوماسى، وأن يقيد نشاط جامبيتا الذى كان يطالب بحملة عسكرية مشتركة لكبح جماح الثوار المصريين، على أنه إذا اقتضى تدهور الموقف ارسال حملة عسكرية فقد كان الانجليز الأحرار يفضلون أن تشرع تركيا فى هذه الحملة باعتبارها صاحبة السيادة على مصر.

وقد اقترح سير ادوارد ماليت، القنصل البريطانى فى مصر، هذا الحل المتطرف بقوله: «إذا استمرت الحالة فى تدهورها فلن يبقى مخرج منها سوى أن يتدخل الباب العالى (تركيا)، اما أن تحتل فرنسا وإنجلترا مصر فذلك يمثل ضربة قاضية على مصالحنا وكذلك فان احتلال إنجلترا لمصر، وحدها دون شريك من شأنه أن يخلق صعوبات أكثر تعقيداً من تلك التى يواجهها الفرنسيون فى تونس»^(٣١).

وكان وزير الخارجية يرى هذا الرأى حيث قال: «اننا نظن أن تدخل تركيا قد يكون اللوم فيه أقل منه فى أى تدخل آخر، ولكننا نصر على الاعتقاد بضرورة الحيلولة دون أى تدخل، إذا أمكن ذلك»^(٣٢).

غير أن خطة التدخل التركى لم تتحقق لأن حكومة فرايسنيه Freycinet الفرنسية اعترضت على أى تدخل عثمانى ورأت أن يكون التدخل مشتركاً بين فرنسا وإنجلترا.

أما سلطان تركيا وهو صاحب المصلحة الأول - فقد كان كثير التردد، وكانت الوزارة العثمانية فى البداية تستحسن المطلب الانجليزى إلى حد أنها اتخذت الاستعدادات الضرورية لنقل جزء من القوات العثمانية المرباطة فى سوريا غير أن السلطان عبد الحميد عدل عن رأيه ورفض هذا الاقتراح مخافة أن يقال ان المسلمين يحاربون اخوانهم المسلمين، والظهور بمظهر الشريك المتواطئ مع العدوان الأوروبى. ومن جهة أخرى، لما كانت الحركة الوطنية المصرية قد أثارت عاطفة الشعب التركى وأعجابه، فقد تؤثر هذه الحركة على سلوك الجنود العثمانيين، وهذا ما كان السلطان عبد الحميد يخشاه عندما أسرى إلى المقربين إليه أن الجنود العائدين من مصر قد يضمرون العداء له ويثيرون القلاقل لنظام حكمه.

ومن سخرية القدر أن انجلترا وحدها دون فرنسا وتركيا كان عليها في النهاية أن تقضى على الحركة الوطنية وتحتل مصر، كيف اذن جرى هذا التحول في السياسة البريطانية. ان الأسباب التي دعت الوزراء الأحرار في انجلترا إلى التدخل كانت متباينة حيناً ومتناقضة حيناً آخر، وقد ساعدت على ذلك تلك الظروف الخاصة التي سادت في مصر وفي انجلترا وأدت إلى إثارة استراتيحية سيئة، وقد كانت انجلترا وفرنسا تأملان في فرض المراقبة المزدوجة على مالية مصر وعلى سلطة الخديوى بتوجيه عبارات التهديد حيناً بعد حين بالتدخل في مصر واحتلالها، ولكن لم يؤد كل ذلك إلا إلى تصلب الوطنيين المصريين واضعاف موقف الخديوى. ولم يجد التهديد شيئاً لأن الذين قاموا به لم يقدروا كما ينبغي طبيعة أزمة الحكم في مصر تلك الأزمة التي تكمن، كما هي الحال في أى مجتمع تقليدى، في تحول اقتصادى اجتماعى، كذلك فانهم لم يقيموا وزناً لأهمية مطالب حركة عرابى باعتباره الممثل الحقيقى لشعب مستعبد.

وجرت على أثر ذلك حوادث لم تكن في الحسبان، تلك مذبة الاسكندرية، التي بلغت ضحاياها الخمسين، وكان من شأنها أن تغيرت آراء رجال الحكومة البريطانية وأغلبية أعضاء مجلس العموم، وهكذا ألقى أتباع جلاستون وحزب الأحرار على عاتق عرابى مسؤولية المذبحة زوراً وبهتاناً في حين أن الحركة الوطنية كانت براء منها، وسرعان ما انصرفوا عن موقف المجاملة من الوطنيين المصريين وفقدوا كل أمل في الاتفاق معهم، ومنذ ذلك الحين كان للجناح ذى النشاط الكبير في الوزارة البريطانية يمثلته هارتنجتون ونورثروب وثلاثة وزراء آخرين-الرأى الأول في اصدار القرارات الحكومية حتى أن لورد هارتنجتون سكرتير الهند، اقترح أن ترسل انجلترا حملة عسكرية إلى مصر إذا لم تغلح وسائل الاقتاع العادية. وفي نظره- وفي نظر الجماعة التي كان يترجمها- لم يكن الغرض من هذا التدخل سلامة قناة السويس فحسب بل كان الغرض منه المحافظة على المراقبة المالية المشتركة وحماية حملة السندات أيضاً، كذلك فإن كلا من ديلك Dilke وتشميلرن زعمى الاصلاحيين في حزب الأحرار، المعروفين بأرائهما ضد الاستعمار- لم يتوقعهما سوى تدخل مشروط للغاية منه اسقاط عرابى لتأمين سلامة خطط المواصلات إلى الهند وطلب تعويضات عن مذبة الاسكندرية، ولكنهما عارضا بحزم احياء المراقبة المالية وحماية حملة السندات. ومن الغريب أنهما من جهة ساندتا التدخل الذى قضى على الحركة العرابية، ومن جهة أخرى فرضا شرطاً لالغاء المراقبة الأجنبية، ينطوى على ترك الدائنين وتعزيز استقلال مصر الذاتى. أما جلاستون، رئيس الوزراء، وجرانفيل، وزير الخارجية، وجون برايت فقد نددوا بمبدأ التدخل نفسه، ولم يكن لهم من سياسة سوى المعارضة لكل تقدم.

وهناك عامل آخر ظهر حينذاك وهو محاولة جمع شمل جماعات الوزراء المختلفة-بشكل أو بآخر-حول سياسة واحدة متحدة الجوانب، وقد أثار تردد حكومة فرايسنيه Freycinet-التي لزمّت سياسة الانتظار واغتنام الفرص-سخط الانجليز على فرنسا، وأرتاب بعضهم في أن فرنسا كانت تحاول أن تتفق سرا مع العرابيين لاقضاء انجلترا عن شواطئ النيل، والأدلة على ذلك كثيرة، فقتصل فرنسا في القاهرة، السيد/سيانكيياوكر Sienkiewicz المعروف بأرائه المعادية للانجليز، كان على صلات حسنة مع عرابى والبارودى^(١٢) وقد أيدت هذه الشكوك تلك التقارير التي أرسلها لورد دوفرين Dufferin من القسطنطينية، وكان السلطان قد استقصى الأمر من سفير فرنسا، السيد تيسوت Tissot الذى أبلغه أنه يكون من اليسير الوصول إلى اتفاق بين فرنسا وتركيا دون انجلترا في موضوع المسألة المصرية وكان رد فرنسا على ما يبدو، رداً إيجابياً، قام بهذا الرد البارون دى رنج De Ring ومن جهة أخرى كان موقف فرايسنيه أشد إيجاباً، فقد حمل

السفير البريطاني في باريس على الظن بأنه كان يريد حل القضية المصرية بترك سياسة الارهاب وبالوصول إلى اتفاق من عرايى.

ولم تخل البرقيات التي أرسلها فردينان دى لسبس من الاسماعيلية، وعلم بها الانجليز، من التأثير على موقف رئيس الوزراء الفرنسى.

وقد توسل دى لسبس-الذى كان على صلات حسنة جداً مع عرايى-إلى رئيس الحكومة الفرنسية لكى يتخذ سياسة معتدلة نحو حكومة عرايى، وكتب يقول: «إن سلامة قناة السويس لا تتعرض للخطر الا بتدخل أجنبى»^(٤٤).

وأصر دى لسبس على هذا الموقف بعد التدخل البريطانى فى الاسكندرية وألح فى نصحه بالعدول عن انزال جنود فى منطقة قناة السويس مؤكداً أن عرايى لا يهدد سلامة قناة السويس على الاطلاق وأن الأولي أن يخشى من احتلال انجليزى، ومثل هذا الاحتلال فى نظر الزعيم المصرى، حرق لحياة القناة الذى احترمه حتى الآن، وهذه البقية لم تكن الا تأييداً للظنون بالانجليز، وفى الواقع أن الكتاب الذى رفعه عرايى إلى السلطان فى شهر مارس ١٨٨٢-ولم يعلم به الانجليز الا فى أغسطس-قد كشف لهم عن التناقض فى سياسة فرنسا: «قال لى قنصل فرنسا سراً إن الفرنسيين لا يجهلون على الاطلاق وجهات نظر الانجليز (فى فرض الحماية على مصر) ولكن حكومته على الرغم من أنها مضطرة إلى السير فى الوقت الحاضر على اتفاق مع الانجليز لن تفوتها مساعدتى فى بلوغ القصد الذى أرمى اليه»^(٤٥).

هذه الشكوك هزت المعتدلين والمتشككين فى الحكومة الانجليزية من محبذى التدخل، ولكن الاجماع الظاهر فى الوزارة حول المسألة المصرية لم يستطع اخفاء الخلاف العميق حول المسألة الايرلندية التى كانت فى تلك الفترة تحتل الجزء الأكبر من اهتمامها، وفضلاً عن ذلك اذا كان جميع الوزراء حينذاك قد قبلوا مبدأ التدخل فانهم لم يتفقوا على الاطلاق فيما يخص بشكله ومداه، ولم تكن أغلبية الوزراء تتوقع سوى اجراء حرى فى نطاق تقليد «دبلوماسية السفينة المدفعية» إذا أمكن ذلك فى حدود الاتفاق الفرنسى الانجليزى والمؤتمر الأوروبى فى القسطنطينية، وقد أوصت الأقلية الداعية إلى التدخل بغزو عسكري لفترة قصيرة لوضع حد للفوضى المستعصية باحياء سلطة الخديوى كلها.

وقد انتهزت جماعة الداعين إلى التدخل-وقد أصبحت أغلبية ضئيلة-فرصة الفوضى فى أيرلندا وانضمام لورد جرانفيل إلى رأياها فأرسلت انذاراً إلى حكومة عرايى تدعوها فيه إلى وقف بناء الحصون حول ميناء الاسكندرية فى الحال. ولا بد من الملاحظة هنا أن الحكومة البريطانية لم تكن تتطلع إلى غزو مصر ولكنها بالعكس كانت تأمل أن تجنبه بالالتجاء إلى التهديد التقليدى.

وقد بدأ القلق يتتاب جلاستون نفسه على اثر الاضطرابات التى كانت تهدد سلامة قناة السويس، ومع ذلك فقد قبل ارسال الانذار على مضض وقال: «اننى لا أشعر على الاطلاق بالضرورة إلى ذلك، ولكننى على استعداد لاتباع قراركم وحكمكم» ولم يحقق الانذار هدفه لسببين، أولهما أن حكومة عرايى، عندما شعرت بتأييد الشعب لها، قررت عدم تلقي الأوامر من أحد، ولم تكثر لتهديدات الارهاب، والثانى هو أنه إذا كان الوزراء الانجليز قد وافقوا على ارسال الانذار لأسباب مختلفة فإن تفسير الأميرال سيمور، المسؤول عن تسليم مذكرة الانذار، لم يترك سوى مخرج واحد، ذلك أن قائد الأسطول خالف الأوامر الصادرة إليه وطلب

بامتيازات لم تطلبها الوزارة البريطانية نفسها وبدلاً من المطالبة بوقف بناء الحصون أصّر الأدميرال سيمور على التسليم وعندما علم جلادستون باقدامه على هذا التصرف الشاذ من تلقاء نفسه لم يخف غضبه وقال: «برقية الأدميرال سيئة، ولكنني لا أستطيع أن أفهم على الإطلاق معنى كلمة «سلم»، وبأية صفة نطالب بتسليم أى حصن كان، كل ذلك بدون أمر ما»^(٤٦).

غير أن الوزارة البريطانية لم تفعل شيئاً لتجنب ما هو أسوأ من ذلك فقد رفضت الحكومة المصرية الانذار، وأطلق الأسطول الإنجليزي مدافعه على الاسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، وانتهى الأمر إلى نجاح التدخل العسكرى في تحقيق ما عجزت الفوضى في القاهرة عن تحقيقه. ولأول مرة كان طريق الهند مهدداً بالاعلاق انتقاماً ورداً على العدوان، وهذا الخطر الحقيقي أقنع المترددين في الوزارة البريطانية بأن السياسة القديمة سياسة النفوذ غير المباشر كانت معيبة وأنه لحل المشكلة يجب التركيز على العمل المباشر سواء قامت به إنجلترا بالاشتراك مع فرنسا أو قامت به إنجلترا وحدها دون شريك، وقد أعرب جلادستون عن تطرفه في العدول عن رأيه بقوله: «إن تعرض قناة السويس للخطر كان عرضاً من أعراض العلة ومركز الفيروس جرثومة العلة، هو في داخل مصر، في حالتها من الفوضى».

غير أنه لم يكن يريد أن يقدم على التدخل الا بالاتفاق مع فرنسا ولذلك عرض على فرايسنيه، رئيس الوزارة الفرنسية، أن تقوم بهذا التدخل حملة عسكرية مشتركة ولكن الوزارة الفرنسية كانت على وشك السقوط واتضح أنها كانت عاجزة عن الاشتراك في التدخل. وقد صرح فرايسنيه بأن فرنسا قد تشترك في تدخل محدود لصيانة قناة السويس، ولكنها من جهة أخرى لا تشترك في أحداث اختلال داخلي في مصر.

واستمرت أثناء ذلك المفاوضات بين إنجلترا وتركيا لاستدراج السلطان إلى ارسال جنود إلى مصر، ولكن الحكومة البريطانية، وقد نفذ صبرها، عدلت عن الحاحها واشتدت في موقفها بعد ٢١ يوليو ١٨٨٢ أى بعد عشر أيام من ضرب الاسكندرية، فقد عرفت أن للسلطان صلات سرية مع عرابى وأكدت مخاوف الحديوى توفيق في أنه لن يمر وقت طويل حتى تكون الجنود العثمانية قد انضمت إلى جنود عرابى لاسقاط الحديوى^(٤٧). واشتدت شكوك إنجلترا عندما قبل السلطان أخيراً في ٢٩ يوليو ١٨٨٢ أن يرسل حملة عسكرية إلى مصر على شرط أن تنسحب الجنود الإنجليزية في الحال، فرفضت الحكومة البريطانية هذا الشرط وصرحت بأنها تعترض على انزال جنود عثمانيين طالما أن السلطان لم يعلن عن تمرد عرابى من ناحية ولم يوقع على اتفاق عسكرى مع إنجلترا من ناحية أخرى^(٤٨). وقد وافق السلطان على الشرط الأول ولكنه طلب فيما يخص بالشرط الثاني أن يقم الجنود الانجليز في دائرة مدينة الاسكندرية فرفضت إنجلترا هذا الطلب.

ومنذ ذلك الحين ساءت العلاقات بين إنجلترا وتركيا وتعرضت لخطر القطيعة^(٤٩). وهكذا تمهلت مفاوضات الاتفاق العسكرى شهراً في جو من الشك والبغضاء، وقد تعتمد اللورد دفرين- السفير البريطاني-الابطاء في المفاوضات وكله أمل أن يقضى الجنرال ولسلى-قائد الجنود البريطانية-على الجيش المصرى قبل وصول الجنود التركية، وبعد انتصار الانجليز في التل الكبير في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢، قطعت الحكومة البريطانية المفاوضات فجأة مع تركيا وأعبرت السلطان بأنه لا قائدة هنالك من التدخل العثماني.

وهكذا غزت إنجلترا مصر وحدها دون شريك وهي تعلم أن الوزارة الفرنسية من الضعف بحيث لا تستطيع المعارضة^(٥٠) وأن الباب العالي شديد التردد أيضاً.

غير أنه من المبالغة أن يؤكد الباحث أن إنجلترا احتلت مصر وفي نيتها أن تستأثر بالسلطة فيها دون شريك^(١٤) فقد عرفت من قبل كيف تؤمن مصالحها الاستراتيجية بنظام السيادة السياسية الخارجية، وقد كانت نيتها في سنة ١٨٨٢ أن تعيد إلى الخديوى السلطة المطلقة، أى السلطة التى تكفلها القوى الأجنبية ثم تنسحب من مصر، وكانت هذه الخطة تفترض امكان العودة إلى الحكم الخديوى.

وهذه الفكرة العامة نفسها، هى التى جمعت حولها الأغلبية البرلمانية التى أجمع رأبها على احتلال مصر، وكان معظم هذه الأغلبية من الاصلاحيين ولكن مجلس العموم كان فى الواقع منقسماً على نفسه فى التصويت كما حدث للوزارة نفسها.

وكان نواب مجلس العموم يخضعون لضغط من جانب مختلف القطاعات الاقتصادية التى تعتبر قناة السويس ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، ولكن لم يكن للدائنين وأصحاب السندات الا عدد قليل من الممثلين فى المجلس يمكن الاعتماد عليهم فى الدفاع عن مصالحهم، وهذه الطائفة كانت تؤيد بحماس العنصر المتطرف فى مجلس الوزراء. الا أن هذا التأيد لم يلق صدق لدى الحكومة التى لم ترغب فى أن تظهر بمظهر الشخص الذى يسترد حقه بالقوة وهذا هو النقد الذى وجه اليها من طائفة الأحرار.

وهناك جماعات ذات مصالح أقوى ضغطت على الحكومة لكى تتدخل مباشرة لحماية طريق الشرق ومن هذه الجماعات أصحاب السفن والشركات الملاحية والغرف التجارية وأرباب مصانع النسيج فى لكثير أى جميع الأشخاص الذين قد يصيبهم ضرر بسبب انقطاع المرور فى قناة السويس.

ولم يكن فى امكان هذه الجماعات أن تحصل بمفردها على أغلبية برلمانية إذ أن النواب الأحرار لم يأخذوا على العموم بهذه الاعتبارات المادية. الا أن القناة أصبحت من الناحية التجارية والاستراتيجية عنصراً هاماً فى تردد بريطانيا، وتمثل بذلك مصلحة عليا للأمة البريطانية، وإزاء ذلك أبدى النواب الأحرار إستعدادهم لقبول ارسال حملة إلى مصر بشرط أن تقتصر مهمة هذه الحملة على إعادة النظام فى مصر وتشجيع التقدم فيها وأن تخرج بعد ذلك فى أقرب وقت تاركة مصر لسيادة أهلها.

وبما أن جلاستون أكد لهم ذلك فقد وافق هؤلاء النواب فى شئ، من التردد على احتلال مصر بصفة مؤقتة وهم معتقدون أنهم يخدمون مصالح التحرر فى العالم.

ونركز اهتمامنا فى دراسة مسألة الاحتلال من جميع الوجوه لنثبت أن الدافع الاقتصادى لم يكن هو السبب المباشر له، ولنوضح كذلك درجة فتور الوزارة ومجلس العموم وانصرافهما عن المغامرة، إن الحكومة البريطانية لم تكثر للدائنين سواء قبل الاحتلال أو بعده إلى حد أن الوزارة قد رغبت سرّاً فى التخلص من الاحتلال باعادة جميع الحقوق المالية فى القوانين المصرية إلى أصحابها وهى الحقوق التى كان يمارسها حتى ذلك الوقت المراقبون الانجليز والفرنسيون، وقد يكون لهذا التجاوز - كما يرى كل من جلاستون وجرانفيل - أثر طيب يشعر فيه المصريون بعرفان الجميل نحو إنجلترا ويدعم فى الوقت نفسه مركز إنجلترا فى هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وقد شجرت فرنسا بأنها الهدف المباشر لذلك المشروع، ذلك أن الغاء المراقبة المشتركة بينها وبين إنجلترا يعنى طبعاً أن تفقد فرنسا دورها كدولة شريكة فى السيادة على مصر، ولكن الحالة تغيرت حينذاك، ذلك أن إنجلترا لم تعد تهتم بصيانة التحالف الفرنسى الانجليزى كما كانت تفعل قبل الاحتلال، والواقع أن الانتصار

السهل على عرائي وعجز الحكومة الفرنسية قد أثاراً نزعة انجلترا إلى المزيد من السلطة ولكنها كانت في واقع الأمر تريد دائماً أن تعود إلى نظام السياسة غير المباشرة بعد أن تأكدت سيطرتها. غير أن إنجلترا في ذلك الوقت كانت ترغب في أن تكون السيطرة لها وحدها دون غيرها من الدول، وبإلغاء نظام المراقبة المشتركة بينها وبين فرنسا، فإن إنجلترا لم تكتسب عرفان مصر بالجميل فحسب بل أنها قد أبعدت النفوذ الفرنسي عن هذه البلاد أيضاً، وقد اعتبر سير ادوار ماليت أن مثل هذه التدابير كانت بمثابة الوسيلة المثلى «لدعم نفوذ بريطانيا العظمى الدائم وتحطيم سلطة فرنسا المشتركة معها»^(٢٢).

وقد كانت جماعة هارتجتون ونورثروب-فيما يبدو من تصريحاتها أكثر واقعية: ان المشكلات في مصر تعود في جوهرها إلى رفض الحكومة المصرية أو إلى عجزها عن الوفاء بدينها العام، وكادت هذه الحالة تثير نزعة فرنسا إلى التدخل في مصر، فقد كان الافتراض القائل بأن مصر سترفض الوفاء بدينها ومن ثم تتدخل فرنسا في مصر-أمراً محتمل الوقوع دائماً خصوصاً إذا، منحت الجمعية التشريعية المصرية السلطة المطلقة على مالية البلاد وللحيلولة دون ذلك كان من الحكمة أن تكون هنالك مراقبة بريطانية تضمن للمواطنين الفرنسيين حملة السندات-استهلاك ديونهم، ولكن جماعة هارتجتون ونورثروب ظلت أقلية في الوزارة البريطانية التي قبلت منطق هذه الجماعة في هذا المجال. ولكنها رفضت نتيجته^(٢٣). ولقد تم اقضاء فرنسا عن المراقبة المشتركة في ٤ ديسمبر ١٨٨٢. ولكن الأحرار البريطانيين أرادوا، من جهة أخرى، أن يتجنبوا التورط في المسائل الداخلية المصرية ورفضوا أن يتحملوا وحدهم مسؤولية مالية مصر، غير أنهم بعد الاعتراف بسيادة إنجلترا على مصر، قد قبلوا بارتياح-عند انعقاد مؤتمر لندن في مارس ١٨٨٥-أن توضع مصر تحت الوصاية المالية للدول الأوروبية.

غير أن الاحتمال بأن تكون إنجلترا قد فكرت في احتلال مصر لغاية واحدة هي توطيد سيادتها وحدها دون غيرها على مصر قد كان احتمالاً ضعيفاً^(٢٤).

وكان هذا الوضع-كما أيدته التجارب فيما بعد-رهن الظروف التي دعت إنجلترا إلى اغتنام فرصته، وفضلاً عن ذلك لم يكن في نية حكومة حزب الأحرار على الإطلاق أن تتطلع إلى احتلال طويل الأمد، فقد كان عليها أن تراعى الوعود التي قطعتها على نفسها لنوابها وللناخبين، وكان يجب دعم الحكومة الخديوية بالاصلاح الداخلي^(٢٥) وإعادة الاستقلال الذاتي لمصر في أقرب وقت، وقد كانت أغلبية الوزارة تأمل في أن تتمكن إنجلترا من الجلاء عن البلاد في مدة سنتين أو ثلاث سنوات^(٢٦). وأعرب وزير الداخلية، سير وليم هاركورت عن رأى الأغلبية من زملائه الوزراء بقوله «يجب علينا أن نغادر مصر في أقرب وقت ممكن ومهما كان الثمن، ولا محل للفكرة الخاصة بإدارتها في ذلك الأمر»^(٢٧).

وكذلك لم يستحسن جلاستون على الإطلاق إدارة البلاد المحتلة، بقوله «ما يؤسف له جداً-وعلى أحسن الفروض-أن نصبح القائمين بإدارة هذه البلاد إلى حين»^(٢٨)، ومن جهة أخرى عبر وزير الداخلية في مجلس العموم عن ذلك بقوله «اننا ضد كل فكرة تدعو إلى الضم، ذلك أن احتلالاً طويلاً الأمد يتجاوز حداً معيناً قد يؤدي إلى مثل هذه العاقبة ولهذا من الواجب علينا أن نتأكد من عدم تحويل هذا الاحتلال إلى احتلال دائم»، وقد جاوز وزير الخارجية، لورد جرانفيل، رغبات زملائه الوزراء فأرسل أوامر جديدة إلى سير أفلين بارنج Evelyn Baring، وهو لورد كرومر فيما بعد مؤداها أن يبلغ الخديوي وحكومته ضرورة عرض جميع شؤون الأمن والإدارة على المستشارين الانجليز من الآن فصاعداً^(٢٩).

أما الملكة فيكتوريا فقد كان رأيها مختلفاً عن آراء وزرائها، ذلك أن امتلاك مصر من وجهة نظرها كان أمراً جوهرياً لأمن إمبراطوريتها ولم تتطلع إلى الجلاء عن مصر إلا بعد وقت طويل، وقد أكدت لوزرائها «أن الضرورة القصوى تستلزم دعم مثل هذا المركز في مصر، فذلك يضمن لنا ممتلكاتنا الهندية ويحفظ لنا سيادتنا»^(١٠٠). وفي ذلك الحين لم يكن هذه السياسة صدى لدى الجماعة المتطرفة في الوزارة، ولأول وهلة فقد بدت هذه السياسة في رأى الوزراء الآخرين ملائمة لتشكيل حكومة مصرية ثابتة خاضعة لنفوذ إنجلترا المعنوي وللتفوق بين إنجلترا وفرنسا والجلاء عن مصر في فترة قصيرة، ولكن الأحرار في الوزارة البريطانية قد لاحظوا في الحال أنه كان من المتعذر المحافظة على سيادة بلادهم في الوقت الذي يوصون فيه بجلاء قريب، بسبب بغضاء فرنسا المستمرة وتفكك الحكم الخديوي المتزايد.

وقد أخذ الحكم الخديوي-وقد زعزعت الحوادث الأخيرة-في التفكك شيئاً فشيئاً منذ أحيائه، مجردا من السلطة المعنوية بعد أن رد الغزاة الأجانب مكانته إليه، وحيداً هجره حلفاؤه الباشوات الأتراك والشرَكَس الذين تم إبعادهم عن الحكم بفعل الإصلاحات الإنجليزية في الضرائب والإدارة. وقد جهل واضعو البرنامج الإنجليزي حقيقة أساسية هي ضعف السلطة الخديوية وعجزها عن تحديد قواعد سلطاتها، ثم كيف تنظم بلاد، والسلطة التنفيذية فيها لأحول ولا قوة لها سوى تلك القوة التي يمدها بها نظام الاحتلال؟ وإذا وقت إنجلترا بوعدها بأن تجلو عن البلاد قريباً فقد ترك وراءها فراغاً تمتد إليه أطماع دولة أخرى^(١٠١) فلم تكن مصر في موقعها الجغرافي قليلة الأهمية بحيث لا يبالي أحد بمركزها السياسي.

وقد صرح ملنر قائلاً: «إننا لا نستفيد شيئاً من استيلائنا على البلاد لكن هنالك أموراً كثيرة نخشاها إذا سقطت تحت سلطة دولة أخرى»^(١٠٢).

وهذا هو ما كان محتملاً حدوثه إذا جلت إنجلترا عن وادي النيل فتقوم عندئذ دولة أخرى باحتلال البلاد. وكان من المستحيل إذن الرجوع إلى السياسة القديمة، سياسة صيانة المصالح الاستراتيجية بالنفوذ غير المباشر لأن الافلاس المالي والفساد السياسي في نظام حكم الخديوي المتعاون مع إنجلترا قد قوضا أسس هذه السياسة وبعبارة أخرى موجزة أولى بالباحث أن يقول ان الظروف-وليس تدابير سياسة حددت سلفاً-هي التي دعت حكومة الأحرار الى احتلال مصر احتلالاً طويلاً الأمد، وقد قضت هذه الظروف أيضاً بأن يبدأ تجديد الهيئات الأساسية الحالية تجديداً شاملاً.

ان العامل المباشر الذي حدا بالسلطات الأجنبية إلى الانغماس في شؤون الإدارة المصرية، وكانت شديدة الحساسية منه-هو اصلاح مالية مصر وقد كانت الأزمة المالية المزمنة التي واجهت مصر هي التي عرضتها للتدخل الأجنبي في شؤونها ومن ثم كان الإصلاح المالي يعترض سبيل احتلال التدخل الأجنبي، وما لبث المدبرون الإنجليز أن اكتشفوا موطن الضعف الذي شل سعى الحكومة الخديوية، واتضح لهم أيضاً أن الإصلاح الضريبي لا يمكن فصله عن الإصلاح الإداري وإقامة قواعد على أسس جديدة، وقد كان موعد جلاء جنود الاحتلال يؤجل بالتدريج كلما قطع الموظفون الإنجليز شوطاً في أعمال الإصلاح الاقتصادي والإداري وهي كثيرة فادحة وقد صرح لورد راندولف تشرشل، وزير المالية البريطاني، بأن المسألة المالية سيستغرق حلها وقتاً طويلاً، ويجب أن نتوقع احتلالاً طويلاً الأمد: «إننا سوف لا نترك الهند على الإطلاق وسنبقى فترة طويلة»^(١٠٣).

غير أن الاستقرار المالى عاد إلى مصر في سنة ١٨٨٩ وقد لاحظ كرومر حاكم البلاد الفعلي، في تقريره إلى حكومته أن مالية مصر كانت حينذاك منتظمة على أساس جديد سليم، وبذلك أصبحت مصالح الدول الدائنة مضمونة في ذلك الوقت، وهكذا سقطت الحجة المعنوية التي لجأت إليها إنجلترا في تبرير احتلالها مصر أمام الرأي العام العالمي، فقد كانت إنجلترا بهذا الدور، دور الوكيل الحارس تخفى حقيقة نياتها، ولكن كرومر أضاف قائلاً انه على الرغم من أن المسألة المالية كانت في سبيل الحل إلا أن الوضع السياسي يجب أن لا يكون عرضة لأية تجربة كانت أو أى تغيير كان. وكان هذا التصريح بمثابة اقرار ضمنى بأن محاولة إنجلترا حل أزمة نظام الحكم-التي ساهمت بقدر كبير في اثارها-قد انتهت إلى فشل ذريع.

وبعد هذا الفشل أصبح من المحتمل إذا تم جلاء الجنود الانجليز عن مصر-أن تتجدد الاضطرابات التي هددت سلامة قناة السويس، وقد حدث بالإنجلترا مصالحها الاستراتيجية إلى تحويل الاحتلال المرتحل إلى ادارة منظمة مادامت البلاد تفتقر إلى نخبة من الاداريين المصريين، وقد كرر رئيس الوزراء المحافظ الجديد لورد ساليسبرى علناً، عزم بلاده على الجلاء عن مصر عندما تقوم حكومة ثابتة مستقرة الأركان بإدارة شؤون البلاد وقال: «انه في اللحظة التي نفتتح فيها بأن هذه الحكومة قائمة فعلاً سنلقى عن عاتقنا بسرور هذا العبء الذي لا فائدة منه»^(٦٤).

غير أن افتقار البلاد إلى طبقة من الرجال ذوي الخبرة في الادارة لم يكن عرضاً فقد قضى الاحتلال العسكرى على الحركة الوطنية والدستورية التي كان يمكن أن تتولد منها بالطبع جماعات من الموظفين ذوي الجدارة في ادارة حديثة، كما أن الطبقة الحاكمة القديمة من الأرستقراطيين الأتراك والشركس، التي أنقذها الانجليز من غضب الشعب، أقصيت عن الادارة المتطورة الحديثة، وهذه الطبقة البغيضة من الشعب لم يكن الغزاة المحتلون-هؤلاء الغزاة الذين رأوا فيها طبقة خاصة فاسدة-أقل احتقاراً لها منه^(٦٥) فهي كزعيمها الخديوى لم يكن لها من السلطة سوى تلك التي كان نظام الاحتلال يتفضل بها عليها، فحرماتها من هذه الحماية هو سبيل القضاء عليها^(٦٦).

ولم تكن جماهير الشعب أقل تبرماً وفتوراً، فاصلاح الضرائب والقضاء والادارة قد عاد على البلاد بشيء من النظام، ولكن كرومر سلم في سنة ١٨٩٠ بأن هذه التدابير لم تحسن حالة الفلاحين، وكل مافعلته هو أنها حالت دون تدهور حالتهم. ان هبوط أسعار المحاصيل الزراعية والشكاوى المتراكمة في عهد الحكم البائد، كل هذه أوقدت حذوة الاضطراب وأيدت روح التمرد الذي أثارته ثورة قبائل عراقى من الفلاحين في أرياف مصر، وأمام خطر الفوضى اضطرت إنجلترا الى تثبيت قدمها على شواطئ النيل طالما أنها لم تستطع حل الأزمة الداخلية. وارساء قواعد سلطة شرعية. ولما لم يكن في البلاد هيئة من الموظفين يتعاونون مع الانجليز أو جماهير من الشعب تدين لهم بالولاء، أدركت الحكومة البريطانية أن نظام السيادة السياسية الخارجية لا يمكن احيائه بدون برنامج من الاصلاحات يكون هدفه البعيد تكوين صفوة في المجتمع المصرى وجماهير تعيش في يسر ورخاء تظلها حسنات نظام الحكم الجديد، وقد كان نجاح ذلك العمل اذن تطوراً جذرياً للمنشآت والآراء يتوقف على طرق تطبيقية ومن ثم مآثره هذه الطرق من رد فعل بين مختلف طبقات الشعب.

ولما كانت إنجلترا قد أخذت على عاتقها مستقبل مصر المادى فقد ظهرت مقتضيات إقتصادية جديدة اتغللت حجة دون الجلاء القريب، وقد قدر ملنر، وكييل وزارة الخارجية المصرية (١٨٨٩-١٨٩٢)^(٦٧) أن يسر الادارة ضرورة نشأت منها مجموعة من المصالح الجديدة بين الدولة وتابعها،

بين إنجلترا ومصر، ومن قوله: «أن مصالحنا التجارية في مصر من العظم والتعو بحيث يصبح رخاء هذه البلاد الذى قد تقضى عليه في الحال حكومة سيئة، هما آخذاً بقلوبنا»^(١٨).

وقد كان ملتر أكثر صراحة في ذكر السبب المحيى في نظر الامبرياليين واللينين وهو السبب الذى بمقتضاه كان الرخاء المادى في مصر أمراً جوهرياً لإنجلترا، حين قال: «ازاء نقص الأسواق أمام البضائع الانجليزية وهو ما يهدد تجارتنا الواسعة من الجلى أن السوق الكبيرة الآخذة في التو في مصر ليست بالأمر الذى تسمح فيه لأنفسنا بازدياده»^(١٩).

وجدير بالتكرار هنا أن هذا التقدير لدور مصر الاقتصادية كان انعكاساً ناتجاً من الظروف الخاصة بالسنوات التسعينيات (١٨٩٠) لا تفسيراً لأسباب الاحتلال، فهناك عوامل استراتيجية محضة ضاعفت أهمية مصر الجغرافية في نظر إنجلترا. ان فسخ الاتفاق الفرنسى الانجليزى والتغيير الكبير في الاتحاد الأوروبى لم يلينا أن أثاراً سلسلة من ردود الفعل في أفريقيا وفى الجانب الشرقى من البحر الأبيض المتوسط فقد كان اقدام إنجلترا على احتلال مصر وحدها دون شريك- في نظر فرنسا- وسيلة أشد وضوحاً للتسلل إلى البلدان الأخرى في أفريقيا، وقد سعت فرنسا تعويضاً عن فقدان نفوذها في مصر الى التعرض لمصالح إنجلترا التجارية في التخموم الغربية للقارة الأفريقية وإلى تحالفها مع ألمانيا في عهد بسمارك، وقد حولت فرنسا نظام المنافسة الحرة في المصالح التجارية إلى مطالب اقليمية ترمى إلى الحلول محل الشركات الانجليزية، هذه المنافسة الجديدة قلما لامت المقتضيات الاقتصادية والمالية، ولما كانت إنجلترا قد شنت اضطراباً ذلك التهافت العام على قسمة الأثلاك الأفريقية فقد ثابرت على المساهمة في هذه الحركة دون أن تكون هنالك ضغوط اقتصادية تدعو اليها، وكان يرير مطالب إنجلترا الإقليمية صلة هذه المطالب بالعوامل الاستراتيجية التقليدية وفي مقدمتها حماية خطوط المواصلات الى الهند^(٢٠) وبعبارة موجزة لم يكن امتلاك المستعمرات لبناء إمبراطورية أفريقية بل لحماية الإمبراطورية الهندية العتيده.

هذه النتيجة تعكس القيمة الحقيقية للعوامل الامبريالية وتخفف بعض الشيء من افتراضنا الأول، فهى تكشف عن ارتباط العوامل الأولية والثانوية التى تفترض تفسيراً مشتركاً لمختلف الحالات. فلنعمل الآن بإيجاز تطور هذه الظاهرة. ان الحكومة البريطانية كانت هدف الظروف السياسية سواء في مسألة الاحتلال أو في مد الاحتلال إلى أجل غير محدد، وعلى الرغم من أن تدخل الاقتصاد الأوروبى في أوج نهضته في مجتمع قديم كان مصدر الحالة الثورية وأزمة الحكم اللتين أثاراً سلسلة من الحوادث فتحت الطريق إلى محاولة حل مصطنع لا يستند إلى شيء من الحقيقة. وكما سبق لنا لينا، لا يمكن أن ينسب احتلال مصر إلى أسباب ذات طابع اقتصادى مباشر، فالعامل الوحيد الذى أطلع في أن يجمع حوله أغلبية برلمانية تعضد التدخل في مصر قد تمثل في الواقع في أن إطراد التفكك في نظام الحكم الخديوى هدد سلامة «خط حياة الإمبراطورية» تهديداً خطيراً، ولصيانة خط المواصلات هذا كانت الحكومة البريطانية على استعداد لاحتلال منطقة تعاني من أزمة مالية جادة على الرغم من عداة الدول الأوروبية وفقدان الحكومة البريطانية لشعبيتها في نظر نواب حزب الأحرار، وكانت حجة المدافعين عن سياسة الاستيلاء حجة استراتيجية. اننا لا نجادل على الإطلاق في أن مطامع استراتيجية قد دفعت بإنجلترا في طريق الامبريالية إلى أفريقيا غير أن الاستراتيجية، على الرغم من أنها قد تكون حاسمة في بعض الظروف، ليست كذلك الا في تتبع تطورات هامة أبعد مدى في جوهرها. فلماذا اذن كانت مصر حيوية إلى هذا الحد في سياسة إنجلترا الدولية الخارجية وتأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية فيها؟ السبب

هو أن مصر كانت حصناً منيعاً في وجه التوسع الروسي في آسيا وطريقاً بحرياً له قيمته في تقصير المسافة إلى الهند، وقد كانت الهند، كما أسلفنا في مستهل هذا الفصل، في رأي رجال السياسة الانجليزي، أهم مصادر ثروة إنجلترا وكانت الامبراطورية الهندية «إقليماً اقتصادياً» له قيمته الأساسية الأولى، وكان في الامكان تحديد السياسة البريطانية الخارجية بأنها ممارسة أشد الطرق دهاء لصيانة هذا الملك وأرباحه الطائلة.. وقد كانت الاستراتيجية آخر الأمر، في خدمة الاقتصاد، تمثل شكلاً من العوامل الأخرى أوسع مدى ومن ثم كانت الاستراتيجية عنصراً ثانوياً وكان الكسب المادي العنصر الأول على المستوى الجماعي، وهو استغلال «جثة شرقية» ملؤها الثروات للدولة المستعمرة.

على أننا مازلنا عند رأينا من أنه في الحقبة التي احتلت فيها مصر وسائر البلدان الأفريقية أخذ العنصر الثانوي في اتساع بالغ حاسم تاركاً وراءه العنصر الأساسي، وتلك المصلحة الاستراتيجية نفسها استمرت من جهة أخرى في تمثيلها الدور الأول في حفظ مصر ضمن دائرة الفلك البريطاني وكان استغلال البلاد الاقتصادي حادثاً عارضاً، ومسكناً ضرورياً لاعادة النظام والاستقرار وضماناً سليماً ساعد الدول الدائنة على استهلاك الدين العام.

- (١) جون ستراشي ميل Considerations on Representative Government وقد تستطيع بريطانيا العظمى أن تتجاوز عن مستعمراتها... وطبقاً لمبادئ الأخلاق والعدالة يجب أن تتمتع بها صفحة ٣٨٠، ٣٨١.
- (٢) ستراشي جون صفحة ٧٢.
- (٣) كندا وإستراليا وبوريلند.
- (٤) ستراشي Strachey صفحة ٧٢.
- (٥) كوتون ج. س. Cotton J. S. وابن ج. - Colonies and Dependencies, Payne E. J. الجزء ٢ صفحة ١١٤.
- (٦) محضر ٢١ ديسمبر ١٨١٠/ عن حاكم مزارا لويبة إلى راسل ٧/٢٩/١٨٤٠ رقم ٣٤.
- (٧) أنظر بيك جاك Berque Jacques صفحة ٨٣ من شلويز Schluyer R. C. سقوط النظام الاستعماري القديم، صفحة ٢٨١، في سنة ١٨٧٠.
- (٨) ١٠٠.٠٠٠ من الراعي في الهجرة، من الملكة فيكتوريا أن تهد سياسة التوسع، على أننا على الرغم من التسليم بتغير الرأي الضاد للايمانية حول نهاية السبعينات، يعتبر هذا المثال استثنائياً
- (٩) يلاحظ أن معظم الأحرار ساندوا قضية الوطنيين ولكن جناح الأشراف في حزب الأحرار The Whigs رفضوا إنشاء أنظمة حرية في الشرق وأبنوا سياسة الاستبداد.
- (١٠) جون ستراشي John Strachey يعتبر أن نصيب الهند من ثرواتها في تركم رأس المال الذي ساهم في سر الثورة الصناعية في إنجلترا كان مبالغاً فيه.
- (١١) لانديس د. Bankers and Pashas, Landes D. صفحة ٥٣.
- (١٢) ١٩٪ من الصادرات الانجليزية شحنت إلى الهند.
- (١٣) هيربرت ر. Herbert R. محضر على باركلي Barkly إلى كيمبلي Kimberly ٣١ مايو ٨٧١ Colonial Office ٤٥٥/٤٨.
- (١٤) دورايلي Disraeli في مذكرة بارنغتون Barrington ٢٣ أكتوبر في بكل ح. A Letters of Queen Victoria Buckle, G.E. الجزء ٦، صفحة ٨٤.
- (١٥) أمين تعفيي عبد الله تاريخ مصر الاقتصادي والمالي صفحة ١٢٤.
- (١٦) في سنة ١٨٦٢، عاد على مصر من تصدير ٨٢٠.٠٠٠ قطار نحو ٤٩٦.٠٠٠ جنيه استرليني، ومن تصدير ٢٠٧.٠٠٠ قطار نحو ٤٤٠.٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٥، وكان تم قطار القطر ٧ جنيهات و ٨٠٠ مليون في سنة ١٨٦١، ٩٠ جنيهات في سنة ١٨٦٤ و ٦٠ جنيهات و ٣٥٠ مليون في سنة ١٨٦٥ - دليل احصاءات مصر في سنة ١٨٧٣ صفحة ١٧٤، ركني عبد المنعال: البورصات في مصر، نابلس (رسالة حقوق) ١٩٣٠ (٥٦٦) صفحة ١٠٦.
- (١٧) فرومونت ب. Fromont P. الزراعة المصرية وشبكاتها (١٩٥٤) صفحة ٦٥.
- (١٨) لانديس د. Landes D. البنوك والباشوات صفحة ٥٥-٥٦.
- (١٩) لانديس د. Landes D. البنوك والباشوات.
- (٢٠) كانت صادرات القطن المصرية تمثل ٣٨٪ من قيمة جميع الصادرات في سنة ١٨٦١ و ٨١٪ في سنة ١٨٦٤ و ٩٤٪ في سنة ١٨٦٥ وكانت هذه الزيادة على حساب القمح، ومصر التي كانت تصدر نحو مليون أرباب من القمح في سنة ١٨٦١، تكاد تكون نفسها في سنة ١٨٦٥، أنظر فرومون سالف الفكر ٦٥-٦٤.

- (١٩) لورد ديربي إلى لايونز Lord Derby to Lyons ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ في Lord Newton: Life of Lord Lyons (١٩١٣) الجزء ٢ صفحة ٩٢.
- (٢٠) ديربي-لايونز: ٢١ ديسمبر ١٨٧٧ صفحة ١٢٢.
- (٢١) بيك صفحة ٧١ الفصل ٣ وما بعدها.
- (٢٢) المثال البارز هو فتح البلاد الثانية للتجارة الأوروبية فسرًا بالاتفاقيات الأجنبية وكانت النتيجة، كما حدث في الهند، ضياع الصناعة المحلية.
- (٢٣) في سنة ١٨٨٠ نحو ألفي مليون جنيه استرليني استثمرتها إنجلترا في البلدان المتحللة-أنظر إملاء أ. ه. Imlah A. H., Economic Elements in the Pax Britannica (١٩٥٨) صفحة ٤٢-٨١.
- (٢٤) Parliamentary Papers لسنة ١٨٨٢ صفحة ٥٢.
- (٢٥) ساليسبري إلى لايونز Salisbury to Lyons في ١٠ أغسطس ١٨٧٨ في ليدى سبيل Life of Lord Salisbury: Lady Cecil الجزء ٢ صفحة ٣٣٥.
- (٢٦) Salisbury to Baring ٢٩ أكتوبر ١٨٧٩، وثائق كرومر الجزء ٢ صفحة ٣٠٣: إما رغب في أن يحصل الدالون على ما يمكن اعتناهم عدلاً وإما أن هذا كثير أو قليل مسألة لا نعبأ، ولما كان كل حملة السيدات للتعليم أكثر عطفاً على موكله: يارح إلى حوش في ٨ فبراير ١٨٧٨، وثائق كرومر الجزء ٢ صفحة ١٥٢- والتي أعتبر الفلاح مثقلاً لتأديتهم كالدلتين وربما أكثر منهم.
- (٢٧) ساليسبري إلى لايونز Salisbury to Lyons في ١٠ أبريل ١٨٧٩ لورد نيوتن: حياة لورد لايونز الجزء ٢ صفحة ١٧٥.
- (٢٨) Mallet to Granville ١١ يناير ١٨٨٢- دار المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠.
- (٢٩) Gladstone to Granville ٣١ يناير ١٨٨٢- دار المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠.
- (٣٠) A Political Memoir, J. Chamberlain صفحة ٧٥.
- (٣١) من جلادستون إلى جرانفيل ٤ يناير ١٨٨١ دار المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠.
- (٣٢) من جرانفيل إلى لايونز ١٠ يناير ١٨٨٢- مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٩ رقم ٣٠ و ٢٥.
- (٣٣) تشمبرلين ج صفحة ٧١- من جهة أخرى كتب أحد رجال الحديوي اسماعيل المعنى، من لندن، إلى سيده يقول: من الملاحظات المختلفة التي أحرنيها أستطيع أن أؤكد اليوم لسيدكم أن الحكومة الحاضرة (حكومة جلادستون) تعطف كل الطعف على الحرب الوطني (حرب عراق) ٤.
- أ. وأصف إلى اسماعيل ٥ ديسمبر ١٨٨١ في الكويت ماركس دي لايونز: مذكرات صفحة ٢٢٦ و ١٣٣ (لم نشر).
- (٣٤) Mallet to Granville من مالت إلى جرانفيل أول يوليو ١٨٨١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٨ رقم ٢٥٣ صفحة ١٤١. ان وحده الخلاف الوحيد هو اصرار عراقى على اعتبار نفسه ضامن حقوق الآلة، وبعد شهرين وافق الفصل العام وكولمن، المراقب العام، على تعيينه بوزارة الحرية وقد صرحاً بأنه كان من الأفضل أن يكون داخل الحكومة لتأجيرها- ٥ يناير ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٩ رقم ٦١ صفحة ١٤.
- (٣٥) وقد أكد محمد عبده أن القوى الظاهرة للعبان في التدخل البيطاني الفرنسي، كإتخاذ الخطة والانتخابات الاحدية وسدق الديس العام والقناصل والوزراء الأتباع في الحكومة المصرية، كل هذه ساهمت في ابقاط ضمير الشعب الوطني: أنظر رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الامام محمد عبده وصحبي وعبيده في أصول المسألة المصرية ص ١٧٦.
- (٣٦) خطاب قنصل فرنسا العام في مصر إلى جاسيتا، ١٧ يناير ١٨٨٢- ٤ رقم ٢٣٧.
- (٣٧) من جلادستون إلى جرانفيل ١٦/١/١٨٨٢- المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠.
- (٣٨) من جلادستون إلى جرانفيل، ١٢ يناير ١٨٨٢ المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠.
- (٣٩) من جرانفيل إلى لايونز، ١٧ يناير ١٨٨٢- في لورد نيوتن، ولورد لايونز: جزء ٢ صفحة ٢٧٠- ١.
- (٤٠) ساليسبري إلى نيوتن ١٦ سبتمبر ١٨٨١، سبيل الجزء ٢ صفحة ٣٣١- ٢.
- (٤١) Mallet to Granville من مالت إلى جرانفيل ٥ أكتوبر ١٨٨١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٨- ٤٠٧ رقم ١٨ رقم ١١٩ صفحة ٧٦.
- (٤٢) Granville to Lyons من جرانفيل إلى لايونز (سرى) ٢ مايو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٨- ٤٠٧ رقم ٢٠ رقم ٨٧ صفحة ٥٤، وأنظر أيضاً جرانفيل إلى جلادستون ١٣ سبتمبر ١٨٨١، المحفوظات العامة ١٦/٢٩/٣٠ وأنى أنسابل مهما يكن ذلك سيأ ألا تكون حطة الاحتلال التركي أفضل الخلول.
- (٤٣) من كوكسون إلى جرانفيل (سرى) ١٤ مارس ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ٣٦٧ صفحة ٢٠٤- ٥ وكذلك من مالت إلى جرانفيل (سرى) ٨ مايو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٠ رقم ١٣١ صفحة ٦٨.
- (٤٤) de Lesseps to Standen من دي ليسان إلى ستاندن ٣٠ يونيو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢١ لمخقات ٣ رقم ٥٢ صفحة ٢٩.
- (٤٥) من عراقى إلى السلطان عبد الحميد ١٨/٣/١٨٨٢، مطبوعات وزارة الخارجية السرية- ٢٢ ملحق رقم ٢٩٨ صفحة ١٢٩- ١٣٠.
- (٤٦) Gladstone to Granville ٩ يوليو ١٨٨٢.
- (٤٧) من مالت إلى جرانفيل (سرى) ٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ٣٥ صفحة ٢٠.
- (٤٨) من جرانفيل إلى ديفين ٣ أغسطس ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٢ رقم ٨٧ صفحة ٤٧.
- (٤٩) من جرانفيل إلى ديفين ٢١ أغسطس ١٨٨٢ رقم ٥١٥ صفحة ٢٢٢: حدود الحكومة البيطانية بقطع علاقاتها السياسية مع تركيا إذا لم يوفق تركيا منع تصدير البغال التي اشتراها الجيش البيطاني، إلى مصر.
- (٥٠) ان الوزارة التي حلت محل وزارة فرانسيتيه لم تستعج عمل إنجلترا وحدها دون فرنسا، وقد صرح رئيس الوزارة الجديدة السيد/دكتور Duclerc ثمانية الانصار الاميلوي في القل الكبير وان انتصار إنجلترا على العرب هو في الوقت نفسه كسب عزم مكانة الحاكمين في الجزائر.
- (٥١) Plunkett إلى جرانفيل (سرى) ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ١٩٠ صفحة ٧٦.
- (٥٢) جرانفيل إلى ديفين ٢٨ يوليو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٠ رقم ١٠٣٣ صفحة ٤٩٢: ليس لدى الحكومة البيطانية ع غزو مصر.

- (٥٢) Mallet to Granville من مالميت إلى جرانفيل، ٣ سبتمبر ١٨٨٢ المحفوظات العامة ١٦٠/٢٩/٣٠. لم يكن نورثوك أقل صراحة فقد قال: «مادامت أخذت تحت السلطة البريطانية فان مصالح إنجلترا وإحدى أبعد مدى من مجرد عبور قناة السويس لأن إنجلترا وإحدى نصران على أن لا يؤذن للدولة أخرى بالسيطرة على مصر من نورثوك إلى مالميت ٢٧ سبتمبر ١٨٨٢.
- (٥٣) تقرير دفين ١٨٨٣. هذا التقرير الذي أقرته الوزارة أشار على الحكومة البريطانية بأن لاتتح الجعومة التشريعية كثيراً من الحرية كي لا تعرض إزاء الديون للحظر ويترى بذلك تحديلاً أحياناً آخر.
- (٥٤) Granville to Lyons من جرانفيل إلى ليون، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢١ رقم ١٠٧٠ صفحة ٤٢٨. وليس لاحتلرا أية بية في الاستيلاء على قناة السويس ولا في أن تستأثر لنفسها مانيار دون عيها ولكن في بيتا أن نعى ماسم الخديوي الملاحة من الأخطار التي يهددها الآن ومن جهة أخرى على أثر معركة التل الكبير أدت الحكومة البريطانية استبعادها لتسحب حدودها من مصر: من جرانفيل إلى دفين ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٣ رقم ١٨٠ صفحة ٧٣.
- (٥٥) أرسل لورد دفين إلى مصر في سنة ١٨٨٣ ليدرس الحالة ويقترح مائري من التدابير لدعم الإدارة الحديثة.
- (٥٦) محضر وراي ٢١ مايو إلى ٢٢ يونيو ١٨٨٤ المحفوظات العامة ١٤٥/٢٩/٣٠. جلاجر ورويسون صفحة ١٤٣ وكذلك من دفين إلى جرانفيل ١٨٨٣/١/١ وبنمبريل، مذكرة سياسية صفحة ٨١ ومن جلاستون إلى جرانفيل ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ المحفوظات العامة ١٢٦/٢٩/٣٠.
- (٥٧) Harcourt to Dilke من هاركورت إلى ديلك ١٨٨٤ مذكرة ديلك في جوين وتوكول Gwyn Tuckwell.
- (٥٨) Gladstone to Granville من جلاستون إلى جرانفيل ٥ يناير ١٨٨٤ المحفوظات العامة ١٢٨/٢٩/٣٠ - جلاجر ورويسون صفحة ٤١٣٥.
- (٥٩) Granville to Baring من جرانفيل إلى ماريغ ٤ يناير ١٨٨٤ جلاجر ورويسون أفريقيا ورجال العهد الفيكتوري: الفكر الرسمي للاصمالية ص ١٣٥.
- (٦٠) من الملكة ميكتونيا إلى هاركورت ٢٢ سبتمبر ١٨٨٢.
- (٦١) من ماريغ إلى جرانفيل ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣، في كرومر - مصر الحديثة (طبعة ١٩١١).
- (٦٢) ملر: أ. إنجلترا في مصر صفحة ٣٧٧.
- (٦٣) من مصر ألمانيا في لندن إلى بسمارك، ٢٠ سبتمبر ١٨٨٦ - في بسمارك سياسة هامة، الفصل ٤ صفحة ٨٦٥.
- (٦٤) خطط Manson House ٦ أغسطس ١٨٨٨ سيسيل حياة ساليسبي الجزء الرابع صفحة ١٣٤ - ١٣٥.
- (٦٥) Baring to Salisbury من بارغ إلى ساليسبي ٢٤ مايو ١٨٩٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤٣١٠.
- (٦٦) من بارغ إلى ساليسبي ٢٤ مارس ١٨٨٨ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤١٥٥ أنظر أيضاً من بارغ إلى ساليسبي ٢٩ فبراير ١٨٩٦ أوراق كرومر ٢ صفحة ٥: ان حركة ضد الخديوي على المبادئ الغريبة قد تستولى حتماً على الحكم إذا حلت الخاتمة البريطانية عن مصر.
- (٦٧) أن الفصل في تعيين ميكتون ملر في وظيفة هامة في الحكومة المصرية يعود إلى ح. ج. جوشن G. J. Goschen أحد دائلي مصر الكبار ووزير المالية في حكومة المحافظين برئاسة ساليسبي.
- (٦٨) ملر: إنجلترا في مصر (طبعة ١٩٢٦) ملحق، مصر في سنة ١٨٩٤ صفحة ٣٧٧.
- (٦٩) ملر: إنجلترا في مصر صفحة ٣٥٤ هذا النص طهر في الطبعة الأولى من الكتاب في سنة ١٨٩٢.
- (٧٠) ان تعديل العلاقات في الحاسب الشرق في البحر الأبيض المتوسط قد أكد ضعف المركز البريطاني في هذا القطاع فأسطوطا لم يكن عندها فيه وبتحالفت العربي الروسي الجديد أقصى العود القليل الذي كان دائماً لاحتلرا في القسطنطينية وبعد ابعادها عن حط دواعها الأولى في تركيا لم تستطع احتلرا ترك قاعدتها في مصر وهي قاعدة أسبها التي أصبحت حيوية لها وكانت النتيجة العاجلة لهذه الاستراتيجية الجديدة إزداء مصر السودان المصري وشرق أفريقيا ومما البلدان اللذان أعزبهما صروبين لسلامة مصر وحطت مواصلات احتلرا إلى الشرق.

مظاهر بناءة فى الادارة الاستعمارية

«ان جهودنا لمنح مصر حكومة وطنية جديرة بالاحترام ليست عملاً خيراً، بل هى عمل يرمى إلى تحقيق مصالح» فيكونت ملتر^(١).

١) الأسس المادية قبل الاستعمار:

ان احلال نظام الأسواق المفتوحة والمشايخ الخاصة محل رأسمالية الدولة التى أسست فى عهد محمد على، وعرض مصر «لأستعمار مصرى» ومن ثم لطرق الغرب الفنية ونفوذها، وعلى الرغم من تلك التطورات الواسعة، فإن هذه التطورات نفسها قد تضمنت قدراً من الفوضى بشكل أو بآخر.

فقد كانت للبلاد مع ذلك أسس مادية اقتصادية يعود تاريخها إلى ما قبل الاحتلال البريطانى، ومن المفيد أن نلخص الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التى سادت تلك الحقبة قبل أن تنتقل إلى البحث إلى تحليل موضوع الأعمال الاستعمارية.

ان الأسس المادية فى عهد محمد على قبل الاستعمار، كانت بدائية غير متكاملة، لأن ادخال نظام رأسمالية الدولة، على نطاق وطنى، بدأ فى مجتمع زراعى شبه اقطاعى، قد تأثر بالظروف الطارئة والأغراض العسكرية التى ساهمت فى وضع نظام رأسمالية الدولة، وقد تركز الاهتمام منذ البداية حول تجديد اقتصاد مصر تجديداً عصبياً، وذلك لدعم سياسة التوسع الاقليمى، وقد فرضت اصلاحات التجديد تعسفاً لأسباب غير اقتصادية، وقبلما تصدر هذه الاصلاحات عن تطور تاريخى طبيعى، على أن هذا التطور فى العوامل المادية لم يحل دون انحلال التكوين التقليدى بالتدرج وهو التكوين المستقر الذى لم يتغير منذ قرون، ولكن أمام الشكل المصطنع لهذا التحول كان تحطيم التكوين الهامد أيسر من بنائه على قواعد عصرية.

وفى مجلس الزراعة، يعود الفضل إلى محمد على فى تصفية اقطاع الممالك ولكنه استأثر لنفسه بملكية الأرضى الزراعية^(٢) التى عاد فوزعها بعدئذ قطعاً صغيرة على الفلاحين أو هبات مجانية على الأقارب وكبار رجال الدولة. أما السياسة الزراعية فلم يكن لها وجود الا فى حدود استغلال ثروات الأرض لملء خزائن الباشا اشباعاً لمطامعه التوسعية^(٣).

وكانت الحكومة تفرض ايرادها وتشترى المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار تحددها دون أسعار السوق ثم تبيعها بأسعار تزيد على أسعار الشراء وتحفظ بالفرق لنفسها وهذه الطريقة فى التعامل لم يكن لها فى الحال أثر سىء فى مجتمع الفلاحين القائم على الاكتفاء الذاتى. فالضريبة العقارية وإيجارات الأقطان والمحاصيل الزراعية الهامة كانت تدفع عيناً، ولهذا تأخر تعميم الاقتصاد النقدى فى القرى. وفى الواقع دخلت المحاصيل الزراعية

دائرة التجارة ولكن في حدود تغذية المدن والتصدير إلى الخارج، ولذلك ظل تداول النقد في نطاق قطاع المدن دون قطاع الريف^(٦١).

وقد أخذ المجتمع الريفي التقليدي في الانحلال في النصف الثاني من القرن، وكان من شأن تشدد خلفاء محمد علي في جباية الضرائب أن حل محل استئثار الدولة بملكية الأقطان نظام يقترب من نظام الملكية الفردية الخاصة، وقد ألغى سعيد باشا في سنة ١٨٥٤ احتكار الحكومة لشراء وبيع المحاصيل الزراعية، واستطاع الفلاح منذ ذلك الحين أن يتمتع بالحرية في زراعة أرضه وفي بيع محاصيل بسعر السوق، وكان عليه أيضاً أن يدفع الضريبة العقارية (الأموال) بالعملة الرسمية، وقد كان لهذه العوامل المغرية أثرها في الحال، فقد ترتب على إرهابها محصول الضرائب لجماعات المزارعين تحول المزارعين عن الزراعة التقليدية شيئاً فشيئاً إلى الزراعات التجارية التي تضاعف إنتاجها وقيمتها في بضع سنين.

وقد كان للتوسع في زراعة القطن أثره في التعجيل باندماج القرى في نطاق الاقتصاد المصري^(٦٢).

وكان محمد علي أول من عرف قدر القيمة التجارية لهذه المادة الحيوية للنسيج وعمل على مضاعفة إنتاجها وتعريفها في الأسواق في عهده وعهد خلفائه من بعده^(٦٣). وقد بدأ الاقتصاد المصري-الذي كان حتى ذلك الحين في دائرة ضيقة-مرحلة جديدة امتاز فيها بتخصص واسع المدى في المحاصيل التجارية، وأصبحت مصر حتماً بحكم هذا التطور وثيقة الصلة بحاجات البلدان الصناعية وتحت رحمة تقلبات السوق العالمية.

ولقد كان تأميم الاقتصاد أشد أثراً في مجال الصناعة والتجارة منه في المجالات الأخرى، ولم يرق محمد علي نفسه مالمكاً فرداً للمصانع الجديدة ودور الأسلحة التي بناها للأغراض العسكرية فحسب، بل فرض أيضاً احتكاره على الانتاج وشراء وبيع عدد كبير من المنتجات المحلية كالنسوجات^(٦٤) وانتزاع الأملاك قسراً كان نذيراً بقرب زوال الصناعة اليدوية في الأرياف والمدن في قطاع واسع من الاقتصاد الوطني، وهكذا ساهمت تلك الملكية بالقوة في انحلال النظام التعاوني التقليدي.

والسرعة التي تحول فيها نظام الانتاج كله تحولاً جذرياً يفسرها زوال طبقة المقاولين والبورجوازية الحقيقية من أهالي البلاد، وقد سد هذا الفراغ- كما حدث في روسيا واليابان- نشاط الدولة العسكرية ومساعدة الفنين الأجانب، واستثمر محمد علي فيما بين سنة ١٨١٦ وسنة ١٨٣٨-١٢ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية أخذت كلها من الأذخار الوطني العام لبناء الصناعة العصرية التي كانت تمد الجيش والبحرية^(٦٥) بما يحتاجان إليه من المؤن والذخيرة، ومع ذلك فقد دفع محمد علي الاهتمام الذي وجه إليه من حيث أن مشاريعه الصناعية كانت لأغراض عسكرية. وصرح بورينج Bowring قائلاً «انني استمر في عملياتي الصناعية ليعتاد الشعب على الصناعة لا سعياً وراء المغائم»^(٦٦).

وفي الحقيقة، كان الباشا أقل اهتماماً مما كان يدعى، وفي سنة ١٨٢٤ كتب قنصل فرنسا في القاهرة يقول: «إن لدى الباشا عدداً كبيراً من الجنود لا أدري كيف يستطيع الانفاق عليهم كلهم، وإدارته الجديدة هي المصدر الرئيسي لإيراداته الفخمة»^(٦٧).

ولهذا عدل عن مشاريعه الصناعية عندما انتهت به أهدافه الاقليمية إلى الفشل، تلك الأهداف التي كانت يرمى إليها في برنامجه الصناعي.

ومع ذلك لم تقلل هذه الواقعة من أهمية أعمال محمد على الصناعية في البلاد.

وإذا كانت مصانع الأسلحة الحربية تفضل على سواها في الحصول على الاعتمادات المالية، فقد كان الباشا في الوقت نفسه يبذل جهده حتى تحقق مصر استقلالها الاقتصادي، ولهذا لم يهمل على الإطلاق عمله على انماء صناعات المواد الاستهلاكية فقد أنشأ ٢٤ مصنعاً لحلج الأقطان والغزل والنسيج كان بعضها يستخدم أكثر من ألف عامل، وكانت هذه المصانع تستهلك نحو ربع محصول القطن في البلاد، وكانت منتجات هذه المصانع تفي بجميع حاجات الشعب وتمثل أيضاً جزءاً كبيراً من تجارة الصادرات مع الشرق والبلقان فضلاً عن أن الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة تنمية صناعات الصوف والحريز والكتان والورق والصابون والزجاج وغيرها من الصناعات.... وفي سنة ١٨٣٨ كان القطاع الصناعي الحكومي يستخدم ٧٠ ٠٠٠ عامل، ويشرف باعتباره المصدر الوحيد للمواد الأولية والمشتري الوحيد للمصنوعات- على ١٠٠ ٠٠٠ صانع في المشاريع الفردية^(١١)، ولكن مهارة اليد العاملة هذه كانت دون المتوسط، وخيرتها القليلة كانت سبب تهديد جسم في الطاقات والمواد الأولية كما كانت سبب الخطأ في استخدام الآلات الجديدة وقد كان نظام محمد على الصناعي نظاماً عقيماً وباهظ التكاليف في الوقت نفسه، ولم يستمر الا بقوة الحماية الجبركية التي فرضتها الدولة.

وفضلاً عن ذلك، لم يكن هنالك مفر من افلاس نظام محمد على- نظام رأسمالية الدولة- لأسباب أبعد غوراً، فلو أن طريقة جديدة للإنتاج جرت على سنن طبيعية من التطور لكان ادخالها قاعدة اجتماعية يحتذى بها، غير أن ادخالها كان مصطنعاً، كما حدث في مصر، فقد رأينا أنه لم يؤد الا إلى قاعدة اجتماعية لا بد منها بحكم طبيعته المصطنعة وغير أن التطور الصناعي في مصر لم يقترن به تطور اجتماعي، فانحدر الصناع إلى مستوى الأجراء قليل الأجر، وبدلاً من أن يؤلفوا طبقة من العمال في المدن، انضموا إلى صفوف الفلاحين المهاجرين، ولو أن مكاسب النمو الاقتصادي وزعت على الشعب توزيعاً عادلاً لأدت إلى تحسين الحالة الاجتماعية، ولكن تلك المكاسب كانت وقفا على رئيس الدولة والطبقة الحاكمة من عسكريين وبيروقراطيين من أصل أجنبي، بحيث لم يستفد من هذا النظام القائم على ركن من أركان الدولة سوى قلة ضئيلة شبه اقطاعية، والعجز عن تصفية ديول الاقطاع الغابر وعن تهديد البناء الاجتماعي الهزيل واستحالة نمو طبقة برجوازية مقدمة نشيطة، كل هذه كانت في مقدمة الأسباب التي قضت على محاولة تصنيع البلاد، وقد انهار ذلك النظام الاقتصادي الشاذ تحت وطأة المنافسة الأجنبية منذ حرمة الحكومة من وسائل الدعم والحماية.

وكان لسيطرة السلطة الفردية على التجارة في مصر آثار سيئة في تطور البنيان الاجتماعي، فقد أمت معظم المؤسسات التجارية الوطنية، واستولى الباشا-الذي كان يراقب الانتاج الزراعي والصناعي- على كل التجارة الخارجية تقريباً، فقد كانت ٩٥٪ من الصادرات و ٤٠٪ من الواردات تتم بمعرفته وقيمة الصادرات التي بلغت نحو ٢٨٨ ٠٠٠ جنية مصري في سنة ١٨٣٠ زادت ثمانية أضعاف في نهاية عهد محمد على وبلغت ٣٠٢ ٠٠٠ جنية مصري في سنة ١٨٥٠، وكذلك الواردات بلغت تسعة أضعاف ما كانت عليه حيث ارتفعت من ٢٩٩ ٠٠٠ جنية مصري إلى ٢ ٦٨٥ ٠٠٠ جنية مصري^(١٢). كانت بريطانيا العظمى في سنة ١٨٣٩ في مقدمة عملاء مصر، وكان القطن في المقام الأول من الصادرات بدلاً من القمح، وهكذا رحمت الخطوط العريضة لاقتصاد مصر الحديث في آخر حكم محمد على.

وفي الظروف التي شابت أحداث تلك الحقبة، لم يتح للبرجوازية التجارية المصرية مجال النمو والتطور،

وبالعكس كانت للبيوت التجارية الأجنبية امتيازات عديدة سمحت لها باقتسام احتكار التجارة مع الدولة، وبالنظر إلى جنسية تجار الاسكندرية-عاصمة مصر الاقتصادية-وتجار القاهرة، حينذاك، يتضح مدى ضعف البرجوازية الوطنية وإلى أى حد كانت معدومة في تلك الحقبة من الزمن، فبين ٧٢ تاجراً في الاسكندرية هم مجموع تجارها نجد ١٥ يونانياً و١٣ فرنسياً و١٢ انجليزيا و٣١ من جنسيات أخرى مختلفة ومصرى واحد عثماني الأصل، وكان في القاهرة ٥٥ تاجراً لم يكن بينهم مصري واحد^(١٢).

وقد أبعد أهل البلاد عن تجارة الصادر والوارد إلى تجارة التجزئة وكان في القاهرة ٦٣ تاجراً صغيراً من هذا النوع، غير أن احتكار التجارة الذي كان مقتسماً في البدء بين محمد علي والأجانب أصبح بالتدرج وفقاً على الأجانب دون غيرهم من التجار، فقد برهنت الأقلية الأوروبية على أنها في الواقع أكثر نشاطاً ودراية من موظفي الدولة الذين اتدبوا على عجل لإدارة المؤسسات المؤتممة، وهذا التطور سار في خطى واسعة بعد المعاهدة التجارية التي عقدت في سنة ١٨٣٨ بين بريطانيا العظمى والباب العالي، فقد وضع هذا الاتفاق حداً لحواجز الحماية الجمركية في البلاد العثمانية وسمح للتجار الانجليز بأن يشتروا ويبيعوا فيها مباشرة جميع المنتجات على أن تدفع ضريبة قدرها ١٥٪ على الصادرات العثمانية و٥٪ على الواردات من إنجلترا. وهكذا بعد سنة ١٨٤٢ قضى بالتدرج على نظام احتكار الدولة لتجارة الصادر والوارد بعد أن أصبح هذا النظام أمراً غير مشروع واندثرت الصناعات، أما التجارة فقد انحصرت بين التاجر الأجنبي والمنتج الوطني، وقد عمل نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان يحمي الرعايا الأوروبيين على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين على استثمار أموالهم بمبالغ كبيرة كما حث الأجانب على الهجرة إلى مصر^(١٣)، وكذلك أولئك التجار والماليون والمرابون الذين اندس بينهم عدد كبير من المغامرين سعيًا وراء الثراء السريع السهل، وفي الوقت الذي لم تكن في مصر هيئات منتظمة، كانوا يمدون البلاد بمنتجات اقتصادية منهم.

وبفضل عطف حكام مصر، زحف التدخل التجاري الأوروى إلى البلاد بالتدرج دون أن يجتذب معه سيطرة سياسية مباشرة، ولكن عطف أولئك الحكام المصريين لم يستطع ضمان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأجنبية الا على شرط أن يكون لهم مطلق السلطة على شعب يميل إلى المطاوعة والرضا، غير أن هذا المطلب مالم يتحقق أن تخلف وتبعه حالة من عدم الاستقرار أدت إلى تشجيع التدخل الأجنبي المباشر لسد هذا الفراغ ولكن المحتلين ما لبثوا أن تحققوا من أن ما افترضوا أنه فراغ طارئ كان في الواقع صلب الموضوع، ولم يكن في الامكان رد اعتبار السلطة الخديوية بعد أن فقدت شرعيتها في نظر الشعب.

ولم تكن ثورة جنود عرابي عمراً عسكرياً بسيطاً فحسب^(١٤) بل كانت تلك الجنود تجسيدا لمظاهرة من الخصومة العنيفة آخذة في الشدة بين الحاكمين والمحكومين^(١٥)، وظل النظام المستقر معترفاً به شرعاً مادامت الحقائق المادية وفق الأوضاع الفعلية في المجتمع المتصلب الأوصال ومادام الكساد الاقتصادي والاجتماعي يشايع الايديولوجية التقليدية وقد كان تصدع هذا التوازن مرجعه أصلاً إلى الانحلال التدريجي في المجتمع التقليدي تحت وطأة المستحدثات الغربية، ولم تقتزن التطورات في الأسس المادية والاقتصادية في المجتمع بتطورات مثلها في الأنظمة والأفكار والثقافة، وفي الواقع داومت الايديولوجية الاسلامية سيرها لإختلاف فيه في حين اقتضت الحقائق المادية والقواعد الاجتماعية معايير ومعتقدات جديدة تبرر النظام السياسي، وهذا الانحلال المتزايد في التوازن قوض قواعد المجتمع السياسي وعرضه لعدم الاستقرار الذي لا يقيه من الفوضى سوى قوة الدولة الوازنة، والتمرد العسكري بتعطيله هذه القوة قد وجه الضرر القاضية إلى الحكم الخديوي،

وعرض للمرة الأولى بوضوح مسألة تعديل نظام المعتقادات التقليدي بما يتفق وحقائق العصر المادية.

(٢) حكم الاحتلال:

لقد سار الاحتلال البريطاني بالبلاد شوطاً آخر نحو التجديد العصري فضلاً عن أن أعمال التجديد كانت من اليسر بمكان بتلك العناصر المتعددة حينذاك من إدارة في أول نشأتها واقتصاد حديث وتجارة خارجية متخصصة في هذا المجال، ولكن هنالك مستحدثات قد أدخلت من قبل بطرق غير منتظمة وأحياناً بطرق عرضية، في الوقت الذي كان الاحتلال وهو يدعم قواعده أولاً فأولاً - يعد برنامجاً منظماً فعالاً للإصلاح والتطور ومن ثم كان الدور الحقيقي للإدارة الاستعمارية ذلك الدور الذي تمثل في إتقان اتمام التحول السريع الذي شرعت فيه منذ نصف قرن أيد أقل مهارة من الأيدي التي تولته حينذاك.

وفي البدء - كما أسلفنا لم يكن في نية بريطانيا العظمى على الإطلاق أن تأخذ على عاتقها تجديد مصر تجديداً مادياً ذلك أن الأوامر التي أصدرتها وزارة جلاستون إلى لورد ديفرين قد حددت العمل البريطاني بحفظ الأمن وإعادة تنظيم الإدارة والنظام الدستوري تنظيمياً جزئياً، وقد كتب جرانفيل إلى ديفرين يقول: «إن حكومة صاحبة الجلالة، على الرغم من رغبتها في أن يكون الاحتلال البريطاني قصير الأجل بقدر الامكان لا يسمعها أن تتغاضى عن الواجب المفروض عليها طالما لم تجدد إدارة الشؤون العامة على أساس يقدم ضمانات كافية للمحافظة على السلام والنظام والرخاء في مصر، لدعم سلطة الخديوى وتطوير «الحكومة الذاتية» تطويراً حكيماً والوفاء بالتزامات نحو الدول الأجنبية. لكل هذا يستشيرون يا صاحب السعادة على حكومة الخديوى بالتدابير التي يجب إتخاذها لإحياء سلطة الخديوى والعمل على رفاهية جميع طبقات الشعب»^(١٧).

وقد تبع ذلك بيان الواجبات التي اعترفت الحكومة البريطانية القيام بها:

(١) تأمين حرية المرور بقناة السويس.

(٢) احلال نظام للمراقبة المالية المشتركة أفضل من النظام المعمول به.

(٣) اصلاح الادارات العامة.

(٤) تخفيض العنصر الأجنبي بالتدرج في الأجهزة البيروقراطية وزيادة العنصر الوطنى فيها.

(٥) إنشاء نظام قضائى عادل للوطنيين.

(٦) فرض الضرائب على قدم المساواة بين المصريين والأجانب.

(٧) إعادة تنظيم الجيش والشرطة.

(٨) إنشاء هيئات برلمانية تشجع نشر الحرية.

(٩) منع الرق وتجارته.

هذا البرنامج المحمود في ذاته ينم عن تناقض جلى.. ففي تلك الأحوال من الفوضى والافلاس المالى في مصر، كيف يمكن الاستمرار في سياسة الإصلاح والوصاية بجلاء سريع في وقت واحد؟ وفي الواقع كانت السياسة الانجليزية تتألف من شعبتين إحداها تفترض حلولاً تناقض على خط مستقيم حلول الأخرى، وإذا إقتصروا على سياسة الجلاء السريع لوجب قمع الحركة الثورية المصرية بعنف ورد السلطة المطلقة للخديوى والأرستقراطية العسكرية التركية الشرسية، وتجنب مسألة إدخال المستحدثات الغربية في المنشآت المصرية وهي المسألة التي كانت تحتل جانباً عزيزاً جداً في آمال الانجليز من حزب الأحرار، وإذا فضلت بالعكس

سياسة الإصلاح لوجب تأجيل الجلاء إلى أجل لا حد له لأن إصلاح النظام الحكومى كان يعكس في الوقت نفسه القضاء على حكم القلة الذى أعيد إلى الحكومة حديثاً، وكذلك تقوية التدخل الأوروبى الذى حرك النجاح وعمل على تدعيمه في الزمان والمكان. ومع ذلك فإنه- لأسباب سياسية وطنية ولأسباب أخرى دولية- رفضت الحكومات البريطانية التى تعاقبت حتى نهاية القرن الماضى باصرار ان تسلم بتناقض سياستها تجاه مصر وأن تميز بين هذه المتناقضات في تلك السياسة. وعلى الرغم من أن دار المندوب البريطانى العام في مصر لم تكن لديها توجهات سياسية محددة من حكومتها حتى سنة ١٩٠٤- وهى سنة التحالف الإنجليزي الفرنسي، فإن الحكومة البريطانية في لندن قد فوضت إليها تفويضاً مطلقاً لحل المشكلة المصرية^(١٨).

لقد كانت مصر إذن مدينة- من حيث إعادة تنظيم إدارتها وإصلاح ماليها واتساع اقتصادها- إلى المبادرة الشخصية للولاة البريطانيين ومنهم على الخصوص لورد كرومر الذى باشر وظيفته من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٧ تعاونته هيئة من المستشارين أرسلوا من لندن ويعتبر سير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) أول من أدرك المازق الذى وقعت فيه السياسة البريطانية، فلم يكن هنالك في اعتقاده مجال للاختيار بين أمرين، ولم يكن مجدياً حينذاك أن يأمل المرء في إحياء السلطة الخديوية، حيث أدت الحوادث الأخيرة، إلى تقويض نظام الحكومة^(١٩)، وقد كشف التمرد العسكرى إذن الستار عن أزمة الحكم التى طال حلها، وكان لورد كرومر يأمل في أن يجد حلاً لمسألة شرعية السلطة- حسب تفضيله الأيديولوجى- بإصلاح بنى المجتمع المصرى وروحه ليجدد الصلة بين أسسه الاجتماعية من جهة وأنظمتها وآرائه من جهة أخرى^(٢٠).

وقد وصل كرومر إلى القاهرة قوى الايمان بفكرة «عبء الرجل الأبيض» وفضائل البعثة التهذيبية الغربية التى تلقنها في الهند عندما كان يعمل سكرتيراً خاصاً لنائب الملك خلال الفترة من سنة ١٨٧٢ إلى ١٨٧٦، وكان يستوحى أيضاً الآراء النفعية في عصره. وعرف بأنه شديد الحماس لآراء جرمي بنتام Jeremy Bentham وجون ستورانت ميل^(٢١). وقد كان يرى أن الدين الاسلامى هو السبب في تخلف مصر عن ركب الحضارة. ولم يكن في الامكان الشروع في التجديد حينذاك الا بادخال الحضارة الغربية في مصر على أتم وجه، فضلاً عن أن البلاد التى تهب عليها نفحات الغرب لن تستطيع الرجوع إلى الوراء، كذلك يجب- في رأيه- أن تعتمد الدولة الحديثة على الأسس الغربية دون الشرقية^(٢٢).

وقد انتقد كرومر في هذا المجال ويلفرد بلانت Wilfred Blunt، صديق الوطنيين المصريين قائلاً: «يعتقد بلانت أن الاسلام يستطيع التجديد في نطاق ظروف الحوادث الاسلامية، وكلما زادت مشاهداتى في الشرق زاد اقتناعى بخطئه، والتجديد الوحيد الذى يمكن القيام به هو إدخال الحضارة الغربية في البلاد بالتدريج^(٢٣)».

وهذا المذهب الاجتماعى الذى يحول لولى الأمر وحده سلطة الانشاء والادارة في المشاريع الاجتماعية قد استرخص صلابة الروابط الدينية والطائفية في الاسلام، وقلل من قيمة الثقافة الاسلامية والخط من شأنها، وقد حاول ذلك المذهب في الوقت نفسه- بإحلال ميزات الحضارة الصناعية محلها أن يجعل المشروع الاستعماري شرعياً وأن يحل أزمة الضمير التى تفشت في مصر.

وكان من الطبيعي أن يقرن اعتناق آراء الغرب وحضارته إلى أقصى حد بإستخدام وسائل الانتاج الفنية الرأسمالية، ولم تكن المشكلة إذن عبارة عن تطبيع بالثقافة التقليدية وظروفها المادية المتقلبة دائماً بل كانت

عبارة عن تجديد قائم على استيراد نظام اجتماعي ثقافي أجنبي يفرض على شعب مستكين^(٢٤) غير أن قيمة هذا النظام وردود الفعل التي يثيرها لدى الشعب المستعمر تتوقف بصفة خاصة على الطريقة التي تنفذ بها الإصلاحات المقترحة وهذا يعنى أن تلك الإصلاحات يمكن أن تأخذ صورة شكلية دون أن تنطرق إلى معالجة المشكلات من جذورها.

وخلاصة تحليل كرومر هي أن آراء وقواعد الحضارة الغربية لا تتطور الا بإقامة نظام سياسى ثابت، وإزاء عظم هذا الواجب صرح كرومر بما يأتى: «لقد طبقت دائماً إحدى مبادئ بريك Burke وهو أن أول واجبات المصلح هو أن يجدد الأشياء التي يجب أن لا يتناولها الإصلاح... وأن فرصة الإصلاح لا تقل أهمية عن الإصلاح نفسه»^(٢٥).

وكان لمقتضيات الحالة العاجلة أثرها في تطور الإصلاح ولتأمين الاستقرار السياسى كان يجب- في رأى كرومر- تجديد نظام الحكومة- في المقام الأول، حسب القواعد العصرية ثم العمل على تدعيمه بتأييد شعب يعيش في رضا ورخاء.

ويقتضى كل تطور اقتصادى أولاً بأن تقوم أجهزة أساسية إدارية على جانب من الدراية والجدارة، ومن ثم يمكن وضع أهداف الانتاج وتقدير نفقات الاستثمار، وبهذه الطريقة من التفكير لم يضع كرومر التنمية الاقتصادية في المكان الأول بل أثر عليها الإصلاح الإدارى^(٢٦).

(أ) تجديد البنيان الإدارى والقضائى حسب القواعد العصرية

إن محاولة إصلاح البنيان الحكومى قد واجهت عقبتين أساسيتين الأولى هي العقلية الرجعية الوصولية التي كانت تسيطر على الحياة السياسية أما العقبة الثانية فهي قيام طائفة الأتراك الشركس باحتكار الوظائف البيروقراطية. وكان يجب في المكان الأول إحلال سلطة أخلاقية جديدة محل السلطة القديمة التي لم تهتم كثيراً بالواجب والمسؤولية، وحتى ذلك الوقت كانت الرابطة التي تصل بين الحاكمين والمحكومين تقوم على القوة العليا والخوف من التعسف فيها، وكان من الضروري أن يكون لدور السلطة معنى يفسر الغاية منها وهو: المحافظة على المصلحة العامة من جانب أفراد المجتمع دون سيطرة المطامع الشخصية ومصالح الطبقات، وبمحمل القول إن الوظيفة العامة يجب أن لا تكون مصدر السيطرة والنفوذ الشخصى بل يجب أن تبرر وجودها بالخدمة الاجتماعية التي تنهض بها ولا شك أن مبادئ الأخلاق الحديثة هي التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم وتحميهم من امتيازات السلطات التنفيذية وتوطد الثقة بنيات الحاكمين، وتحرص في الوقت نفسه على أن تكون السلطة التنفيذية قوية دون تعسف^(٢٧)، وقد أوضح كرومر رأيه بقوله: «لقد بذلت جهدى وأعتقد أنني وفقت بعض التوفيق في اشاعة جو من المذهب الحر في حكومة ذات نظام بيروقراطى»^(٢٨).

وإزاء تخلف الموظفين البيروقراطيين وتعذر العثور على من يحل محلهم في وظائفهم، اتضح أن نشر هذه الروح الجديدة يتطلب عملاً طويلاً وشاقاً ولبلوغ الغاية بهذه الإصلاحات كان يجب- بادئ بدء- إقصاء ممثلى الاستقراطية التركية الشركسية القديمة التي كانت تقاوم كل اقدام على التجديد، وذلك بفضل نفوذها شبه الاقطاعي.

وعلى الرغم من أن هذه الطائفة قد نجت من القضاء عليها بفضل الوساطة البريطانية الا أنها لم تسترد امتيازاتها قط ولا مكانتها وسلطانها في الدولة، ولقد كان القصد الأول من التدخل حقيقة هو احياء الحكم

الحدوي يدعمته التركية الشركسية للمرجوع إلى سياسة السيادة الداخلية، غير أن تدخل الانجليز المباشر في شؤون مصر الداخلية أدى بهم إلى تقدير الحالة تقديراً واقعياً، وقد استمر تفكك السلطة الخديوية على الرغم من وجود الجنود البريطانيين في البلاد، أما الطبقة الحاكمة فقد أدى تعاونها مع الأجنبي المحتل أثناء الأزمة الدولية إلى زيادة كراهية الشعب لهم وقد كتب كرومر يقول: «وكان من أثر الاحتلال البريطاني أن أصبحت طائفة الباشوات في عزلة عن الشعب»^(٢٩) الذي بات يكرهها الآن كرهاً أشد من كرهه لها في العهد السابق»^(٣٠).

وصرح أحد رجال الحكومة المسؤولين قائلاً: «لم يكن حكم الباشوات ليستطيع البقاء لو اضطرت انجلترا إلى الجلاء عن مصر»^(٣١).

ولم تكن هناك فائدة ترجى من تأليف حكومة ثابتة تتعاون مع المحتلين طالما لم يكن للحكام من سلطة سوى تلك السلطة التي تحوّل بها عليهم الجنود البريطانيون، وإذا كان الأتراك الشركس قد استطاعوا في قرون أن يمدوا البلاد بالطوائف السياسية وأن يحتروا الوظيفة السياسية جزءاً من أقطاعهم الشرعي فإن قدرتهم لم تصل إلى درجة مزاعمهم ذلك أن الإدارة القديمة كان فسادها وعجزها واضحين للعيان.

وقد زاد الأمر سوءاً أن الرجال الذين تولوا الحكم لم يكونوا على قدر من الخلق الواجب لعدالة الحكم.

ولم يكن بقاء هذه الطبقة في مواقع القيادة عوناً في وقت من الأوقات بل كان عقبة في سبيل الأخذ بمبادئ الأخلاق الحديثة في الحكم، ومن جهة أخرى كانت هذه المبادئ الأخلاقية تستهجن الحواجز العنصرية التي أقامها الحكم البائد وكانت أحد الأسباب الأساسية التي دعت إلى التمرد العسكري. وقد نصح لورد دفرين في تقريره^(٣٢) بضرورة التخلي عن استخدام الوسائل التعسفية في إصلاح التفرقة العنصرية واقترح العمل بمبدأ أن يكون لكل مصري، مهما كانت طبقته وعشيرته الحق على قدم المساواة في الوظائف العامة حسب جدارته وأهليته وأن يعتمد على تطور المؤسسات الدستورية في إقصاء النزعة الطبقية والتمييز العنصري، وهذا الموقف العادل لم يكن ليسر رجال الطبقة الأرستقراطية في البلاد الذين أعربوا عن غضبهم بعرقلة توجيهات رؤسائهم الجدد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً^(٣٣)، ولهذا لم يتأخر تطهير الإدارة فقد فصل بارينج كبار الرؤساء في الطبقة الحاكمة القديمة لأن بقاءهم في الحكم «كان يعني اتجاه البلاد نحو العودة إلى الممجيبة»^(٣٤).

ولكن تطهير الإدارة هذا مالم يثبت أن تكشف عن فراغ سياسي لم يستطع الوطنيون الذين حلوا محل الرؤساء المفسولين سده مادامت الحكومة الانجليزية ترفض معاونة رجال الحزب الوطني، ولم تستطع انجلترا الجلاء عن مصر لتعذر وجود الحكام القادرين على الحكم، وقد صرح هاركورت HARCOURT قائلاً «ولا تضم مصر تلك العناصر التي يمكن برجالها البدء في تشكيل حكومة مدنية أو منظمة عسكرية»^(٣٥).

وانتهى بارينج إلى القول أن السبب الحقيقي الذي من أجله يتعذر تطبيق سياسة الجلاء... هو عجز الطبقات الإدارية في هذه البلاد»^(٣٦).

ولم يكن هنالك من سبيل، والحالة هذه، سوى انتظار جيل سياسي جديد من رجال مصر يعرف للحكومة المستعمرة جميلها في أعمال التحرر ويتحالف مع السياسة البريطانية^(٣٧).

وبعد مضي عشر سنوات كان لرجال حكم الاحتلال أن يشعروا بالرضا كما كتب ملتر، لأنهم غيروا جميع الأقسام على جميع الدرجات وأنظمة الإدارة تغييرا جذريا، وأخيرا اعتنقت السلطة التنفيذية فكرة المساواة بين الرجال من طبقات مختلفة وقسمة الوظائف العامة بالعدل وتوزيع الأرباح والمكافآت بالحق والانصاف، وكان معظم أهل البلاد شاكرين. فلا عجب أن نشاهد منذ السبعينيات ظهور حركة اصلاحية لم تكن تناهض البريطانيين وعلى رأسها شخصيات من أنصار عرابي القدماء في مقدمتها الشيخ محمد عبده والشقيقان فتحي وسعد زغلول وعمود سليمان.

اما الأتراك الشركس-وقد هدد اصلاح الضرائب والقضاء امتيازاتهم وحرموها من السلطة السياسية-فقد تحالفوا مع المعارضة الوطنية التي تجمعت في تناقض غريب، في التسعينات، حول الحديوي عباس، وقد اقترن حرمانهم من السلطة السياسية بفقدانهم السلطة الاقتصادية في الوقت نفسه.

ومن ثم فقد انغمسوا في حياة التراخي واستسلموا للهو والقمار. وفوق ذلك عجل جشع نظار أملاكهم في خراجهم^(٢٨)، وسرعان ما اضطر عدد كبير منهم إلى رهن أملاكهم العقارية أو بيعها تحت وطأة تراكم الديون فوقعوا بين أيدي المرابين الأجانب والاستغلايين من أهل البلاد أبناء الرجوانية الريفية الجديدة^(٢٩).

وكان سقوط هذه الطبقة صاحبة الامتيازات مفيدا للتطور الاجتماعي والسياسي في مصر، فقد زال حاجز الأرستقراطية القديم الذى يفصل بين الحكام والرعية وكان يقوم على التفرقة العنصرية بين تركي «وفلاح»، وبزوال النظام الطبقي أو النظام الاقتصادى القطاعى، أمكن إعادة توزيع القوى الاجتماعية عن طريق ذلك الاندماج العنصرى بين الأرستقراطية وأهل البلاد بالتدرج. ومنذ ذلك الحين اختلفت حظوظ هذه القوى الاجتماعية الجديدة بدرجات متفاوتة في اقتصاد رأسمالي اخذ في الاتساع. ولم يكن للحكومة البريطانية طوال عدة سنوات سياسة مرسومة محددة المعالم تجاه مصر، وكان ههما الأكبر أن تتجنب ما استطاعت أن تضطلع بالادارة النظامية في البلاد فيما عدا التدابير التي كانت ترمى إلى اقامة نظام سياسي ويسر مالي في أضيق الحدود ولذلك ساءت أعمال التنظيم الاداري الجديد في مختلف دوائر الدولة بطرق شتى غير عادلة على ضوء حالة النفوذ الانجليزي من حيث القوة أو الضعف.

وقد اقتصر التدخل البريطاني في السنوات الثماني الأولى من الاحتلال على مجال الجيش والمالية والاقتصاد غير أنه قد اتضح أنه من العيب في بلاد مازالت في حالة من الفوضى واحتلال النظام، أن يأمل المرء عودة الاستقرار السياسي دون القيام باصلاح الادارة كلها وتغييرها تغييرا شاملا من القاعدة إلى القمة، وقد دعا تحقيق هذا المطلب بعد سنة ١٨٩٠ إلى ازدياد تدخل المندوب السامي البريطاني في القاهرة مباشرة في الشؤون السياسية في جميع دوائر الحكومة.

ولنتبع الآن تطور مشاريع الإصلاح في ظل الاحتلال في القطاعات الأربعة التي كانت تحتاج إلى تغيير هام في دوائر الداخلية والعدل والمالية والاقتصاد^(٣٠).

وفي رأي كرومر «كانت نظارة الداخلية موطن الإهمال الحكومي في مصر.. والمجال الحقيقي للفساد^(٣١)، وعلى الرغم من هذا التأكيد، لم تنل نظارة الداخلية هذه، قبل سنة ١٨٩٤، الا تدابير ناقصة لم تجد نفعاً، ذلك أن خطط لورد دفرين لم تتضمن مسألة تدخل الانجليز في ادارة نظارة الداخلية إلا بالقدر الذي يضمن مراقبة المالية والري والشرطة. وفي إعادة بنية الحكومة كانت أعمال إعادة تنظيم الشرطة أشد الأهداف

ضعفا فقد عرض المصلحون الانجليز مهمة تعديل نظام الشرطة الداخلي والسلطات المحلية التي يهيمن على الشرطة في الوقت نفسه، غير أنه، بدلا من الحرص على خطة عمل واضحة جلية، قام المصلحون بوضع عدة مشاريع مختلفة الواحد تلو الآخر لتنظيم الشرطة، وهكذا ظلت الإدارة المقررة لاصلاحها في تردد واحجام وقتا طويلا.

ولزيادة قوة الأمن العام ورفع روح النظام فيها، تقرر في سنة ١٨٨٣ - تعيين مفتشين من الانجليز في الأنياف يشرف عليهم مفتش عام من أبناء جلدتهم في القاهرة يكون مسؤولا أمام ناظر الداخلية المصري، وكان المفتش العام - الجنرال فالتين بايكر - Valentine Baker هو قائد الجيش المصري في السودان، وقد حرص على آرائه العسكرية بعد نقله من الشرطة التي أعاد تنظيمها على أن تكون احتياطيا عسكريا قد يدعى في وقت قريب إلى الدفاع عن البلاد ضد غزو رجال المهدي، وقد كان نظام قوات الأمن العام حينذاك يتقبل هذا الرأي، وفي الواقع كان نظام قوات الأمن يتألف من قسمين مستقلين هما رجال الأمن في تشكيلات شبه عسكرية ورجال الشرطة. وهؤلاء كانوا أقل عددا من قوات الأمن، وقد ركز الجنرال بايكر جل عنايته على رجال الأمن وتدريبهم العسكري ولم يوجه اهتماما يذكر لتنظيم رجال الشرطة.

وقد ظلت شرطة الأنياف، كما هي، تحت سلطة المديرين الذين كانوا يسيطرون في نفس الوقت على موظفي الحكومة على اختلاف طوائفهم في الأنياف، ولم تكن السلطة المركزية تشرف اشرافا دقيقا على المديرين في مباشرة سلطاتهم، الأمر الذي أدى إلى التعسف فيها وإلى استخدام الشرطة لتحقيق أغراضهم الشخصية، وبذلك أصبحت الشرطة خلال بضعة أشهر أداة إستبداد في يد المدير، وما لبثت الشكاوى أن تدفقت على دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وعين على أثرها، في سنة ١٨٨٤، كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا بريطانيا لنظارة الداخلية، ومن الجلي أن هذا التعيين كان على نقيض البرنامج الانجليزي الذي إستهدف عدم التدخل في إدارة مصر الداخلية. وإغتتم كليفورد لويد فرصة غياب الجنرال بايكر في السودان فقام بتغيير نظام الأمن العام تغييرا كلياً على الطريقة الهندية، وحل تشكيلات رجال الأمن ثم حاول تغيير تشكيل قوة الشرطة التي كانت تتألف حتى ذلك الوقت من المجندين، وذلك باستخدام متطوعين بأجور وافرة، غير أنه اضطر إلى العدول عن هذا الاصلاح نظرا لعدم تقدم أحد للتطوع، وقرر بعدئذ أن يعيد الشرطة عن سلطة المأمورين والمديرين^(٤٦)، ويجعل منها منظمة مستقلة خاضعة لمراقبة المفتشين في المديرية تحت اشراف القيادة العليا - قيادة المفتش العام الانجليزي في القاهرة - وقد عهد إلى الشرطة بالتحقيق في الجنايات، حسب قانون المرافعات الانجليزي الهندي، دون النيابة، وعملت هذه التدابير على تقويض سلطة المديرين وقلبت نظام الإدارة المحلية، وبفضلا عن ذلك فقد سيطرت إنجلترا بكل قوتها على جهاز الأمن الداخلي، وعندما رأى ناظر الداخلية، محمد ثابت باشا، أن سلطته قد انتزعت منه ونقلت إلى وكيل النظارة قدم إستقالته احتجاجا على هذا الاححاف^(٤٧)، وإعترض رئيس النظارة نوبار باشا، اعتراضا شديدا على هذا التدخل، كذلك فإن بارينج - الذي كان منهمكا في تلك الحقبة بالتهديد السوداني على حدود مصر - لم يصر على تلك التدابير، وفي مايو ١٨٨٤ حل محل لويد وكيلا نظارة مصري، وهكذا عادت إلى المديرين سلطتهم، وقد جدد الجنرال بايكر تنظيم جزء من قوات الأمن (ألغيت هذه القوات مرة أخرى بعد وفاته في سنة ١٨٨٧) وظل المفتشون الانجليز في وظائفهم في الأنياف ست سنوات، ولكن إمتيازاتهم لم تكن محددة على الاطلاق، وأحست إدارة الشرطة بالهانة من هذا الاتفاق^(٤٨) ونتج من ذلك احتكاك دائم بين المفتشين والمديرين^(٤٩).

وقد عين الجنرال كشتنر مفتشاً عاماً في سنة ١٨٩٠ ، فحدد اختصاصات المفتشين والمديرين تحديداً دقيقاً ، وظلت الشرطة تحت سلطة المدير ، ولكن كان على المدير منذ ذلك الحين أن يصدر أوامره إلى الشرطة بواسطة المفتشين ، ولم يكن له أن يتدخل في مسائل التدريب والتنظيم ولا أن يطلب قوات الأمن إلا في الأغراض المشروعة ، وفضلاً عن ذلك كانت الشكاوى ضد الشرطة تحال إلى ناظر الداخلية الذي كان ينظر فيها بالاشتراك مع المفتش العام .

غير أن هذه التعديلات لم تؤد إلى تحسين حالة الأمن العام ولا إلى قيام الشرطة والمديرين بتطبيق روح العدالة تطبيقاً أدق من ذي قبل ، ومن ثم كان فرض مراقبة أشد وقفاً على أجهزة السلطة التنفيذية أمراً واجباً ، وفي سنة ١٨٩٤ فرضت هذه المراقبة تعيين سير الدون جورست مستشاراً إنجليزياً Sir Eldon Gorst لنظارة الداخلية ، وهكذا أخذ كرومر (لورد بارينج سابقاً) على عاتقه نظارة الداخلية التي احتفظت ببعض الاستقلال وأوصى البرنامج الجديد بتراخي الوصاية الانجليزية إلى المستوى المحلي وتوطيدها على المستوى المركزي والمستوى النطاري^(١٦) ، وقد أُلغيت وظيفة المفتش العام كما استدعى المفتشون في المديريات إلى المركز الرئيسي في القاهرة ومنه كانوا يقومون من حين لآخر بزيارة مناطقهم في المديريات ويقدمون تقارير مفصلة عنها إلى المستشار .

وقد بذل الرؤساء الانجليز جهدهم في الاشراف إلى حد بعيد على السلطات المحلية التي استطاعت أن تحتفظ بقدر من المبادرة في اعمالها ، غير أن تثبيت قواعد حكم الاحتلال كان من شأنه أن أضعف بالتدريج استقلال المديرين وعلى الرغم من أن مفتشي نظارة الداخلية المتجولين من وقت لآخر في مناطقهم لم يحلوا في السلطة محل المديرين إلا أنهم فصلوا المديرين من الناحية التنظيمية عن نظارة الداخلية ، وقد منع المديرون من الذهاب إلى القاهرة بدون إذن وأمرؤا بأن يقدموا اقتراحاتهم بواسطة المفتشين^(١٧) ، ولم يكن المفتشون في أعمالهم سوى مراقبين ووسطاء بين المديرين والادارة المركزية ولم يكونوا مقيدين بواجبات إدارية يومية ، ومع ذلك احتفظ المديرون ببعض الحرية في العمل .

ويجدر بالباحث في هذا المقام أن يتساءل ، هل إستفاد سكان الأنفاف في الواقع من بقاء إختصاص المديرين في هذا المجال ؟ ان اشراف المفتشين لم يحل دون ظهور بعض الأخطاء التي وقع فيها القائمون بالادارة دون علمهم ، وعلى العكس من ذلك لم يكن المفتش الانجليزي في الهند على اتصال دائم بأتابعه ، وفي بدء الاحتلال إستطاعت اللجان التي عهد اليها بتنظيم أجهزة الادارة والضرائب وشبكة الري أن توطد علاقاتها مع جماهير الفلاحين بصورة مباشرة ، ولكن عندما انتهت أعمال المفتشين في المديريات بالتدريج عادوا إلى وظائفهم في الادارة المركزية تاركين للسلطات المحلية العناية بتطبيق عدالة السلام البريطاني ، التي ظلت في معظم الحالات حبراً على ورق^(١٨) .

النظام القضائي

كان القضاء في مصر تتولاه محاكم مختلفة هي :

(أ) المحاكم المختلطة (أنشئت سنة ١٨٧٠) كانت هذه المحاكم تطبق قوانين واجراءات مقتبسة من القوانين الفرنسية ، وتناول اختصاصها جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب على اختلاف جنسياتهم أو بين الأجانب وأهل البلاد ، وقد عرض حكام الاحتلال الغاء هذه المحاكم لإنشاء قضاء موحد في مصر ولكن

دون جدوى^(١٩)، غير أنه لم يكن في الامكان تعديل قوانين المحاكم المختلطة الا باجماع الأربع عشرة دولة التي أصدرت هذه القوانين.

(ب) المحاكم القنصلية وكانت تفصل في المنازعات بين الأجانب من جنسية واحدة وتصدر أحكامها في الجنايات التي كان يرتكبها الأجانب في البلاد.

(ج) المحاكم الشرعية وكانت تطبق أحكام الشريعة واقتصرت اختصاصها على الأحوال الشخصية (الزواج والميراث والوصايا) وقبلما كان الانجليز يهتمون بهذا القضاء الشرعي، وكان الشيخ محمد عبده مسؤولاً عن إصلاحه في نهاية القرن الماضي.

(د) أما المحاكم الأهلية التي كان اختصاصها يشمل جميع الدعاوى بين الوطنيين والجنايات التي كانوا يرتكبونها، فقد أنشئت في ظل الاحتلال في سنة ١٨٨٤، وكان الانجليز يولون هذا القطاع ما استطاعوا من عناية، وقد عينت حكومة عراقى قبل ذلك بمسألة إصلاح جهاز القضاء حيث كان في حالة يرثى لها، وأستأنفت حكومة الاحتلال هذا المشروع من بعده في الحال.

ويكشف لنا تقرير لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ عن حالة الظلم الذى اتسم به نظام القضاء الخديوى حيث ينص على ما يأتى: «لا يوجد في الوقت الحاضر عدالة حقيقية في هذه البلاد وان مايجرى ويقال عن العدالة ما هو الا سخرية من المحاكم نفسها ومن القوانين التي تدعى أنها تحكم بمقتضاها.... ولم يكن أحد من رؤساء المحاكم الأهلية على شيء من الدراسة القانونية فقد تم اختيارهم بطريقة تحكمية من بين سكان البلاد دون النظر إلى أخلاقهم أو مؤهلاتهم، ولم تكن هنالك قوانين حقيقية يعملون بنصوصها في أحكامهم وإجراءاتهم فقد كانوا يستندون أحياناً إلى القوانين الفرنسية وأحياناً إلى القواعد المعمول بها في المحاكم المختلفة وأخيراً إلى أحكام الدين الاسلامي».

وكان يجب - كما صرح دفرين - الاسراع في إقامة نظام للقضاء يضع حداً للإجراءات وطرق التحقيق المتبعة حينذاك وينشئ أسساً قانونية لأحكام المحاكم: «ان مصر بحاجة ماسة إلى عدالة تتسم بالنزاهة والبساطة» «وسرعة البت في القضايا بأقل تكلفة ممكنة».

وفي ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدرت القوانين الجديدة، القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وهي تلك القوانين التي كانت حكومة شريف باشا قد أعدتها في نوفمبر ١٨٨١ مسترشدة بالقوانين الفرنسية^(٢٠).

وقد بدأ العمل بالقانون المدنى وقانون العقوبات في أول فبراير ١٨٨٤ في الوجه البحرى بإنشاء خمس محاكم مركزية ابتدائية في كل محكمة منها خمسة قضاة أحدهم أوروبى، ومحكمة استئناف تضم تسعة مستشارين منهم أربعة مستشارين أوروبيين وألحق بكل محكمة مركزية محكمة جزئية برئاسة قاضى واحد تنتدبه المحكمة المركزية من بين أعضائها.

وقد حدد اختصاص المحكمة الجزئية في القضايا الجنائية، بالجنح الصغرى، وفي القضايا المدنية والتجارية، بالمنازعات التي تقل عن ١٠٠ جنيه مصرى، وكانت هذه المحاكم الثلاث الجديدة تفصل في القضايا المدنية والتجارية والجنايات بدون محلفين، وكانت أحكام محكمة الاستئناف نهائية في القضايا المدنية، أما في

القضايا الجنائية فقد كان الطعن في أحكامها بالنقض جائزاً في حالة واحدة فقط هي مخالفة نصوص القوانين.

ولما لم يكن هنالك عدد كاف من الموظفين ذوى الدراية بالشؤون القضائية والقوانين فقد تعذر ادخال النظام القضائي الجديد في الوجه القبلي أيضاً، وهكذا ظل القضاء الحديوى القديم معمولاً به حتى يونيو ١٨٨٩ حين أنشئت ثلاث محاكم إبتدائية في الوجه القبلي.

وعلى الرغم من اعراب الحكومة البريطانية عن اهتمامها بإقامة نظام قضائي عادل في مصر فقد كان مندوبها السامي يوجه عنايته كلها في السنوات الأولى من الاحتلال-إلى المسائل الأخرى العاجلة كالافلاس المالي وخطر الغزو السوداني، كما أنه ترك امتيازات رئيس النظام المصري كما كانت في هذا المجال^(٥١).

ولسوء الحظ قلما كانت السنوات التي احتفظت فيها نظارة العدل باستقلالها سنوات عدل للشعب المصري في مجموعه، كما اتضح من الشكاوى والالتماسات العديدة التي كانت ترسل إلى المندوب السامي في تلك الفترة، وعلى الرغم من أنه كان هنالك من الناحية النظرية نظام قضائي حديث عادل ففى حقيقة الواقع ظل النظام القضائي الجديد جهازاً غير جدير بمهمته متعسفاً فاسداً، كذلك النظام البائد الذى حل هذا النظام محله، وقد شهدت تلك السنوات عهداً بمحاكم العسكرية المشؤومة واللجان الخاصة غير العادية لقمع قطاع الطرق، التي كانت تطبق القوانين الاستثنائية، وقد أنشئت هذه المحاكم-بادئ ذى بدء-في سنة ١٨٨٢ لمدة ستة أشهر لردع أتباع الثورة العربية في الأرياف، وفي تلك الأثناء كانت لجان مكافحة قطاع الطرق-ازاء زيادة الجرائم وعجز المحاكم الجديدة-تتجدد من وقت لآخر، كما كان اختصاصها يمتد إلى مناطق أخرى، وفي سنة ١٨٨٤ عهد إلى هذه اللجان بالتحقيق في جميع الجرائم التي كانت ترتكب في الأرياف ومنحت في السنة التالية سلطة الحكم فيها. وفي سنة ١٨٨٧ صدر مرسوم بمد اختصاصها إلى السرقات والجنح، وقد كان لاحتلال هذه اللجان محل المحاكم العادية على الخصوص طابع يدعو إلى القلق فلم تكن النظارة الحاقية (العدل) تشرف على لجان مكافحة قطاع الطرق بل كانت نظارة الداخلية هي التي تتولى هذا الاشراف. ولم يكن رئيس اللجنة سوى مدير المديرية التي كانت اللجنة تعقد جلساتها فيها، وهكذا قضى على ذلك المبدأ الأساسي مبدأ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، الذي كان أساس الإصلاح في سنة ١٨٨٣.

وقد فضحت الاجراءات الاستثنائية-التي كانت تتخذها لجان مكافحة قطاع الطرق-الباب على مصراعيه لأسوأ جرائم تجاوز حدود السلطة في الحكم البائد، فالتهمون والشهود كانوا جميعهم يقيدون بالأغلال، والتعذيب كان الطريقة المتبعة لحمل المتهمين والشهود على الاعتراف، وقد قضى عدد كبير من المشتبه فيهم السنين الطويلة في ظلمات السجون دون محاكمة. وقد قدر كرومر عددهم بنحو ٨٠٠ سجين كانوا يعاقبون بشدة ويعلقون أيضاً، استناداً إلى أدلة قائمة على الهوى والخيال وفضلاً عن أن هذه المحاكم العسكرية لم تعد بالنظام إلى نصابه فهي بالعكس قد أشعلت روح الثورة بين جماهير الفلاحين والتقارير التي تلقاها بارينج في سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٨٩ من المهندسين الإنجليز في مصلحة الري كانت شديدة التشاؤم، فقد كتب أحدهم يقول «... ان روح المقاومة التي أثارها عراي ضد الاضطهاد هي الآن أشد منها في أى وقت مضى»^(٥٢).

انه الخوف من هياج الفلاحين الذي دعا المعتمد البريطاني إلى الاهتمام بدائرة العدل واصلاح النظام القضائي اصلاً شاملاً في البلاد، وهكذا ألغيت لجان مكافحة قطاع الطرق في ١٥ مايو ١٨٨٩ ونقضت

بعض أحكامها الظالمة ومن ثم امتدت ولاية قوانين سنة ١٨٨٣ إلى الوجه القبلي في يونيو سنة ١٨٨٩، وبعد بضعة أشهر، في سنة ١٨٩٠، فرضت الحكومة البريطانية على مجلس النظارة المصريين «مستشاراً قضائياً» عهد اليه بتطهير الأحكام ونشر النزاهة واحترام القوانين.

ولقد كانت الإصلاحات التي تمت منذ سنة ١٨٩٠ على العموم إصلاحات خاصة بطرق الاجراءات والمرافعات وكان القصد منها تسهيل التقاضي بين أفراد الشعب. ولكي تكون اجراءات المحاكم أسرع من ذي قبل خفض عدد القضاة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف من خمسة قضاة إلى ثلاثة، ومن بين ثمانية وعشرين قاضياً في المحاكم الابتدائية كان هناك ثلاثة من الأوروبيين ومن بين ستة وعشرين مستشاراً في محكمة الاستئناف كان هناك سبعة مستشارين من الأوروبيين أيضاً (ومن هؤلاء السبعة مستشارين من الانجليز)^(٥٣) واتسعت ولاية القضاء الجزئي ليكون في متناول جمهور الشعب، وفي الوقت الذي لم يكن هنالك سوى دائرة واحدة في كل محكمة مركزية تقرر العمل بنظام اللامركزية في القضاء بالقدر المستطاع وإنشاء محكمة جزئية في كل مركز من المراكز في البلاد، وقد زاد عدد هذه المحاكم من ثمانى محاكم في سنة ١٨٨٩ إلى عشرين محكمة في سنة ١٨٩٠ وإلى ثلاث وثلاثين في سنة ١٨٩٢ ثم إلى خمس وأربعين محكمة في سنة ١٩٠٣^(٥٤).

ثم اهتم المستشار القضائي بمسألة رشوة القضاة، وقد أقبل المرتشون وقليلو الدراية منهم من مناصبهم^(٥٥) وزيدت المرتبات فقبل سنة ١٨٩٠ في الوقت الذي لم يبلغ مرتب القاضي في المتوسط سوى ١٢٠ جنيهاً مصرياً في السنة زيد مرتب صغار القضاة إلى ٥٤٠ جنيهاً مصرياً في السنة وتساعد بالتدريج حتى بلغ ١٢٠٠ جنية مصري لمستشاري محاكم الاستئناف، وزاد عدد القضاة من الوطنيين أهل البلاد حتى بلغ في سنة ١٩١٤ مائة وثمانية وستين قاضياً وفضلاً عن ذلك كان هنالك ستة وخمسون قاضياً ومستشاراً أوروبياً من بينهم قضاة ومستشارون في المحاكم المختلطة^(٥٦).

ان النيابة المصرية التي كانت تجمع بين أعمال الشرطة القضائية والتحقيق فقد نظمت أيضاً على غرار القواعد الفرنسية الاسكوتلندية ولكن على الرغم من أن التعذيب كان محظوراً فقد استمر غالباً في مراكز النيابة وفي أقسام الشرطة على الخصوص. وكانت النيابة تضم ٩٥ وكيل نيابة في سنة ١٨٩٢ و ١٥٠ في سنة ١٩١٤ وثلاثة رؤساء أقسام كلهم مصريون، أما النائب العام فكان بلجيكيّاً في سنة ١٨٩٥ حتى عين موظف بريطاني في هذا المنصب سنة ١٨٩٧.

ونظراً لقلة خبرة القضاة، شكلت لجنة مراقبة قضائية في ١٦ فبراير ١٨٩١ للإشراف على فاعليته ونزاهة النظام القضائي.

وكانت هذه اللجنة تتألف من رئيس هو السيد/ سكوت المستشار القضائي في الحكومة المصرية، ومن قاضيين أوروبيين ومفتشين مصريين هما حسن عاصم وعلى فخري، ومن أمين سر مصري هو عثمان مرتضى وكانت مهام لجنة المراقبة القضائية كما يأتي^(٥٧):

(أ) التفتيش على جميع المحاكم الجزئية والمركزية.

(ب) فحص الملفات التي يتم اختياريها في كل محكمة من هذه المحاكم وترسل إلى القاهرة مرة كل

اسبوع.

(ج) تلقى تقارير دورية عن موظفى هذه المحاكم.

(د) العمل على أن تكون الأحكام فى القضايا الجنائية عادلة ومثالية بالنسبة إلى الجريمة المقررة بعيدة عن التأثير بروح الانتقام، والحرص على أن يكون القضاء سريع البت فى القضايا وعلاوة على ذلك كان يجب على المستشار القضائى أن يفتش بنفسه على كل محكمة مرة فى السنة على الأقل.

وعلى الرغم من أن اختصاص لجنة المراقبة القضائية كان إدارياً صرفاً، فقد كان من اختصاصها أيضاً أن تراقب الأحكام التى يصدرها قضاة المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية، وكان لمفتشى هذه اللجنة الحق فى إرسال خطابات أو مذكرات إلى القضاة يدعونهم فيها إلى إتباع هذا المبدأ القانونى أو ذاك، ولكن لم يكن فى استطاعتهم أن يحلوا محل محكمة الاستئناف لاصلاح الأحكام أو الغائها^(٥٨).

وفى سنة ١٩٠٥، صدر قانون جديد بتشكيل محاكم جنابات فى الدوائر القضائية الثمانية، تتألف كل محكمة منها من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف منهم مستشار إنجليزى واحد، وكانت أحكام هذه المحاكم نهائية لا استئناف فيها، غير أن محاكم الجنابات هذه لم تستطع الحيلولة دون الزيادة العامة فى الجرائم أثناء السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، ولهذا أصدرت نظارة الحفانية (العدل) فى ٤ يونيو ١٩٠٩ القانون الاستثنائى المعروف بقانون نفى معتادى الاجرام، وبمقتضى هذا القانون شكلت لجان لها سلطة فرض الإقامة الجبرية فى الأماكن النائية على الأشخاص التى تعتبرهم السلطات الادارية من المشتبه فيهم أو الخطيرين، وكان لهذا القانون أثره فى تخفيض نسبة الجرائم ٢٧٪ فى سنة واحدة^(٥٩).

وبخلاصة القول ان إعادة تنظيم الجهاز القضائى بعد سنة ١٨٩٠ وتحسين هيئة موظفى المحاكم^(٦٠) وبمقتضى لجنة المراقبة القضائية، كل هذه قد أحييت شيئاً فشيئاً ثقة الشعب بمحكاهم.

ومنذ ذلك الحين استطاع أفقر الفلاحين أن يقاضى السلطات العامة لتجاوزها حدود السلطة دون أن يخشى محاباة القضاة^(٦١).

وقد قدر أحد رجال القانون المصريين نتيجة الإصلاحات القضائية بهذه العبارة: «وان الشعب المستعبد حقبة طويلة حتى الآن بالردع الشديد والقسوة وجد نفسه فجأة فى أمن تام من تشدد رجال الادارة وارهابهم»^(٦٢).

وعندما شعر الفلاح المصرى بأنه فى حماية القانون والقضاة العادلين ابتدأ فى نهاية القرن الماضى بأن يدرك خطورة حقوقه للمرة الأولى فى تاريخه.

(ب) إصلاح المالية:

على الرغم من أن كرومر كان يريد قلب أوضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية فان حكومته، كما رأينا، اتبعت سياسة أقل طموحاً وأكثر نفعاً وكان المهم فى هذه السياسة هو تأمين مصالح إنجلترا الاستراتيجية والاقتصادية، ولهذا إقتصرت الإصلاحات الدستورية فى مداها على إنشاء إدارة نزيهة فعالة تكون سلطة الحكم وإصدار القرارات فيها للموظفين الانجليز دون غيرهم^(٦٣) وقد اغتبط كرومر ببلوغه هذه الغاية فى سنة ١٨٨٨. أما إستقرار النظام السياسى فقد كان يتوقف فى رأى الحاكم النفعى على مقدار الادعان الذى تثيره المؤسسات الجديدة فى نفوس الشعب. ولم يكن فى الامكان كسب هذا الادعان دون رفع مستوى الحالة

الاجتماعية والمادية في طبقات المنتجين من السكان، ولكن الحالة الاقتصادية لم تكن مواتية لهذا الاصلاح فالافلاس المالى الذى اجتاح مصر كان مصدر التعقيدات الدولية من جهة وحجر عثرة في سبيل كل محاولة للتجديد المادى من جهة أخرى، وقد اتضح أن احياء اليسر في البلاد عامل أساسى في التنمية والرفاهية فيها^(٦٥).

وقد كان وفاء الدين العام أشد الأعباء وقعاً على عاتق السكان لم تفلح فيه المساعي الفردية. فكان نحو ٨٠٪ من إيرادات الدولة مخصصة لدفع القوائد بنسب باهظة تراوحت بين ١٢ و ٣٠٪ سنوياً^(٦٦) وكذلك لاستهلاك الديون. وفي سنة ١٨٧٧ عندما كانت جملة إيرادات الدولة ٩٠٤٣٠٠٠ جنيه بلغت القوائد والاستهلاكات التى قبضها حملة السندات نحو ٧٤٧٣٠٠٠ جنيه، يضاف اليها مليون جنيه يمثل الجزية المستحقة على مصر، عن أسهم قناة السويس، ولم يبق من إيرادات الدولة سوى مبلغ زهيد قدره ١٠٧٠٠٠ جنيه أى ١١٪ من جملة الإيرادات، خصصت للمصروفات العامة^(٦٧).

كان هذا التسرب من الموارد المالية المصرية أمراً فاضحاً مشيناً لأن المدين المقترض على الخصوص كان يدفع فوائد مبلغ يزيد على ٩٨٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى في حين لم يكن قد قبض فعلاً سوى نصف هذا المبلغ أى نحو ٤٨٠٠٠٠٠٠ جنيه^(٦٧) خصص معظمه لاستهلاك القروض السابقة التى كانت تتجدد من فترة إلى أخرى بشروط باهظة تزيد مصر خراباً. وقد كتب خبير الحكومة المالى البريطانى، سير ستيفن كايف Sir Stephen Cave في هذا الموضوع يقول: «فيما عدا المبلغ المخصص لحفر قناة السويس (١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى) لا يوجد هنالك سبب على الإطلاق يفسر هذا الدين الضخم في الوقت الحاضر، وجميع الاعتمادات من القروض ومن دين الدولة غير الثابت (العالم) كانت تنفق في استهلاك القوائد».

وكانت جملة النفقات العامة على وجه التقريب في سنة ١٨٨٢، ماعدا قناة السويس، تمول من إيرادات تحصل في البلاد، وقد قدر ملتر نسبة الدين المستثمر فعلاً في عهد إسماعيل في أعمال التنمية بعشرة في المائة من مجموع الدين^(٦٨).

وكان كرومر يضيق باستمرار مثل هذا السلب في أموال الشعب فأصر على تخفيض أسعار القوائد المرتفعة إلى حد الربا ليفرج عن جزء كبير من الميزانية ينفق في أغراض الانتاج^(٦٩) وهكذا بناء على الحاج كرومر جرت بعض الاستبدالات في الدين العام بين سنة ١٨٨٣ وسنة ١٩٠٥ بحيث هبطت القوائد السنوية للدين العام من ٥٨٤٥٧٧٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٨٧٨ إلى ٤٠٢٨٥٧٢٢ جنيه مصرى في سنة ١٨٩١ و ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٠٥، أى أن القوائد السنوية خفضت بنسبة ٣٧٪^(٧٠). وفضلاً عن ذلك دلت هذه التدابير على أن الحكومة البريطانية قلما كانت تهتم باحتياجات الدائنين، ونسبة كبيرة من إيرادات الدولة أمكن عندئذ تخصيصها لحاجات الادارة والتنمية الاقتصادية، وهكذا زادت إيرادات الدولة بالتدريج بعد سنة ١٨٩٠ والجزء المخصص من الميزانية لوفاء الدين العام انخفض من ٦٦٪ من المجموع في سنة ١٨٨٢ إلى ٤٥٪ في سنة ١٨٩٣، ثم إلى ١٨٪ في سنة ١٩١٤ وبإختصار فإنه خلال ثلاثين سنة من الاحتلال قد زاد الجزء الذى كان ينفق من إيرادات الدولة على أغراض مصرية بحتة من الثلث إلى أربعة أضعاف هذه الإيرادات.

وإذا كانت التكاليف السنوية أقل من ذى قبل فإن مصروفات الاستثمار العام التى كانت تؤخذ من

القروض الجديدة لم تكن تسمح بتخفيض مبلغ الدين الاجمالي بهذا القدر، وبالعكس زادت القيمة الرأسمالية للدين العام ولم يبدأ التخفيض فيها الا منذ سنوات التوسع الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تطور الدين العام كما يأتي: ^(٧١)

السنوات	قيمة الدين العام (بالجنيه)
١٨٧٨	٩٣ ٣١٥ ٤٢٠
١٨٨٠	٩٨ ٦٨٥ ٩٣٠
١٨٩٢	١٠٦ ٤٥٨ ٠٠٠
١٩٠٠	١٠٢ ٧١٤ ١٨٠
١٩٠٦	٩٦ ٤٨٣ ٤٠٠
١٩١٣	٩٤ ٣٥٠ ٠٠٠

وقد يكون من التسرع في الاستنتاج اتهام الانجليز بسوء الادارة، وبالعكس ما كان يجري في عهد اسماعيل، فإن القروض الجديدة-التي عقدت في سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٠١ وزاد مقدارها على ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني-قد خصصت بقدر الامكان لأشغال كبيرة على أسس اقتصادية ^(٧٢) تخدم الصالح العام لجميع فئات السكان.

وبعد الغاء المراقبة المشتركة (بين إنجلترا وفرنسا) في سنة ١٨٨٣ أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها وحدها مهمة السير قدما بالمالية المصرية، وقد كان إهتمام كرورم الأول في هذا المجال يتركز في عدم السماح للدول الدائنة بتدويل القضية المصرية بحجة متاعب وأزمات مصر المالية.

فالسنوات الأولى من الاحتلال كانت سنوات نقشف وكفاح ضد الاعسار، وفي سنة ١٨٨٩ استطاع كرورم أن يحقق رصيذاً دائماً استمر في جميع الميزانيات التالية وسبب ذلك هو إعادة تنظيم المؤسسات المالية بصبر وأمانة وأناة، وهو عمل بدأ في نهاية عهد اسماعيل وتحول بعدئذ إلى مراقبة فرنسية إنجليزية مشتركة على المالية المصرية، وقد استمر الموظفون الانجليز وعلى رأسهم جرالڤ فيتزجيرالد Gerald Fitzgerald في تصفية النظام الضرائبي القديم وإقامة نظام جديد محله ^(٧٣). ومنذ سنة ١٨٨٢ الحق «مستشار مالى» بريطاني بوزارة المالية. وفي أثناء تسع سنوات أصبح ذلك المستشار هو المستشار البريطاني الوحيد في الحكومة المصرية وتحكم منصبه كان يطلع القنصل البريطاني العام على جميع مداورات مجلس الوزراء، ولم تكن مهام المستشار المالى محددة بدقة على الاطلاق، ومن الوجهة النظرية لم يكن له سلطة تنفيذية ^(٧٤) ولكن مهمته كانت محدودة بابداء الرأي في المسائل المالية الهامة.

وفي الواقع لم يكن يصدر أى قرار مالى دون موافقته ^(٧٥)، وقد شكلت لجنة مالية برئاسة مستشار المالية تضم وزير المالية ووكيل النظارة وموظفين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى، وتقوم تلك اللجنة بالاشراف الدقيق على جميع مصروفات الحكومة، وعلى الرغم من أنه لم يكن لهذه اللجنة سلطات تنفيذية فقد كانت «آراؤها» فوق قرارات الحكومة ^(٧٦).

وقد قام كل من المستشار المالى بمساعدة اللجنة المالية بوضع حد لتيذير أموال الدولة ^(٧٧)، وذلك عن

طريق العمل على استبعاد المصروفات الشاذة التي لم تكن مقيدة في الميزانية وتركيز حسابات المصالح المختلفة في وزارة المالية ووضع نظام للحسابات العامة والمراقبة، وبفضل هذه الإصلاحات استطاعت النظارة أن تتجنب تهديد أموال الدولة بالافراط في المصروفات، وأن تضع تقديرات دقيقة للميزانية وكان الادخار من فائض الميزانية المتراكم يغذى صندوق الاحتياطي الذي كان يمول المشاريع المختلفة في التنمية الاقتصادية.

ولم تكن الدولة وحدها هي المستفيدة من إعادة تنظيم المالية العامة، بل ان الممولين أنفسهم قد استفادوا أيضاً فقد كانوا قبل ذلك ضحايا خبث محصيل الضرائب وكانوا يجهلون المبلغ الحقيقي المطلوب منهم وتاريخ إستحقاقه، وهكذا خفت من محتهم إصلاح نظام تحصيل الضرائب، وقد كان النظام الخديوي يعمل بمبدأ اللامركزية فتحصيل الضرائب بطرق ظالمة غير عصرية أل كله إلى سلطات المديرية. ولم يكن للمحصلين الذين كانت تعيينهم هذه المديرية أية صلة بنظارة المالية، فقد ألغى هذا النظام كله وأصبح المحصلون خاصعين مباشرة لمراقبة دقيقة كانت تتولاها نظارة المالية وكان المحصلون يتسلمون أيضاً سجلات من نظارة المالية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الضرائب تحصيل بموجب «ورد» يذكر المحصل فيه بالدقة المبلغ المستحق وتاريخ الاستحقاق، وبهذا الإصلاح تم إنضمام الأرباب إلى دائرة الاقتصاد النقدي وزال آخر بقايا دفع الضرائب عيناً^(٧٨).

والآن وقد جنبت البلاد شر الإفلاس وأصبح لدى خزانة الدولة منه سنة ١٨٨٩ فائض من المال فقد استطاعت الادارة الانجليزية أن تهتم بموضوع الإصلاح الضرائبي وتعديل فرض الضرائب تعديلاً عادلاً على قواعد منطقية^(٧٩) غير أن حريتها في العمل كانت محدودة بسبب القيود الدولية والمراقبة الشديدة التي كان يفرضها صندوق الدين العام على الشؤون المالية كما كانت فوائد الدائنين تشكل عبء في سبيل تخفيف أعباء الضرائب على الشعب^(٨٠)، وعلى الرغم من هذه المشاق، بذلت حكومة الاستعمار ما استطاعت من الجهد لتدفع عنها الوصاية الدولية، وقد أفلحت في الفترة بين ١٨٨٩ و ١٩٠٣ في إلغاء أو تخفيض عدة ضرائب كيدية ظالمة أدت إلى خسارة مليونين من الجنيهات من الإيرادات سنوياً^(٨١) ولكن هذه الحسائر عوضت بفرض ضرائب جديدة كانت أكثر قيمة من الوجهة الاقتصادية على الرغم من قلة عددها، فالضريبة الجديدة في سنة ١٨٩٠ على الدخان عادت وحدها على الخزانة بمبلغ ٧٢٧ ٧٨٨ جنيهاً في سنة ١٨٩٠ بدلاً من ٢٨٩ ٠٥٠ جنيهاً في سنة ١٨٨٧ ثم وصلت إلى ١ ٠٤٤ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٧ وإلى ١ ٧٢٠ ٤٤٦ جنيهاً في سنة ١٩١٣، وكان الدخان يمثل ٥٪ من قيمة الواردات، ولكن من حيث الرسوم كان الدخان يشكل نحو نصف الإيرادات الجمركية في مصر^(٨٢).

وكانت الضريبة العقارية المصدر الرئيسي لإيراد الدولة وأساس نظام الضرائب المصري غير أنها لم تكن موزعة على الممولين توزيعاً قائماً على العدل والمساواة، والمشاك المالية في السنوات الأولى من الاحتلال حاولت دون تعديلهما وإصلاحها في الحال.

وقد تم مسح الأراضي الزراعية في سنة ١٨٩٢ ولكن مصلحة المساحة لم تنشأ إلا في سنة ١٨٩٩ وقد شكلت في سنة ١٨٩٥ لجنة برئاسة ويلكوكس Wilcocks لتحديد القيمة التجارية للأراضي الزراعية ولتوزيع الضريبة العقارية على أساس عادل طبقاً لدرجة خصوبة الأرض وقد استطاعت هذه اللجنة أن تكشف عن ظلم صارخ في شرائح الضرائب المفروضة على الممولين فبعض الأراضي المجدية كان أصحابها يدفعون ضريبة قدرها ٨٢٪ من قيمتها التجارية في حين لم يكن أصحاب بعض الأراضي الخصبة يدفعون عنها سوى ٣٪ من

القيمة الاجمالية^(٨٣)، وفي الفترة بين ١٨٩٩ و ١٩٠٤ وضع جدول توزيع الضرائب حسب مقدرة الممولين بحيث خفضت ضريبة الأراضي الزراعية في بعض المديريات بمقدار ٣٠٪^(٨٤)، وكان الأساس الجديد لتقدير الضريبة احتسابها بنسبة ٦٤ ٢٨٪ من متوسط القيمة الاجمالية^(٨٥) ولم تكن الضريبة لتزيد في أية حال من الأحوال في خلال ثلاثين سنة عن ١٦٤ قرشاً صاعاً عن القدان الواحد.

وفي الواقع كان متوسط الضريبة في الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ مائة وثلاثة قرشاً صاعاً عن القدان وبعد وضع جدول توزيع الضرائب في سنة ١٨٩٩ هبطت الضريبة إلى ٨٣ قرشاً صاعاً وفي سنة ١٩٢١ لم تتجاوز ١١ قرشاً.. وعلى الرغم من هذه التخفيضات لم تتغير جملة الضريبة الا قليلاً لأن ضريبة الأراضي المستصلحة حديثاً عوضت جزءاً كبيراً من خسارة اعادة التقدير، وهنالك اجراء آخر خفف من أعباء الممولين، ذلك أن الحكومة عدلت عن تحصيل الضريبة العقارية المتأخرة في ذمة الممولين التي بلغت حينذاك نحو مليون جنية مصري^(٨٦).

وقد استفاد الممولون فائدة كبرى من جميع هذه الاصلاحات الضريبية فتخفيض الضرائب في الوقت الذي أخذ فيه عدد السكان في النمو خفف عبء الضريبة على الفرد الواحد من السكان وفي سنة ١٨٨١ كان متوسط الضرائب التي حصلتها الدولة من كل فرد في حدود مائة وثمانية قرشاً صاعاً، وفي سنة ١٨٩٧ بلغت ٨٦ قرشاً ونصف قرش، ثم في سنة ١٩٠٤ وصلت إلى ٧٨ قرشاً، أى أن الضرائب خفضت بنسبة ٣٨٪ لكل فرد من السكان^(٨٧)، ثم ارتفع متوسط الضرائب إلى ١٠٠ قرش في سنة ١٩٠٧ وانخفض في سنة ١٩٠٩ إلى ٩٣ قرشاً أى أن نسبة التخفيض بلغت في ثلاثين سنة ١٧٪^(٨٨).

إن تخفيض أعباء الضرائب وتكشف الميزانية من جهة والأمانة والكفاءة في الادارة من جهة أخرى، كل هذه كانت سمات بارزة للإصلاحات الانجليزية في مجلس الشؤون المالية، ولكن الاستقرار الاقتصادي واستقرار نظام الحكم آخر الأمر فلم يكونا من الوقائع واضحة المعالم.

ولكى يستمر الرصيد في الميزانية دائماً كان لابد من مضاعفة حركة التصدير العامة إلى الخارج حتى تزيد إيرادات الدولة، ومن ناحية أخرى فإنه لكي تزيد قدرة الممولين المصريين على تحمل أعباء الضرائب المختلفة كان من الضروري تحسين حالتهم المادية وكان هذا التحسين يتوقف بالطبع على زيادة الانتاج واستغلال الثروات الطبيعية في البلاد استغلالاً اقتصادياً عصبياً رشيداً، وفضلاً عن ذلك كانت هنالك علاقة واضحة بين حالة الرخاء واذعان السكان للنظام السياسي الذي فرضه الاحتلال على البلاد.

(ج) النمو الاقتصادي العام والخاص (١٨٨٢-١٩١٤)

إن نمو قوى الانتاج مرتبطة حتماً بالاستثمار أى باستثمار رؤوس الأموال التي تأتي من الادخار الوطني، أو من القروض الأجنبية. وعن طريق تلك الاستثمارات تحققت زيادات مستمرة في الدخل القومي على مر الأيام، ولا شك أن معدل النمو الاقتصادي في بلد من البلدان يتوقف أساساً على قيمة استثماراته، ومع ذلك فمن الضروري العمل على توجيه هذه الاستثمارات وتوزيعها توزيعاً سليماً رشيداً، وفي هذا المجال يجب الاستعانة بحركة السوق وتقلباتها تلك التقلبات التي تكشف عن رغبات المستهلك لزاء المنتج وتحدد توجيه الاستثمارات ونظام حركة الانتاج^(٨٩).

ولم يكف الرصيد الدائن في ميزانية مصر مع الادخار الخاص والادخار الوطني لتحقيق معدل متزايد

من النمو الاقتصادي، ولعلاج هذا النقص لجأت الحكومة إلى القروض العامة وشجعت من جهة أخرى استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للمشاريع غير الحكومية. وقد وجهت رؤوس الأموال العامة والخاصة هذه إلى القطاعات ذات العائد قصير الأجل حسب طلبات الأسواق الأوروبية ولم تكن هذه الظاهرة بالحدث الجديد فالاقتصاد المصري كان خاضعاً لمقتضيات أوروبا التجارية والمالية منذ فئشل محمد على في محاولته تصنيع البلاد فقد بدأ محمد على في وضع اقتصاد منشعب الأطراف ولكن الاتفاق الانجليزى التركى فى سنة ١٨٣٨ اضطره إلى العدول عن مشاريعه.

ومنذ ذلك الحين كان الطريق ممهداً أمام تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الأوروبى ومن ثم اتجه الاقتصاد المصرى نحو تصدير المواد الأولية ملبياً إحتياجات السوق الأوروبية، ولما لم تكن في مصر ثروة معدنية فقد كانت الزراعة مصدر تلك المواد الأولية المصدرة إلى أوروبا. وقد كان من شأن مشاريع التنمية التى قام بها نظام الاحتلال في هذا المجال الاسراع في تطوير مصر كوحدة زراعية متكاملة في إطار النظام الاقتصادى العالمى^(٩٠).

وكان لمصرفوات الحكومة غير العادية (وهي المصرفوات غير المخصصة للإدارة) مصدران: أحدهما من المال الاحتياطى الذى أنشئ في سنة ١٨٨٧، والآخر من القروض العامة، أما المال الاحتياطى فقد كان يغذيه الرصيد الدائن في الميزانيات المتتابعة، تضاف اليه في كل سنة ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الناتج من تخفيض فوائد الدين الممتاز من ٥٪ إلى ٣,٥٪ وهكذا زاد الاحتياطى من ٤٧٧ ١٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٧ إلى ١٢ ٠٨٧ ٧٠٧ جنيهات في سنة ١٩٠٥^(٩١) وبفضل هذه الزيادة قدم المال الاحتياطى فيما بين سنة ١٨٨٧ و ١٩١٢ ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لمشاريع التنمية الاقتصادية^(٩٢) أما القروض العامة فلم يكن في استطاعة الحكومة الاقدام عليها قبل الاتفاق الفرنسى الانجليزى الموقود في سنة ١٩٠٤ دون موافقة صندوق الدين أولاً، وفي الحقبة بين سنة ١٨٨٢ و ١٩٠١ اقترضت مصر ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لتمويل الأشغال العمومية الكبيرة^(٩٣).

وعلى ذلك يمكن تقدير جملة المصرفوات غير العادية في المدة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ بنحو ٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه أما توزيع هذه المصرفوات فأقل مشقة وفي تقدير بير أرمنجون Pierre Arminjon بلغ المخصص للأشغال العمومية (الترع-المصارف-القناطر-الخزانات-السكك الحديدية-الموانئ-الطرق) نحو ٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في الحقبة من ١٨٨٧ إلى ١٩١٠^(٩٤)، ويبدو لنا أن هذا المبلغ الاجمالى أقل تقديراً مما حدث فعلاً كما أنه لايبين من جهة أخرى قطاعات الاستثمارات المختلفة كلا منها على حدة.

أما التحليل الحديث لحسن رياض فأكثر تفصيلاً، فقد كانت جملة استثمارات الدولة (من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤) في قطاع الزراعة حسب هذا التحليل، تفوق بقدر كبير استثمارات في القطاعات الأخرى، وتقسم الاستثمارات الزراعية إلى فئتين الأولى تتألف من الاستثمارات المخصصة لبناء القناطر واصلاحها وتبلغ ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه^(٩٥) والثانية تشتمل على الاستثمارات المخصصة لتحسين شبكة الري والصرف، والأولى وقدرها ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه للأشغال الجديدة و ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لصيانتها^(٩٦)، وعلى ذلك فقد بلغ مجموع إستثمارات الدولة في قطاع الزراعة ٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه منها ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه فقط يمثل المصرفوات غير العادية والباقي وهو ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه كان في صورة مصرفوات عادية، أما إستثمارات

الميكال الأساسي في النقل والمواصلات فقد خصص لها جزء أكبر من المصروفات غير العادية على النحو التالي:

صافي الاستثمار	سنة ١٩١٤	سنة ١٨٨٢	
(م.ج.)	(م.ج.)	(م.ج.)	
١٤ ٢٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠	١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	السكك الحديدية والتلغرافات
١ ٦٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	الطرق
٧ ٦٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٤٠٠ ٠٠٠	١٧ ٨٠٠ ٠٠٠	قناة السويس
٧٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	استثمارات أخرى

جملة الاستثمارات (١٨٨٢ إلى ١٩١٤) ٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات خارج الميزانيات في قطاعي المواصلات والزراعة نحو ٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه، وقد كانت جميع هذه المصروفات على العموم ذات طابع مستمر من الوجهة الاقتصادية وذات عائد قصير الأجل في معظم الأوقات.

وفي قطاع المواصلات أضيفت ١٧١٢ كيلو مترا إلى شبكة السكك الحديدية التي بلغت في سنة ١٨٨٠، ١٤٤٨ كيلو مترا، كما تم إنشاء ٢٤٠٠ كيلو متر من الطرق فيما بين سنة ١٨٩٤ و ١٩٠٤^(٩٧).

أما قطاع الزراعة فيلاحظ أن معظم الاعتمادات لم تمنح لنظارة الأشغال العمومية إلا بعد سنة ١٨٩٧، وهذه الإدارة على الرغم من أنها كانت تحظى بعناية حكومة الاحتلال، كان عليها أن تقنع بمخصصات قليلة في الميزانيات السنوية لصيانة شبكة الري، وقد زادت هذه المخصصات بالتدريج إلى ٤٤٥ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٣ وإلى ٧٨٩ ٧٣٦ جنيتها في سنة ١٨٩٦ (كان المبلغ الاجمالي للمصروفات العادية في هذه النظارة ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في الحقبة من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠١)، وفضلاً عن ذلك كانت الاعتمادات غير العادية من القروض العامة في حدود ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه خصصت لأشغال الري فيما بين سنة ١٨٨٥ و ١٨٩٦^(٩٨).

غير أن التقدم البارز في فترة التقشف هذه كان شرفاً للمسؤولين في هذه النظارة التي كان يديرها منذ بدء الاحتلال وكيل نظارة إنجليزى سكوت مونكريف Scott Montcrief ١٨٨٣-١٨٩٢ ثم وليم جارستن ويلكوكس William Garstin Willcoks وفريق من الانجليز المتخصصين الذين استعارتهم الحكومة المصرية من ادارة الري في الهند، فأقبلوا بنشاط على تجديد نظام شبكة الترع والمصارف، وكانت الشبكة حينذاك تمتد إلى ٨٤٨٤٠ كيلو متر وفي حالة من الخراب التام منذ السنوات الأخيرة في حكم اسماعيل.

وقد اقتضت أشغال الري الأولى على تطهير الترع والمصارف وعلى إعادة تنظيم توزيع المياه وفي سنة ١٨٨٤ بدأ تجديد قناطر الدلتا (التي بناها محمد علي) وانتهى في سنة ١٨٩٠، وعلى الرغم من أن هذا العمل لم يؤد إلى اتساع رقعة الأراضي الزراعية، فقد كان من آثاره العاجلة على كل حال مضاعفة مساحة الأرض التي يمكن استغلالها مرتين في السنة في الدلتا (الوجه البحري).

ومنذ سنة ١٨٨٥ زاد الانتاج الزراعي في الدلتا وعلى الخصوص إنتاج القطن، وكان في الامكان البدء في

حفر ترع ومصارف جديدة في تلك السنة (١٨٨٥) بفضل اعتماد غير عادي قدره ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه (من قرض سنة ١٨٨٥ المسمى «مليون الري، واستصلاح الأراضي التي كانت حتى ذلك الحين مستنقعات في منطقة الفيوم بلغت مساحتها ٣٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٥ و ٥٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٦»^(١٩)) وفي سنة ١٨٨٧ حفرت ترعة كبيرة هي ترعة التوفيقية في الدلتا وانتهى العمل فيها بعد سنتين وبلغت نفقاتها ٣٧٢ ٠٠٠ جنيه. ومنذ سنة ١٨٩٠ تمكنت الحكومة بقرض ثان قدره ٩١٠ ٠٠٠ جنيه - من تجديد نظام الري في الوجه القبلي (مصر العليا) وحفر ترعة هامة هي ترعة الرياح بالبحيرة، وعلى العموم فقد تم حفر ٤١٨٥ كيلو متراً من المصارف فيما بين سنة ١٨٨٧ و ١٩٠١ و ١٥٠٠ كيلو متر من الترغ الجديدة بين سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٤^(٢٠).

وأتمت الأشغال المائية الكبرى شبكة الترغ والمصارف، وقد عمل بناء عدة قناطر على تطور النظام الاقتصادي في البلاد، وهكذا استطاع المزارعون زراعة أكثر من محصول واحد في السنة في الأفيان نفسها، وعلى الرغم من أن الري الدائم كان معمولاً به منذ عهد محمد علي ولكنه لم يصبح عاماً إلا في بدء القرن العشرين^(٢١).

أما استصلاح الأراضي البكر فلم يؤد إلى نتائج هامة فمساحة الأرض المزروعة لم تزد على مليون فدان فيما بين سنة ١٨٧٧ و ١٩١٣، أي من ٤ ٧٤٣ فدان إلى ٥ ٢٨٣ ٠٠٠ فدان^(٢٢)، ولكن بفضل الري الدائم تغيرت مساحة الأرض التي تدر أكثر من محصول واحد تغييراً كبيراً من ١٧٨ ٧٦٢ فداناً في سنة ١٨٧٩ إلى ١٢ ٧١٢ ٧٧١ فداناً في سنة ١٩١٣^(٢٣)، أما الاستثمارات غير الزراعية فقد خصص معظمها لتحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية تحسباً يسمح بشحن المحاصيل الزراعية في وقت قصير إلى الأسواق والموانئ.

إن قدرة الحكومة على الاستثمار قد قيدت إلى حد بعيد لأن جزءاً كبيراً من ميزانيتها كان مخصصاً لدفع فوائد الدين العام وإستهلاكه وقدر المبلغ الذي ضاع هكذا فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ بنحو ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه^(٢٤)، فلو أن هذا المبلغ خصص للاستثمار الوطني لأدى بالتأكيد إلى الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي، غير أنه مما خفف من وطأة الأثر الفادح لمثل هذا التزييف الاقتصادي ذلك التدفق لرؤوس الأموال الأوروبية على البلاد وإن لم تظهر معالم هذه الحركة إلا بعد فترة غير قصيرة^(٢٥).

وقد صدرت قوانين عصرية عادية بعد إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكن ذلك ضماناً كافياً لأن اعسار مصر والاضطراب في مدة الاحتلال الإنجليزي قد خففا من الإقبال على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت قليلة في البدء^(٢٦)، ولكنها أخذت في التدفق في الوقت الذي كانت فيه الإصلاحات الإنجليزية تعيد النظام إلى المالية العامة وتؤمن للبلاد الطمأنينة التي توحى بالثقة والضمان في المعاملات، ومن جهة أخرى، اتفق أن قامت تلك الإصلاحات في الوقت الذي تمت فيه شبكة الري ومارتبت عليها من زيادة في إنتاج الأرض، وقد أصاب أسعار المحاصيل الزراعية هبوط عام ساد الأسواق الأوروبية في التسعينات من القرن الماضي، ولكن ارتفاع أسعار القطن في سنة ١٨٩٨-١٨٩٩ أثبت صلاحية مصر لاستثمار رؤوس الأموال فيها واعتبارها حقلاً فسيحاً للصفقات الربحية، وبإعادة فتح السودان المصري وبناء مجموعة من القناطر ابتداء من سنة ١٨٩٨ تأكد في نظر المالمين الأوروبيين مظهر الاحتلال شبه الدائم، يضاف إلى هذه العوامل التراخي التقدي الذي شاع في أسواق باريس ولندن بعد نهاية حرب الترنسفال، وتحيل

في هبوط عام في أسعار النقود^(١٠٧). لقد استطاعت مصر الآن أن تبيع رؤوس الأموال المتجمدة في أوروبا مجالا لأعمال الاستثمار في بلادها، وقد تدفقت هذه الأموال تدفقاً سريعاً إلى حد أنه في سنة ١٨٩٨ - وهي السنة التي وقعت فيها الشركة الانجليزية أيرد Aird والحكومة المصرية على عقد بناء سد أسوان - رأت الحكومة المصرية نفسها أمام طلبات عديدة من جانب الرأسماليين الأوروبيين للحصول على إمتياز بناء هذا السد. وقد كتب سير كلينتون داوكنز Sir Clinton Dawkins في هذا الموضوع يقول: «إن الحكومة المصرية التي كانت منذ سنوات قليلة تعاني المشاق لجذب أنظار الرأسماليين إلى مشاريع رابحة للبلاد وللمستثمرين على السواء تجد الآن على أبوابها حشداً من طلاب الامتيازات»^(١٠٨).

وقد وضع الاتفاق الفرنسي الانجليزي في سنة ١٩٠٤ حد للمنافسة الدولتين، فرنسا وإنجلترا، في مصر، وفتح السوق المصرية للادخار الفرنسي الذي لم يلبث أن احتل المكان الأول في مجال الاستثمار بعد أن كانت رؤوس الأموال الانجليزية والبلجيكية تفوقه^(١٠٩).

وقد كان للاتفاق الفرنسي الانجليزي وتلك الفترة من الرواج الزراعي والاقتصادى أثر كبير في تشجيع رجال المال على تأسيس عدد كبير من شركات المساهمة للاستغلال الزراعي ولأشغال النقل ولتحسين الخدمات العامة، كما شجعت تلك الفترة وذلك الاتفاق رجال المال على إنشاء بنوك الودائع وشركات التسليف العقاري، ولكن هذا الاتساع المفاجيء في المعاملات لم يكن طبيعياً في مجموعه، لأن رخاء البلاد الظاهر كان يتركز على أسعار القطن المرتفعة، كما أن قدرة البلاد على إستيعاب تلك المقادير الكبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت على البلاد في مدة تقل عن عشر سنوات - كانت قدرة محدودة في نمو مايزال في المهد، وفضلاً عن ذلك أدى تركيز معظم الاستثمارات في القطاع الزراعي نفسه والمنافسة التي شاعت بين الشركات إلى تمهيد السبيل إلى سياسة تسليف تنطوى على الفوضى، تلك السياسة التي كانت من نتائجها الأولى التوسع في الائتمان وما تلاه من إرتفاع في أسعار الأوراق المالية وإرتفاع الأسعار على العموم وأصبحت البلاد حينذاك بحمى المضاربة، كما أن شركات عديدة من الشركات التي أسست بين سنة ١٩٠٤ و ١٩٠٧ لم تدم طويلاً وكانت استثماراتها لأجل قصير، فقد كانت تسعى وراء تحقيق الأرباح الكثيرة العاجلة ولم يكن لها سمات المؤسسات الحية ذات الدخول الثابت، وتقرير السيد/موريس كامبانيا Maurice Campagna وكيل القنصلية الفرنسية العامة في الاسكندرية عن الحالة الاقتصادية والمالية في مصر، دليل على حقيقة هذه الحالة الخطيرة، فقد كتب في تقريره يقول: «بين الشركات التي اجتاحت مصر حديثاً عدد كبير من المنشآت لها برنامج واحد هو شراء الأراضي والعقارات في المدن والأرياف وبيعها واستثمارها واستغلالها واستغلالها». وفي الحقيقة كانت هذه الأعمال أقرب إلى المضاربة منها إلى الاستغلال والاستصلاح فقد كان الشراء والبيع من الأغراض الرئيسية لعدد كبير من هذه الشركات»^(١١٠).

وكان لهبوط أسعار القطن في سنة ١٩٠٧ أثر كبير في وضع حد لهذه الفوضى المالية، وكان من عواقب ذلك الهبوط أيضاً إفلاس وتصفية شركات عديدة كانت من الضعيف بحيث لم تستطع التغلب على أزمة الكساد^(١١١).

ولم يمض وقت طويل حتى عاد مجرى الأسعار إلى مستواها الطبيعي بفضل تقييد التسليف بوجه عام، وظلت الأسعار على تلك الحال حتى إعلان الحرب العالمية الأولى.

وقد خرجت البلاد منهوكة القوى من تلك الأزمة فاسترخت فثرة النقاهة الاقتصادية ولكن لم يطل الوقت حتى إستعادت البلاد نشاطها لأن أساس الائتلاف فيها كان قائماً على خصب أرضها الدائم وعلى حاجة الأسواق الأوروبية إلى قطنها.

وكانت السنوات من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩١٤ سنوات غير عادية في نهضتها الاقتصادية على الرغم من الأزمة التي حلت في الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فلم تقف تلك الأزمة حجر عثرة في سبيلها، وفي وسعنا أن نحكم على إتساع تلك النهضة وخطورها بالرجوع إلى عدد شركات المساهمة وإلى أرقام رؤوس أموالها^(١١٢).

وفي أثناء تلك الفترة من سنة ١٨٨٨ إلى ١٩٠٢ وعلى الخصوص الفترة من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢، تم تأسيس ثمانى وسبعين شركة مساهمة معظمها إنجليزية وبلجيكية في حين أن شركات المساهمة الجديدة بين سنة ١٩٠٣ و١٩٠٧ بلغ عددها ٢١٦ شركة (منها شركات ولدت ميتة وأخرى في التصفية) وبذلك تكون جملة الشركات نحو ٣٠٠ شركة^(١١٣).

وكما أسلفنا أن عدد من هذه المؤسسات لم يكتب لها الحياة بعد أزمة سنة ١٩٠٧، وهذا لم يبق منها حتى ٣١ ديسمبر من هذه السنة نفسها سوى ٢٠١ شركة مستمرة في أعمالها، ثم هبط هذا العدد إلى ١٦٤ شركة في سنة ١٩١١^(١١٤).

وفي سنة ١٩٠٧ كان عدد الشركات المساهمة واتجاه استثماراتها كما يأتي:

شركات المساهمة العاملة في مصر في ٣١ ديسمبر ١٩٠٧^(١١٥)

رأس المال (ج. م.)	عدد الشركات	مجموعة الشركات المساهمة
٤٠ ٢٤ ٦٤٧	٥	شركات التأمين عقارى
٤ ٤٦٣ ٤٢٥	٦	بنوك
٢ ٥٢٢ ٢٨٢	٢١	شركات مالية
٨ ٥٠٣ ٣٦١	١٧	شركات عقارية في الأديان
٣ ٥٧٧ ٢٨٤	١٩	شركات عقارية في المدن
٤ ٢١١ ٢٧٩	١٥	شركات عقارية في الأديان والمدن
٤ ٤٩٤ ١٠٠	١١	شركات نقل، سكك حديدية، ترام-أتوبيس
١ ٣٦٥ ٦٦٦	٩	شركات بواخر
٩٨٠ ٦٣٥	٣	شركات مياه
١ ٦٣٢ ٨٢٤	٩	شركات فنادق
٢٣ ٨٩٩ ٨٢٦	٤٦	شركات صناعية ^(١١٦)
١ ٣١٠ ٩٣٠	٩	شركات تجارية
١ ٠٨١ ٤٧٤	١٧	شركات صناعية وتجارية
٤ ٢١٩ ٧٩٩	١٤	شركات متنوعة
١٠٢ ١٧٧ ٥٣٢	٢٠١	الجملة

والجدول الآتي يوضح تطور القيمة الاسمية لأسهم وسندات جميع شركات المساهمة في مصر، ومنها شركة قناة السويس^(١١٧):

سنة	(م.ج)
١٨٨٣	٢٢ ٠٠٠ ١٥١
١٨٩٢	٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠
١٨٩٧	٣٢ ٨٤٠ ٦٢٣
١٩٠٢	٤٤ ٦٣٠ ٢٧٢
١٩٠٧	١٠٤ ٤٢٠ ٠٠٤
١٩١١	١١١ ٢٦٢ ٢٦٧
١٩١٩	١١٥ ٥٠٤ ٠٢٣
١٩٣٤	١١٢ ٠١١ ٢٧٧
(للمقارنة)	

وفي عشر سنوات من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ بلغ رأس المال الاسمي لشركات المساهمة التي أسست في هذه الفترة في مصر مع الزيادة في رأس مال الشركات التي كانت موجودة فيها نحو ٥٧٩ ٣٨١ ٧١ جنباً مصرية^(١١٨).

وهناك واقعة بارزة في هذا النمو السريع هي أن رأس مال كبير قدره ١١١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري^(١١٩) كان موزعاً في سنة ١٩١١ بين عدد محدود من الشركات بلغ ١٦٤ شركة، وكان الأجانب يمتلكون ٩٢٪ من رؤوس الأموال هذه أى نحو ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه موزعة كالاتي:

٤٦ ٢٦٧ ٠٠٠	جنيه مصري	للفرنسيين
٣٠ ٢٥٠ ٠٠٠	جنيه مصري	للالنجليز
١٤ ٢٩٤ ٠٠٠	جنيه مصري	للبلجيكيين
٩ ٠٠٠ ٠٠٠	جنيه مصري	لجنسيات متفرقة

ولكن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ الضخم (١٠٠ مليون جنيه) كان مصدره في الواقع إعادة إستثمار الأرباح، وقد بلغت هذه الأرباح في سنة ١٩١١ نحو ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه تم تحويل جزء منها إلى الخارج^(١٢٠)، وقد أكد حسن رياض أن دخول رؤوس الأموال الأجنبية في مصر بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ لم يتجاوز ٣٠ مليون من الجنيهات^(١٢١). ويبدو لنا أن هذا التقدير من الواقع، ومن جهة أخرى كان هناك مبلغ سنوى يصل إلى نحو ٨ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه (في المتوسط من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤) يمثل الفوائد المستحقة للمساهمين الأجانب في شركات المساهمة وكان ذلك المبلغ يحول إلى أوروبا، وهكذا أضيف الدين الخاص إلى دين مصر العام.

ولم يكن من اليسر تقدير أهمية شركات المساهمة في مصر بالنسبة إلى الأشكال الأخرى من المؤسسات الفردية في قطاعات الصناعة اليدوية والتجارة والزراعة وذلك لنقص الاحصاءات في هذه القطاعات، على أنه يمكن أن نقارن على وجه التقريب رأس مال شركات المساهمة برأس مال جميع الممتلكات الريفية في مصر، ويقدر ألفريد عيد^(١٢٢) هذه الممتلكات الريفية بمبلغ يتراوح بين ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٤٠٠ مليون جنيه، وطبقاً لهذا التقدير فإن رأس مال شركات المساهمة يعادل نحو خمس الثروة العقارية في أرياف مصر.

وبالنظر إلى ذلك العدد الصغير من شركات المساهمة والمبلغ الكبير في رأس مالها نلاحظ أن رأس مال الشركة الواحدة يصل في المتوسط إلى نحو ٦٦٠ ٦٧٨ جنيهاً (سنة ١٩١١)، وهو متوسط لا يتفق وحقيقة الحال، فقد كان لقناة السويس والبنك العقاري المصري وحدهما ٤١٪ من مجموع رأس المال، ولكن حتى لو استبعدناهما من حسابنا لوجدنا متوسطاً حسابياً لا يقل في ضخامته يبلغ ٣٩١ ٤٠٩ جنيهاً^(١٣٣)، ولكي نصل إلى تقدير أكثر دقة علينا أن نرتب الشركات في فئات مختلفة حسب قيمة رأس مال كل شركة منها وتختلف النتيجة عندئذ كما يأتي:

رأس المال (بالجنيه)	عدد الشركات المساهمة في سنة ١٩١١
١٠. ٠٠٠. ٠٠٠ فأكثر	٣
١. ٠٠٠. ٠٠٠ إلى ١٠. ٠٠٠. ٠٠٠	٨
٩٠٠. ٠٠٠ إلى ١. ٠٠٠. ٠٠٠	٤
٦٠٠. ٠٠٠ إلى ٩٠٠. ٠٠٠	٣
٥٠٠. ٠٠٠ إلى ٦٠٠. ٠٠٠	١٢
٤٠٠. ٠٠٠ إلى ٥٠٠. ٠٠٠	١٥
٣٠٠. ٠٠٠ إلى ٤٠٠. ٠٠٠	١٣
٢٠٠. ٠٠٠ إلى ٣٠٠. ٠٠٠	١٣
١٠٠. ٠٠٠ إلى ٢٠٠. ٠٠٠	٣٣
أقل من ١٠٠. ٠٠٠	٦٠

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ثلاثاً وتسعين شركة من ١٦٤ شركة أى ٥٧٪ من جملة عدد الشركات يقل رأس مالها عن ٢٠٠. ٠٠٠ جنيه، غير أن درجة تركيز جملة المنشآت ظلت على درجة تركيز الشركات الفرنسية بقدر كبير، ويدل تصنيف المجموعات المختلفة من الشركات حسب أعمالها على أن هذا التركيز كان أقوى في بعض فئات من الشركات منها في فئات أخرى، وعلى سبيل المثال كان مستوى التركيز في شركات التسليف-التي بلغ متوسط رأس مالها ٧٤٧ ٣٩٥ ٦ جنيهاً مصرياً-أكثر منه في شركات البنوك أو شركات النقل أو الشركات الصناعية والزراعية أو الشركات التجارية التي بلغ متوسط رأس مالها كما يأتي:

٦٧٧,١٤٤	جنيهاً	لشركات البنوك
٤٣٦,٧٤٩	جنيهاً	لشركات النقل
٢٣٨,٠٧٢	جنيهاً	للشركات الصناعية والزراعية
١٢٨,٩٥٠	جنيهاً	للشركات التجارية ^(١٣٤)

فتفتضى دقة التحليل أن نجمع شركات التسليف وشركات البنوك في فئة واحدة وأن نقارن قيمة رؤوس أموالها وأرباحها برؤوس أموال وأرباح الفئات الثلاث الأخرى.

(١) مجموعة شركات التسليف والبنوك

كانت هذه المجموعة تشمل وحدها أكثر من نصف رؤوس أموال شركات المساهمة المصرية أى

٣٩٤ ٤٣٥ ٥٦ جنيهاً منها ٩٧٥ ١٦٥ ٥١ جنيهاً لشركات التسليف العقارى و ٨٩٨ ٧٤١ ٤ جنيهاً لشركات البنوك و ٥٢١ ٥٢٧ جنيهاً لشركات المالية.

وكان الرهن العقارى أو القرض المضمون برهن، العامل الرئيسى فى التسليف العقارى، وكانت البنوك والبورصات تقدم السلف للصناعة وتجارة التصدير بواسطة الاتجار بالأوراق المالية والبضائع فى الصفقات الآجلة^(١٢٥).

وكان إزدياد مجموع رأس مال شركات التسليف العقارى يسير جنباً إلى جنب مع تنفيذ أشغال الرى الكبرى التى زادت من إنتاجية الأرض، وهذه الصلة تدل على الدور الذى كانت تقوم به شركات التسليف فى التنمية الزراعية فى البلاد-وقد أخذت رؤوس أموال المؤسسات العقارية فى الإزدياد كما يأتى:

السنة	رأس المال الاسمى
١٨٨٣	٥٧٠٠ ٠٠٠
١٨٩٢	٥٢٠٠ ٠٠٠
١٩٠٢	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠
١٩٠٧	٣٩٧٠ ٠٠٠
١٩١١	٥١٢٠٠ ٠٠٠
١٩١٣	٥٥ ٦٠٠ ٠٠٠

هذا التدرج المستمر فى الزيادة كان يعبر عن الشعور دائماً بالحاجة المتزايدة إلى الائتمان فى إقتصاد آخذ فى التوسع، كما كان يعبر عن الثقة التى كانت مؤسسات التسليف توليها هذا الإقتصاد النامى، على الرغم من تلك الأزمة العارضة من سنة ١٩٠٧، إلى سنة ١٩٠٩، التى أوقفت إلى حين إستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالعكس إنخفض رأس مال شركات البنوك قليلاً من ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٧ إلى ٤ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١١ ثم إلى ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣^(١٢٦).

أما مؤسسات الائتمان الكبرى فقد كانت رؤوس أموالها كالآتى:

الشركات	حصة رأس المال
البنك العقارى المصرى	٣٠ ٣٨٥ ٩٠٤
البنك الزراعى	١٠ ٠٥٢ ٢٥٠
بنك الأرضى المصرى	٤ ٥٩٦ ٢٠٩
البنك الأهل المصرى ^(١٢٧)	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
شركات الرهون العقارية المصرية	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
الصندوق العقارى المصرى	١ ٩٧٣ ٦٣٢

ومن الأحدى عشر شركة كان رأس مالها يزيد على مليون من الجنيهات كانت هناك ست شركات تعمل فى مجال الائتمان والتسليف.

وظل الدين العقارى المصرى لشركات التسليف البالغ نحو ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه دون تغيير فيما بين

سنة ١٨٨٢ و ١٩٠١، ولكنه بدأ في الزيادة منذ سنة ١٩٠٢ - حتى بلغ ٢٠ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٩ و ٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٩ و ٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤، وقد بلغت الفوائد التي دفعها المقترضون عن هذه القروض ٦ ٨٨٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢ أى مايزيد على ١٣٪ (١٢٨).

وكان حساب مصر العقارى المدين لأوروبا أكثر من هذه الأرقام المتقدم بيانها لأنها لم تشمل قروض الشركات العقارية وشركات التأمين وفروع البنوك الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة. وإذا أضفنا هذه القروض أصبحت الميزانية كما يلى:

١٩١٤ (م.ج)	١٩٠٦ (م.ج)	
٤٥ ٨٣٨ ٠٠٠	٢٠ ٦٠٠ ٠٠٠	شركات التسليف العقارى
٢ ٨٣٧ ٠٠٠	١٠ ٧٥٢ ٧٢٠	الشركات العقارية
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٤٥ ٠٠٠	الأفراد والبنوك وشركات التأمين، الخ..
٥٢ ٦٧٥ ٠٠٠	٣٨ ٩٩٧ ٧٢٠	الجملة

وكان البنك العقارى المصرى (رؤوس أمواله فرنسية) أكبر مؤسسات التسليف وقد تطورت أعماله في القروض على النحو الآتى:

١٨٨١	١ ١٤٩ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٨٨٤	٢ ٢٠٩ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٨٩٣	٢ ٦٥٤ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٨٩٩	٤ ٨٨٥ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٩٠٢	٦ ٧٩٩ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٩٠٥	١٩ ٧٤٥ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٩٠٨	٢٥ ٢٢٩ ٠٠٠	جنيه مصرى
١٩١٤	٢٩ ٨٥٧ ٠٠٠	جنيه مصرى

أما قروض شركتى التسليف الهامتين بعد البنك العقارى المصرى فقد كانت أقل كما يتضح من الجدول التالى (١٢٩):

السنة	البنك الزراعى (برؤوس أموال انجليزية) (م.ج)	السنة	بنك الأراضى المصرى (برؤوس أموال فرنسية) (م.ج)
١٩٠٤	٣ ٧٨٧ ٠٠٠	١٩٠٦	٢ ٠٣٧ ٠٠٠
١٩٠٧	٧ ٩٢٢ ٠٠٠	١٩٠٨	٢ ٨٢٢ ٠٠٠
١٩١٢	٦ ٩٧٠ ٠٠٠	١٩١٢	٣ ٩٧٥ ٠٠٠
		١٩١٤	٤ ١٠٩ ٠٠٠

أما عدد المقترضين المقيدین فلم يتبع حركة قيمة القروض في مجموعها^(١٣٠).
وقد كان لأزمة ١٩٠٧-١٩٠٩ أثرها في إستبعاد المقترضين الصغار، كما يتضح من البيان الآتي:

السنة	عدد المقترضين
١٩٠٠	٤ ٠٠٤
١٩٠٥	٦٨ ٠٤٩
١٩٠٦	٨٣ ٣٥٥
١٩٠٧	٤٢ ١٦٨
١٩٠٨	٢٢ ٧٤١
١٩٠٩	٢٣ ٠٨٢
١٩١٠	٢٥ ١٣٠
١٩١١	١٣ ٣٨٧
١٩١٢	١٦ ٥٨٣

ولما كانت مصر بلداً زراعية فقد كان من الطبيعي أن تكون معظم السلف للقطاع الزراعي^(١٣١)—وهكذا كانت القروض الزراعية تمثل ٧٣٪ من ديون البنك العقاري المصري^(١٣٢)—وقد بلغت جملة القروض العقارية الزراعية في جميع شركات التسليف (دون قروض الربا) ٣٨ ٨٠٠ ٠٠٠ جنية أى ٨٠,٥٪ من جملة القروض الممنوحة في سنة ١٩١٠، أما قروض المبانى والقروض المختلطة فلم تبلغ سوى ٩ ٤٠٠ ٠٠٠ جنية مصرى أى ١٩,٥٪.

فماذا كان إذن الدور الذي كان يقوم به التسليف العقاري الزراعي في تحسين قوى الانتاج الزراعي في مصر.

لما كانت الدولة تمول أشغال الري الكبرى فلم يبق الا أن نعرف إلى أى حد ساهم التسليف الخاص في نمو قوى الانتاج ومن الأربعة مليوناً من الجنيهات التي صرفت للمقترضين الزراعيين استثمر أقل من نصف هذا المبلغ في أغراض التنظيم العقاري أما صافي الاستثمارات الزراعية فقد تحملها ملاك الأراضي وكانت تلك الاستثمارات تشمل أشغال تسوية الأرض ووضع شبكة ثانوية للري والصرف وإقامة أبنية زراعية—ولم تتجاوز هذه الأعمال كلها مبلغ ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية في جميع تلك الحقبة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤^(١٣٣)

أما نفقات صيانة الاستغلالات الزراعية وشبكة الري الثانوية فقد بلغت ١١ ٥٠٠ ٠٠٠ جنية في تلك الحقبة نفسها. وكانت جملة الاستثمارات الخاصة في الزراعة في حدود ١٨ ٥٠٠ ٠٠٠ جنية نصفها على الأقل كان مصدره إعادة إستثمار الأرباح.

ويبقى إذن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية يصعب ايضاح أوجه إستثمارها، ولكن لما كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على شركات التسليف العقاري على مرحلتين جرت فيهما وقائع معينة فمن الممكن تمييز الطرق التي إستثمرت فيها، وقد صادف تدفق الموجة الأولى من رؤوس الأموال على شركات التسليف، من جهة، إتمام شبكة الري الأولى وبدء بناء القناطر، وسائر من جهة أخرى تصفية وبيع أملاك واسعة تمتلكها الدولة، وبما أن الادخار المصري الخاص لم يكن له دور يذكر في حقيقة الأمر وجميع المساعي في هذا الاتجاه كان يعترضها الربا بثقله وبثقل كل سعي، فقد كانت شركات التسليف هي التي تقرض بغوائد معقولة بالقياس إلى

فوائد المربين، لشراء الأملاك والأراضي حديثة الاستصلاح، غير أن الذين إستفادوا من هذه القروض كانوا كبار الملاك والملاك متوسطى الحال، أما الفلاح الصغير فلم يستطع الاقتراض الا فى النادر^(١٣٤).

إذن فقد قامت المؤسسات العقارية بدور رئيسى-أولاً فى إنشاء الأملاك الكبيرة وبقدر أقل فى إنشاء الأملاك المتوسطة-بالاقتراض فى مصر ثم فى تقديم جزء كبير من رأس مالها المتداول.

أما الموجة الثانية من تدفق رؤوس الأموال فقد تلت الأزمة الاقتصادية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ بوقت قصير، ودعمت الأملاك الجديدة التى كانت مثقلة بالديون ومهددة بالحجز والتجزئة^(١٣٥). وكان دور شركات التسليف فى هذه الحالة دعم قيمة الأرض باقتراض الملاك المدينين المبالغ الضرورية لاستهلاك الديون غير المجمدة-وهى الديون الجارية-التي تم عقدها فى فترة التوسع الاقتصادى، ولولا هذا الدعم فى الوقت الحرج لحبطت قيمة الأرض وتعرضت الأملاك الجديدة للبيع بأثمان بخسة لأصحاب رؤوس الأموال من المواطنين الذين أبقت عليهم الأزمة ومن الأجانب على الخصوص، وباختصار فقد ساهمت القروض العقارية فى المقام الأول فى إنشاء الأملاك وكان معظمها من الأملاك الكبيرة، كما ساهمت فى المقام الثانى فى حفظ هذه الأملاك وصيانتها فى وقت كانت مهددة فيه بالتصفية.

(٢) مجموعة مؤسسات التنظيم العقارى الزراعى والمؤسسات الصناعية:

كان نشاط مؤسسات التنظيم الزراعى يتمثل فى إستصلاح الأراضي البور وإستغلالها لبيعها بعدئذ بالقطعة للأفراد، وقد إجتمع لدى هذه المؤسسات رأس مال بلغ ٣٨٣ ٠٠٢ ٨ جنيهاً مصرياً وكانت الشركتان الرئيسيتان فى تلك الفئة هما الشركة الزراعية والصناعية، شركة مساهمة رأس مالها ١ ٩٠٥ ٠٤٢ جنيهاً وشركة كفر الدوار الزراعية التى بلغ رأس مالها ١ ٠٢٤ ٠٥١ جنيهاً، وهنالك فئة أخرى من المؤسسات كانت تقوم بأعمال مرتبطة بالاستغلال الزراعى هى:

شركة السكر	وقد أجمع لديها رأس مال قدره	٣ ٦٠٩ ٤٤١ ج
ومؤسسات التغذية	ورأس مالها	١ ٣٨٢ ٣٦٨ ج
ومعالج الفطن	ورأس مالها	١ ٠٦٣ ٨٨٤ ج

وقد بلغت جملة رأس مال مؤسسات الانتاج الزراعى ١٤ ٠٥٠ ٠٠٠ جنيه ووصل رأس المال المتداول للشركات الصناعية إلى ٢٣٨ ١٠٥ ٦ جنيهاً والمؤسسات توزيع المياه إلى ٩٨٢ ١٧٦ ١ جنيهاً. وبذلك بلغت رؤوس أموال هذه الفئات من المؤسسات الزراعية والصناعية مجتمعة ٢١ ٣٤٠ ٠٠٠ جنيه أى نحو خمس مجموع رأس مال جميع شركات المساهمة^(١٣٦).

(٣) مجموعة مؤسسات النقل والمواصلات:

كانت هذه المجموعة تنقسم إلى ثلاث فئات:

- (أ) مؤسسات النقل البرى ورأس مالها ٨٥٧ ٠٤٣ ٤ جنيهاً وكانت أهم شركات هذه المؤسسات شركة سكك حديد الدلتا برأس مال قدره ١ ٩٩٠ ٥٨٦ جنيهاً.
- (ب) مؤسسات النقل البحرى ورأس مالها ٨٢٠ ٦٩٨ ٦ جنيهاً،

(ج) شركة قناة السويس ورأس مالها ٩٨٤ ٥٥٤ ١٤ جنيهاً.

وبلغ مجموع رأس مال هذه المجموعة من الشركات ٢٣٠ ٠٠٠ جنيه أى مايقارب رأس مال المجموعة المتقدم بيانها، وكانت حصص الأرباح السنوية لشركات النقل البرى فى حدود ٨,٩٨٪ وكانت هذه النسبة من الأرباح أعلى النسب بعد نسبة الشركات العقارية.

(٤) مجموعة الشركات التجارية والمؤسسات العقارية للمبانى:

كانت هذه المجموعة الأخيرة أقل المجموعات شأناً وأقلها ربحاً أيضاً، فالمؤسسات التجارية لم تستثمر فى أعمالها الا رأس مال قليل لم يتجاوز مبلغ ٤٥٩ ٤١٨ ١ جنيهاً وبلغت حصص ربحها ٥,٨٣٪، أما مؤسسات الفنادق التى يمكن ضمها إلى الفئة السابقة فكان رأس مالها ٤٧٧ ٩١٦ ١ جنيهاً ولكن متوسط حصة ربحها لم يبلغ سوى ٢٪، وهاتان الفئتان كانتا تمثلان معاً ٩٣٦ ٣٣٤ ٣ جنيهاً أى ١/٣ (جزءاً واحداً من ثلاثين جزءاً) فقط من المجموع الكلى لرأس مال شركات المساهمة المصرية، أما الشركات العقارية للمبانى فقد اجتمع لديها رأس مال كبير بلغ ٧٤٣ ٣٥١ ٩ جنيهاً ولكنها قلما كانت تصرف حصص ربح تزيد على ٢٪، وقد بلغت جملة رأس مال مجموعة الشركات التجارية والشركات العقارية للمبانى ١٢ ٦٩٠ ٠٠٠ جنيه^(١٣٧).

ويتضح من الدراسة المقارنة لمتخلف مجموعات شركات المساهمة عظم شأن الزراعة فى توجيه استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية، ونظراً لعدم تراكم رأس المال منذ البدء فى مصر فقد كان القطاع الزراعى فى حاجة ماسة إلى القروض، وهذا السبب اتخذت معظم شركات المساهمة شكل منظمات توزيع التسليف الزراعى، وبعبارة أخرى جازياً فى أوروبا- من حيث اهتمام المؤسسات فى المكان الأول بنمو الانتاج الصناعى- فقد كانت شركات المساهمة فى مصر بصفة خاصة مؤسسات تسليف زراعى وتنظيم عقارى ونقل زراعى.

وفى وسعنا الآن أن نضع ميزانية تطور الاستثمارات العامة والخاصة فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ فى التكوين الصافى لرأس المال الثابت فى الزراعة^(١٣٨):

رأس المال الثابت	القيمة الجارية فى تلك الحقبة ^(١٣٩)		الزيادة
	١٨٨٢	١٩١٤	
	(م.ج)	(م.ج)	(م.ج)
قناطر (عام)	٤ ٧٤٠ ٠٠٠	١٨ ٧٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
شبكة الري الأولى (عام)	٣٣ ٤٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
تسوية الأرض وشبكة الري الثانية (خاص)	٣٩ ١٠٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٩٠٠ ٠٠٠
مبانى زراعية (خاص)	١٦ ٨٠٠ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
	٩٤ ٠٤٠ ٠٠٠	١١٧ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٣٠٠ ٠٠٠

وبناء على ذلك كان التكوين الصافى لرأس المال الثابت فى الزراعة فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ فى حدود ٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه منها ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه فى صورة إستثمارات عامة و ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه

في شكل إستثمارات خاصة. غير أن حصة الزراعة في التكوين الإجمالي والصافي لرأس المال الثابت من جملة القطاعات الاقتصادية لم تزد على ٣٠٪ من الإجمالي و ٢٧٪ من الصافي، كما يتضح من الإحصاءات الآتية^(١٤١):

١٨٨٢ - ١٩١٤

القطاع	الاستثمارات الإجمالية	النسبة المئوية	الاستثمارات الصافية	النسبة المئوية
	(ج.م)	%	(ج.م)	%
الزراعة	٥٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧
الصناعة	١٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٨	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٩
النقل والتجارة	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨
المساكن	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨
الإدارة	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٧	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٧
تكوين رأس المال الثابت	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٨٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠٠

إن تركيز الاستثمارات في القطاع الزراعي وفي القطاعات المشتركة قد غير النظام الاقتصادي في مصر تغييراً جذرياً، فقد ترتب على تطور الأشغال العامة أن ارتفع الانتاج الزراعي إرتفاعاً كبيراً^(١٤١)، وقد اتضح أن الإصلاحات الانجليزية كانت مثمرة، فتمو الانتاج حقق أملياً من آمال كرومر العريضة عليه، وهما إعادة رواج مصر المالي والاتجاه نحو الازدهار، ولم يكن الشعب المصري في وقت من الأوقات أشد رضا من الوجهة المادية منه حينذاك^(١٤٢).

إن حرمان الشعب المصري من حقوقه السياسية بعد هزيمة الحركة العربية قد أفسح السبيل لامتصاص الطاقات البشرية في ذلك العمل الجسيم من النهوض المادي، الذي إستفاد منه أهالي البلاد أيضاً، وكان جلياً في تلك الأثناء أن السياسة الانجليزية لم تكن مجرد برنامج من المساعدة والعون، فقد كانت مصالح دولة الاستعمار هي التي تدير سياسة تنمية ثروات المستعمرات، ومنذ الحرب الأهلية الأمريكية كانت المعازل في لنكشير تنزود من القطن المصري بكميات أخذت في الازدياد يوماً بعد يوم^(١٤٣)، ولهذا السبب الرئيسي كانت معظم إستثمارات رؤوس الأموال تتركز في القطاع الزراعي لائتماء إنتاج القطن أو في القطاعات المجاورة^(١٤٤).

وكان من آثار تعميم الرى الدائم أن تضاعفت المساحة التي كانت تزرع قطناً، فهذه المساحة زادت من ٩٠٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٢ إلى ١ ٧٢٣ ٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٣^(١٤٥). أما نسبتها إلى المساحة التي كانت تزرع محصولين أو أكثر فقد دلت على تقدم أقل شأنًا، فقد وصلت تلك النسبة إلى ١٨,٩٪ كانت مخصصة للقطن في سنة ١٨٨٢ في حين أنها في سنة ١٩١٣-١٩١٤ على الرغم من أن أراضي القطن تقريباً لم تبلغ نسبتها سوى ٢٣,١٥٪^(١٤٦) أما مقدار إنتاج القطن فقد زاد إلى ٣ ١٢٤ ٠٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٧٩ وإلى ٤ ١٠٠ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٩٠ ثم إلى ٧ ٦٦٤ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٩١٣^(١٤٧)، أما متوسط غلة الفدان من القطن فلم تستمر في الزيادة، غير أنه بفضل إدخال طرق الاستغلال الحديثة قد تحسنت الغلة في الواقع من ٢,١٠ (قنطارين وعشرة أرتال) في سنة ١٨٨٣ إلى ٥,٧٩ قنطار في سنة ١٨٩٧-١٨٩٨^(١٤٨) ولكنها انخفضت بالتدريج بعد هذه السنة إلى متوسط بلغ ٤٦٧ قنطار

في السنوات من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ و ٣,٦٢ قنطار من سنة ١٩١٥ إلى ١٩١٩ أى أنها تراجعت ٣٨٪ فيما بين سنة ١٨٩٧ و ١٩١٩. وهكذا في الوقت الذي أخذت فيه مساحة القطن في الازدياد، سجلت جملة الانتاج إنخفاضاً نسبياً ولكنه غير مطلق، انتهى في سنة ١٩١٤ إلى عجز قدره نحو ٣٠٠٠٠٠ قنطار قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه^(١١١). وفضلاً عن ذلك لم يكن هبوط الغلة في الكمية فقط بل كان في النوع أيضاً، وقد كان هنالك ضعف مماثل في نوع القطن المصرى الذى لم يزرع حتى ذلك الحين قطن يعادله في البلدان الأخرى. وكان لهذه الحالة العامة السيئة عدة أسباب منها أولاً تسهيلات التسليف التي قدمت للمزارعين وأسعار القطن المرتفعة في السنوات من ١٩٠٢ إلى ١٩١٤ مما شجع المزارعين على الاكتثار من زراعة القطن فأدى ذلك إلى اضعاف الأراضي، وثانياً تعميم الرى الدائم فقد كان هذا التعميم السبب المباشر لتثبيط الأراضي بالمياه بسبب عدم كفاية نظام الصرف وانتشار الطفيليات التي كانت تضر بمقدار الغلة ونوع القطن في وقت واحد. ولم يبدأ علاج تلك المشكلات - كالدورة الزراعية كل ثلاث سنوات واستعمال السماد الكيماوى والمبيدات - الا قبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير^(١١٢).

وقد زادت صادرات القطن أثناء الفترة من سنة ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ من ٢٥٢٠٠٠ قنطار إلى ٦٧٠٠٠٠ قنطار أثناء الفترة من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢، أى بنسبة ١٦٦,٦٪^(١١٣).

ولما كانت قيمة هذه الصادرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعر العام في السوق العالمية فقد قاومت تلك الصادرات تقلبات هذه السوق، وعلى الرغم من الهبوط الزراعى في التسعينات زادت قيمة صادرات القطن من ٩٣٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨١-١٨٨٢ إلى ٢٤٩٠٠٠٠ جنيه في السنوات من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ أى بنسبة ١٦٧,٧٪^(١١٤). ونظراً لتحسن أسعار القطن الدولية فقد ارتفع متوسط أسعار القطن المصرى عن أسعار القطن الأمريكى بنسبة ٥٠٪ كما زادت قيمة صادرات القطن بالقياس إلى جملة الصادرات، بنسبة ٧٤,٤٪ في المدة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧ وبنسبة ٨٨٪ من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢، وترتب على ذلك إقبال المزارعين على الاقتصاد القائم على أساس زراعة محصول الواحد^(١١٥).

وفي امكاننا الآن أن نقدر درجة الرواج التي تلت نمو إنتاج القطن بالرجوع إلى الحركة العامة للصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية لبلد من البلدان، حسب الاحصاءات الجمركية، تشكل أحد المعايير الدقيقة للحكم على طبيعة نشاطها الاقتصادى، وفي أثناء السنوات الأولى من الاحتلال الانجليزى - وهى فترة اتسمت بالاستقرار - لم تزدهر تجارة مصر الخارجية الا قليلاً جداً حيث زادت قيمتها من ٢٠٤٤٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٥ إلى ٢١٢٠٦٠٠٠ في سنة ١٨٩٥^(١١٦).

ومع ذلك مالمثل أن ازدهرت التجارة الخارجية بفعل مجموعة من العوامل الأساسية أهمها الإصلاح وتحسين جميع المؤسسات القادرة على إحياء الثقة في نظام البلاد السياسى وصيانة التنمية الحرة في معاملات البلاد والمبادرات الخاصة.

وهكذا بلغت قيمة التجارة الخارجية ٤١٩٢٤٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٥ لتصل بعدئذ إلى ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣^(١١٧) كما وصلت في المتوسط خلال الفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٥ إلى ٥٣٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى. وبعبارة أخرى بلغ معدل نمو التجارة الخارجية ٣,٧٪ أثناء الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥ و ٩٨٪ من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٥ و ٤٣٪ من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩١٣، وفي الجملة

وصل المعدل إلى ١٧٦٪ فيما بين الفترة ١٨٨٤-١٨٩٠ والفترة ١٩١١-١٩١٥.

ويمكن القول بأن ذلك التقدم الذى حققته تجارة مصر الخارجية-زيادة بلغ متوسطها السنوى ٧٪ بين سنة ١٨٨٥ و١٩١٣ كان بدون شك تقدماً عظيماً، ولكن يبقى علينا أن نتساءل عما إذا كانت تلك الأرقام تعنى ميزاناً تجارياً موافقاً لمصلحة مصر، فإذا كانت الصادرات أكثر من الواردات فإن الأرباح التى تجنيها مصر تساعد على وفاء الدين العام واستثمارها فى تنمية مواردها ومؤسستها.

ولكن زيادة بسيطة فى الصادرات لم تكن لتدل بالضرورة على مستوى متزايد فى الرواج. كل ذلك كان يتوقف على نسبة الصادرات المخصصة لدفع الدين العام ومقارنتها بالنسبة التى كانت تمثل التبادل الحر فى المحاصيل المصدرة إلى الخارج مقابل واردات بقيمة تلك الصادرات.

ولا شك أن ارتفاع أسعار الواردات يعكس قوة شراء متزايدة، وبمقارنة حركات الصادرات بحركات الواردات يمكننا إذن أن نعرف بالتأكيد هل زيادة الصادرات تسير جنباً إلى جنب مع تحسن مستوى معيشة الشعب.

لقد زاد متوسط الصادرات السنوى من ١١ ٧٠٠ ٠٠٠ جنية مصرية فى الحقيقة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧، إلى ١٢ ٩٠٠ ٠٠٠ جنية من سنة ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧، وهى زيادة بلغت نسبتها ١٠,٢٥٪. فيما بين هاتين الحقتين، ولكن لم يمض وقت طويل حتى رأينا قيمة الصادرات مع زيادة الطلب الخارجى على القطن قد ارتفعت فى المتوسط إلى ٢٨ ١٠٠ ٠٠٠ جنية فى السنوات من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ أى زيادة نسبتها ١١٧,٨ بين سنة ١٨٩٧ و١٩١٢^(١٥٦)،

كما وصل معدل النمو السنوى نحو ٥٪ فى المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٣ حتى ١٩١٢ ومن ناحية أخرى كان لارتفاع أسعار القطن فى الاثنى عشرة سنة التى سبقت الحرب العالمية الأولى أثره فى رخاء البلاد وسرورها ومن ثم فى زيادة مشتريات سكان مصر من الخارج.

أما الواردات فقد زادت قيمتها أكثر من ثلاثة أضعاف حيث زادت فى المتوسط من ٧ ٩٠٠ ٠٠٠ جنية فى أثناء الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ إلى ٢٥ ٢٠٠ ٠٠٠ جنية فى السنوات من ١٩١٠ إلى ١٩١٤^(١٥٧) أى بزيادة نسبتها ٧,٥٪ سنوياً فى المتوسط أثناء الفترة من ١٨٨٥ إلى ١٩١٤.

وجدير بالذكر أن قيمة الواردات فى السنوات العشر من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٥ قد سجلت زيادة بلغت نسبتها نحو ١٥٧٪ فى حين لم يزد عدد السكان على ٣٠٪.

وكانت البضائع المستوردة معظمها من المنسوجات والحبوب والخضر كما يتضح من الجدول الآتى
بيانه^(١٥٨):

نوع البضائع	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩١٣
منسوجات	(م.ج) ٢ ٥٨٠ ٠٠٠	(م.ج) ٤ ٠٢٠ ٠٠٠	(م.ج) ٦ ٠٥٠ ٠٠٠	(م.ج) ٦ ٩٧٠ ٠٠٠
حبوب وخضار	٧٨٠ ٠٠٠	١ ٥٣٠ ٠٠٠	٢ ٧٩٠ ٠٠٠	٤ ٢٤٠ ٠٠٠
حيوانات ومنتجات	٣٤٠ ٠٠٠	٦٥٠ ٠٠٠	١ ١٨٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠
حيوانية	٤ ٦٩٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٠ ٠٠٠	١١ ٥٤٠ ٠٠٠	١٥ ٦٠٥ ٠٠٠
متنوعات				
الجملة	٨ ٣٩٠ ٠٠٠	١٤ ١٠٠ ٠٠٠	٢١ ٥٦٠ ٠٠٠	٢٧ ٨٦٥ ٠٠٠

وقد بلغت جملة الصادرات فيما بين سنة ١٨٨٤ و١٩١٣ ١٩١٣ ٥٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه. أما جملة الواردات فقد وصلت إلى ٤٤٨ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه، وأمكن إذن تسجيل ميزان تجارى موافق لمصر بمقدار ٨٦ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه^(١٥٩).

وفضلاً عن ذلك كانت نسبة البضائع التى تستوردها مصر مقابل صادراتها أعلى منها قبل الاحتلال فقد وصل المتوسط السنوى للصادرات إلى ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه أثناء الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨١ كما بلغ المتوسط السنوى للواردات أثناء الفترة نفسها ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه، وقد خصص الفرق بينهما (٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه) لاستهلاك فوائد الدين العام^(١٦٠). وبناء على ذلك فإن ٥٤٪ فقط من قيمة الصادرات كانت تعود إلى البلاد فى صورة بضائع مستوردة، وبفضل تخفيف أعباء الدين وبسبب إتجاه القوة الشرائية نحو الارتفاع لدى الشعب، ارتفعت هذه النسبة بالتدرج حتى بلغت ٩٠٪ فى السنوات الست التى سبقت الحرب العالمية الأولى.

وقد كانت إنجلترا بالطبع هى المستفيدة الأولى من ذلك الارتفاع البالغ فى تجارة مصر الخارجية، فقد استولت منذ عهد محمد على، على مركز العميل والمورد الرئيسى لمصر. ومع أن حجم قيمة مشترياتها ومبيعاتها زادت زيادة كبيرة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ إلا أن نسبة هذه المشتريات والمبيعات إلى جملة الواردات والصادرات قد انخفضت بالتدرج، ففي سنة ١٨٨٥ بلغ نصيب إنجلترا ٦٣٪^(١٦١) من صادرات مصر ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٥٨,٧٪ فى سنة ١٨٩٥ وإلى ٥٣,٥٪ فى سنة ١٩٠٥ ثم إلى ٤٣٪ فى سنة ١٩١٣، وعلمنا أن نلاحظ من جهة أخرى أن قيمة واردات الدولة المستعمرة التى كان معظمها من القطن زادت فى الوقت نفسه^(١٦٢)، وبلغت جملة الصادرات إلى إنجلترا نحو ٧ ٤١٠ ٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٥ ثم تطورت كما يأتى^(١٦٣):

المتوسط السنوى	جملة الصادرات إلى إنجلترا	صادرات القطن	النسبة المئوية	حجم صادرات القطن
(م.ج)	(م.ج)	(م.ج)	%	(قطن)
١٩٠٥-١٩٠١	١٠ ٩٥٧ ٠٠٠	٧ ٣٠٦ ٠٠٠	٦٦	٣ ٠٣١ ٠٠٠
١٩١٠-١٩٠٦	١٤ ٩٩٠ ٠٠٠	١٠ ٧٩٩ ٠٠٠	٧٢	٣ ٣٥٠ ٠٠٠
١٩١٥-١٩١١	١٣ ٨٢٥ ٠٠٠	١٠ ٢٣١ ٠٠٠	٧٤	٣ ١٢١ ٠٠٠

أما صادرات القطن إلى إنجلترا فقد ظل حجمها ثابتاً دون تغيير يذكر . غير أن حصة إنجلترا من جملة صادرات القطن قد انخفضت من ٦٢٪ في السنوات ١٨٨٦-١٨٩٠ إلى ٤٨٪ في السنوات ١٩٠١ إلى ١٩٠٥ ثم ارتفعت إلى ٥٢,٥٪ في سنة ١٩٠٧ وانخفضت مرة ثانية إلى ٤٨٪ في سنة ١٩٠٩^(١٦٥). ومن ناحية الواردات فقد انخفض النسيب للمنتجات البريطانية منها كما هي الحال بالنسبة للمصادر فقد كانت حصتها من الواردات تمثل ٤٤,٣٪ من مجموع البضائع الأجنبية في سنة ١٨٨٥^(١٦٦) ثم توالى انخفاضها إلى ٣٨,٩٪ في سنة ١٨٩٥ و ٣٧,٣٪ في سنة ١٩٠٥^(١٦٧) و ٣٠,٥٪ في سنة ١٩١٣^(١٦٨) وعلى الرغم من ذلك فقد زادت قيمة البضائع الإنجليزية زيادة بالغة كما يتضح من الجدول التالي^(١٦٩):

السنوات	قيمة الواردات من إنجلترا
١٨٨٩	(م.ج) ٢ ٥٠٠ ٠٠٠
١٨٩٥	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٥	٦ ٨١٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠	٨ ٨٢٠ ٠٠٠
متوسط الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٥	٩ ٠٢٠ ٠٠٠

وفي سنة ١٩٠٥ بلغت قيمة المنسوجات القطنية المستوردة ٣ ٨٤٠ ٠٠٠ جنيه أو ما يعادل نصف قيمة الواردات—وقد كانت هذه القيمة تشكل ٦٣٪ من جملة طلبات مصر من المنسوجات.

وتدل هذه الأرقام على مركز إنجلترا التجاري الراجع مع مصر . ففي سنة ١٩٠٥ بلغت قيمة الواردات من أصل إنجليزي وقيمة الصادرات إلى إنجلترا معاً ١٨ ٩٤٧ ٠٠٠ جنيه أى ٤٥٪ من تجارة مصر الخارجية، تليها فرنسا بمبلغ ٣ ٩٤٧ ٠٠٠ جنيه أى ٩,٥٪ ثم تركيا بمبلغ ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه أى ٨,٣٥٪^(١٧٠).

وقد أقر وكيل نظارة المالية المصرية، فيسكونت ملتر في تصريحه، بأهمية مصر الاقتصادية للصناعة الإنجليزية بقوله: «إن تزايد القوة الشرائية لدى الشعب المصرى موضوع يهم أصحاب المصانع والعمال الإنجليزي بشكل مباشر»^(١٧١).

وقد أكد لينين أن الحكومة البريطانية كانت تسعى لاستبعاد المنافسة الأجنبية في مصر واحتكار مصادر المواد الأولية لتنتج إتحاداً احتكاريّاً من مصانع المنسوجات حيث تركزت جميع الوسائل من الزراعة إلى الصناعة بين يدي مالك واحد^(١٧٢)، غير أن الإحصاءات تدل بوضوح على أن إنجلترا لم تفرط في مركزها السياسي الراجع لتنتج لنفسها احتكاريّاً في تجارة مصر الخارجية، فقد قبلت على العكس من ذلك منافسة البلدان الأخرى التى ارتفع مركز بعضها كمستوردة في حين اتجه مركز إنجلترا إلى التدهور وعلى الرغم من تأكيد ملتر ولينين أهمية مصر الاقتصادية فإن حصة مصر في تجارة بريطانيا الخارجية لم تمثل الا نسبة ضئيلة بلغت ٢,٤٪ من الواردات و ١,٩٪ من الصادرات^(١٧٣)، غير أنه لما كانت إنجلترا تمثل العميلة والموردة الرئيسية لمصر فإن نمو الانتاج والقوة الشرائية كان يهم إنجلترا أكثر من أية بلد أخرى . ومن جهة أخرى فإن ضرورة المحافظة على النظام الموحد لسياسة الباب المفتوح—وهو النظام الذى فرضه إتفاق لندن في سنة

١٨٣٨- كانت تحول بين إنجلترا وحق الاستمتاع وحدها بامتيازات تسمى إلى العلاقات التجارية للدول الأخرى، وهكذا عملت إنجلترا بروح هذا الاتفاق حتى لا تثير عداوة تلك الدول. ولكن المندوبين الإنجليز العاملين على رأس معظم مصالح الدولة المصرية- مع احترامهم للمنافسة الحرة وحق المصالح الأجنبية فيها- لم يستطيعوا الانتعاش عن تجاوز حدهم في بعض الحالات فقد كانوا يساندون بطريقة فردية حكيمه، مصالح بلادهم الاقتصادية، بتفضيل الشركات البريطانية واعطائها عقود الحكومة^(١٧٤). وماعدا بعض حالات التجاوز في المحابة لا يمكن الاستدلال على محاولة بريطانيا العمل على إحتكار السوق المصرية.

ومن ثم فإن زيادة ثروة مصر الوطنية وإرتفاع المستوى المادى للشعب لم يذلا فقط على نمو الانتاج الزراعى وقيمته التجارية ولكنهما دلا أيضاً على نمو مثله في إيرادات الدولة. فقد زادت إيرادات الدولة من ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه أثناء الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ في المتوسط إلى ١٤ ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه خلال الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠ في المتوسط ثم إلى ١٦ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه في السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٥ أى بزيادة ٨٠٪ من مجموع الإيرادات أثناء تلك الفترة كلها^(١٧٥). وكان سبب هذه الزيادة يتمثل في التنمية الاقتصادية في البلاد، لاسيما أن الدولة لم تلجأ إلى فرض رسوم وضرائب جديدة لزيادة ميزانيتها ولم ترد من الرسوم والضرائب الحالية ماعدا تلك الزيادة الطفيفة في رسوم استيراد الدخان.

أما مصادر الإيرادات العادية فتقسم إلى ثلاث فئات:

- (أ) الضرائب المباشرة من الثروة العقارية.
- (ب) الضرائب غير المباشرة على سلع الاستهلاك.
- (ج) إيرادات المؤسسات الصناعية والأملاك الزراعية التي تستغلها الدولة.

وقد ظلت الضرائب المباشرة ثابتة دون تغيير يذكر حتى الحرب العالمية الأولى، وكذلك الحال بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة ماعدا رسوم الجمارك. ويعود التقدم الثابت في الإيرادات العامة إلى الزيادة البالغة في رسوم الجمارك وإلى زيادة إيرادات أملاك الدولة وصناعاتها، فقد إرتفعت رسوم الجمارك من ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه في السنوات من ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ إلى ٣ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه أثناء الفترة من سنة ١٩١١ إلى ١٩١٥- أى زيادة قدرها ٣١٠٪^(١٧٦)- وإرتفعت إيرادات الدولة وصناعاتها من ١ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيه إلى ٤ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه أى بزيادة قدرها ١٧٠٪^(١٧٧).

ويمكننا من جهة أخرى أن نستدل على اتجاه القوة الشرائية لدى السكان نحو الارتفاع بمقارنة تطور حصة الضرائب المباشرة بحصة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات العامة.

وقد كانت الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية تزود الميزانية بالجزء الأكبر من الإيرادات المباشرة، وفضلاً عن ذلك كانت هذه الضريبة المصدر الرئيسى للإيراد في بدء الاحتلال الإنجليزي، ففي السنوات من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠ كانت الضريبة العقارية تمثل وحدها ٥٢٪ من موارد الدولة، وقد بلغ مجموع الضرائب المباشرة ٦٠٪ من هذه الموارد^(١٧٨). وعلى الرغم من نظام توزيع الضرائب، كما أسلفنا في سنة ١٨٩٩، الذى خفض بمقتضاه معدل الضريبة بالنسبة إلى القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية فإن فرض الضريبة العقارية على الأراضي المستصلحة حديثاً قد عوضت هذا الانخفاض في معدل الضريبة العقارية فظل مجموع هذه الضريبة ثابتاً لم يتغير. أما الضريبة العقارية على المباني التى بلغ متوسطها ٩ ٦٤ ٠٠٠ جنيه

في السنوات من ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ فلم تزد قيمتها في الفترة من سنة ١٩١٦ إلى ١٩٢٠ على ١٢٠ ٠٠٠ جنيه في المتوسط أى بزيادة ٣٪. وقد تضاعفت أهمية هذه الضريبة بالنسبة إلى جملة الإيرادات بمعدل سريع في نفس الوقت الذي حققت فيه التنمية الاقتصادية ارتفاعاً في مستوى المعيشة. وبذلك زادت احتياجات السكان وطلباتهم وهم في أوج توسعهم. وقد هبطت نسبة الضريبة العقارية في السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٥ إلى ٣٠٪ من مجموع الميزانية كما هبطت نسبة جملة الضرائب المباشرة إلى ٣٣٪ منه^(١٧٩).

وكانت الضرائب المباشرة تشمل الرسوم على الواردات التي حددها الاتفاق في سنة ١٨٣٨ بمثابة في المائة (٨٪)^(١٨٠) من قيمتها والرسوم على الصادرات المحددة بواحد في المائة (١٪) من قيمتها كما كانت تشمل رسوم الأرصفة وغيرها من الرسوم الأخرى.

إن النمو الثابت في هذه الفئة من الضرائب، في الوقت الذي لم يتغير فيه السعر الموحد، تفسره حقيقة الواقع من أن الضريبة فرضت على ثروة آخذة في الازدياد، وفي الوقت الذي زاد فيه مجموع الإيرادات بنسبة ٨٠٪ فيما بين الفترة من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ والفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٥، زاد مجموع الضرائب المباشرة بنسبة ٣٪ كما زاد مجموع دخل مؤسسات الدولة بنسبة ١٧٥٪^(١٨١). أما الضرائب غير المباشرة فقد زادت بنسبة ١٨٠٪ فأصبحت أهم مصدر لإيرادات الدولة، وفي سنة ١٩٠٠ عندما أخذت آثار الإصلاحات الانجليزية في الظهور كان مجموع الضرائب غير المباشرة يعادل مجموع الضرائب المباشرة أى أن الأولى بلغت ٤٣٩ ٠٠٠ جنيه والثانية ٥٣٩ ٠٠٠ جنيه^(١٨٢). ومنذ ذلك الحين زادت الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة زيادة كبيرة، ففي سنة ١٩١١ كانت الضرائب غير المباشرة تمثل ثلث إيرادات الدولة بينما بلغت إيرادات المؤسسات العامة الربع والضرائب المباشرة الخمس^(١٨٣).

ويرجع السبب في زيادة إيرادات الدولة إلى زيادة الدخل الخاضعة للضرائب من جهة وإلى الرواج الاقتصادي في البلاد من جهة أخرى، ولهذا كانت الأعباء المالية خفيفة الوقع على الممولين بسبب زيادة الإيرادات العامة والتنمية الاقتصادية في نفس الوقت.

(٣) تقسيم عائد التنمية الاقتصادية :

إن التقدم الاقتصادي الذي حققته البلاد بادارة كرومر الاستعمارية لاجدال فيه. وهكذا بفضل الأشغال الضرورية الكبرى زادت الغلات الزراعية زيادة سريعة فقد ارتفع إنتاج القطن بنسبة ١٤٥٪ فيما بين سنة ١٨٧٩ و١٩١٣ والحبوب بنسبة ٥٠٪ والذرة بنسبة ٧٥٪ في المدة نفسها، كما زادت جملة قيمة التجارة الخارجية بنسبة ١٩٣٪ فيما بين سنة ١٨٨٥ و١٩١٣ وقيمة الصادرات بنسبة ١٤٠٪ والواردات بنسبة ٢١٩٪ ومن الجلى أن هذه الاحصاءات عن زيادة الإنتاج والتبادل التجاري وعن نمو الاستثمارات والإيرادات العامة (٨٠٪) فيما بين سنة ١٨٨١ و١٩١٥ تعبر تعبيراً صادقاً عن التوسع الاقتصادي والرواج المادي في مصر في مطلع القرن العشرين^(١٨٤).

ولكن إلى أى حد إستفاد سكان البلاد بذلك الأثر العام الذي تؤيده الأرقام ؟

إن الدور الحقيقي للتنمية الاقتصادية ليس في مجرد زيادة الأموال الموجودة فحسب بل هو في حياة

الشعوب-رفع مستوى معيشة السكان بتجديد أساليب المعيشة تعديداً قائماً على الطرق العصرية، وقد كان الغرض الأول الذى كانت ترمى اليه الادارة الكرومرية هو إنعاش الحالة المادية للجماهير المحرومة في مصر، ضماناً لتحقيق الاستقرار السياسى الذى يمكن أن يكفل المصالح الاستراتيجية البريطانية. وليس في وسعنا على الرغم من وضوح الأرقام أن نضع ميزانية لأصول العمل الاستعماري، ولا أن نحكم على قيمته من حيث انعكاسه على مستوى المعيشة لأن الاحصاءات التى أتينا على ذكرها حتى الآن ليست بالمظهر الوحيد لهذه المسألة، ويستحسن أن نراعى في البحث عاملين أساسيين يؤثران في الحياة الاقتصادية لأى بلد من شأنهما أيضاً تعديل مدى النجاح المحقق في مجال الانتاج. هذان العاملان هما ازدياد عدد السكان من ناحية وتقلبات الأسعار من ناحية أخرى.

(أ) ازدياد عدد السكان ونمو الانتاج:

إن ازدياد عدد السكان عنصر جوهري في الحياة الاقتصادية في أى بلد من البلدان حيث تتوقف درجة الرخاء المادى فيه على معدل النمو وكثافة سكانه فهناك إذن تفاعل بين ازدياد السكان والنمو الاقتصادى، وليس لاحصاءات هذا النمو وذاك الازدياد اقيمة نسبية حيث لا يمكن الاعتماد عليها اعتقاداً قاطعاً الا إذا كانت احصاءات تقارن بين ازدياد السكان والنمو الاقتصادى. لقد مضى الآن وقت طويل على ذلك اليوم الذى صرح فيه آدم سميث بأن زيادة عدد السكان في بلد من البلدان كانت «دليلاً قاطعاً على رخائها المادى» ولكن يجب أن لا نغالى من جهة أخرى ونؤكد أن تكاثر الناس تكاثراً سريعاً شر في ذاته لأن هذه الزيادة في بعض الحالات ضرورية للانطلاق الاقتصادى، وينبغى أن لا ندين الانفجار السكاني بل أولى بنا أن نحدد معدله المتصاعد بالنسبة إلى نمو الموارد المتاحة في وسائل العيش، كما أنه ينبغى أيضاً أن لا نغالى في تبيان أثر التحسن في الوسائل الفنية على مضاعفة قوى الانتاج.

ولكن علينا أن نتساءل عما إذا كان نمو الانتاج السنوى يكفى للمحافظة على مستوى معيشة السكان وقد أخذ عددهم في الازدياد ثم لرفع هذا المستوى إذا أمكن ذلك.

فإذا زاد نمو السكان في مدة معينة من الزمن بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادى انعكس ذلك في إنتاج مستوى المعيشة نحو الانخفاض.

وهكذا تنخفض القوة الشرائية لدى السكان ويقل الاستهلاك الحالى مقارناً بالفترة السابقة.

ومن السمات البارزة في تنمية مصر في القرن التاسع عشر وفي ظل الاحتلال الإنجليزي على الخصوص، تلك الزيادة السريعة في عدد السكان^(١٨٥). والآن ماهو أثر ذلك الاتساع السكاني؟ هل قضى على فوائد التنمية الاقتصادية؟ لنبحث أولاً أسباب ذلك الانطلاق السكاني غير العادى. هناك عاملان رئيسيان وراء ذلك الانطلاق هما:

أولاً: إن نتائج تعداد السنوات الثلاث ١٨٠٠ و ١٨٢١ و ١٨٤٦ تدل على أن هنالك ارتباطاً بين تحسن النظام السياسى والادارى في مصر وتصاعد تعداد السكان^(١٨٦)، فعدد السكان الذى لم يتغير منذ أجيال لم يبدأ في الازدياد الا منذ عهد محمد على، وكان سبب معظم هذه الزيادة نشر النظام والأمن في البلاد وإقامة نظام سياسى أقل تعسفاً وأقرب إلى الأساليب العصرية من نظام المماليك، وهكذا ارتفعت نسبة الزيادة

المئوية في عدد السكان من ١٤,٠٪ فيما بين سنة ١٨٠٠ و١٨٢١ إلى ٢,٣٪ فيما بين سنة ١٨٢١ و١٨٤٦^(١٨٧).

وهذا المعدل لم يدم في ظل حكم خلفاء محمد علي الثلاثة، فقد ساء النظام الإداري والمالي كما ساء الأمن العام في أثناء تلك الحقبة ومعدل زيادة عدد السكان هبط إلى ١,٢٪ فيما بين سنة ١٨٤٦ و١٨٨٢^(١٨٨).

ثم جاء الاحتلال الإنجليزي الذي وضع حداً لاضطراب المالية والإدارة وأقام في البلاد نظاماً سياسياً وقضائياً على أسس أوفى من الرأفة والعدل، فزاد حينذاك عدد السكان بمعدل سنوي بلغ ٢,٤٪ في السنوات من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧. وهذه النسبة العالية لم تكن في الأرجح صحيحة لأن حسابها كان على أساس تعداد ناقص لم يكتمل في سنة ١٨٨٣، فقد بلغ احصاء السكان ٦٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. وإذا حسبت الزيادة السنوية بمعدل ١,٣٪ منذ سنة ١٨٤٦، كما اقترح حسن رياض لارتفاع عدد السكان إلى نحو ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة^(١٨٩)، وهذا يعني أن نسبة الزيادة السنوية كانت ١,٧٪ فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٨٩٧، وهذا المعدل لم يتغير حتى سنة ١٩١٤.

ثانياً: إن تقلبات عدد السكان تنطوي على علاقة وثيقة بالمرحلة المختلفة للتنمية الاقتصادية في مصر، فقد زاد عدد السكان حيث زادت وسائل المعيشة وقد اقترنت فترات إزدياد السكان (فترة السنوات ١٨٢١ إلى ١٨٤٦ وفترة السنوات ١٨٨٢ إلى ١٩١٤) بالتغير الكبير في قوى الإنتاج ونظام ملكية الأراضي والأشغال الكبرى لتحسين شبكة الري التي بدأت في عهد محمد علي وتمت في عهد الاحتلال، وقد نشأت زراعات جديدة أهمها القطن وحاجته إلى عدد كبير من اليد العاملة، كما أدخلت وسائل زراعية فنية حديثة أثناء هاتين الفترتين السابق ذكرهما، ومن الجلي أن زيادة عدد السكان سارت جنباً إلى جنب مع تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد، وبعبارة موجزة إن معدل إزدياد عدد السكان تأثر باصلاح المؤسسات السياسية وبالتنمية الاقتصادية في نفس الوقت.

لقد زاد عدد سكان مصر الذي بلغ ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨٢ إلى ١٢ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٩١٤ أي أنهم زادوا بزيادة سنوية قدرها ١,٧٪ وزيادة قدرها ٧٥٪ خلال ٣٢ سنة. أما سكان المدن فقد زاد عددهم بمعدل فاق في سرعته معدل مجموع السكان في البلاد^(١٩٠). فقد بلغ سكان المدن ١ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨٢ و٢ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٩١٤ أي بمعدل سنوي قدره ٢٪ وزيادة مطلقه قدرها ٩٣٪^(١٩١). والمدن والقرى التي كان سكان كل منها يتراوح بين ٢٠٠٠ و٢٠ ٠٠٠ نسمة زاد عددها من ٦٨٦ مدينة وقرية في سنة ١٨٨٢ إلى ١ ٩١١ في سنة ١٩١٧، وعدد المدن التي كان سكان كل مدينة فيها يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و١٠٠ ٠٠٠ نسمة زاد من ست مدن إلى ٢٨ مدينة في تلك السنة كما زاد عدد المساكن من ٩٥١ ٠٠٠ إلى ٢ ١٩٠ ٠٠٠ مسكن في الفترة نفسها. غير أن أحوال السكن ظلت في مستوى يرى له فقد كانت دون المتوسط كما كانت في عهد حملة نابليون بونابرت^(١٩٢). وفي الألفاظ زاد عدد السكان بمعدل سنوي قدره ١,٦٪. أما الزيادة المطلقة فقد كانت ٤٣٪ في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ و ١٦٪ من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ و ١٤٪ للفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٧^(١٩٣).

ويبدو أننا لا نواجه حتى الآن هذا الانفجار السكاني المرتقب بعد الحرب، ولكن مصر شرعت منذ

حين غير بعيد في حمل ذلك الامتياز الكبير بأنها أعلى بلدان العالم من حيث معدل المواليد الذى بلغ ٤,٣٪^(١٩٤)، ومن حيث معدل الوفيات الذى وصل إلى ٢,٦٥٪^(١٩٥)، وأكثفها سكاناً فلكل كيلو متر مربع من المساحة المزروعة ٣٦٢ نسمة (اليوم ١٠٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع) أو ٤٥,٠ من القدان لكل ساكن في سنة ١٩١٧، أى ١٩٠٠ متر مربع لكل نسمة (اليوم ٥٠٠ متر مربع لكل نسمة). ولنقارن الآن تطور كثافة السكان في مصر بتطورها في بلجيكا^(١٩٦). الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع:

	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧
مصر	١٩١ نسمة	٢٧٤	٣١٨	٣٦٢
بلجيكا	١٨٧ نسمة	٢١٧	٢٢٧	٢٤٧

إذا تكاثرت بمعدل سريع تناقصت بالعكس قوة الانتاج لكل فرد بسبب التغيير المفاجئ في صحة الجماهير. وقد كان لتعميم الرى الدائم بعد سنة ١٩٠٢، لم يكن متوقفاً حيث إنتشرت الأمراض الطفيلية كاليلهارسيا والانكلوستوما والملاريا، وهذه الأمراض توهن القوى وتستنزف حيوية الجسم والعقل في الطبقات العاملة وتضعف القدرة على الاستجابة وتقضى على مقاومة أعضاء الجسم للأمراض الأخرى، تغير أن ضعف صحة الجماهير لم يكن قد أصبح مشكلة خطيرة قبل الحرب الأولى الكبرى، فقد كان تعميم الرى الدائم حديث العهد، ولكن بعد بضع سنوات وأثناء عشرين عاماً أصيب نحو ٨٠٪ من السكان الزراعيين بهذه الأوبئة كما عانى نحو ٩٠٪ من مجموع السكان من أمراض العيون ومنها التراخوما أكثرها إنتشاراً^(١٩٧).

ولنقارن الآن التطور السكانى بنمو موارد المعيشة، هل كان معدل زيادة السكان أسرع من معدل نمو موارد المعيشة؟ ان سكان مصر كما أسلفنا قد زاد عددهم بنسبة ٧٥٪ فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ أى بمعدل سنوى بلغ ١,٧٪، ولكن معدل التنمية الفنية أشق قياساً، فإذا قيست بالنسبة إلى مساحة الأراضي التى استصلحت حديثاً وزرعت بعد إتقان شبكة الرى فقد إنتهى بنا هذا القياس إلى أن إزدياد السكان قد تجاوز التقدم الاقتصادى، وفي الواقع أن أشغال الرى لم تسمح باستصلاح سوى ٦٠٠ ٠٠٠ فدان أى بزيادة ١٣٪ بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤.

لقد زادت كثافة السكان الزراعيين (كما يدل حاصل قسمة عدد السكان الزراعيين على المساحة المزروعة) من نحو ١,٢٨ نسمة للفدان في سنة ١٨٨٢ (٠,٦٩ فدان للفرد الواحد) إلى ١,٩٥ نسمة في سنة ١٩١٤ (٤٣٠٠٠ فدان للفرد الواحد) أى بمعدل زيادة قدره ١,٣٪ سنوياً^(١٩٨). ولكن أعمال تنظيم الرى كانت مخصصة لا لزيادة المساحة المزروعة ولكن لمدى الرى الدائم في جميع وادى النيل ومضاعفة الاستغلال الزراعى بوجه عام ولهذا يجب أن نقاس مقارنتنا بالنسبة إلى زيادة مساحة المحاصيل، فقد زادت هذه المساحة من ٨٠٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٢ إلى ٧٧٠٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٤ أى بزيادة قدرها ٦٠٪. وقد زاد عدد السكان الزراعيين في الفترة نفسها من ٦٠٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى ١٠ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة أى بزيادة قدرها ٧١٪، أما عن كثافة السكان الزراعيين بالنسبة إلى المحاصيل (حاصل قسمة السكان على مساحة المحاصيل) فكانت أخف منها بالنسبة إلى المساحة المزروعة، فقد كانت ١,٢٥ فرداً للفدان في سنة ١٨٨٢ وزادت إلى ١,٣٢ فرداً في سنة ١٩١٤ أى بزيادة معدلها السنوى ٠,٢٪^(١٩٩).

والجدول الآتي يبين تطور السكان والمساحات المزروعة ومساحات المحاصيل:

نسبة التطور	١٩١٤	نسبة التطور	١٨٨٢
%	فدان	%	فدان
١١٢,٨	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٤ ٧٠٠ ٠٠٠
١٦٠	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
١٦٠	١,٦	١٠٠	١
١٧١	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
١٥٣	١,٩٥	١٠٠	١,٢٨
١٠٦	١,٣٣	١٠٠	١,٢٥
			كثافة السكان بمساحات المحاصيل

ويتضح من هذه الأرقام أن زيادة عدد السكان كانت تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الفنية، والزيادة الطفيفة في سكان مساحات المحاصيل كانت تقابلها زيادة في الانتاج الزراعي وفي قيمته التجارية^(٢٠٠).

وجدير بالذكر أن زيادة السكان رجعت منذ سنة ١٩١١ على إتساع مساحات المحاصيل وقد زاد من هذا الاختلال أيضاً ذلك الهبوط في الانتاج الزراعي بسبب الافراط في الري والنقص في نظام الصرف^(٢٠١). وقد قدر حسن رياض في حسابه معدل النمو السنوي في الانتاج الزراعي بنسبة ٦٪ وهذه النسبة تعادل نسبة زيادة السكان الزراعيين. وطبقاً لهذا التقدير يكون مستوى معيشة السكان الزراعيين قد ظل ثابتاً لم يتغير فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤^(٢٠٢)، غير أن أرقام هذه الفترة لا تراعي في الحساب مرونة الدخل الوطني وتوزيعه السيئ ولكنه أكثر انصافاً مما كان عليه قبل الاختلال، ولو أن رقعة الأراضي اتسعت بمعدل إزدياد السكان لتضاعف أيضاً عدد الذين لهم الحق في اقتسام الفائدة منها وأدى ذلك آخر الأمر إلى سعة من اليسر تسمح للسكان بزيادة مشترياتهم وإنتاجهم، وهذا الافتراض يؤيده إزدياد قيمة الواردات والصادرات بواقع الفرد على ضوء التطور السكاني^(٢٠٣)، كما يتضح من الجدول الآتي:

الواردات بواقع الفرد قرش صاغ	الصادرات بواقع الفرد قرش صاغ
١٨٨٠	١٩٧,٥
١٨٨٨-١٨٨٤	١٤٨,٣
١٨٩٣-١٨٨٩	١٥٢,٧
١٨٩٨-١٨٩٤	١٣٢,٧
١٩٠٣-١٨٩٩	١٦٧,٥
١٩٠٨-١٩٠٤	٢٠٧,٥
١٩١٣-١٩٠٩	٢٥٢,٩
١٣٠,٢	٢١٣,٩
٩٩,٦	٢١١,١
١٠٨,٩	٢١٣,٩

وفي وسعنا إذن أن نستنتج من ذلك أن السيطرة الاستعمارية أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ لم يكن من سماتها ضعف مستوى المعيشة، وأن النظام الاقتصادي كان متوازناً نسبياً فزيادة السكان والنمو الاقتصادي كانا متوازنين غير أن ذلك التوازن لم يدم طويلاً، وسنبحث في الفصل التالي ذلك الطابع غير

الموازن في أساسه، طابع الاستغلال الاستعماري، وعجزه عن الحيلولة دون الركود الاقتصادي بسبب ذلك الانفجار السكاني المستمر.

(ب) تقلبات الأسعار والقوة الشرائية:

كانت تقلبات الأسعار أقل تأثيراً من زيادة السكان في تحسين مستوى معيشة الشعب وفي الحقيقة كانت قيمة النقود والأسعار العامة في سنة ١٩١٤ تعادل قيمة النقود والأسعار في سنة ١٨٨٢، مما يدعونا إلى الافتراض أن القوة الشرائية لدى الجماهير قد زادت زيادة كبيرة بسبب التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً، ولكن هذا الافتراض لا يتفق مع حقيقة الواقع ويرجع ذلك إلى أن السلع الضرورية والغلات الزراعية وإيجارات الأراضي الزراعية والأملاك العقارية لم تكن أثناء تلك الفترة بين السنتين ١٨٨٢ و ١٩١٤ على قدر من الثبات. وقد كانت الفترة فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٩٨ فترة ركود هبطت فيها الأسعار العامة بقدر كبير دون مستوى الأسعار التي كانت سائدة في فترة الاحتلال الإنجليزي، ثم تلتها فترة إنطلاق اقتصادي وتضخم من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٠٩ حيث ارتفعت الأسعار سريعاً حتى بلغت مستوى فاق بقدر كبير مستواها في سنة ١٨٨٢. أما السنوات الأربع التي تلت الأزمات من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فكانت فترة شاقّة من إعادة البناء وتثبيت الأسعار التي هبطت إلى مستوى سنة ١٨٨٢، وفي أثناء هذه الفترة كلها عانى السكان الكثير من تقلبات الأسعار العنيفة التي حرمتهم من جزء كبير من ثمار التنمية الفنية.

أما وقد باتت مصر بلداً ذات محصول واحد فقد أصبحت الحياة الاقتصادية كلها في البلاد تحت رحمة تقلب الطلب الخارجي على قطنها، وكانت أسعار القطن الدولية في أسواق نيويورك وليفربول هي التي تحدد مستوى الأسعار في جميع قطاعات السوق المصرية الداخلية، ولكن الطلب على القطن أخذ في التهور في آخر الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠ ولم يسترد مستواه الطبيعي إلا في آخر القرن الماضي فقد كان متوسط سعر القطن من ١٨٨٠ إلى ١٨٩٠ قرشاً صاعاً في السنوات من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ ثم هبط بالتدريج حتى وصل إلى ١٢٥ قرشاً صاعاً في سنة ١٨٩٤ أي بنقص قدره ٤٥٪^(٢٠٤).

وقد كان لهذا الهبوط في أسعار القطن أثر كبير في إنخفاض أسعار جميع المحاصيل الزراعية. والجدول الآتي بيانه يوضح درجة الارتباط بين هبوط أسعار القطن وهبوط أسعار المحاصيل الأخرى^(٢٠٥).

متوسط السنوات	القطن سعر القطن (قرش صاع)	بذرة القطن سعر الأوب (قرش صاع)	القمح سعر الأوب (قرش صاع)	الشعير سعر الأوب (قرش صاع)	الفول سعر الأوب (قرش صاع)	إيجارات الأراضي الزراعية (قرش صاع)
١٨٨٢-١٨٨٥	٢٢٦	٦٨	١١٠	٦٢	٨٧	١٤٠
١٨٨٧-١٨٨٩	٢٥٣	٥٨	٧٩	٤٧	٨٠	١١٩
١٨٩٠	٢٣٠	٥١	٧٥	٤٢	٨١	١٠٥
١٨٩٣	٢٠٤	٦١	٨٨	٤٢	٨١	١٠٥
١٨٩٤	١٥٢	٤٧	٦٨	٣١	٧١	٣٦٠
١٨٩٥						
١٩٠٥	٢٤٠		١٣٠	٧٠	١٢٠	

وهذا الهبوط العام في أسعار المحاصيل الزراعية الذي لم ترجع أسبابه إلى عوامل داخلية كان له أثر كبير في الحد من نطاق الأشغال الأساسية الضرورية وفي ضياع قدر غير قليل من الأرباح التي كان يتوقعها الشعب نتيجة نمو الانتاج، وقد سلم كرومر في سنة ١٨٩٠ بأن الإصلاحات التي قامت بها إدارته لتخفيف الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل السكان، إذ كانت قد استطاعت حتى الآن أن تحول دون تفاقم الحالة إلا أنها قلما حسنت تلك الحالة التحسن المأمول، وهذه الإصلاحات، كما صرح كرومر لحكومته «ساعدت مصر على القيام بالتزاماتها المالية على الرغم من هبوط أسعار محاصيلها ولكن هذه الإصلاحات قلما فعلت أكثر من ذلك، فمن الوجهة المالية البحتة لم تحسن الحالة المالية للممولين الزراعيين المصريين بسبب هذه الأسعار الزهيدة»^(٢٠٦).

والجدول الآتي يوضح كيف أن زراعة القمح والشعير والبقول منذ سنة ١٨٨٤ لم تكن كعهد المزارعين بها عملاً رابحاً^(٢٠٧): الزراعات التي لم تدر ربحاً في مديرية المنيا في سنة ١٨٨٤

الزراعة	متوسط غلة القدان (قرش صاغ)	الضرائب العقارية التفقات الزراعية (قرش صاغ)	العجز (قرش صاغ)
القمح	٢٥٠	من ٢٧٦ إلى ٣١٢	من ٢٦ إلى ٦٢
البقول	٣٢٠ أو ٢٨٠ (حسب الأقطان)	من ٣٧٨ إلى ٣٣٥	١٥
الشعير	٢٠٠	٢٥٨	٥٨
الحلبة	١٦٠	١٩٨	٣٨

هذه الأرقام تدل بوضوح على الخسائر التي سببها هبوط أسعار المحاصيل الزراعية فيما بين سنة ١٨٧٩ و ١٨٩١. على الرغم من أن الانتاج الزراعي قد سجل ابتداء من سنة ١٨٨٤ زيادة ثابتة^(٢٠٨).

وفيما يلي جدول مقارنة بين القيمة الاجمالية للمحاصيل من سنة ١٨٧٩ إلى ١٨٩١:

السنة	القمح (م.ج)	الشعير (م.ج)	البقول (م.ج)	القطن (م.ج)	برزة القطن (م.ج)
١٨٧٩	١٠٨٩.٠٠٠	٥٦٣.٠٠٠	٨٥٨.٠٠٠	٢ ٦٩٦.٠٠٠	٧٥١.٠٠٠
١٨٨٠	١٠٧٣.٠٠٠	٦١٣.٠٠٠	٨٥٧.٠٠٠	٢ ٧٧٠.٠٠٠	٧١٥.٠٠٠
١٨٨١	١ ١٩٧.٠٠٠	٦٧٣.٠٠٠	٨١٧.٠٠٠	٢ ٦١٣.٠٠٠	٧٢٤.٠٠٠
١٨٨٢	١ ٠٤٥.٠٠٠	٥٨٢.٠٠٠	٩٢٨.٠٠٠	٢ ٩٠٠.٠٠٠	٦١٠.٠٠٠
١٨٨٣	٨٣٠.٠٠٠	٥٣٩.٠٠٠	٨٦٥.٠٠٠	٢ ٦٠٤.٠٠٠	٦٧١.٠٠٠
١٨٨٤	٦٣٥.٠٠٠	٤٨٥.٠٠٠	٨٢٨.٠٠٠	٢ ٤١٢.٠٠٠	٦٥٢.٠٠٠
١٨٨٥	١ ٠١٩.٠٠٠	٥٤٦.٠٠٠	٨٣٥.٠٠٠	٢ ٠٨٢.٠٠٠	٦٢١.٠٠٠
١٨٨٦	٩٨١.٠٠٠	٥٩٠.٠٠٠	٨٣٨.٠٠٠	٢ ٢٩٤.٠٠٠	٥٤٣.٠٠٠
١٨٨٧	٧٦١.٠٠٠	٤٩٨.٠٠٠	٧٩٤.٠٠٠	٢ ٤٥١.٠٠٠	٥٤٤.٠٠٠
١٨٨٨	٨٠٩.٠٠٠	٤٥٨.٠٠٠	٧٩١.٠٠٠	٢ ٥٥٢.٠٠٠	٦٣٣.٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٧.٠٠٠	٤٦٢.٠٠٠	٨٢٨.٠٠٠	٢ ٥٩١.٠٠٠	٦٠٤.٠٠٠
١٨٩٠	٧٧٥.٠٠٠	٤٣٣.٠٠٠	٨١٧.٠٠٠	٢ ٢٨٢.٠٠٠	٥٢٦.٠٠٠
١٨٩١	٨٤٤.٠٠٠	٤٩٩.٠٠٠	٨١٢.٠٠٠	١ ٨٨٢.٠٠٠	٥٧٨.٠٠٠

إن هبوط أسعار المحاصيل الزراعية كان من نتائجه أيضاً نقص خطير في قيمة الأرض، وفي الوقت الذي كان متوسط قيمة الفدان من الأراضي الزراعية في سنة ١٨٨٢-١٨٨٣ يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ جنيهاً، لم يكن الفدان منها يباع في سنة ١٨٨٨ بأكثر من ١٤ إلى ١٥ جنيهاً^(٢٠٩).

وقد بلغت نسبة النقص في قيمة الأملاك الزراعية، حسب المناطق، من ٢٠ إلى ٥٠٪، ولم تتجاوز القيمة الإجمالية للأراضي المزروعة-التي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه-مبلغ ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٩^(٢١٠).

وقد عانت مصر من أزمة أسعار المحاصيل الزراعية، التي شملت الأسواق الأوروبية والأمريكية في السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٩٨ تحسنت الحالة الدولية كما زاد الطلب على القطن المصري، وبدأت الحكومة المصرية، في الوقت نفسه، في الجزء الأول من أشغال تخزين مياه النيل لتنمية الانتاج الزراعي. وقد تلذقت رؤوس الأموال الأجنبية واستقبلت البلاد عندئذ فترة إنطلاق إقتصادي تضاعفت أسعار القطن في بضع سنوات، وتبعها في هذا التحسين أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى، وعلى أثر بناء عدة قناطر وخزانات على النيل زاد إنتاج القطن زيادة كبيرة، وكذلك إرتفعت كمية الصادرات من ٣ ٠٦٧ ٠٠٠ قنطار في المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٦ إلى ١٨٩٦، إلى ٦ ٩٥٣ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٠٩. وبذلك زادت قيمتها من ٧ ٦٦٠ ٠٠٠ جنيه إلى ٢١ ٤٨٠ ٠٠٠ جنيه^(٢١١). وغنى عن البيان أن أسعار القطن العالية كان لها أثرها في نمو إنتاجه وفي إثراء البلاد والفوائد التي جنتها جميع طبقات الشعب منها، وبذلك الإثراء العالمي أيضاً زادت حاجات الشعوب، فقد كان من الطبيعي في بلاد كان مستوى المعيشة منخفضاً فيها أن تنصرف الفائض من الدخل إلى الاستهلاك لا إلى الادخار، وفي الواقع لم يكن سبب غلاء المعيشة إرتفاع أسعار القطن فحسب بل كان أيضاً زيادة الاستهلاك، والسبب الأول لإرتفاع أسعار البضائع نجهد في زيادة الطلب ونقص العرض، ولكن في مصر تعود زيادة الطلب إلى إثراء السكان نسبياً في أوج تطور عددهم، أما نقص العرض فيفسره قانون تناقص الغلة^(٢١٢) حين يزيد معدل الطلب على معدل الانتاج. ومع ذلك فقد رأينا أن زيادة عدد السكان سارت جنباً إلى جنب مع زيادة الانتاج الزراعي، ولكن القطن هو المحصول الذي إستفاد بصفة خاصة من إرتفاع الأسعار دون المواد الغذائية الأخرى، ولهذا خصصت الأراضي المستصلحة حديثاً لزراعة القطن للاستفادة من إرتفاع أسعاره، وخفضت بالعكس مساحة زراعة القمح من ١ ٢٩٦ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٩٣-١٨٩٤ إلى ١ ١٦٨ ٠٠٠ فدان في سنة ١٩٠٧-١٩٠٨^(٢١٣) كما خفضت مساحة أراضي الفول-المعروف بالطبق الوطني المصري-تخفيضاً تجاوز هذه النسبة. وانخفض أيضاً إنتاج اللحم والبيض إنخفاضاً كبيراً بسبب مرض الماشية الذي إجتاح الحظائر والكوليرا التي أصابت الدواجن فيما بين سنة ١٩٠١ و ١٩٠٣^(٢١٤).

وفي أثناء تلك الفترة نفسها من سنة ١٨٩٣ إلى ١٩٠٨، زاد عدد السكان بأكثر من ٢٠٪ كما أنهم أصابوا بعض الثراء بعد سنة ١٩٠٠. وهكذا زاد الاستهلاك من حيث الكم والنوع معاً، واضطرت البلاد إلى إستيراد ماكانت تحتاج اليه من المواد الضرورية للمعيشة بأسعار تجاوزت الأسعار المحلية في مصر بوجه عام، ولهذا إرتفعت أسعار تلك المواد المحلية من محاصيل البلاد إلى مستوى أسعار المواد المستوردة من أوروبا^(٢١٥).

ويعتبر إنخفاض قيمة العملة عاملاً هاماً آخر في إرتفاع الأسعار، ومن المعروف أن مصر إدخرت مبالغ

ضخمة من النقود منذ تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية في آخر القرن الماضي على مصر، فزاد إستيراد الجنيئات الاسترلينية من الذهب على المصادر منها^(٢١٦)، ومن الطبيعي أن يكون لزيادة النقود المتداولة في ظهور التضخم وارتفاع الأسعار بوجه عام، ومع ذلك زاد سكان البلاد وزاد ثراؤهم في الوقت نفسه.

إن إزدياد تداول النقد كان متناسباً مع إزدياد عدد المستهلكين فلم يكن في مصر نقص في قيمة النقود، وأولى بنا إذن أن نبحث عن أسباب أخرى لغلاء المعيشة في البلاد.

ومن العوامل التي رفعت نفقات المعيشة سياسة القوضي في الاثنان فيما بين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٧ تلك السياسة التي شجعت المضاربة إلى أقصى حد وأدت إلى زيادة قيمة الأراضي، وهنالك عامل آخر هو فقدان الصلة بين المنتج الزراعي وتاجر التجزئة، فقد كانت جماعة الوسطاء والسماسرة تتقاضى أرباحاً بلغت نحو ٢٠٪ قبل وصول البضاعة إلى مخزن التاجر وعرضها للبيع^(٢١٧).

وقد بلغ الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء من الحبوب ٦٤٪ في سنة ١٨٩٨ و ٤٨٪ في سنة ١٩٠٨ و ٤٨٪ في سنة ١٩٠٨ و ١٠٪ في سنة ١٩١٣^(٢١٨).

وفضلاً عن ذلك لم تكن هنالك قوائم لأسعار السوق ولا نظام للموازنين والمقاييس والمكاييل ولا أسواق عمرية تحت إشراف الحكومة، كل هذا حال دون توحيد الأسعار واتساع نطاق السوق، فقد كانت الأسعار تختلف من قطاع إلى آخر ومن قرية إلى أخرى، وعلى العموم كانت الأسعار في الأرياف أعلى منها في المدن.

وإرتفعت الأسعار فيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧ في الوقت الذي زادت فيه دخول جميع طبقات السكان، وهكذا استطاعوا تحمل إرتفاع الأسعار بدون مشقة، ومن جهة أخرى كانت الأزمة التي اجتاحت البلاد في آخر سنة ١٩٠٧ وإستمرت حتى سنة ١٩٠٩، شديدة الوقع على جميع السكان وخصوصاً على عامة الشعب، وبدلاً من تخفيض الأسعار إلى مستوى أدنى- كما ينبغي عادة في فترات الركود الاقتصادي- وجد الشعب نفسه أمام ظاهرة هي عكس ما كان يتوقع، حيث تدهورت أسعار القطن كما تعرضت عدة شركات مضاربة للافلاس^(٢١٩)، وأقفلت البنوك أبوابها وكثرت الحجوز لعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، ولكن أسعار المواد الغذائية، إستمرت في الإرتفاع حتى قاربت أسعار هذه المواد في أوروبا، وفي الوقت الذي هبط فيه متوسط الدخل فجأة فإن المواد الغذائية التي لم تكن البلاد تنتج منها ما يكفي حاجة الشعب كانت تشتري وتباع بأسعار باهظة، وقد كتب ليجران في سنة ١٩٠٨ يقول: «يبدو أن معظم السكان يعانون قطعاً حقيقياً»، وفي مدة لم تتجاوز الستين تبخرت أرباح فترة الانطلاق الاقتصادي ولم تسترد البلاد حالة الزواج إلا بعد سنة ١٩٠٩ عندما إستعادت أسعار القطن مستواها وهبطت أسعار المواد الغذائية إلى مستواها في سنة ١٨٨٢.

لنتنقل الآن من أسباب صعود الأسعار إلى آثار هذه الأسباب، إن إدخال نظام الرى الدائم وما عاقبه من زيادة غلة الأراضي الزراعية، ضاعفا قيمة الأرض ومقدار إيجارها^(٢٢٠)، وقد بلغ متوسط سعر البيع للفدان في الأملاك الأميرية (أملاك الدولة) نحو ٨٠ جنياً و ٤٨٠ مليماً في سنة ١٩٠٠، في حين كان هذا الفدان نفسه، بعد إنجاز خزان أسوان الأول (١٩٠٢) وإنتعاش الطلب على القطن المصري من البلدان الأجنبية، يباع في سنة ١٩٠٦ بنحو ١٥٩ جنياً و ٧٧٠ مليماً، وقد باعت مصلحة الأملاك الأميرية في سنة ١٩٠٥ بالمزايدة العلنية ١٩١٣ فداناً مقسمة إلى أقسام مساحة كل قسم منها ١٧ فداناً، وهذه الأقطان التي قدرت في

سنة ١٩٠٠ بأربعة وعشرين جنياً و ٣٠٠ مليم للفدان بيعت بثانية وأربعين جنياً و ٧٠٠ مليم للفدان، وفي رأى كرومر، لم يتوقع المشترون أن يزيد الإيراد السنوى لتلك الأقطان على ٣,٥٪ أو ٤٪ من رأس المال^(٢٢١)، وفي سنة ١٩١١ بعد الأزمة الاقتصادية في الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ تضاعفت قيمة الأراضي عما كانت عليه في سنة ١٩٠٠^(٢٢٢)، وكانت القيمة الاجبارية للفدان في المتوسط تحسب على أساس ٤٥ إلى ٥٠٪ من جملة إيراده السنوى.

وقبل الاحتلال الانجليزي، في الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢، بلغ متوسط إيجار الفدان جنياً واحداً و ٤٠٠ مليم وانخفض هذا المتوسط في أثناء فترة الركود من سنة ١٨٨٧ إلى ١٨٨٩ إلى جنيه واحد و ١٩٠ مليماً ثم إلى جنيه واحد و ٥٠ مليماً في سنة ١٨٩٠^(٢٢٣). وعندما إشتد الطلب على القطن إرتفع متوسط الإيجار إلى ٣ جنيهات تقريباً فيما بين سنة ١٨٩٨ و ١٩٠٢. وبعد بناء خزان أسوان الذى عمم الرى الدائم بلغ إيجار الفدان ٧ جنيهات و ٢٧٠ مليماً في سنة ١٩٠٥ من أقطان الأملاك الأممية وأملاك الدائرة السنية بالقرب من قناة الاسماعيليه^(٢٢٤)، وقد بلغت قيمة هذه الأقطان ومساحتها ١٣٠.٠٠٠ فدان نحو ٦٤٥ ٤٨٩ جنياً في سنة ١٩٠٣، وبعد أربع سنوات زادت قيمتها إلى ٤٥٨ ٩٥٦ جنياً، أما صغار الفلاحين الذين كان عليهم أن يتحملوا أعباء الإيجار فقد استطاعوا القيام بها بما إستفادوا من الرخاء العام في البلاد، ولم تمض سنة ١٩٠٦ حتى كان المستأجرون قد قاموا بدفع المتأخر من إيجارات أقطان الأملاك الأممية وأملاك الدائرة السنية، وكان هذا المتأخر من الإيجارات قد بلغ حينذاك نحو ١٣٠٠٠ جنيه سنوياً^(٢٢٥).

وفي سنة ١٩١٤، على الرغم من الهبوط العام في الأسعار، بلغ متوسط إيجار أقطان الأوقاف ٦ جنيهات و ٦٣٠ مليماً وهو نفس الإيجار الذى كان سائداً في سنة ١٩٠٥-١٩٠٦.

وقد ارتفعت القيمة الاجبارية للعقارات في المدن إرتفاعاً لم يبلغ في جسامته على كل حال إرتفاع القيمة الاجبارية للأراضي الزراعية^(٢٢٦)، ففي الاسكندرية زاد عدد المساكن ١٤,٦٪ فيما بين سنة ١٩٠٤ و ١٩٠٩ في حين زادت القيمة الاجبارية لجميع المساكن في هذه المدينة بنسبة ٥٠٪^(٢٢٧)، وقد زادت الاجباريات في القاهرة بنفس هذه النسبة، ونعرض على سبيل المثال تطور الاجباريات التى حصلت بها مصلحة الأوقاف عن العقارات المؤجرة في سوق العتبة الخضراء^(٢٢٨)، كما يتضح من الجدول التالى:

السنوات	القيمة الاجبارية
١٨٩٨	٦,٢٠٠
١٩٠٠	٤,٦٠٠
١٩٠٢	٤,٩٠٠
١٩٠٤	٥,٣٠٠
١٩٠٥	٧,١٠٠
١٩٠٦	٦,٢٠٠
١٩٠٧	٦,٧٠٠
١٩٠٨	٨,٩٠٠
١٩٠٩	٨,٧٠٠

«إعتاد الناس في الميزانيات العادية في أوروبا أن يحتسبوا نحو ١٥٪ من المصروف السنوي لايجار السكن في أسرة عديدة الأفراد، وفي حسابنا نجد في القاهرة أنه يتعذر علينا أن نحسب للسكن أقل من ٢٨ إلى ٣٥٪ من جملة المصروفات، ونحن نعى بالطبع الميزانيات المتوسطة».

ان الارتفاع العام في أسعار المحاصيل الزراعية كان، كما أسلفنا على مرحلتين، المرحلة الأولى كانت في فترة الانطلاق الاقتصادي من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٠٧، وقد تحمل عبء هذا الغلاء معظم سكان البلاد دون مشقة، والمرحلة الثانية كانت بالعكس، في فترة الهبوط العام في أسعار القطن وقيمة العقارات وفي المرتبات والأجور. وكان أثر هذا الهبوط فادحاً في الطبقات الفقيرة، وفي الفترات الأولى لارتفاعت الأسعار بنسبة الارتفاع في الدخل المتوسط. وقد أكد كرومر أن معظم المحاصيل الضرورية للفلاحين وللمواشي لم تكن في سنة ١٩٠٤ قد ارتفعت أسعارها كثيراً، على الرغم من أنها في بعض الحالات قد بلغت المستوى الأوروبي، وقد عانى المستخدمون في المدن حدهم، وهم أصحاب المرتبات المحددة، من هذا الارتفاع في الأسعار^(٢٢٩). أما موظفو الحكومة فقد قدموا لكرور عريضة في سنة ١٩٠٤ يطالبون فيها بزيادة مرتباتهم، وقد جاء في عريضتهم «ان أسعار لحم الضأن في السنين التسع عشرة السابقة ارتفعت من قرشين إلى أربعة قروش للرطل واللحم البقري من قرش واحد إلى ٣ قروش للرطل. كما ارتفعت أسعار القمح من ثلاثين قرشاً إلى جنيه واحد و ٤٥٠ مليماً للأردب». وفي الفترة الثانية التي امتدت من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٨ تضاعفت أعباء معظم السكان في الوقت الذي قلت فيه مواردهم ولم تكن أسعار المواد الغذائية موحدة في جميع أنحاء البلاد بل كانت تختلف من ناحية إلى أخرى، ففي الاسكندرية كان أردب القمح يباع في سنة ١٩٠٨ بأسعار تتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ قرش، وقد ارتفع سعره حتى بلغ ٢٤٠ قرشاً في الأرياف، وقد كانت تلك السنة على الخصوص سنة شاقة على الفلاحين فبين مايو ونوفمبر في سنة ١٩٠٨، تقلبت أسعار الجملة كما يأتي:

القمح من ٦٣ إلى ٧٠٪ الفول ١٤٤,٦٪ الشعير ٣٣٪ التين ٣٠٠٪.

أما أسعار التمر فقد كانت تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً من ناحية إلى أخرى^(٢٣٠)، وقد جاء في نشرة الغرفة التجارية الفرنسية في الاسكندرية في هذا الموضوع ما يأتي^(٢٣١):

«الرياح التي يجنحها المزارع من أرضه تذهب بها المشتريات الباهظة التي يجب عليه القيام بها لسد حاجات معيشته وضمان العلف لمواشيه».

وأضاف ف. ليجران قائلاً^(٢٣٢): «ان إزداد السلف بمعدل سريع في فترة الانطلاق الاقتصادي لم يخل من إتقال كاهل الفلاحين بالديون، وهامهم مضطرون إلى إتفاق أربابهم القليلة من أراضيهم في مشتريات باهظة الثمن».

ويتضح من الجدول الآتي تطور ارتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٨٩٥ حتى ١٩٣٢^(٢٣٣):

١٩٣٢-١٩٣١	١٩١٣	١٩٠٧	١٩٠٥	١٨٩٥	
قرش صاغ	قرش صاغ	قرش صاغ	قرش صاغ	قرش صاغ	
٢٠٢	٣٨٠	٤٠٠	٢٤٠	١٨٠	القطن (الوجه القليل) بالقططار
٣,٨٧	٣	٣	٢	٣	قصب السكر بالقططار
١٣٢	١٧١	١١٠	١٣٠	٧٠	القمح بالأردب
١٥٩	١٦٢	١١٠	١٢٠	٧٠	الفول بالأردب
٨٨	١١٠	٧٢	٧٠	٤٠	الشعير بالأردب
٧٤	١٤٠	٧٠	٩٥	٤٥	الذرة البيضاء (عويجة)
الرأس من ١٢ إلى ١٤ جنباً من ٢٢ إلى ٢٥ جنباً.					
التويان (٢٣٤)					

وقد كان أصحاب المرتبات أقل الطبقات رعاية سواء في فترة الانطلاق الاقتصادي أو في فترة الأزمة، والارتفاع الظاهري في المرتبات فيما بين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٧ لم يصل إلى درجة ارتفاع أسعار المواد الضرورية للمعيشة، ومعنى ذلك هبوط فعل في القوة الشرائية لدى أصحاب المرتبات (٢٣٥). وقد انهالت على الحكومة مطالب أصحاب المرتبات، فاهتمت بحالة هذه الطبقة القلقة وعهدت إلى لجنة مهمة دراسة رفع مرتبات جميع فئات المستخدمين، وبناء على توصية هذه اللجنة صدر مرسوم بتعديل المرتبات تعديلاً عاماً في سنة ١٩٠٧، ومن جهة أخرى استطاع عدد كبير من المستخدمين والموظفين من زيادة دخلهم المتوسط باشتراكهم في المضاربات في الفترة من سنة ١٩٠٢ إلى ١٩٠٧. ولكن سرعان ما تلاشت تحت الموارد الضخامية أثناء فترة الانهيار الاقتصادي فيما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٩ وقد فصل كثيرون من مستخدمي البنوك والشركات ووكالات السمسرة من وظائفهم.

أما أصحاب الحرف اليدوية وعمال المدن فقد كانوا أسوأ حالاً، وعدد غير قليل من الشركات-منها شركات البناء-أقفلت أبوابها لنفاد رؤوس أموالها، ونشطت المظاهرات والاضرابات في سنة ١٩٠٨ عندما طلب العمال وأصحاب الحرف عملاً وطالبوا بإبقاء المرتبات كما كانت في السنة السابقة، وقد تطورت المرتبات اليومية لعمال البناء فيما بين سنة ١٨٩٥ و ١٩٠٩ كما يأتي (٢٣٦):

١٩٠٩-١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦-١٩٠٥	١٨٩٥	عمال
(قرش صاغ)	(قرش صاغ)	(قرش صاغ)	(قرش صاغ)	
٤-٣,٥	٤,٥-٤	٣-٢,٥	٢	صبية من ١٠ إلى ١٧ سنة
٤-٣,٥	٤,٥-٤	٣-٢,٥	٢	فتيات من ٨ إلى ١٢ سنة
٥,٥	٧-٦	٤,٥-٤	٤	رجال
١٧-١٥	٢٠-١٨	١٥-١٣	١٢	عمال
٢٠	٢٥	٢٠	١٦	رؤساء عمال
١٤-١٣	١٦-١٤	١٣	١٢	حجارون
١٣	١٥	١٢	١٠	عمال دهان مبان
١٣	١٥	١٢	١٠	نجارون
١٤	١٦	١٢	١٢	حدادون
١٢-١٠	١٤-١٢	١٠-٨	٨	شمالون

وقد هبطت أجور العمال الزراعيين دون ذلك المستوى أثناء فترة الركود الاقتصادي من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ في حين زاد إرتفاع أسعار التجزئة للمواد الغذائية في الأرياف على إرتفاعها في المدن، وقد تطورت أجور العمال الزراعيين اليومية كما يأتي (٢٣٧):

السنة	الأجر (قرش صاغ)
١٨٨٣	٢,٥
١٨٨٨	٣-٢
١٩٠٦-١٩٠٧	٩
١٩٠٨	٦-٥
١٩١٢	٥-٤
١٩١٤	٣-٢,٥
١٩١٦	٢,٥

وقد ترتب على تفاقم حالة العمال الزراعيين الاقتصادية (القيمة الشرائية في سنة ١٨١٤) في النهاية إلى لإرتكاب المزيد من المخالفات نحو أصحاب الأراضي الزراعية الخاصة. وتدل احصاءات الاجرام في الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ على الصلة الوثيقة بين الاجرام وتقلبات أسعار المواد الغذائية للمعيشة، وعلى الخصوص تقلبات أسعار الحبوب.

وقد كتب الأستاذ رينيه مونييه، الخبير الاقتصادي في ذلك الوقت يقول: «ان عدد الجرح التي ترتكب نحو الأملاك الزراعية يميل إلى الزيادة عندما ترتفع أسعار الحبوب، وكذلك فإن إزدياد الثروة وهي أحد العناصر في إرتفاع الأسعار بوجه عام، يعمل على زيادة الاجرام بإزدياد الطبقات الفقيرة فقراً على فقر (٢٣٨)».

لقد ثبت لدينا مما تقدم بيانه أن زيادة السكان وتقلبات الأسعار قد وضعت حداً لجزء كبير من مزايا التقدم الاقتصادي، وفي وسعنا الآن أن نقدر نتائج الإصلاحات الانجليزية حق قدرها فيما يختص بنمو الدخل القومي وتغيير مستوى معيشة السكان.

٤ - الدخل القومي أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ :

(أ) نقص الاحصاءات :

لم يضع أحد تقديراً دقيقاً للدخل القومي في مصر فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ فالاحصاءات تكاد تكون معدومة في سنة ١٨٨٢ وبيانات متناثرة في سنة ١٩١٤، وعلينا إذن أن نكتفي بالقروض التي أدلى بها بعض الباحثين، وإحاولة الأولى في تقويم الدخل القومي قام بها في سنة ١٩٢٢ الدكتور ا ج ليفي، المدير العام لإدارة الاحصاء في مصر، فقد قدر حصة الدخل القومي بـ ٣٠١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (حسب أسعار سنة ١٩٢١-١٩٢٢) (٢٣٩).

وإستناداً إلى دلائل الدكتور ليفي وكرايج قدر صافي الدخل القومي في المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٩١٣ إلى ١٩١٦، وعلى أساس مستوى الأسعار في سنة ١٩١٣، بمبلغ ١٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (٢٤٠).

وقد تكون تقديرات السيد حسن رياض^(٢٤١) بمبلغ ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لسنة ١٩١٣ أقرب التقديرات إلى الحقيقة، وفي تقدير حسن رياض أيضاً أن الدخل القومي في سنة ١٨٨٢ بلغ ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه، فهناك إذن زيادة بنسبة ٧١,٤٪ بين سنتين، سنة ١٨٨٢ و ١٩١٣، وقد زاد عدد السكان في الفترة نفسها من ٧٢٠٠.٠٠٠ إلى ١٢٦٠٠.٠٠٠ نسمة بزيادة قدرها ٧٥٪، وبناء على ذلك يكون متوسط الدخل القومي لكل شخص ٩ جنيهات و ٧٠٠ مليم في سنة ١٨٨٢ و ٩ جنيهات و ٥٠٠ مليم في سنة ١٩١٤. وفي تلك الحقبة نفسها (١٩١٣) بلغ متوسط دخل الفرد على وجه التقريب ١١ جنياً مصرية في أسبانيا و ١٤ جنياً في إيطاليا و ٢٨ جنياً في بلجيكا و ٢٣ جنياً في ألمانيا و ٣٨ جنياً في فرنسا و ٥٠ جنياً في إنجلترا و ٧٢ جنياً في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٤٢).

وفي الواقع، هذه المقارنات لا تفيد كثيراً ولا تدل على حقيقة مستوى معيشة السكان، وهي عبارة عن حاصل قسمة جملة الدخل القومي على عدد السكان دون مراعاة الفروق الكبيرة في طبقات الشعب الاجتماعية، فما هي قيمة مثل هذا التصنيف إذا كان الجزء الأكبر من الدخل القومي يعود إلى جزء صغير من السكان في الوقت الذي تعيش فيه الجماهير في شقاء وفقر، وإزاء هذا الاختلاف الكبير في توزيع الدخل في مصر ينبغي لنا أن ننظر إلى التقدم الاقتصادي ليس بالمعيار الكمي بل بالمعيار الكيفي بالقياس إلى توزيع ثماره، وفي تقدير مستوى المعيشة لا بد من الأخذ بالعلاقة الأساسية بين التنمية الاقتصادية وحقيقة الحالة الاقتصادية من جهة وبين مجموع أرقام الانتاج والجزء الذي يعود منها على مختلف الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى^(٢٤٣).

(ب) تبين دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة:

سبق لنا أن بحثنا في التقدم الذي حققته الإصلاحات الإنجليزية، ويبقى الآن أن نوضح الجزء الذي يعود على مختلف طبقات السكان.

وعلى الرغم من نقص الإحصاءات في هذا الموضوع وتعرض صحتها لقدر كبير من الشك والنقاش فإن هناك محاولات جرت لتصنيف الدخل القومي، وأكثرها تفصيلاً فيما يخص بالحقبة التي تعيننا-هي محاولة حسن رياض. ولدينا من هذه المحاولات على كل حال بعض الأرقام، وعندما نقوم بتقدير نمو الدخل القومي وتوزيعه فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤، سنحاول أن نبين أيضاً أثر ذلك النمو على مستوى معيشة معظم السكان، وسنعود في ذلك إلى دلائل واضحة تسعفنا في النظر إلى الحالة الاجتماعية نظرة صادقة.

هناك مصدران أساسيان للدخول الفردية هما: الزراعة والنشاط في المدن. وسنحاول تقويم هذين المصدرين كل منهما على حدة. إن نقص الإحصاءات يضطرنا إلى الاعتماد على الدلالة على الانتاج الزراعي على دليل مساحة المحاصيل دون أن نفضل التحسين النسبي في غلات هذه الأراضي^(٢٤٤)، وإذا عرفنا فقط مساحة المحاصيل وإجمالي الغلة في حجم بعض السلع الاستهلاكية لتعذر علينا إحتساب جملة القيمة السنوية. وقد بلغت مساحة زراعة المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة والأرز والذرة السكرية ٤٥ إلى ٤٨٪ من جملة الأراضي الزراعية في البلاد ولكن حجم تلك المساحة وقيمتها يصعب تقديرهما بسبب كثافة الاستهلاك الذاتي وإختلاف الأسعار إختلافاً كبيراً من مكان إلى آخر^(٢٤٥). على أنه في وسعنا أن نقدر على وجه التقريب قيمتها بنحو ٢٥ و ٣٢٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن قيمة

إنتاج القطن معروف فقد بلغت مساحة القطن في سنة ١٨٨٢ ١٩٪ وفي سنة ١٩١٤ ٢٣٪ من جملة الأراضي الزراعية وكانت قيمته السنوية، حسب أرقام الصادرات، تمثل ٤٠ و ٥٠٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعي^(٢٤٦). وبناء على هذه الطريقة في الحساب، يقدر حسن رياض الإيراد الزراعي الصافي بمبلغ ١٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (بأسعار سنة ١٩٥٨) لسنة ١٨٨٢ وبمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه (بأسعار سنة ١٩٥٨) لسنة ١٩١٤ أى بمبلغ ٤٤ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه لسنة ١٨٨٢ و ٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لسنة ١٩١٤ بالأسعار الجارية^(٢٤٧) ويقدره الكونت كريستيان بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لسنة ١٩٠٨-١٩٠٩^(٢٤٨).

وهناك طريقة أخرى لتقدير الإيراد الزراعي وهي أن تحتسب القيمة الإيجارية الاجمالية للأراضي، وهذه القيمة تمثل في رأى حامد السيد عزمى ٤٥٪ من جملة الإيراد الزراعي^(٢٤٩)، وهكذا، ولمعرفة الدخل الصافي يخصم من جملة الإيراد الزراعي ٢٠٪ لمصاريف الزراعة فضلاً عن مصاريف اليد العاملة^(٢٥٠).

ولما كان متوسط إيجار الفدان ٣ جنيهات و ٦٠٠ مليم في سنة ١٨٩٥-١٨٩٦-فقطباً لهذا الحساب، تبلغ جملة القيمة الإيجارية ١٦ ٣٥٦ ٠٠٠ جنيه، ويبلغ مجموع الإيراد الزراعي ٣٦ ٣٤٧ ٠٠٠ جنيه والإيراد الصافي ٢٩ ٠٧٧ ٠٠٠ جنيه، وهذا الرقم الأخير يقل كثيراً عن تقدير حسن رياض لسنة ١٨٨٢ (وهو ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه)، أى بمقدار نحو ٣٤٪. وجدير بالذكر أن هبوط أسعار المحاصيل الزراعية كان على أشده في سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ وأن أسعار القطن كانت تقل نحو ٤٥٪ عما كانت عليه في سنة ١٨٨٠-١٨٨١.

ويمكن أن نضع هذه الأرقام على الرغم من أنها على وجه التقريب، في جدول كالآتي:

السنة	الدخل الزراعي الصافي	الرقم القياسي	السكان الزراعيون	الرقم القياسي
١٨٨٢	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه	١٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة	١٠٠
١٨٩٦/١٨٩٥	٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه	٦٦	٨ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة	١٣٣
١٩٠٩/١٩٠٨	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه	١٣٥	٩ ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة	١٥٦
١٩١٤	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه	١٦٤	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة	١٧٢

والآن كيف توزع قيمة الغلة الصافية في الزراعة؟ يقسم مينوست (E. Minost) المستفيدين من هذا التوزيع إلى ثلاث فئات:
الفئة الأولى / العامل الذى يؤدي عملاً مقابل أجر.
الفئة الثانية / المستغل الذى يتولى زراعة الأرض ويتحمل أخطارها ويحسب ربحها.
الفئة الثالثة / المالك الذى يقدم الأرض ويتقاضى إيجارها^(٢٥١).

هذا التوزيع كما يقول مينوست، توزيع نظرى وقلما يتفق والحقائق الاجتماعية لاختلاط الفئات التى تعيش على الزراعة بعضها مع بعض.

ولو فرضنا أن جميع فئات الفلاحين التى تصلح للعمل الزراعى، وهى تشكل نسبة تتراوح نحو ٣٠٪ من السكان الزراعيين تتقاضى أجوراً فإن حصتهم من القيمة الصافية المخصصة لهم تبلغ ٣٦٪^(٢٥٢). وبناء

على هذا الحساب كان في سنة ١٨٨٢ نحو ١ ٦٠٠ ٠٠٠ عامل زراعى يتقاضون أجوراً بلغت مجملتها ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه، وكان في سنة ١٩١٤ نحو ٢ ٨٠٠ ٠٠٠ عامل زراعى يتقاضون أجوراً بلغت ٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه، وهكذا كان الدخل الفردى يوزع كما يأتى:

٤٦٪ من العمال الرجال يتقاضون ٦٥٪ من جملة الأجور، والبقية من النسوة والأولاد:

السنة	رجال	أجور بالجنه المصري	متوسط أجر العامل	أجور (نسوة وأولاد)
١٨٨٢	٧٤٠ ٠٠٠	١٠ ٤٠٠ ٠٠٠	١٤ جنيه	٨٦٠ ٠٠٠
١٩١٤	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١٦ ٩٠٠ ٠٠٠	١٣ جنيه	١ ٧٠٠ ٠٠٠

أجور بالجنه المصري	متوسط الأجر
٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٥,٥٠٠ جنيه
٩ ١٠٠ ٠٠٠	٥,٤٠٠ جنيه

ومازال هذا النوع من الحساب نظرياً لأن معظم الفلاحين القادرين على العمل في تلك الحقبة لم يكونوا من العاملين بأجر بل كانوا من صغار المستأجرين وصغار الملاك. ومن جهة أخرى لم يكن هنالك ما يجمع الفرد من أن يجمع بين أن يكون عاملاً بأجر ومستأجراً ومالكاً في الوقت نفسه.

ويقدر مبنوست حصة الربح من الاستغلال الزراعى بنحو ١٧٪ وحصة الإيجار بنحو ٤٧٪ من الدخل الصافي (٢٥٣).

ولكن هذا التوزيع لا يلقى ضوءاً على الحالة الاجتماعية في البلاد، لأنه لا يفرق بين مختلف طبقات أصحاب الإيرادات وطبقات المستغلين، غير أن حسن رياض قد اختار توزيع الأراضي المستغلة في سنة ١٩١٤ قاعدة لتوزيع الدخل الزراعى وتشتمل الإيجارات الصغيرة حسب تقديره على ٨٠٪ من مساحة الملكيات التي تقل عن فدان واحد (أى على ٣٠٠ ٠٠٠ فدان من ٤٠٠ ٠٠٠ فدان)، وعلى ٢٥٪ من الملكيات المؤلفة من خمسة أفدنة إلى ٢٠ فداناً، (أى على ٢٠٠ ٠٠٠ فدان من ٩٠٠ ٠٠٠ فدان) وعلى ٧٥٪ من الملكيات التي تزيد على ٢٠ فداناً (أى ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان من ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان).

وكانت الأراضي المؤجرة تبلغ إذن ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان من مجموع مساحة الأرض البالغ ٥ ٣٠٠ ٠٠٠ فدان. أما الأراضي المستغلة أقساماً يزيد كل قسم منها على عشرين فداناً وتحتاج إلى عمال بأجر فلم تزد مساحتها على ١ ٣٠٠ ٠٠٠ فدان. وقد بلغ عدد أصحاب الأجور ومستغلى القطع الصغيرة التي تقل كل قطعة منها عن فدان واحد نحو ٨٠٠ ٠٠٠ فرد، أما عدد الطبقات الوسيطة من مستغلى فدان واحد إلى خمسة أفدنة فقد بلغ ١ ١٠٠ ٠٠٠ فرد كما أن عدد المستغلين المتنازين من خمسة أفدنة إلى ٢٠ فداناً قد بلغ ١٢٠ ٠٠٠ فرد وعدد المستغلين أكثر من ٢٠ فداناً بلغ ٤٠ ٠٠٠ فرد. وبمعرفة عدد المستغلين من ناحية ومتوسط عدد الأسرة الزراعية من ناحية أخرى فإن حاصل ضرب عدد المستغلين في ٥ (خمسة) أى في متوسط عدد الأسرة، يساعدنا على وضع الجدول الآتى الذى يوضح كيفية توزيع الدخل الزراعى في سنة ١٩١٤ (٢٥٤).

السكان الزراعيون ودخلهم في سنة ١٩١٤

عدد السكان	النسبة المئوية %	حصة الدخل السنوي	النسبة المئوية %	الدخل السنوي للفرد مبلغ جنيه
١- أصحاب الأجر	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩
٢- المستغلون لأقل من فدان واحد			١ ٥٠٠ ٠٠٠	
٣- الطبقات الوسيطة (أ) ١-٥ أفدنة	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٣	٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٨
(ب) ٥-٢٠ فداناً	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠
٤- المتنازرون فوق ٢٠ فداناً	٢٠٠ ٠٠٠	٢	٢٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٣
	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	١٠٠%	٦٩ ٤٠٠ ٠٠٠	١٠٠%

وبسبب نقص الإحصاءات والأرقام القياسية لا يمكننا المقارنة بين توزيع الدخل الزراعي في سنة ١٩١٤ وتوزيعه في سنة ١٨٨٢، ولكننا نلاحظ، من الأرقام التي وضعها حسن رياض لسنة ١٨٨٢ وسنة ١٩١٤ (أى ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه للسنة الأولى و ٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه للسنة الثانية) أن زيادة عدد السكان فاقت قليلاً زيادة الدخل الزراعي، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التفاوت إلى هبوط في دخل الفرد، ولكن تلك الحالة لم تنطبق في الواقع على مجموع السكان الزراعيين الذين على الرغم من ضآلة دخلهم كانوا يتمتعون بحالة مادية وشرعية أفضل منها في سنة ١٨٨٢، فقد كان مجموع المستفيدين من الدخل الزراعي قبل الاحتلال أقل منه نسبياً في سنة ١٩١٤. وكانت الطبقة الحاكمة على قلة عددها تنقسم الجزء الأكبر من محاصيل الأرض في الوقت الذي كانت تعيش فيه جماهير المنتجين في أسوأ حالات الفقر والعبودية.

إن تفتت الملكيات التركية الشركسية الكبرى شيئاً فشيئاً والغاء أعباء شبه الاقطاع والضرائب الجائرة، وتحسين حالة الفلاح الشرعية وتأكيد حقه في التملك وما تبع ذلك من الأشغال الأساسية الضرورية، كل ذلك رفع من حالة الفلاح ومكانته وزادت نسبة السكان المستفيدين من الدخل الزراعي، ولكن مصر، على ما يبدو، ظلت في سنة ١٩١٤ بلاداً يختلف توزيع الثروات فيها اختلافاً كبيراً فقد كان هناك نحو ٢٪ من السكان الزراعيين يتمتعون بثلث الدخل ولكن هذا الانحياز كان أقل منه في سنة ١٨٨٢ كما يتضح من الأرقام القياسية للرخاء التي تدارسها فيما بعد.

وتقدير دخل السكان في المدن أشق من تقدير الدخل الزراعي، بسبب نقص الإحصاءات في هذا المجال أيضاً، وهنا نجد أن حسن رياض - بنفس الفروض التي أدلى بها لسنة ١٨٨٢ قد انتهى إلى أرقام معينة لسنة ١٩١٤، متخذاً لدخول القطاعات المختلفة نفس النسب لسنة ١٩٥٨^(٢٥٥).

وطبقاً لإحصاء سكان المدن في سنة ١٩١٤، بلغ عدد المستخدمين ٧٢٨ ٠٠٠ مستخدم من مجموع عدد سكان المدن البالغ ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ ساكن، أى بنسبة ٣٢٪ من المجموع، وكان هناك أيضاً ٣٣٤ ٠٠٠ مستخدم زراعي، ولو فرضنا أن هذه النسبة كانت متعادلة في سنة ١٨٨٢ لكان عدد

المستخدمين الزراعيين فيها نحو ٣٨٠ ٠٠٠ مستخدم من المجموع البالغ نحو ١ ٢٠٠ ٠٠٠ ساكن، وقد بلغت زيادة سكان المدن بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ ٩٢٪، وبلغ الدخل الصافي من مختلف الأنشطة في المدن ومن أنشطة السكان غير الزراعيين في الريف نحو ٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٢ ونحو ٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤ (منها ٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه من أنشطة سكان المدن) أى بزيادة قدرها ٩٢٪ وقد ظل الدخل الفردي إذن ثابتاً فيما بين السنتين (١٨٨٢ و ١٩١٤) أى نحو ٢٠ جنيهاً للفرد من السكان.

وقد قسم العاملون وصافي الانتاج في الأنشطة غير الزراعية كما يأتي:

صافي الانتاج جنيه	العاملون في الزراعة وفي المدن	
٧ ٧٠٠ ٠٠٠	٣٦٢ ٠٠٠	صناعات وأشغال عامة - حرف بناء
٧ ٢٠٠ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	نقل ومواصلات
٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٢ ٠٠٠	تجارة
٥ ٣٠٠ ٠٠٠	-	المباني في المدن
٣ ٨٠٠ ٠٠٠	٥٣ ٠٠٠	ادارات
١٨ ٧٠٠ ٠٠٠	٤٧٠ ٠٠٠	خدمات أخرى
٤٩ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٠٦٢ ٠٠٠	الجملة
	٧٢٨ ٠٠٠ في المدن	منهم
	٣٣٤ ٠٠٠ في الزراعة	

وكانت حصة الطبقات الممتازة في دخل سكان المدن أقل منها في الدخل الزراعي وكان هناك ٣٪ من مجموع سكان المدن - منها ١,٥٪ من الأجانب المقيمين يتقاضون ٢١٪ من إنتاج الأنشطة غير الزراعية، أى ١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه موزعة كما يأتي: (٢٥٦)

٣ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه	مقاولون
٢ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه	مهن حرة
٢ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه	أعمال عقارية
	مرتبات الفئات العليا من موظفي الدولة ومن مستخدمي
١ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه	الخدمات الاقتصادية والتجارية
١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه	

وقد بلغ دخل الفرد من هذه الفئات الميسورة الحال نحو ١٥٠ جنيهاً سنوياً في الوقت الذي لم يبلغ دخل الفرد من بقية سكان المدن سوى عُشر (١/١٠) هذا المبلغ أى ١٥ جنيهاً في السنة، وزادت حصة الدخل غير الزراعي من ٣٧٪ من الدخل القومي في سنة ١٨٨٢ إلى ٤١٪ منه في سنة ١٩١٤، ولكن إتساع الاقتصاد في المدن إقترن بزيادة عدد سكان المدن، وهكذا ظل دخل الفرد منهم ثابتاً لم يتغير الا قليلاً فيما بين هاتين السنتين، سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤.

وبهذه البيانات العامة عن الاقتصاد الزراعي واقتصاد المدن نستطيع الآن أن نضع جدولاً لتطور الدخل القومي فيما بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ على وجه التقريب^(٢٥٧):

١٨٨٢	الرقم القياسي	١٩١٤	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي
(م.ج.)	(م.ج.)			
٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٧١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦١	١,٦
٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٨	٢, —
٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧١,٤	١,٧
٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٠ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧١	١,٦
١ ٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	١٧٧	٢, —
٧ ٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠	١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	١٧٥	١,٧

دخل الطبقات الممتازة-سنة ١٩١٤

العدد	النسبة المئوية من المجموع %	الدخل (م.ج.)	النسبة المئوية من المجموع %
٢٠٠,٠٠٠	٢	٢٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٣
٧٠,٠٠٠	٣	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٢١
٢٧٠,٠٠٠	٢,١	٣٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٧,٥

دخل الفرد سنوياً

السكان الزراعيون	(١) الممتازون	دخل الفرد منهم	(م.ج.)
	(٢) الطبقة المتوسطة والعامة	دخل الفرد منها	١١١,٥٠٠ ٤,٧٥٠
سكان المدن	دخل الفرد بالنسبة إلى مجموع السكان الزراعيين	(١) الممتازون	٦,٨٠٠ ١٥٠, — ١٥, —
	(٢) البقية	دخل الفرد منها	٢٠, — ٩,٥٠٠
	دخل الفرد بالنسبة إلى مجموع سكان المدن		
	دخل الفرد سنوياً بالنسبة إلى جميع السكان الزراعيين وسكان المدن		

(ج) الدلائل العددية على تحسن مستوى المعيشة:

إننا نوافق حسن رياض فيما إنتهى اليه من أن متوسط دخل الفرد بسبب إزدياد عدد السكان، ظل ثابتاً لم يتغير أثناء الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤، ولكننا نكرر هنا أيضاً لو أن توزيعاً جديداً للثروات جرى في هذه الفترة لتحسن مستوى معيشة الطبقات الشعبية تحسناً يئناً.

وفيما يلي بعض الدلائل العددية التي تبدو أنها تؤيد هذا الرأي^(٢٥٨):

- (أ) مستوى الاستهلاك
- (ب) حركة صندوق إيداعار البهد
- (جـ) حركة النقل بالسكك الحديدية
- (د) معدل الجرائم

أ - مستوى الاستهلاك:

تدل حركة التجارة الخارجية في بلد معين دلالة واضحة على تداول الثروات والدخول في ذلك البلد، وفي وسعنا الآن أن نوضح بعض مظاهر الرخاء المادى لدى جمهور الشعب، بالمقارنة في وقت واحد بين مستويات الانتاج المختلفة بالقياس إلى قيمة الصادرات، وبين مستويات الاستهلاك المختلفة بالقياس إلى قيمة الواردات ونوعها: وغنى عن البيان أن رخاء مصر كان يعتمد في معظمه على طلبات القطن من الخارج^(٢٥٩)، وقد سبق لنا تحليل حركة التجارة الخارجية. ونقارن الآن بين دلائل تطور الصادرات والواردات وتطور عدد السكان:

السنوات	صادرات	واردات	سكان
متوسط ١٨٨٥-١٨٨٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٩٥-١٨٩٩	١٢١	١٢٩	١٣٠
١٩٠٧	٢٥٥	٣٢٦	١٥٠
١٩١٠-١٩١٤	٢٨٨	٣١٥	١٦٠

وينبغي في هذا التحليل أن نعني على الخصوص بأرقام الاستهلاك «لأن الرخاء-على حد قول أرمينجون- لا يقاس بحجم الموارد بل يقاس بحاجات الشعب ومقتضياتها»^(٢٦٠)، وحاجات المصريين تدل عليها زيادة الواردات التي إرتفعت قيمتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وتضاعف نصيب الفرد منها في عشرين سنة، وعلمنا أن تعرف الآن هل أفاد هذا النمو عدداً محدوداً من السكان أم أن هذا النمو إستجاب إلى حاجات السكان المتزايدة؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نعرف ما هى السلع التي تناوفا هذا النمو: أهى السلع الكمالية أم السلع الضرورية لمعيشة السكان؟

وقد بلغت الزيادة في مجموع قيمة الواردات نحو ١٨٦٪ حيث وصل الرقم القياسي لأسعار الواردات نحو ٢٨٦ في المتوسط أثناء الفترة من سنة ١٨٨٦-١٨٩٠ إلى ١٩٠٩، أما واردات المواد الغذائية-التي احتلت مع المنسوجات المكان الأول من مشتريات مصر، فقد زادت بمعدل أقل لأن مصر بلاد زراعية تكفي نفسها في جزء كبير من السلع التي تستهلكها، وقد بلغت قيمة هذه السلع ٤٣٤ ٩١٦ جنهما في السنوات من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٠ وارتفعت إلى ٤١٥ ٥٣٨ ٤ جنهما في سنة ١٩٠٩ أى بزيادة بلغت نسبتها

١٣٥٪. أما واردات الدقيق فقد زادت بنسبة ١,٦٩٪ في الفترة نفسها^(٢٦١) وكذلك المنسوجات التي بلغت قيمتها ٢٥٨٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٥ ارتفعت إلى ٦٠٥٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٥ أى بزيادة قدرها ١٣٥٪ في عشر سنوات^(٢٦٢) وبلغت الزيادة في قيمة الواردات في تلك الفترة ١٥٧٪، ولو فرضنا أن معدل زيادة الواردات أثناء تلك السنوات العشر كان المعدل نفسه في الفترة من سنة ١٨٨٦-١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ فإن الزيادة في واردات المنسوجات تصل إلى نحو ١٦٠٪.

أما بالنسبة للسلع الضرورية الأخرى فيلاحظ أن واردات الفحم الحجري أثناء الفترة من ١٨٨٦-١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ قد زادت بنسبة ١٦٤٪، وأن واردات الآلات وغيرها من المعدات قد زادت بنسبة ١٧٠٪ للفترة من سنة ١٨٩٠ إلى ١٩٠١-١٩٠٥، وكذلك واردات خشب البناء فقد زادت بنسبة ٣٥٠٪، وفي وسعنا الآن بهذه الأرقام أن نقارن بين الأرقام القياسية لمواد الاستيراد الرئيسية ومعدلات الزيادة في عدد السكان.

الأرقام القياسية

السنوات	السكان	مواد غذائية	منسوجات	فحم	آلات	خشب
١٨٨٦-١٨٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٠٩	١٥٣	٢٣٥	٢٦٠	٢٦٤	٢٧٠ ^(٢٦٣)	٤٥٠

ويتضح من هذا الجدول أن الزيادة كانت في واردات المواد الغذائية والمنسوجات والفحم والآلات والخشب، مما يدل على نمو الثروة العامة وتحسن مستوى المعيشة لدى معظم سكان البلاد.

ب- حركة صندوق إ ذخار البريد:

إن حركة الادخار البسيط لأقل من ١٠٠٠ جنيه من الدلائل قليلة الشيوع فهي تدل على درجة الرخاء في المدن على الخصوص أما في الأرياف فقد كانت المبالغ المودعة في صندوق توفير البريد قليلة جداً بسبب فقدان ثقة الفلاح التقليدي بالمؤسسات العامة كما يتضح من الجدول الآتي:-

صندوق توفير البريد: عدد المودعين^(٢٦٤)

السنوات	القاهرة	الاسكندرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	مصر
١٩٠٢	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٩٠٨	٤٣٠٠٠	٦١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠
١٩١٣	٦٥٠٠٠	٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٣٠٠٠
١٩١٩	٦٤٠٠٠	٦٩٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١٧٠٠٠

ج- حركة النقل بالسكك الحديدية:

تعتبر الكمية السنوية من البضائع المنقولة بالسكك الحديدية وكذلك العدد السنوي من المسافرين وتصنيفهم إلى ثلاث درجات من الدلائل البارزة على اتساع حركة الاقتصاد القومي وانتعاش الحالة المادية في

البلاط. ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة كما هي الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى بين الزيادة في حركة النقل بالسكك الحديدية وبين الزيادة في قيمة صادرات القطن، وقد ظلت حركة النقل بالسكك الحديدية خفيفة في فترة الركود الاقتصادي، ولكنها نشطت فجأة أثناء سنوات الانطلاق الاقتصادي ثم خفت قليلاً بعد أزمة سنة ١٩٠٧-١٩٠٩.

وقد بلغت نسبة المسافرين بالسكك الحديدية في سنة ١٨٨٨ نحو ٥٥٪ من مجموع عدد السكان ثم زادت هذه النسبة إلى ٢٣٠٪ في سنة ١٩٠٧ وإلى ٢١٥٪ في سنة ١٩٠٩، وبلغت زيادة السكان بين ١٨٨٨ و ١٩٠٩ ٤٧٪، أما توزيع المسافرين بالسكك الحديدية فقد كانت السمة البارزة فيه زيادة عدد المسافرين بالدرجة الثالثة أثناء تلك الفترة، وهذه الحقيقة تدل على تحسن ملموس في مستوى معيشة الطبقات العاملة واشتراكهم المتزايد في حياة البلاد الاقتصادية.

والجدول الآتي يوضح درجة تزايد حركة نقل الركاب والبضائع بالسكك الحديدية في سنوات الانطلاق الاقتصادي (٢٦٥).

السنة	درجة أولى عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	درجة ثانية عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	درجة ثالثة عدد المسافرين	نسبة مئوية ٪	فئة المسافرين
١٨٨٨	١ ١٠٠ ٠٠٠		٢٥	٣ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٥	٤ ٤٠٠ ٠٠٠	
١٨٩١	١ ٤٠٠ ٠٠٠		٢٣	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٧٧	٦ ٢٠٠ ٠٠٠	
١٨٩٢						٧ ٠٠٠ ٠٠٠	
١٨٩٤	١ ٩٧٠ ٠٠٠		٢٠	٧ ٨٦٠ ٠٠٠	٨٠	٩ ٨٣٠ ٠٠٠	
١٨٩٦	١ ٦٠ ٠٠٠	١,٦ درجة أولى ودرجة ثانية	١١	٨ ٦١٠ ٠٠٠	٨٧	٩ ٨٥٠ ٠٠٠	
١٨٩٧			٢ ١٤٠ ٠٠٠	٢٠	٨ ٦٠٠ ٠٠٠	٨٠	١٠ ٧٤٠ ٠٠٠
١٩٠٠	١٩٠ ٠٠٠	٢	١ ٠٤٦ ٠٠٠	٨	١١ ٢٢٠ ٠٠٠	٨٠	١٢ ٤٥٤ ٠٠٠
١٩٠٥	٣٤٠ ٠٠٠	١,٧٢	١ ٦٦٠ ٠٠٠	٨,٣	١٨ ٠٢٠ ٠٠٠	٩٠	٢٠ ٠٤٠ ٠٠٠
١٩٠٧	٥٢٠ ٠٠٠	٢	٢ ٠٥٩ ٠٠٠	٨	٢٣ ٥٠٦ ٠٠٠	٩٠	٢٦ ٠٨٣ ٠٠٠
١٩٠٩	٥١٠ ٠٠٠	٢	٢ ٠٥٦ ٠٠٠	٨	٢٢ ٧٣٩ ٠٠٠	٩٠	٢٥ ٣٠٦ ٠٠٠

عدد المسافرين بالدرجة الثالثة

السنوات	عدد المسافرين
١٩٠٠	١ ١٠٢ ٠٠٠
١٩٠٧	٢ ٠٨٢ ٠٠٠
١٩١٣	٢ ١١٥ ٠٠٠
١٩١٨	١ ٨٣٥ ٠٠٠

السنة	كمية العدائع المنقولة (طنن)	الوطني المنقولة (رأس)
١٨٩٢	٢ ٢٥٦ ٥٥٦	
١٨٩٦		١٨٤ ٢٠٢
١٩٠٠	٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٢٣٦ ٠٠٠
١٩٠٥		٤٠٨ ٨٣٦
١٩٠٧	٤ ١٧٦ ٠٠٠	٥٤٩ ٠٠٠
١٩٠٩	٣ ٦٥٧ ٠٠٠	٤٩٩ ٠٠٠

(د) معدل الجرائم:

يعتبر المعدل السنوي للجرائم في مصر من الدلائل الغامضة التي يصعب تفسيرها فهناك من يرى أنها تكشف عن مستوى رخاء السكان في الوقت الذي يدحض الآخرون قيمتها العرضية كأداة من أدوات التحليل الحديثة.

وقد بين كرومر^(٢٦٦) وماتشل Machell درجة الارتباط بين تقدم الثروة الاجتماعية وزيادة عدد الجرائم وأوضحا العلاقة السببية بين هذا التقدم وتلك الزيادة في الجرائم، كما يأتي:

«ان رخاء الفلاحين غير العادى قد شحذ همهم وبث فيهم حب الكسب، وهذا من شأنه أن يثير الحسد والخبث والحقد في النفوس، وإزدیاد الجرائم في مصر يعود إلى هذه الأسباب^(٢٦٧).

وإزدیاد الجرائم فيما بين سنة ١٨٩٨ و ١٩١٠، كما تقدم بيانه، يبدو لأول وهلة أنه يؤيد هذه النظرة^(٢٦٨).

وفيما يلي معدل الجرائم لكل ألف من السكان:

السنوات	معدل الجرائم %	السنوات	معدل الجرائم %
١٨٩٨	٤,٠٦	١٩٠٤	٧,٣٥
١٨٩٩	٤,٢٥	١٩٠٥	٨,٣
١٩٠٠	٤,٨٠	١٩٠٦	٧
١٩٠١	٥,٢٥	١٩٠٧	٥,٧
١٩٠٢	٦,١٥	١٩٠٨	٦,٣
١٩٠٣	٦,٨	١٩٠٩	٦,٧
١٨٩٨		١٩٠٩	١٩١٠

جريمة ضد الأملاك	منها ٢٠٣٥
جريمة ضد الأشخاص	١٧٩١

جريمة ضد الأملاك	٦٢٦
جريمة ضد الأشخاص	٧٠٩

٨٨٥ ٨٥ جنحة

٩٥٩ ٤٢ جنحة

(ب) جملة عدد الجنح

جرح خيانة الأمانة	منها ٢٤١٠
جنحة ائتلاف محاصيل	٢٨٧١
جنحة سرقات	١٧٥١٥
جنحة مخالفات بالسكك الحديدية	٧٦٤٨

جريمة خيانة الأمانة	منها ٤١٦
ائتلاف محاصيل	
سرقا	
جنحة مخالفات بالسكك الحديدية	١٣٩٢

يتضح مما تقدم بيانه أن الجرائم قد إزدادت من الناحيتين الكمية والكيفية والواقع أن إزدياد المخالفات كان يختلف باختلاف نوعها، وهكذا كانت الزيادة في مجموع الجرائم والجنح بنسبة ٢٢٠٪ في الجرائم و ٢٠٠٪ في الجنح. أما الجرائم ضد الأشخاص فكانت زيادتها بنسبة أقل أي بنسبة ١٥٤٪، في الوقت الذي كانت الزيادة في الجرائم ضد الأملاك بنسبة ٢٢٥٪، أما الجنح ضد الأشخاص والأملاك فكان تطورها أقل شأنًا حيث زادت بنسبة ٨٢٪ في الجنح ضد الأشخاص و ٩١٪ في الجنح ضد الأملاك، وبالعكس كان تطور الاحتيال وخيانة الأمانة بنسبة ٤٨٠٪ ولا يمكن تفسير هذا الارتفاع البالغ في عدد المخالفات بنمو عدد السكان الذي لم يبلغ سوى ١٨٪ فيما بين سنة ١٨٩٨ و ١٩٠٩ كما أنه لا يمكن تعليل ذلك بتطبيق إجراءات أشد لمكافحة المخالفات وكشفها، فلنبحث إذن عن أسباب أخرى. والتغير الذي يمكن التحقق منه في نوع المخالفات والذي يفسر بالانتقال التدريجي من الجريمة العنيفة إلى الجريمة المحسوبة، هذا التغير لا يتفق مع تغير مكانته في الحالة الاجتماعية بمصر؟ وبعبارة موجزة هل إختلاف إزدياد الجرائم سببه تأثير إقتصادي؟ الأستاذ مونية يؤكد في هذا الموضوع «أن الجرائم التي تقع بصفة خاصة على الأموال الاقتصادية والثروات على إختلاف أنواعها، هي التي يزداد عددها، ومن المحتمل إذن أن نمو هذه الثروات نفسها قد أثر في إزدياد عدد الجرائم»^(٢٦٩).

وطبقاً لهذه النظرية، يؤثر النمو الاقتصادي تأثيراً مباشراً بأن هياً للنشاط الاجرامي أهدافاً ووسائل جديدة^(٢٧٠). ويقول الأستاذ مونية أيضاً في هذا الموضوع «ان نمو الثروات يزيد من رغبة الناس في الثراء، وهذا هو في الواقع ما حدث في الطبقة الريفية وطبقة سكان المدن في مصر، فقد ظهرت للفلاح حاجات جديدة لم يكن يشعر بها من قبل وهذه الرغبة في الاستمتاع بحاجات جديدة تعنى طبعاً إتساع دائرة الانتاج وإزدياد البحث عن مكاسب جديدة. ويسعى المرء لتحقيق هذين الهدفين بجمع ثروات جديدة وانتزاع ثروات جمعها الآخرون»^(٢٧١).

أما بالنسبة للوسائل الجديدة لنمو الثروات من شأنه إفساح المجال أمام النشاط الاجرامي المتزايد بتزويده بطرق أشد فتكاً وأكثر ربحاً للاضرار بالآخرين، ويقول الأستاذ مونية أيضاً في هذا الموضوع «انها إزدياد الرغبة في اصابة الرجل في مسراته كما انها إزدياد الرغبة في اصابته في ثرواته، ولا تزال روح الثار القديمة في نفوس سكان الريف تعبر عنها وسائل جديدة أهمها تناقص شكل الاعتداء على الأرواح وإزدياد شكل الاعتداء على الأملاك»^(٢٧٢).

ويؤكد التوزيع الجغرافي للأجرام في مصر علاقة السبب بالنتيجة بين الثروة الاجتماعية والأجرام، والواقع أن أكثر المناطق رخاء في البلاد قد تميزت بأعلى معدلات الأجرام فيها، ولما كان التقدم الاقتصادي أكثر غموا في المدن منه في أية جهة أخرى فقد سجلت مراكز المدن الأرقام القياسية في الأجرام تليها المناطق الغنية في الدلتا ثم المديرية المتخلفة في الوجه القبلي^(٢٧٣).

ان عدد الجرائم لكل ألف ساكن في سنة ١٩٠٦^(٢٧٤) بلغ ١٦٪ في الاسكندرية و ١٤,٨٪ في القاهرة و ٨,١٪ في مديرية القليوبية (الدلتا) و ٣,٩٪ في مديرية قنا (الوجه القبلي).

وهناك رأى مخالف يعتبر الجريمة مجرد فكرة تقليدية تتطور حسب تقدم الحضارة ومستوى الأخلاق وفي رأى كريتشاوسكى أن العلاقة بين مستوى الأخلاق ومعدل الأجرام علاقة مضللة وأضاف إلى ذلك قوله: «ان للحضارة أثرها في تخفيض تواتر الجرائم العنيفة وزيادة تواتر جرائم الغش والحداع... وطبيعة الأجرام تتغير مع تقدم الحضارة ومن ثم فإن تواتر الجرائم كرقم إجمالي لا يعنى شيئاً... ولا يمكن الحكم على مدى تقدم الحضارة ودرجتها بمعدل الأجرام»^(٢٧٥).

ومع أن الأستاذ القليلي يقر بوجود رخاء عام في مصر تضاعف في ظلّه عدد الجرائم إلا أنه ينكر وجود علاقة السبب بالنتيجة بين الثروة والأجرام كما يراها مونييه^(٢٧٦). ويصر الأستاذ القليلي على رأيه بقوله انه يتعذر الحكم على تأثير العوامل الاقتصادية في نمو الجريمة إذا اقتصر البحث على الثروة الإجمالية، وينبغي ألا تكون نقطة البدء الأساسية في مثل هذا التحليل هي مجموع الثروة بل هي عدم المساواة في توزيعها.

ويقول الأستاذ القليلي أيضاً: «ليس المهم هو حجم الثروة بل ان توزيع هذه الثروة هو الذى يؤثر بطريقة ما في الأجرام، وليست الثروة نفسها هي التى تدفع إلى الجريمة، وبعبارة أخرى لا تستطيع الثروة أن تزيد من الأجرام الا بطريقة غير مباشرة من خلال الاستياء الذى ينشأ عن سوء توزيع الثروة والاحقاد فيه، فليست الثروة الإجمالية نفسها بل توزيعها هو الذى يضخم في الوقت نفسه ثروة البعض ويدفع إلى المجتمع بفقره جدد ويجعل الفقراء القدماء أشد فقراً... والثروة العامة لم تفعل شيئاً سوى زيادة المستائين»^(٢٧٧).

وبخلاصة القول ان الجشع لا يلعب الا دوراً ثانوياً في إثارة الجرائم، انه الشعور بعدم الرضى والاستياء، هذا الشعور الناشئ من فداحة عدم المساواة في توزيع الثروة هو الذى يساهم في إزدياد الأجرام، وعلى كل حال- كما يضيف القليلي- ان تأثير هذه العوامل مقتصر على الأجرام في المدن^(٢٧٨)، ومن جهة أخرى نجد أن الأجرام في الأرياف يثيرها على الخصوص إجماع عاطفي هدفه الثأر، وقلما يكون لكسب مادي^(٢٧٩) وهذان النوعان من الأجرام تختلف أسبابهما اختلافاً كبيراً ولكنهما بمثابة مثالين من أمثلة التطور الاجتماعي، فالنمو الاقتصادي لم ينشط بنفس المعدل في جميع مناطق البلاد، والسبب الرئيسي لازدياد الجرائم هو سبب اقتصادي، وهذا الزدياد برهان على التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر فهو لا يدل بالضرورة على تحسن مستوى معيشة السكان ولكنه يدل في الغالب على تفتت المجتمع التقليدي، وتحوله إلى نظام جديد.

والنتيجة التى انتهى اليها الأستاذ القليلي تؤيد إلى حد بعيد نظرتنا فقد ترتب على إدخال الحضارة الفنية في البلاد إخلال طريقة الحياة التقليدية ثم التراخي في عادات المجتمع الاسلامي وأخلاقه والشعور بالحرمان الفكرى والاضطراب الاجتماعى وهذه العوامل المختلفة مجتمعة أصابت مصر المستعمرة بتلك الشرور التى كانت تعانها وبالارتباط الفكرى وعدم الاستقرار السياسى والإخلال في الكيان الاجتماعى.

لقد أتاح لنا التحليل السابق للأعمال الاستعمارية في مصر تقدير نتائجها تقديراً لا محاباة فيه فالاصلاحات الانجليزية قد غيرت شكل البلاد وسارت بها مرحلة هامة في تطورها التاريخي، حينما كان الهدف الرئيسي لجهاز الدولة هو صيانة سلطة الفئة الحاكمة التي كانت تستغل معظم السكان وتفرض عليهم التزامات عديدة أثقلت كاهلهم بأعباء لا طائل لهم فيها، وبالعكس تمثل دور الحكومة في عهد كرومر في حماية الشعب من تعسف السلطة التنفيذية وفي المساهمة في تحسين حالته الاجتماعية.

ومن المحتمل أن تكون الاستثمارات الأساسية وأشغال الطرق والسكك الحديدية وغيرها من المنافع العامة التي كان يجب أن تؤدي إلى نظام سياسي ثابت الأركان والتي كانت وزارة الخارجية البريطانية ترغب في اقامتها قد أفادت على الخصوص طبقات محددة كأصحاب المصانع في إنجلترا الذين اتسعت أعمالهم بإزدياد محصول القطن، وكالأجانب أصحاب المصالح المالية والتجارية المقيمين منهم وغير المقيمين، الذين كانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية في البلاد وكملك الأراضي من أهل البلاد الذين أثروا ثراء بالغا بإزدياد غلة أراضيهم، وكالبرجوازية الريفية الجديدة التي استطاعت إمتلاك الأراضي الواسعة بفضل الائتمان وتسهلاته، وقد إستفادت أيضاً من الاصلاحات الانجليزية عامة الشعب ولكن بقدر أقل فأفراد الشعب متساوون أمام القانون، وقد بدأ الشعب يشعر لأول مرة بإنضمامه إلى المجتمع السياسي، وهذا أيضاً وهو أكثر إرتياعاً من الوجهة المادية يتمسك بمطالب جديدة لم تكن بالضرورة متصلة بمورد رزقه اليومي وقد تصطدم يوماً ما بعالم الاستعمار المغلق.

أما وقد درب الاستعمار مصر في المرحلة الأولى من الرأسمالية ولكنه حال دون إزدهار هذا التطور الاجتماعي الاقتصادي فقد كان على الاستعمار أن يغادر البلاد أو يتحمل الضغط الشديد من جانب الذين صنعهم بيده.

(١) متر (أ) صفحة ٢٧٧.

(٢) لم يكن هذا التمييز استثنائياً في تاريخ مصر، ان ملكية الأرض كانت في العال بالملك بلاد دون عيوم، منذ عهد الفراعنة حتى عهد الملكائك (أنظر ونوتوجل (ك) ١٢١ The Origins of Oriental Despotism, Wittogel حسن رياض L'Egypte nasserienne صفحة ١٩٥ - أنور عبد لللاك L'Egypte société militaire صفحة ٥٩ - ٦١ ابراهيم عامر: الأرض والفلاح - محمد كامل مرسى: حق الملكية في مصر (رسالة) دعون ١٩١٤ صفحة ٦ - ٧.

(٣) ان الضريبة العقارية (المال) التي كانت تلتحق عينا، كانت تمثل ما قيمته ٦٦٠,٥٤١ جنياً استرلينياً في سنة ١٨٨١ و ١,٠٨٤,٩٢٢ جنياً استرلينياً في سنة ١٨٣٣: راشد البرزوي وحمزة طيش: التطور الاقتصادي في مصر (القاهرة) ١٩٤٥ صفحة ٦٢. المخصصات العسكرية زادت إلى أكثر من نصف مجموع نفقات الدولة أي إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من ٩٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى في سنة ١٨٢١، و ٩٣٧,٥٢٥ من ١,٩٩٩,٠٧٠ جنيه استرلينى في سنة ١٨٨٣ -

البرزوي صفحة ٥٢ - أمين حفيظي عبدالله صفحة ٢٩٤. لدراسة مستفيضة في هذا الموضوع نرجو الرجوع إلى ريفلين (هيلن) Rivlin Helen, The Agricultural Policy of Mohammad Ali in Egypt, ١٩٦١.

(٤) حسن رياض صفحة ٢٩.

(٥) زاد محصول القطن من ٣٦٤,٠٠٠ قطار في سنة ١٨٥٠ إلى ٧٢١,٠٠٠ قطار في سنة ١٨٦١ وإلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ قطار في سنة ١٨٨٠ - قرومون (ب) Fromont R. صفحة ٦٤ شارل عيسىو Egypt at Mid-Century ١٩٥٤ صفحة ٢١ - ٢٢ - راشد البرزوي صفحة ٥٢ - ٥٤، فريد: المدخل في الري لتنظيم طول السنة في مصر صفحة ٦٥.

- (٦) ان المستعمرين يعتبرون أحياناً بأنهم أدخلوا نظام الري السرى في مصر في حين كان هذا النظام معمولاً به في عهد محمد على وساحاته الأرضية الزراعية من ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٨١٣ إلى ٤,٧٤٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٧، وفي عهد سعيد باشا وإخوته إسماعيل حفر ١٣,٤٤٠ كيلو متر من القنوات، أما خطوط المواصلات فقد كانت مصر تملك في سنة ١٨٨٠، ١٣٠٠ كيلو متر من السكك الحديدية و ٥٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الكهربائية. شال غيسوى: مصر في نصف قرن ١٩٥٤ صفحة ٢١-٢٢-٢٣ (ج. Berque ٧٢).
- (٧) مصطفى فهمى: الثورة الصناعية في مصر وتطوراتها الاقتصادية في القرن التاسع عشر: ١٨٥٠-١٩٥٤ (١٩٥٤) صفحة ٩٦-٩٧.
- (٨) الحريشيل *The Structure of Modern Industry in Egypt* (رسالة في الاقتصاد، لندن) ١٩٤٧ (٣٦٣-٥٨٢) صفحة ٣٦٤-أحمد قحطه: تاريخ مصر الاقتصادي (١٩٥٧) صفحة ١٧٤ شال غيسوى *Egypt in Revolution* (١٩٦٣) صفحة ٢٣-شال غيسوى: مصر في نصف قرن ١٩٥٤ صفحة ٢٣. كانت المسالك تنح الأسلحة والذخيرة والآلات ومواد الاستهلاك من جميع الأنواع.
- (٩) بروج *Report on Egypt & Candia, Bowring* م. رفعت. نقطة مصر الحديثة صفحة ٤٧.
- (١٠) كراوتشلى *Crouchley A.E.* التجارة في عهد محمد على ١٩٣٧ صفحة ٣٠٦.
- (١١) الحريشيل (ع.أ.) صفحة ٣٦٤ و ٣٦٥ على التوالي.
- (١٢) كراوتشلى *Crouchley A. E.* مصر المعاصرة لسنة ١٩٣٧ صفحة ٣٠٧، ٣٠٨- ومصر المعاصرة ١٩٣٩ صفحة ١٤٨، البروى صفحة ٨٥، يوسف قطاوى حكم محمد على حسب المخطوطات الروسية الجزء ٢ صفحة ٣٩٨.
- (١٣) نابريج (سير حود) *Bowring* تقرير عن مصر وكندا (١٨٣٨) صفحة ١١٩.
- (١٤) راد عدد الأوروبيين القاطنين في مصر من ٢٠٠٠ مهاجر أوروبي في سنة ١٨٣٦ إلى ٦٨٠٠٠ في سنة ١٨٧٨- شال غيسوى: مصر في نصف قرن- ١٩٥٤.
- (١٥) أكد القنصل البريطاني العام ومراقبو صندوق الدين العام أن الثورة العربية لم تكن إلا عصيان بعض الضباط الساحطين- كاي سيمور *Keay* Seymour: اقتصاد المصريين قصة مججلة- لندن ١٨٨٢ صفحة ٧٨.
- (١٦) شهادتان في تلك الحقبة تعبران عن التساع شقة هذه المحصورة:
- (أ) جريدة *Le Progrès Egyptien* (جريدة يومية) كتبت في ٦ سبتمبر ١٨٦٩: «بين جره كبير من الشعب والكثمين من الباشاوات وروضاء الدين وبين الحكومة ومفوضى الاحترام ليس الآن كما كان من قبل».
- (ب) تقرير سالا باشا *Sala Pasha* موظف غسواى كبير في الحكومة المصرية (ذكره لافسون *Lafson* في صفة ١٥٨) صرح في سنة ١٨٧٨ «ولا تستطيع بلاد في العالم أن تعيش بدون سلطة. في أوروبا اتحدت السلطة أشكالاً مختلفة. في الشرق السلطة من شخص الحاكم نفسه ولا يمكن أن تكون إلا ذلك، غير أن السلطة في مصر تهدم أساسها ومصر اليوم لا حكومة ولا إدارة فيها».
- (١٧) *Granville to Dufferin*: ٣ نوفمبر ١٨٨٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٥ رقم ٢٠ صفحة ٦-٧.
- (١٨) *Cromer to Grey* من كرومر إلى جراى (خصوصى) ٨ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر- مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣-١٢-٢ صفحة ٥٣: «أما أن يكون لنا في الوقت الحاضر سياسة محددة في مصر فأمر مشكوك فيه، ولا يمكناً طبعاً أن ندعى أن لنا شيئاً ما يقرب من سياسة ما قبل سنة ١٩٠٤ .. ولو أننا عرنا بوضوح ماذا كنا نريد لكان من اليسر حل بعض المسائل المتشابكة في القضية المصرية ولكن الحالة كانت في وضع بحيث كنت في أثناء إحدى وعشرين سنة مضطراً إلى مواجهة المشكلات وحدي خلفها بالقدر المستطاع».
- (١٩) *Baring to Granville* من بارنج إلى حرافيل ٩ أكتوبر ١٨٨٣.
- (٢٠) *Egypt No. 7: Cromer, Egypt No. 3* ١٨٩١ (٢٩ مارس ١٨٩١) *Cave* تقرير في ١٨٧٦.
- (٢١) *Cromer, Modern Egypt* الجزء الثاني ص ١٣٠، وجاء التعليل إلى مصر بعكسة حارثة بأن له مهمة بحسب عليه القيام بها، ونظراً لآرائه في العدالة الفردية والسيادة أمام القانون وفي الرفاهية العظمى لأكثر عدد من الشعب فمن الطبيعي أن يعمر مهمته للمضى إلى حيث عليه أن يساهم فيه برفاهية أغلبية السكان».
- (٢٢) *Cromer, Ancient and Modern Imperialism* (١٩١٠) صفحة ١٢٠.
- (٢٣) *Cromer to Strachey* من كرومر إلى ستراتشى ١٨ مارس ١٩٠٦ أوراق كرومر ٨ صفحة ٤٢٥.
- (٢٤) لقد واجه كرومر أيضاً استخدام وسائل الإكراه: «ويجب انتفاع الجليل الجديد من المصريين بل يجب إكراهه على الأخذ بروح الحضارة العربية»- مصر الحديثة صفحة ٥٣٨.
- (٢٥) *Cromer to Grey* من كرومر إلى جراى: ٨ مارس سنة ١٩٠٧- أوراق كرومر ١٣ الجزء الثالث صفة ٥٤.
- (٢٦) ان احتجاج اليه مصر، في الوقت الحاضر حاسة ماسة وإدارة أمية عادلة وفعالة وتوضيد سيادة القانون ولحق في أوسع معالها للحيولة قطعاً دون كل رجوع إلى نظام السلطة الفردية التي كانت منذ عشر سنوات سبب ضياع البلاد- كرومر: ١: *Egypt No. 1* ١٨٩٨.
- (٢٧) كرومر: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٤: مصر رقم ١ صفحة ٦.
- (٢٨) *Cromer to Strachey* من كرومر إلى ستراتشى (خصوصى) ١٨ مارس ١٩٠٦ أوراق كرومر: ٨ صفحة ٤٣١.
- (٢٩) *Baring to Salisbury* من بارنج إلى سالىسبرى ٢٤ مارس ١٨٨٨- مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤١٤٥.
- (٣٠) من بارنج إلى سالىسبرى ١٥ يونيو ١٨٨٩.
- (٣١) تقرير فورستر *Forster C.W.* في رسالة من بارنج إلى سالىسبرى (مري) ٢٤/٣/١٨٨٨.
- (٣٢) *Dufferin to Granville* من دوفرين إلى جرافيل ٦ فبراير ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٣١ رقم ١١٨ صفحة ٨٨.
- (٣٣) قلل دوفرين من شأن معارضة الأتراك الشركس ذوى النفوذ القام على الإهراق هذا النفوذ الذى لم يلبث أن تبخر في ذلك الهيكل الشاق عيط الحكم الجديد».

من دفن إلى حرائق ١ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ٢١١ صفحة ٢٢٢.

(٢٤) كرومر: مصر الحديثة ١-ص ٧٢، روجيه لابلان R. Lambelin, L'Egypte et l'Angleterre ١٩٢٢ صفحة ٦٤-٦٥- أما وقد تميز العنصر على موظفين يحملون عمل المواطنين المتقصرين فقد اضطر كرومر إلى استخدام بعض موظفي البيروقراطية القديمة ولكنه نزح منهم سلطة اتخاذ القرارات والمبادرة- سير فالتين تشويل Sir Valentine Choulet صفحة ٦٦، ٧٨.

(٣٥) هاركورت Harcourt: مذكرة وزلية ١١/١٦/١٨٨٤.

(٣٦) Baring to Salisbury من باينج إلى ساليسبوري ١٨٨٩/٦/١٥.

راجع أيضاً ملتر صفحة ٣٢١.

(٣٧) من دفن إلى حرائق أول مايو ١٨٨٣ Dufferin to Granville.

(٣٨) محمد الميمني: حديث عيسى بن همام (الطبعة الرابعة) صفحة ٧٢. صلاح الدين دهني: مصر بين الاحتلال والثورة صفحة ١٥.

محمد عمر: كتاب حاضر المصريين وصر تاجهم (المكتطف) صفحة ٢٦-٨. وفي تقدير دفن لم تبلغ أملاك الأتراك الشركات العقارية إلا ٢٠٠٠٠٠ فدان- من دفن إلى حرائق ٦ فبراير ١٨٨٣.

(٣٩) صلاح الدين دهني صفحة ١٦- محمد عمر صفحة ٧٧- وللحصول على المزيد من التفصيل راجع مؤلف الأستاذ محمد عمر عن أسباب تغلب مصر الانتعاشي، الجزء الأول من هذا الكتاب يعرض أسباب فقر الاسترقاقية التركية والشركسية وخطاها مؤيدة بالأحصاءات، ومن سنة ١٨٩٦ و ١٩٠١ أُنشئت ٣٦٣ أسرة من الاسترقاقية والبرصانية العليا- راجع أيضاً سلامة موسى: تربية سلامة موسى، القاهرة ١٩٥٨ (٣٠٤) صفحة ٧٥.

(٤٠) من تر فائدة من البحث في إعادة تنظيم الجيش في سبتمبر سنة ١٨٨٢ حلت قوات الجيش بعد هزيمة التل الكبير ثم أعيد تشكيلها بعد وقت قصير بقيادة بريطانية.

(٤١) كرومر: مصر الحديثة الجزء الثالث، صفحة ٤٨١.

(٤٢) كانت حكومة كل مركز في الأنف بين يدي المأمور الذي كان يشرف إشرافاً مطلقاً على جميع الموظفين المحليين وعلى الشرطة أيضاً. وكان المدير يهيمن على جميع الموظفين في جميع أنحاء المدينة.

(٤٣) الرامي: مصر والسودان صفحة ١٥٧-٨.

(٤٤) غير أن المفتش العام ظل يشرف إشرافاً دقيقاً على الشرطة في المدن الكبرى، ودلت تصورات الشرطة على تحسن واضح، وفي سنة ١٨٨٨ كان في القاهرة ستة وستون ضابطاً اعتمدوا في الشرطة من مجموع الضباط الذين بلغ عددهم حينذاك اثنين وثلاثين ضابطاً- Chesnel E., Plaines d'Egypte ١٨٨٨ صفحة ٢٠١.

(٤٥) في سنة ١٨٨٨ بعد وفاة بابكر باشا بوقت قصير، اقترح نوبار باشا إعادة تنظيم الشرطة لأقصاء الضباط الأجانب عنها، وفي مشروع نوبار باشا وضعت الشرطة مرة أخرى تحت سلطة المديرين المطلقين حتى في مسائل النظام والادب والى المكتب المركزي في القاهرة، وقد عارض باينج هذا المشروع ورفضه وأصر على بقاء المفتش العام الإنجليزي.

(٤٦) كرومر ص ٤٨٨ ملر صفحة ٣٨٩/٩٠.

(٤٧) روى الشياذ ميان Metin في الصفحة ١١٠-١ أن مندراً أجمل من منصبه لأنه اتضح اكتئاباً عاماً لتبرين المركز وتأثره والقيام بمظاهرة مصرية صرف عند مرور الخديوي عباس- راجع أيضاً سير رويال ستورس Sir Ronald Storrs صفحة ٦٩ Orientations.

(٤٨) سير فالتين تشويل Choulet صفحة ١٠٣.

كرومر (٢) صفحة ٥٢٢- Lord Lloyd, Egypt since Cromer صفحة ١٥١-٤ لم تكن فاعلية الشرطة ترمي إرضاء تاماً، في سنة ١٩٠٦ ١/٢/٤٣١ فقط من الجنايات عوق مرتكبوها وفي سنة ١٩٠٩ وقد كُتشر المراقبة البريطانية على وزارة الداخلية بتشكيل لجنة مراقبة هي، «فتش النظام» الذي كانت مهمته مراقبة شرطة المديرات والتبليغ عما كان حالها يفترون من تجاوز حدود سلطتهم في أعمالهم.

(٤٩) Kitchener to Grey كitchener إلى جراي ٢٥ أبريل ١٩١٢، ورفض الحكومة الفرنسية.

Cambon to Grey كامبون إلى جراي ١٧ فبراير ١٩١٣ لورد لويد صفحة ١٣٧.

(٥٠) محمد القليل: الأجرام وأسبابه في مصر، رسالة حقوق (بابيس) صفحة ٩٠-٩٣، عبد الرحمن الرامي: مصر والسودان صفحة ٥٢-٣.

(٥١) في سنة ١٨٨٣ عينت الحكومة البريطانية قاتورا إنجليزيا بطولفة ثنائية العام يشرف على سير الإصلاحات القضائية ولكن عندما أصر نوبار باشا في سنة ١٨٨٥ على أن يظل عمله مصري قل كرومر هذا الطلب دون معارضة شديدة، وبعد ثلاث سنوات إزاء حملة نوبار باشا عدل كرومر عن مشروعه بأن يستبدل بالقوانين المعمول بها قوانين أخرى مبنية من النظام الإنجليزي الهندي.

Young George صفحة ١١٣- ملر صفحة ١١٢-٣، و ٢٦٤- كرومر مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٨٨.

(٥٢) تقرير من و. فورستر C.W. Forster- الصفحة ٢١-مارس ١٨٨٨-ملحق برسالة باينج إلى ساليسبوري (سري) في ٢٤ أبريل ١٨٨٨ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ١٤٤٥/٧٨.

من باينج إلى ساليسبوري ١٨٩٠/٤/٢٥ (سري) مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٣٠٩/٧٨.

(٥٣) رايترز Rae Fraser مصر اليوم Egypt Today ١٨٩٢ صفحة ٢٢١-٣.

(٥٤) فصلت الحاكم المحلية في ٢٥٠٠ قضية في سنة ١٨٩٣- ملتر صفحة ٣٦٧.

(٥٥) المستشار القضائي أسكوت أكد في سنة ١٨٩١ أن جميع القضايا الحدود كانوا يحملون دليل الحقوق.

(٥٦) هاردي (ر.س) Thirty-Five Years of British Rule in Egypt, Hardy ١٩١٨ صفحة ١٣٦-بطلت رشوة القضاة جهراً ولكنهم كانوا يلجأون إلى الخيلة في رفض إصدار الحكم ظالماً لم يتقصوا مبلغاً كافياً- جورست- مصر في سنة ١٩٠٤- ملتر صفحة ٤١٣- غاسم أمين: المصريون.

(٥٧) رايترز Rae Fraser صفحة ٢٢٨-٩.

- (٥٨) ملتر صفحة ٢٨٣.
- (٥٩) لويد صفحة ٨٧-٨.
- (٦٠) قاسم أمين شهد هذا التحسين بقوله: وان عاكسا الحديثة بديرها رجال ثقافتهم واستفلاهم وزاهتهم من الوضوح بحيث لا يفكر أحد في الشك فيهم في أية حال من الأحوال: ص ٨٧.
- (٦١) قاسم أمين: صفحة ١٦-٧.
- (٦٢) القليل صفحة ٩٣.
- (٦٣) كرومر: الوثائق القديمة والحديثة (١٩١٠) صفحة ٥١- ان اتباع سياسة مالية سليمة بشرو لا يستغنى عنه في كل علاج معنوي أو مادي في الدول الشرقية المختلفة. أنظر أيضا: كرومر إلى جاري ٨ مارس ١٩٠٧ أوراق كرومر ٢ صفحة ٥٦.
- (٦٤) Baring to Childers من بانينج إلى ساليسبري ١٣ ديسمبر ١٨٨٩ مطبوعات وزارة الخارجية المصرية ٤٢٤٣/٧٨.
- (٦٥) أوراق برناية ٢٢٣٣ لسنة ١٨٧٩ صفحة ١١٣ ملتر (٦) صفحة ١٨٢.
- (٦٦) تقرير كايف Cave لسة ١٨٧٦ مصر رقم ٧-١٨٧٦.
- (٦٧) تقرير كايف Cave صفحة ٧-١٠ أليسبون (سير) Arminjon Pierre, La situation économique et financière de l'Egypte (١٩١١) صفحة ٤١.
- أليس (١٩١١) صفحة ٤١.
- للقترضون الرئيسين وسالغ قروضهم كانت كما يأتي:
- (أ) فرولينج وجوش Bischoffshheim ٣ ٢٩٣ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٢- و ٥ ٧٠٤ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٤ و ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٦.
- (ب) الجلو أجنس بنك ٣ ٣٨٧ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٥.
- (ج) امجال ليومان بنك ٢ ٠٨٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٧.
- (د) لوبام Oppenhem ١١ ٨٩٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٦٨ و ٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٣.
- (هـ) بيشوفشام ٧ ١٤٣ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٠.
- (و) روتشيلد Rothschild ٨ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٨٧٩، الجملة ٧٦ ٩٩٢ ٠٠٠ جنيه استرليني.
- المصدر: لأليسون صفحة ١٩٨-٢٠٠.
- (٦٨) ملتر (٦) صفحة ١٧٩- لا يشمل هذا الحساب المبلغ المنفوع غفر قناة السويس.
- (٦٩) Baring to Childers من بانينج إلى تشيلدرز، ٢٦ فبراير ١٨٨٤ حياة هوب تشيلدرز (١٩٠١) الجزء الثاني صفحة ٢٠١ وهذه الطريقة عدل نظام الاحتلال المرسوم الصادر في ٢ مايو ١٨٧٦ ونصت المادة الثامنة (٨) منه على أن الحكومة لا تستطيع بدون موافقة أغلبية المندوبين الذين يديرون صندوق الدين العام أن تعدل أهب ضريبة من الضرائب المخصصة للدين العام تعديلاً من شأنه تخفيض إيراد هذه الضريبة.
- (٧٠) ميتان A. Meun صفحة ١٢١/١٢٠ تيرى Thery E. صفحة ٧٤ عبد الرزق الرافعي مصر والسودان صفحة ١٧١/١٧٠.
- (٧١) المصدر: ١٨٧٨ و ١٩٠٠ ميتان A. Meun (٦) صفحة ١٢١-١٨٨٠ و ١٨٩٢ ملتر (٦) صفحة ١٨١ و ٢٠٣ و ١٩٠٦ تيرى Thery صفحة ٧٥- ١٩١٣ تقرير من معتمد صاحب الجلالة عن المالية في سنة ١٩١٣ صفحة ٢٣.
- (٧٢) أعمال الصرف والري وإصلاح أو بناء القناطر والسكك الحديدية والطرق وس ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري اقترحت بين سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٨، مليون واحد فقط امكن تخصيصه (في سنة ١٨٨٥) للاكتمال العامة، والباقي كان كله تقريباً مخصصاً لسد العجز في الميزانيات من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩ ولدفع التعويضات المستحقة للخدمى إسماعيل والحالية الأجنبية في الاسكندرية عن ضرب هذه المدينة في سنة ١٨٨٢.
- (٧٣) انظر ارمينجون (٦) Arminjon صفحة ٤٨٠-٤٨٨.
- (٧٤) كان وكيل وزارة المالية يقوم بمهام تنفيذية ويحل محل المستشار أثناء عيابه. وكان يلوم باشا أول وكيل وزارة حتى سنة ١٨٨٩ وثلاثة ملتر في هذا التصب حتى سنة ١٨٩٢ ثم جوست- كرومر: مصر الحديثة الجزء الثاني صفحة ٢٩١.
- (٧٥) ملتر صفحة ٨٦.
- (٧٦) ملتر صفحة ١٠٩/١٠٨.
- (٧٧) لجنة التحقيق العليا: في الصفحة ١٥ من تقريرها في سنة ١٨٧٦، رثت لحقيقة الواقع أنه لم يكن هناك ميزانية مصرية ولكن كانت كشوف تقدير الإيرادات والمصروفات تخبر من وقت لآخر لمدة غير محددة ولم يكن هناك أيضاً فكرة صحيحة عن السنة المالية ومن ثم كان من المستحيل معرفة الإيرادات والمصروفات التي كان يجب إلحاقها بميزانية السنة، وهل كانت إيرادات ومصروفات سنة سابقة أو لاحقة.
- (٧٨) فينست E. Vincent تقرير عن الإدارة المالية في مصر (١٨٨٤) صفحة ١١-١٤.
- (٧٩) Craig J. L, Les finances publiques de l'Egypte (١٩٣٠) كرايغ (٧٩) من التقاصيل الرجاء مراعاة مصر المعاصرة (١٩٣٠) كرايغ (٧٩) صفحة ٢٧-٥٦.
- (٨٠) سخط الإنجليز على القبول الدولية موضوع في الملحق التالي- مصر في سنة ١٨٩٨ تأليف سير كلنتون داوكنس Sir Cleinton Daulins ملتر صفحة ٣٨١ الاتفاق الفرنسي الإنجليزي سنة ١٨٠٤ ألغى هذه القبول.
- (٨١) عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٣- من الضرائب المملأة رسوم الملاحة في النيل ورسوم مراكب الصيد والرسوم على العدييات والعمارات وسوانات النقل. وعلى الحراف والماعز وعلى تجارة الشجرة الصغيرة والزيارات وعلى الدخولة واحتكار الحكومة للملح وتخفيض في الضرائب من ٨ إلى ٤٠٪ قرر على الأموال المقررة وعلى الرسوم الجمركية وعلى الفحم الحجري ونسب النخعة والبناء وعلى التبرول والماشية والصحور... الخ يراجع جدول خفض الضرائب من سنة ١٨٧٩ إلى ١٩٠٧ في زائين باشا: رسالة في غلام مواد المعيشة في مصر صفحة ٦٣-٦٥.

- أرمينجون Arminjon صليحة ١٩٢٢ = ٥ ملر صفحة ٢٠٠ - ٢٠١ = نيري (أدموند) صفحة ٨٢ كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٤٤٧ - ٨.
- (٨٢) ملر صفحة ٣٨٤: طبقت صيرية اللباد العقارية على الأحاب (٧٠٠٠٠) جنيه مصري في السنة) ومن الضرائب غير الخيرية التي بقيت الرسوم المحركة ورسوم الصيد والذمعة ورسوم المياه والملاحة الداخلية ودمج المصوغات وغيرها والمصاريف القضائية ورسوم الأتقال على بعض المحاصيل المحلية. الخ برامع أيضاً صيفيل (زراعة الدخان في مصر - مصر المعاصرة صفحة ٣٤٥ - ٣٥٩، اليوسفور المصري ١٩٩٠/٧/١٤).
- (٨٣) مصر المعاصرة ١٩٣٠ كرخ ج. L. Cressat صفحة ٣٨.
- (٨٤) ملر صفحة ٢٠١ و ٤١٠.
- (٨٥) ان القيمة الانجارية لجميع الأراضي المزروعة في سنة ١٨٩٧ ارتفعت إلى ١٦ ٣٥٦ ٠٠٠ جنيه مصري من ١٨١ ٥٥٠ ١٨١ فداناً وبلغت نسبة ٢٨,٦٤٪ من هذا المبلغ ٤ ٦٨٥ ٠٠٠ جنيه. وظل وضع جدول توزيع الضرائب ارتفعت الضريبة العقارية إلى ١١٦ ٠٠٠ جنيه ومن حصة أخرى قضى في سنة ١٨٩٦ على عدم المساواة في الضرائب التي كان يفصل أراضي العشور عن أراضي المزارع. برامع مصر المعاصرة ١٩٣٠ ملر صفحة ٢٠٩.
- (٨٦) ملر صفحة ٢٠١.
- (٨٧) ملحق ٢ دولكنز من ملر صفحة ٣٨٤ وملحق ٣ من حورست (أ) في ملر صفحة ٤٠٩ - ١٠.
- ويلاحظ أن أعاء الضريبة العقارية ظلت فادحة أي نحو ثلث القيمة الانجارية إذا قُسمت بأعاء هذه الضريبة في البلدان الأخرى وكان ارتفاع معدل هذه الضريبة أسباب منها أولاً أن الضريبة العقارية حلت كل نظام مصري قديم لا يلائم حالة العصر كان يعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة وثانياً أن الدولة كانت تريد استهلاك المصروفات التي كانت تتحملها المحسن شركة زكي وصياتها.
- (٨٨) كوت كرساتي Leconte Cressaty, L'Egypte d'aujourd'hui ١٩١٢ صفحة ٧٣/٧٢.
- (٨٩) جالبرايت Galbraith صليحة ٤٦ - ٤٧ العوامل المحلية في التطور الاقتصادي Les conditions actuelles du développement économique ١٩٦٢ صفحة ٩٥.
- (٩٠) شارل عيسوي - مصر في ثورة Egypt in Revolution تحليل اقتصادي (١٩٦٣) صفحة ٢٤ - ٣٠.
- (٩١) كرخ (ج) مصر المعاصرة ١٩٣٠ صفحة ٢٧ - ٢٨.
- (٩٢) التقرير السنوي ١٩١٢ كشرسطينوطوعات وزارة الخازنة السرية ٤٠٧ و ١٠٨ صفحة ٧٢، منها ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه بين سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٣ و ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه بين سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٩: ملر صفحة ٤٠٩ وأرمينجون صفحة ٥٠٢.
- (٩٣) مصر رقم ١: ١٩٠٣ عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٧، كرخ (ج) مصر المعاصرة ١٩٣٠ صفحة ٣.
- (٩٤) أرمينجون (ب) صفحة ٦٦٠.
- (٩٥) عيسوي (شارل): مصر في نصف قرن صفحة ١٠٠ ساء أربعة فنانط حديثة كلقت:
- (١) ٩ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه، فنانط أسوان، ١٩٠٢
- (٢) ٨٧٠ ٠٠٠ جنيه، فنانط أسبوط، ١٩٠٢
- (٣) ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه، فنانط زقي، ١٩٠٣
- (٤) ٩٥٠ ٠٠٠ جنيه، فنانط اسنا، ١٩٠٨
- واصلاح فنانط الدلتا التي أنشئت في عهد محمد علي كلقت ٢ ٧٨٠ ٠٠٠ جنيه أي جملة ٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه.
- (٩٦) حسن رياض صفحة ٦٧ - ٦٨ برامع أيضاً ميشيل (ب) إيرادات الدولة صفحة ٣٠٢، في الواقع فإن مصروفات تحسين شبكة الري الأولى وصياتها كانت قليلة فلم تتجاوز ٧٪ من ميزانية الدولة العامة وقبل سنة ١٩٠٠ لم تبلغ ٣,٣٪. نفس المرجع صفحة ١٨٤.
- (٩٧) الملحق الثالث مير فورست في ملر، ب أرمينجون صفحة ١١٤، شارل عيسوي مصر في نصف قرن، وفصل عن ذلك ١٦٠٠ كيلو متر من المسكلك الحديثة الخاصة انشئت في تلك الحقبة نفسها.
- (٩٨) فيكونت دي نوايل Viconte de Nouilles صليحة ٢٥ - ٢٥ شارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٣.
- (٩٩) فريزر Fraser Rae صليحة ١٦٥ - ١٦٦.
- (١٠٠) أرمينجون Arminjon صليحة ٩٣، ملر صفحة ٤١٢.
- (١٠١) برامع ايلي نصف هل مصر مكتبة بالسكان L'Egypte est-elle surpeuplée رسالة باريس ١٩٤٢ صفحة ٧٤٨.
- (١٠٢) كروشي (أ) Crouchley W., Economic Development of Modern Egypt النمو الاقتصادي في مصر.
- (١٠٣) راشد البراوي صليحة ١٤٣ وكروشي صفحة ١٥٣.
- (١٠٤) حسين رياض صفحة ١٨٥.
- (١٠٥) قبل سنة ١٨٧٦ لم يكن نظام الائتمان بالعملي المصري معروفاً في مصر (لا في نطاق ضيق جداً، فقد تأسست بعض البنوك ولم تدم طويلاً، في سنوات الرخاء، أيام الحرب الأهلية الأمريكية وحفر قناة السويس ولكن لم تكن هنالك أية قوانين لحماية حقوق الملكية وضمان المعاملات، راضع فيما بعد الفصل الرابع - برامع أيضاً ليجران Legrand E., Les fluctuations de prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte (رسالة اقتصاد سياسي) ١٩٠٩ تقلبات الأسعار وأزمات ١٩٠٧ و ١٩٠٨ في مصر صفحة ١٢ - ١٣ وكذلك Job H.S. الائتمان في مصر المعاصرة ١٩٣٠ (٥٧ - ٧١) صفحة ٦٠.
- (١٠٦) إحدى وعشرون شركة بأنهم جملة وأعمالها ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه تأسست بين سنة ١٨٨٣ و ١٨٩٥ - جميل غالب: رؤوس الأموال الأجنبية في مصر (رسالة علوم اقتصادية) باريس (على الآلة المكتبة) ١٩٥٤ (٤٥٧) صفحة ٢٩٣ - برامع أيضاً: ركي عبد المتعال. المورصات في مصر رسالة (باريس) علوم اقتصادية ١٩٣٠ (٥٦٦) صفحة ١١٠ - ١٠، وقد ورد فيها أنه كانت هناك ٥٢ شركة بأنهم في سنة ١٨٩٩.
- (١٠٧) نوبس بك Naus Bey الصناعة المصرية L'industrie égyptienne ١٩٣٠ (صفحة ١ - ١٦ أرمينجون صفحة ٥٤).
- (١٠٨) دولكنز Dawkins مصر في سنة ١٨٩٨، ملر صفحة ٣٨٧.

(١٠٩) - يراجع رو (ف. شارل) Roux F. Charles رأس المال الفرنسي في مصر ١٩١١ صفحة ٤٩٢-٥. جدير بالذكر أن المليون الفرنسيين كانوا يملكون من قبل معظم الأنظمة في مؤسستين من أكبر المؤسسات في مصر، قناة السويس. والبنك العقاري المصري Crédit Foncier Egyptien (أسس سنة ١٨٨٠). ولكن لأسباب سياسية ضاقت بحال نشاط أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين بين سنة ١٨٩٦ و ١٩٠٤ أصبحت الفرصة لبطانيا ولجيكيا أن تستأثرا بحصة كبيرة.

(١١٠) - ثوري (أدموند) Thery Edmond, L'Egypte nouvelle au point de vue économique et financier مصر الحديثة من الوجهتين الاقتصادية والمالية صفحة ١٦٤.

(١١١) - المصادر - إحصائيات شركات المساهمة العاملة في مصر القاهرة ١٩١٣، مونه (ر) Maunier R. شركات المساهمة في مصر (مصر المعاصرة) (١٩١٤) صفحة ١٧٩-١٨٧ - كرويتشل (أ): استثمار رأس المال الأجنبي في الشركات المصرية والذين العام (١٩٣٦) فاس Feis H. أوروبا بنك العالم Europe, The World Bank. صفحة ٢٣ (١٩٣٠).

(١١٢) - ركي عبد المتعال Les bourses en Egypte، مانيس، مارس (١٩٣٠) صفحة ١١٧-١١٨ البورصات في مصر.

جبل عالي Les capitaux étrangers en Egypte (١٩٥٤) صفحة ٣٠٣ رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

(١١٣) - سر الدول جورست Sir Eldon Gorst: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨. ف. ليجران F. Legrand صفحة ٢٠- في أثناء الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩٠٧، وهي الفترة التي كانت فيها أوروبا كما كانت مصر تعمر برواح استثماري، تم تأسيس ١٣٥ شركة مساهمة جديدة بلغت جملة رأسمالها ٢١.٠٠٠.٠٠٠ حصة مصرية وهي بالتفصيل كما يأتي:

٢٣ شركة مصرية أو مالية، ٤٠ شركة عقارية، ٦ شركات صناعية وقد أدت الألية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ إلى تصفية ٩٦ شركة من بين ١٣٥ شركة وبلغ رأسمال الشركات التي صيغت ١٢.٠٠٠.٠٠٠ حصة - جبل عالي صفحة ٣٠٨، ٢٩٩، كامل أملاش دراسة اقتصادية وإتقادية Etude économique et critique de circulation et des institutions de crédit en Egypte.

(١١٤) - المصدر: شركات المساهمة العاملة في مصر: ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ ركي عبد المتعال صفحة ١١٢

(١١٥) - في الفترة بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٤ أفلست ٤٦ شركة رأسمالها ٨.٢٢٢.٠٠٠ حصة مصرية.

(١١٦) - أحمد سويلم المصري: البناء الاقتصادي في مصر ١٩٣٧ صفحة ٢٠٠.

(١١٧) - يشمل هذا الرقم مخاغ القطن ومصانع البيرة ومخازن التبن وشركة السكر، وشبهه الشآت الصناعية الأخرى يملؤها التجاري في الاستثمار وهو ضمان الأرباح العالقة لا تصنع البلاد.

(١١٨) - من هذه الزيادة ٣٣.٠٠٠.٠٠٠ حصة مصرية للبنك العقاري Crédit Foncier ولشركات العقارية الأخرى و ٥.٠٠٠.٠٠٠ حصة مصرية للبنوك الأخرى حسب Job H.S. الأكتيان في مصر ١٩٣٠ صفحة ٦١.

(١١٩) - استست في فرنسا ١٣١٩ شركة مساهمة في سنة ١٩٠٩ بلغ مجموع رأس مالها ٥٦٧.٠٠٠.٠٠٠ فرنك إلى مايعادل نحو ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ حصة مصرية. وبالقرينة يلاحظ أن هذا العدد من الشركات (١٣١٩ شركة) يفوق عدد الشركات في مصر (١٦٤ شركة) لمجاى موات في حين يقل رأس مال الأولى (نحو ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ حصة) عن رأس مال الثانية (نحو ١١١.٠٠٠.٠٠٠ حصة) أربع مرات، ولكن مجموع عدد الشركات في فرنسا كان اكبر منه في مصر فقدر كبير فقد بلغ مجموع رأس مالها في سنة ١٩١١ مايعادل نحو ١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ حصة مصرية أي ١٥ ضعف مجموع رأس مال الشركات في مصر في تلك السنة، يراجع الدلائل السنوي للأحصاء في فرنسا لسنة ١٩١١ صفحة ٣٨ و ٢٤٨. Maunier R. مونه صفحة ١٨٠.

(١٢٠) - كرويتشل (أ): استثمار ٧٤ شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٩ أمين عبد الله صفحة ٣٩٠، صبحي وحيد. صفحة ١٨٢، راشد البروي صفحة ١٨٠.

(١٢١) - حسن رياض صفحة ٦/١٨٥، مونه صفحة ١٨١، ١٨٢.

(١٢٢) - الفريد عبد. الثروة العقارية في مصر صفحة ٩: لكن حسب تقديرات كويت كريسانتي Conce Cressary، وهي على العموم تقديرات دقيقة، تبلغ القيمة الاحتمالية للممتلكات الزيفية (وهنا شجر السحل) في سنة ١٩١١: ٤١٥، ١٠٨، ٥٤٠ حياً وفي هذه الحالة لا يعادل رأس مال شركات المساهمة إلا خمس الثروة العقارية في أرياف مصر. كريسانتي صفحة ١٦٠-١٦١.

(١٢٣) - متوسط رأس مال الشركات في فرنسا في سنة ١٩٠٩ تم تجاوز حدها من عشرين من متوسط رأس مال الشركات المصرية ر. مونه صفحة ١٨٣.

(١٢٤) - مونه (ر) صفحة ١٨٤

(١٢٥) - مونه (ر) L'Egypte en 1912 R. Maunier, Chronique financière de صفحة ٢٦٢.

(١٢٦) - المصدر: Job H. S. ٦٢-٦٥.

(١٢٧) - مونه (ر) صفحة ١٨٥ راشد البروي صفحة ١٨٠.

(١٢٨) - بلغت أرباح العمليات المصرفية ٣.٥٠٠.٠٠٠ حصة في سنة ١٩٠٩. ارمحون صفحة ١٦٩، ملاش (ك) صفحة ١٩٢، مونه (ر) صفحة ٢٦٢، جوب صفحة ٦٥.

وكانت شركات التسليف العقاري تدفع لمساهميها حصص أرباح في حدود ٩٪ وكانت البنوك تدفع ٧،٧٤٪ مونه (ر): شركات المساهمة صفحة ١٨٦.

(١٢٩) - المصادر: كامل ملاش صفحات ٢١١، ١٨٢، ٣٦٢، ٣٤٨، بابا بيان (د) مصر الاقتصادية والمالية القاهرة ١٩٢٢ صفحة ٦-٧.

(١٣٠) - مونه (ر) Chronique financière صفحة ٢٦٢ كامل ملاش صفحة ١٩٠-٧٢، من هذه القروض كانت تمنح للذين يمتلكون أكثر من ٥٠.٠٠٠ فداناً.

(١٣١) - لم تكن الحكومة تشجع التنمية الصناعية.

(١٣٢) - تقرير البنك العقاري المصري لسنة ١٩١٠. ارمحون (ب) صفحة ١٦٩.

(١٣٣) حسن رياض صفحة ١٦٩: جزء من هذه الملايين السبعة قامت بتحويل شركات لتطعيم الطغرى.

(١٣٤) أسست الحكومة البنك الزراعي لمساعدة المالك الصغير وتحريره من قبضة الربا.

(١٣٥) براجع: جيمس (م.) M. E. James, L'organisation du crédit en Egypte في مصر - مصر المعاصرة لسنة ١٩٣٩ صفحات ٥٣٧-٥٩٤، ٥٧١-٥٧٢.

(١٣٦) موتيه (ر) شركات المساهمة صفحة ١٨٥.

(١٣٧) موتيه (ر) صفحة ١٨٩.

(١٣٨) حسن رياض صفحة ١٨٣.

(١٣٩) ظلت قيمة الجنيه المصري دون تغير فيما بين عام ١٨٨٢ و ١٩١٤.

(١٤٠) حسن رياض صفحة ١٨١: يجب أن لا يغرب عن بالنا أن بعض القطاعات التجارية والبنوك والنقل كانت تقوم بأعمال مرتبطة بالزراعة فقد كان تمويل الحاصلين وتصديرها إلى الخارج بواسطة البنوك والمؤسسات التجارية وكانت شركات النقل تقوم بإرسال المواد الأولية إلى الموانئ.

(١٤١) الإنتاج الزراعي سجل نموًا ثابتاً منذ سنة ١٨٨٥، فغلة القمح التي كانت ٣ أرباب للقدان في سنة ١٨٨٤ انضغت إلى ٤ أرباب (متوسط وطني)، وإلى ٦ أرباب في أراضي الري الدائم في سنة ١٩٠٨، وكذلك الفلنر زادت من ٤ أرباب في سنة ١٨٨٤ إلى ٦ أرباب ونصف و ٨ أرباب في سنة ١٩٠٩ و زاد القطن من ٤ قناطر إلى ٤٠٢٠ قنطار و قناطر للفدان المصدر: بوزيلي: أشياء سياسية في مصر صفحة ٥٠٠ O. Borelli, Choses politiques d'Egypte.

وكريستيان Cressaty Comte Cressaty صفحة ٢٨، ١٧٨.

(١٤٢) براجع كريستيان (كونت دى): مصر اليوم (١٩١٢) صفحة ١٧٧-٨٠، شارل عيسوي صفحة ٣٤ مصر في نصف قرن.

(١٤٣) براجع: لاندس (دايغيد) Landes David: بنوك وناشوات: المالية الدولية والسياسية الاقتصادية في مصر (١٩٥٨) صفحة ٥٥-٥٦.

(١٤٤) كانت رؤوس أموال كثيرة تستثمر بطبيعة الحال في قطاعات قلما كانت ذات صلة بالقطن كالغار والكهرباء وماء الشرب الخ. وكانت هذه الاستثمارات تعكس حينذاك متطلبات شعب تحسن مستوى معيشته بفضل أرباح مبيعات القطن - براجع: شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٦-٢٩.

(١٤٥) راشد البرزوي صفحة ١٤٠ - شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٤.

(١٤٦) أن سبب ذلك يعود إلى أن المساحة التي تزرع محصولون أو أكثر زادت في المدة نفسها من ٧٦٠.٠٠٠ فدان إلى ٧٧٠.٠٠٠ فدان، راشد البرزوي صفحة ١٤٣.

(١٤٧) شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٠ ومصر في ثورة صفحة ٢٧ سجل انتاج القطن هبوطاً كبيراً في سنة ١٨٨٢ فقد هبط إلى ٢٦٠.٠٠٠ قنطار من دهرين إلى جرانفيل Duffern to Granville ١٨٨٣/٣/٢٦ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٧ ولم ١٠٥٧.

(١٤٨) كروشل Crouchley التنمية الاقتصادية صفحة ١٦٤، تيري (ادموند) Thery (ادموند) صفحة ١٣٦.

(١٤٩) السيد حسن: توجيه الاقتصاد المصري صفحة ١٣٠ - تقرير مير فست كوربت إلى كرومر Sir Vincent Corbett to Cromer - في مؤلف ادموند تيري صفحة ١٢٣ - ٤، كورت كريستيان صفحة ١١١ - ١٢٥ - حسب تقديرات مصلحة المساحة بقصر قنطار واحد في متوسط غلة الفدان كان

يصل بالنتيجة إلى مجموع المحصول ومتوسط الأسمار في سنة ١٩١٢ خسارة سنوية قدرها ٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه.

(١٥٠) كان استعمال السماد الكيماوي - حيث العهد قني سنة ١٩٠٢ لم يبلغ سوى ٢١٣٢ طناً وفي سنة ١٩١٤ بلغ ٧٢,٦١٠ طناً في جميع أعزاء مصر، كورت كريستيان صفحة ١٢٣ موصوي (فر): تحسن الأقطان المصرية في مصر المعاصرة سنة ١٩٢٦ صفحة ٣٩٤ - ٤٣٣.

(١٥١) بلغت صادرات القطن من محصول ١٩١٤/١٩١٣ فقط ٧٣٥٠.٠٠٠ قنطار، كاروبيا (م) Casoria M. مجموعة زراعية سنة ١٩٢٢ وطبعة ١٩٢٣ صفحة ١٥٢ - احصاءات زراعية شهرية، القاهرة، صفحة ٢٧.

(١٥٢) شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٨ ومجموعة الاحصاءات السنوية.

(١٥٣) في سنة ١٨٣٦ كانت النسبة ٤١,١٪ وفي سنة ١٨٦١ بلغت ٣٨٪ شاتس (ج) Schatz J. صفحة ٦٦٨، فرومونت (أ) Fromont A. صفحة ٦٤-٦٥ - براجع شارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ وفيه أن النسبة في السنين ١٨٨٣ و ١٩١٢: ٨١٪ و ٩٢٪.

(١٥٤) في سنة ١٨٨٠ بلغت تجارة مصر الخارجية ٢١.٨٧٠.٠٠٠ جنيه - براجع: تيري (أ) Thery صفحة ١٤٥ - وكذلك ميشيل (ب)، ليرادات الدولة المصرية طبعه ١٩٢٣ صفحة ٢٩٨.

(١٥٥) شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٥: عل سبيل المقارنة، نذكر أن القيمة الاقتصادية للتجارة الخارجية في بريطانيا العظمى زادت من ٨٨٤.٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني في سنة ١٩٠٠ إلى ١٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣. Schatz J. شاتس (ج) طبعه ١٩٣٤ صفحة ٠٠٨.

(١٥٦) يبلغ المتوسط السنوي لجميع الصادرات ١٦.١٠٠.٠٠٠ جنيه في السنوات من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢ و ٢٣.١٠٠.٠٠٠ جنيه في السنوات من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٧ - تبليط قيمة الصادرات في سنة ١٩١٢ حيلج ٣٤.١٥٠.٠٠٠ جنيه - شارل عيسوي: مصر في ثورة صفحة ٢٨ - طبعه ١٩١٣ صفحة ٢٦٠.

(١٥٧) من ٨.٤٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٥ إلى ١٤.١٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٢١.٦٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٥ تيري (أ) صفحة ١٤٨ - شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٨.

(١٥٨) تيري (أ) صفحة ١٤٨ طبعه ١٩١٤ صفحة ٤١٩.

(١٥٩) شاتس (ج): التنمية التجارية في مصر صفحة ٦٥٥: لم تشمل هذه الأرقام معاملات القنود والتجارة مع السودان.

(١٦٠) ملتر (أ) صفحة ٦١٢ - ٦١٣ ميتان (أ) Metin A. صفحة ١٢٠-١٢١.

(١٦١) عيسوي (شر): مصر في ثورة صفحة ٢٧.

(١٦٢) تيري (أ) صفحة ١٥٢.

(١٦٣) كروشل (أ) التنمية الاقتصادية صفحة ١٧٤.

- (١٦٤) المصدر: تجارة مصر الخارجية، بيانات سبيد/ كروئيل (أ): ميران التجارة منذ سنة ١٨٨٤/مصر المعاصرة (١٩٣٥) صفحات ٤٩١-٥١٢- صفحة ٤٩٩، وكانت فرنسا العميلة الثانية لمصر فقد بلغت مشترياتها ١٠٤٠٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ و ١٧٠٠٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥، ترى Thery صفحة ١٥٢.
- (١٦٥) أرسجون (ب) صفحة ٣١٣: في سنة ١٩٠٥ بلغت جملة صادرات القطن ١٥٩٦١ ٣٤٥ جيهاً، اشترت إنجلترا منها بمبلغ ٧٩٨٢٠٠٠ جنيه وبرسا ١٣٩٣٠٠٠ جنيه وألمانيا ١٣٥١٠٠٠ جنيه والولايات المتحدة الأمريكية ١٢١٢٠٠٠ جنيه ترى (ادموند) صفحة ١٥٤.
- (١٦٦) ترى (ادموند) صفحة ١٥٤: تراجع أيضاً شابل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ وكروئيل (أ) التنمية الاقتصادية صفحة ١٧٤ وكلاهما بقدر نسبة الزيادة البطيئة بـ ٣٧،٠٪ في السنوات ١٨٨٥-١٨٨٩.
- (١٦٧) ترى (ادموند) صفحة ١٥٤.
- (١٦٨) شابل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٨، البروي صفحة ١٧١.
- (١٦٩) المصادر: ترى ادموند صفحة ١٥٣، ملتر (أ) صفحة ٢١٤ كروئيل (أ) طبعة ١٩٣٥ صفحة ٤٩٩- في سنة ١٩٠٥ كانت تركيا المصدرة الثانية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ثم فرنسا بمبلغ ٢٣٠٠٠٠ جنيه.
- (١٧٠) ادموند ترى Thery صفحة ١٥١-١٥٢.
- (١٧١) ملتر Milner صفحة ٢١٤.
- (١٧٢) لينس/الانجليزية، مؤلفات محتارة صفحة ٦٩١.
- (١٧٣) شانتس (ج): تنمية التجارة في مصر (١٩٣٤) صفحة ٨٠.
- (١٧٤) تراجع شابل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٣٨ (ج) الصناعة والمستقبل الاقتصادي في مصر ١٩٢٧ صفحات ٣٥٩-٣٨٤ صفحة ٣٦٠.
- (١٧٥) ميشيل (ب): الإيرادات الدولية المصرية طبعة ١٩٢٣ صفحة ٢٩٨.
- (١٧٦) يشمل مجموع الضرائب غير المباشرة (متوسط عشر سنوات) رسوم الجمارك على البصالح والدخان ورسوم الاتحاح والذمعة والتسجيل والرسوم القضائية ورسوم الصادر على القطر الخ، وقد كان مجموع الضرائب غير المباشرة كما يأتي:
- | | |
|-----------|----------------|
| ١٨٨٩-١٨٩٠ | ٢ ١٧٩ ٠٠٠ جنيه |
| ١٨٩١-١٩٠٠ | ٣ ٢٦٨ ٠٠٠ جنيه |
| ١٩٠١-١٩٠٩ | ٤ ٩٨٣ ٠٠٠ جنيه |
| ١٩١٠-١٩١١ | ٥ ٦٦٠ ٠٠٠ جنيه |
- بابايات (أ) مصر الاقتصادية والثالثة (١٩٢٣) صفحة ١٤.
- (١٧٧) إيرادات مؤسسات الدولة تصل الباحث، ففي الوقت الذي لا يكلف تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلا مصاريف طفيفة يجد أن استغلال المؤسسات العامة يحتاج إلى نفقات عامة تنقص حيزاً كبيراً من الإيرادات وتحولها أحياناً، وقد بلغ مجموع إيرادات أملاك الدولة ومؤسساتها (متوسط عشر سنوات) ومما للسلك الحديدية والتلفارات ومحاصيل الأملاك، كما يأتي:
- | | |
|-----------|----------------|
| ١٨٨٩-١٨٩٠ | ١ ٦٦٩ ٠٠٠ جنيه |
| ١٨٩١-١٩٠٠ | ٢ ١٩٦ ٠٠٠ جنيه |
| ١٩٠١-١٩١٠ | ٣ ٤٦٣ ٠٠٠ جنيه |
| ١٩١١-١٩١٥ | ٤ ٥٧٩ ٠٠٠ جنيه |
- بابايات (أ) صفحة ١٥.
- (١٧٨) ميشيل (ب) صفحة ٣٠٥، أرسجون (ب) صفحة ٥٠٣ في سنة ١٨٨٠ كانت الضرائب العقارية تمثل ٦٤٪ من إيرادات الدولة.
- (١٧٩) في سنة ١٩٢٢ = ١٩٢٣ هبطت نسبة الضريبة العقارية إلى ١٦٪ ونسبة جملة الضرائب المباشرة إلى ٢٢٪: تراجع: ميشيل (ب) صفحة ٣٠٥. راشد البروي صفحة ١٧٣.
- (١٨٠) إن اتفاق لندن وضع مبدأ حرية التعامل في مصر، وكان الغرض من رسوم الجمارك تهديد الدولة بالإيرادات لإحياة الصناعات، وفي سنة ١٩٠٥ لتسهيل النهوض بالاقتصاد في البلاد أعفت الحكومة بعض البطائع الضرورية للتنمية من الضرائب، وخفص الرسم الموحد المحدد بـ ٨٪ إلى النصف على جميع البقود والفحم والنازوت والبرول والحشب وحل الموالى.
- (١٨١) حزة كثير من زيادة إيرادات أملاك الدولة كان سببه بيع بعض أراضيها.
- (١٨٢) راشد البروي صفحة ١٧٣.
- (١٨٣) ميشيل (ب) صفحة ٣٢٢.
- (١٨٤) كروئيل (أ). أم قرن من التنمية الاقتصادية، في مصر المعاصرة (١٩٣٩) صفحة ١٣٣.
- (١٨٥) بن سنة ١٨٠٠ و ١٩٣٠ زاد عدد سكان مصر بنسبة ٥٤٦٪ في الوقت الذي زاد فيه عدد سكان أوروبا بنسبة ١٦٥٪- موريا (لتر) Mboria Lefter سكان مصر (رسالة) مارس ١٩٣٨ - صفحة ٥٣.
- (١٨٦) ظل عدد السكان ثابتاً لا يتغير في الحقبة من سنة ١٨٠٠ و ١٨٢١، فقد كانت البلاد قد أسلمت للغزو الفرنسي والغزو التركي والغزو الانجليزي وما عقب هذا الغزو المتعدد من تردد وهجرى.
- (١٨٧) ذكرور لثني (أ): تعداد السكان في سنة ١٩١٧ في مصر المعاصرة (١٩٢٢) صفحات ٤٢٦-٤٨٥، يجب أن لا نسلم بدقة احصاءات التعدادات التي جرت قبل سنة ١٩١٧ لأن الوسائل التي استخدمت فيها لم تكن دقيقة، وتعدا سنة ١٨٨٢ لم يكتمل.

- (١٨٨) إن المعدلات السنوية في الفترة من ١٨٤٢ إلى ١٨٨٢ تختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً كبيراً فقد كانت بنسبة ٧٦٪ في السنوات من ١٨٤٦ إلى ١٨٧٥ و ٢٩٪ في السنوات من ١٨٧٣ إلى ١٨٨٢. وهذا الاختلاف يعود إلى نقص وسائل التعداد، وذكر ذلك حسن رياض جميع الفترة من سنة ١٨٠٠ إلى ١٨٨٢ معادلة موحداً بنسبة ١٣,٣٪ يقول لنا أن هذه النسبة معقولة - حسن رياض صفحة ١٣٤.
- (١٨٩) حسن رياض صفحة ١٣٥، كليفلاند (و) Cleland W. مشكلة سكان مصر في مصر المعاصرة (١٩٣٧) يقدر عدد سكان مصر في سنة ١٨٨٢ ب ٧٥٠٠٠٠ نسمة.
- (١٩٠) إن نسبة سكان المدن بالقياض إلى مجموع السكان تغيرت من ١٩٪ في سنة ١٨٨٢ إلى ٢١٪ في سنة ١٩١٤.
- (١٩١) كان سكان القاهرة ٨٣٨ ٣٧٤ نسمة في سنة ١٨٨٢ و ٩٣٩ ٧٩٠ نسمة في سنة ١٩١٧، وسكان الاسكندرية ٣٩٦ ٢٣١ في سنة ١٨٨٢ و ٦١٧ ٤٤٤ نسمة في سنة ١٩١٧ ليلى (د) - مصر المعاصرة ١٩٢٢م صفحة ٤٨٦.
- (١٩٢) في سنة ١٩١٧ بلغ عدد العائلات ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ عائلة منها ١٨٠ ٠٠٠ عائلة يتراوح عدد كل عائلة منها بين ٥ و ٨ أشخاص يعيشون في مساكن من غرفة واحدة أو غرفتين و ١٢٠ ٠٠٠ عائلة بين ١٢,٩ شخصاً يعيشون في مساكن لا تتجاوز ثلاث غرف ليلى (د) صفحة ٤٨١ - ٤٩١.
- (١٩٣) مبريا (الغفر) صفحة ٨٤.
- (١٩٤) مبريا (الغفر) صفحة ٣٦: هذا الرقم لسنة ١٩٢١ يليها اليابان بنسبة ٣,٥٪ وإندونيسيا بنسبة ٣,٣٪، ومعدل المواليد في فرنسا ١,٩٪ وفي إنجلترا ١,٢٪.
- (١٩٥) مبريا (الغفر) صفحة ٤٧: كليفلاند (و) صفحة ٧٥ فرمون (ب) صفحة ٦: التقديرات بنسبة ٢,٦٪ ثم شيل بنسبة ٢,٤٪، و ٥٣,٥٪ من الوفيات أطفال تقل سنهم عن ٥ سنوات، ويكاد تلك المواليد يصل إلى من البلوغ، ومن ٦٢١ ٠٠٠ مولود بين سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٨ بلغ ٢٩٦ ٢٠٨ مواليد تقريباً قبل من العاشرة ذكور وفتيات (د) أعمال المؤتمر الوطني المصري (١٩١٠) صفحة ٢٠٣.
- (١٩٦) مبريا (الغفر) صفحة ٦٧: في سنة ١٩٦٥ بلغت كثافة السكان في تلجيكاً ٢٩٣ لكل كيلو متر مربع مقابل ١٠٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع في مصر، وجدير بالذكر أنه إذا بلغت حصة المساحة في مصر ٩٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع، فقط ٣٣١ ٥٩٥ كيلو متراً مربعاً كانت مسكونة في سنة ١٩٠٩ بها ٢٢,٢٢٢ كيلو متراً مربعاً من الأراضي المزروعة و ٤٦٧٢ كيلو متراً مربعاً من الأراضي البور و ٥٧٤٦ كيلو متراً مربعاً من الأودية والسهل والبحيرات وأشجار النخيل - كريساني صفحة ٥٣ - ٥٤.
- (١٩٧) كليفلاند صفحة ٦٨، ٨٢.
- (١٩٨) حسن رياض صفحة ١٤٣، السيد حسن صفحة ١٥٥، فرمون (ب) صفحة ٨.
- (١٩٩) لم يكن جزء فقط من العمال الزراعيين يستخدم في سنة ١٨٨٢، ولكن كان من شأن مضاعفة الزراعة استخدام عدد أكبر من العمال بحيث كان استخدام جزء فقط من العمال الزراعيين في الألياف أمراً نادراً في سنة ١٩١٤. حسن رياض صفحة ١٤٥.
- (٢٠٠) من جهة أخرى لم يستغل استأجر المساحة التي كانت تزرع قطعاً من غو الانتاج الكلي.
- (٢٠١) لوزي ليد: مصر منذ كرومر - الجزء ١ صفحة ١٤٥ - ٦.
- (٢٠٢) بلغ الدخل السنوي الصافي لكل ساكن زراعي ٧ جنيهات في سنة ١٨٨٢ وكذلك في سنة ١٩١٤، وعلى سبيل المقارنة في سنة ١٩٦٠ هبط الدخل الصافي لكل ساكن في الألياف إلى ما يعادل خمسة (٥) جنيهات ونصف (قيمة سنة ١٩١٤) أي ٧٧٪ فقط مما كان عليه بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤. حسن رياض صفحة ١٤٠.
- (٢٠٣) شالبي (ج) تنمية التجارة في مصر (١٩٣٣) صفحة ٦٥١ - ٩٥ و صفحة ٦٢٥.
- (٢٠٤) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٤.
- (٢٠٥) المصدر: تقرير بروت ٦٠ م فبراير ١٨٩١، التقرير السنوي ١٨٩٤ و ١٩٠٥، ارنجوت (ب) صفحة ٤٠٦ - ٧، يوسف نحاس: الفلاح المصري صفحة ١٠٣ - ١٠٤ أسرار الحبوب هيبت بنسبة ١٠٪ بين سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٨. اليوسفور المصري ٧ يناير ١٨٨٩.
- (٢٠٦) Baring to Salisbury من بارنج إلى ساليسبري في ٢٠ فيلبر ١٨٩٠ دار المخطوطات العامة ٨٧/٤٣٠٨.
- (٢٠٧) المصدر: بوللي (أ) و O. Borelli, Choses politiques d'Egypte صفحة ٤٩٩.
- (٢٠٨) المصدر: تقرير مصلحة الأملاك الحكومية سنة ١٨٩٢.
- (٢٠٩) المصدر: مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٧ ملحق رقم ٣٠٧ صفحة ٢٩٧ ولوشيه E. Plauchet, L'Egypte et l'occupation anglaise.
- (١٨٨٩) صفحة ١٨١.
- (٢١٠) بلوشيه E. Plauchet صفحة ١٨٢ ونشيل أ. Plaies d'Egypte, Chesnel E. (١٨٨٨) صفحة ٢٧ - المناطق التي اشتد فيها هذا النقص في قيمة أراضيها كانت مدنات البحيرة الغربية والمهذبة والمنوبة والقليوبية، وقد روى شيسل أن الفلاحين في الحديقة قد عملوا زراعة الأقوف من اللقادين لمعمرهم عن دفع الضريبة العقارية (المال).
- (٢١١) ارنجوت (ب) صفحة ٤١٢ - ٤١٣.
- (٢١٢) في رأي مالفوس Malthus أن مواد المعيشة ارتفعت بالتصاعد العددي من ٢,٢، ٤، ٦، ٨، ١٠... في حين أن عدد السكان تضاعف بالتصاعد الهندسي من ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ولابد من العدد لا تنفق أعداد التصاعد في الجانبين ومن ثم ترتفع قيمة المواد للمعيشة.
- (٢١٣) ليجران (ف) Legrand F. تقلبات الأسعار وزيات ١٩٠٧ - ١٩٠٨ (رسالة) صفحة ٣٧. زادت غلة أراضي القمح قليلاً في أملاك الدولة من ٤,١١ أروب للقدان في سنة ١٨٩٧ إلى ٥,١٠ أروب للقدان في سنة ١٩٠٦.
- (٢١٤) ليجران (ف) صفحة ٥١.
- (٢١٥) ارنجوت (ب) ونشيل ب (ب): التداول والائتمان وأدواتها في مصر مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٠٨ La circulation, le crédit et leurs instruments en Egypte.
- (٢١٦) هذه الزيادة في استيراد الذهب على الولايات منه تعود في الواقع إلى اصلاح النقد في سنة ١٨٨٥، الذي أغنى الجنيه المصري الذهب، وتعتبر تقرير

١٠٩ جنيه

٨ جنيه

٢ جنيه

٣٠١ جنيه

(٧) تجارة وصناعة

(٨) مؤسسات صناعية للدولة

(٩) شركات مساهمة أجنبية للأعمال العقارية

المجملة

وقد نقد جيمس باكستر هذا التقرير نقداً شديداً قائلاً أنه يقل عن الحقيقة بنحو ٥٠٪- (مصر المعاصرة (١٩٢٣) صفحة ٤٠٥).

(٢٤٠) لبني: صفحة ٦٠٤ السيد حسن - صفحة ١٥٤.

(٢٤١) Craig J. L. كرايج ج. أ. للمالية العامة في مصر، مصر المعاصرة (١٩٣٠) صفحة ٤٩.

(٢٤٢) السيد حسن صفحة ١٥٤، حسن رياض صفحة ١٦٣.

(٢٤٣) أنطون كريتشا وسكي (س) Krichewsky S. مقاييس الحضارة المصرية (طبعة ١٩٣٠) صفحة ٦١٨.

لاكوسه Y. Lacoste: البلدان المختلفة صفحة ١٣ (٨٠ - ٨١).

بوف Puf صفحة ١٧٨: اقتصاد وصناعة، الجزء الأول، مستويات المعيشة والحضارة: (طبقات عمالية ١٩٥٦) صفحة ٢٠٥ صفحة ٧٧.

دلورا (ر) Delprat R.: مستويات الاستهلاك في مناطق العالم العشر صفحة ١٣٢.

(٢٤٤) ان غلة الفدان من القطن ومن الزراعات الأخرى، (بعد ذلك لتحسين البائع) انخفضت انخفاضاً ثابتاً في آخر القرن التاسع عشر، وهذا المبرر قابل له ارتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية بالتدريج في أول القرن العشرين، وكذلك استمر إيراد الفدان الصافي في الانخفاض كما يتضح من أرقام الأملاك الأثرية في سخاء.

سنة ١٨٨٣	٥٠٠ قرش
سنة ١٨٩٧	٢٥٥ قرشاً
سنة ١٩٠٠	٤٧٤ قرشاً
سنة ١٩١٠	٦٦٠ قرشاً
سنة ١٩١٦	٧٢١ قرشاً

أفيجنور (س) Avigdor S. مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧ و ٣١، ملحق رقم ٢ برقم ٢٠٤ صفحة ٣٠٢.

(٢٤٥) في سنة ١٩١٢، قدر كريشاني إيراد الفدان الصافي من الرسم بمبلغ ٥ جنيهات ومن الفاكهة والبقول بـ ١٥ حبيباً ومن مختلف الحضر والبقول السوداني بـ ٥٠٠٠ حبيباً ومن الأرز بـ ٧ جنيهات ومن القمح بـ ٣٠١٠٠ حبيباً ومن القمح بـ ٤ جنيهات ومن القمح بـ ٤ حبيباً ومن الشعير بـ ٥٠٠ حبيباً، ومن قصب السكر بـ ٩٧٠٠ حبيباً ومن القطن بـ ١٢٠٣٠٠ حبيباً.

(كريشاني صفحة ١٧٧).

(٢٤٦) أفينجور (س) مصر الزراعية (١٩٣٠) صفحات ٧٢ - ١٠٤ وصفحة ٨٥.

(٢٤٧) حسن رياض صفحة ١٤١.

(٢٤٨) شارل عيسى: مصر في نصف قرن صفحة ٣٤، وكريشاني صفحة ١٠١ ان حصة القطن تبلغ ٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠ حبيباً.

(٢٤٩) حامد عزمي: بحث في الدخل الزراعي في مصر (مصر المعاصرة (١٩٣٤) صفحة ٧١٢ - ٧١٤)

(٢٥٠) مينوست (J) Minost E. صفحات ٥٤٥ - ٥٥٣.

(٢٥١) مينوست (J) صفحة ٥٥٤.

(٢٥٢) مينوست (J) صفحة ٥٥٩/٥٦١.

(٢٥٣) مينوست صفحة ٥٦٢/٥٦٥، حسن رياض صفحة ١٤٦، يقدر رياض أن حملة قيمة إيجار الأبقار في سنة ١٩١٤ بلغت ٢٧٪ من الدخل الزراعي.

(٢٥٤) حسن رياض صفحة ١٤٧ - ١٤٨.

(٢٥٥) حسن رياض صفحة ١٤٩ - ١٥٠، ١٦١.

(٢٥٦) حسن رياض صفحة ١٦٢. حسب حساب كريشاني، بلغت حملة قيمة الأملاك في المدن في سنة ١٩١٢ نحو ٧٧ ٨٠٠ ٠٠٠ حبيباً صفحة ١٦٩.

(٢٥٧) حسن رياض صفحة ١٦٣.

(٢٥٨) ج. أ. كرايج: بعض دلائل أخرى كالرسوم الجمركية ورسوم دمع المصوغات والرسوم القضائية ورسوم التسجيل، وفي أوقات الرخاء كان الفلاح ينفق ماله في شراء المصوغات فزادت أعماله قسم الدمع، وكذلك في أوقات الرواح تضاعفت مشتريات الأراضي فزادت رسوم التسجيل، ومن جهة أخرى في الأوقات العصيبة ازدادت اجراءات نزع الملكية الجبري للأملاك المرحونة فزادت الرسوم القضائية.

(٢٥٩) سامي جبر: التاريخ الاقتصادي والسياسي للأملاك العقارية في مصر (رسالة) بورجو ١٩١٩ صفحة ١٤٢، وصفحة ١١٩ منذ الاحتلال الإنجليزي تمت ثروة البلاد بالأفانل الشرايد على القطن المصري بسبب إزدياد الرفاهية في العالم في تلك الحقبة.

(٢٦٠) ارتينجون (ب) صفحة ٦١٤.

(٢٦١) ارتينجون (ب) صفحة ٣٣٥ - ٣٤١.

(٢٦٢) ثوري (E) Thery E. صفحة ١٤٨.

(٢٦٣) يشير ذلك الرقم التقاسي إلى الزيادة في إريادات الآلات أثناء الفترة من ١٩٠١ - ١٩٠٥.

(٢٦٤) كرتشولسكي (س) Krichewsky S. صفحة ٢٢٢. بلغ مجموع عدد المودعين في صندوق التوفير ٤٣٤٢٤ في سنة ١٩٠٥ و ٢٨٢٤٠١ في سنة

- ١٩١٣ كما بلغ الرصيد لحسابهم ٢٤٠٩٠٥ جنيهاً في سنة ١٩٠٥ و٦٤٢٦٧٨ جنيهاً في سنة ١٩١٣. (مجموعة الإحصاءات السنوية).
 (٢٦٥) المصدر: ملر (أ) صفحة ٢١٦ إلى ٣٨٨. كريتشوسكي (م) صفحة ٦١٩. توي (أ) صفحة ٢١٤.
 مجموعة الإحصاءات السنوية في مصر ١٩١٠ صفحة ١٤٠-٣- أرقام سنة ١٨٨٨ و١٨٩١ لا يمكن الاعتماد عليها.
 (٢٦٦) كرومر: تقرير السرى عن سنة ١٩٠٤.
 (٢٦٧) ماتشيل Machell (مستشار نظارة الخفائية المصرية) - مقكرة عن الحرام في مصر ١٩٠٦ ملحق ٧، التقرير السنوي لسنة ١٩٠٥.
 (٢٦٨) المصدر: مجموعة الإحصاءات في مصر ١٩١٠ صفحة ١٠٤-١٠٥ و٩٨-٩٩- تقرير المنشار القضائي لسنة ١٩١٠ صفحة ٦.
 (٢٦٩) موبه (ر): العلاقات بين مو الثروة وزيادة الأجرام في مصر. مصر المعاصرة ١٩١٢ صفحات ٢٧-٤٢ صفحة ٣٣.
 (٢٧٠) موبه (ر) صفحة ٢٨-٣٩.
 (٢٧١) موبه (ر) صفحة ٤٠.
 (٢٧٢) موبه (ر) صفحة ٣٩.
 (٢٧٣) كانت كثافة السكان أشد في المدن وفي المناطق الريفية الغنية منها في الوجه القبلي، كما أن الحرام كانت دائماً أكثر في المجتمعات كثيفة السكان منها في المجتمعات قليلة السكان وبفضل أن ذلك كان كشف الحرام أقل في مراكز المدن منه في الأرياف ومن ثم كان ذلك التفاوت الكبير في المعدلات المسجلة.
 (٢٧٤) مجموعة الإحصاءات ١٩١٠ صفحة ١٠٤-١٠٥.
 (٢٧٥) S. Krichewsky (م) كريتشوسكي صفحة ٥٩٤.
 (٢٧٦) محمد القللي: الجريمة وأسبابها في مصر (رسالة) ١٩٢٩ صفحة ٣٩٠، ٢٢٢، ٣، ٢٢٧-٢٣٢.
 يقول موبه: كما رأينا أن التقدم الاقتصادي يشجع الحرام على الأملاك دون الحرام على الأشخاص، غير أن سير هذين النوعين من الأجرام لم يكن مماثلاً فقد زادت الحرام على الأملاك ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في حين أن الحرام على الأشخاص لم يزد إلا ضعفين ونصف، أما الخبز في كلتا الحالتين فقد كان الأرباح لهما مماثلاً على وجه التقريب أي ٩١٪ في الحرام على الأملاك و ٨٢٪ في الحرام على الأشخاص ومن جهة أخرى ظل هذا الأرباح مستقلاً عن تقدم الثروة إذ أن تصاعد هذه الأرباح استمر في فترة الركود الاقتصادي (١٩٠٧-١٩٠٩).
 (٢٧٧) محمد القللي صفحة ٢١٩-٢٢٠.
 (٢٧٨) الثروة تجذب الناس إلى المدن، نشر الآراء المادية وتشجع الحشع، والفقر يزيد المشغولين الذين لا عمل لهم، وهكذا تؤثر الحالة الاقتصادية تأثيراً لا شك فيه في أجرام المدن، ومحمد القللي صفحة ٢٥٣، ٢٥٤.
 (٢٧٩) أما أثر الحالة الاقتصادية في الأرياف هطيف، لا الفقر ولا الثروة يكتفيان بوع الأجرام وبعدها ومحمد القللي صفحة ٢٥٤.

إنعكاسات قبضة الاستعمار

«إن مصالحنًا في مصر ومصالخ الشعب المصرى سواء على الإطلاق» (ملتر^(١))

ظهرت الامبريالية في مصر على أثر عجز الحكم الخديوى عن توجيه آثار التطور الاقتصادى في البلاد وهكذا بإعادة النظام إلى نصابه . وقدره الإدارة الحكومية والسير حثيثاً بالتوسع الاقتصادى وطلدت الامبريالية هذا التحول الأساسى في تاريخ البلاد، فإستغلال موارد مصر وتولى رفع المستوى المادى للشعب قد خففا من حدة القلق في النفوس وأخيراً بقطعة الضمير الوطنى غير أنه بعد مرحلة من التطور الاقتصادى والاجتماعى حمل النظام الاستعمارى في ثناياه جرائم انهياره كما أن إتجاه نظام الاحتلال إلى البقاء أبداً بوسائل قلما انفتحت رغائته الأولى التى لم تكن وفق هدفه أصلاً، قد أفسد الكثير من آثار اصلاحه وإستحثت بقطة الضمير الوطنى لدى أشد أنصار الاستعمار تطوراً، ولم يتقدم المجتمع الاستعمارى حينذاك نحو التكامل بل سار سيه الخبيث نحو مواجهة حقيقة الحال .

لم ينكر أحد في مصر تلك الظاهرة الايجابية لعمل إنجلترا على إصلاح البلاد^(٢) ولكن في مطلع هذا القرن العشرين كان الجيل الجديد قد بلغ أشده ولم يكن قد عانى شرور الحكم السابق وظلمه، ولما كان ذلك الجيل الصاعد لا يستطيع المقارنة بين النظامين القديم والجديد، فقد تعذر عليه في الغالب تقدير القيمة الحقيقية للتطورات التى جرت في ظل الاحتلال . وقد كان في رأى هذا الشباب المثقف أن حلول فترة من الانطلاق الاقتصادى ومن الفاعلية الادارية والقضائية يذهب بتلك الحالة من الخضوع السياسى التى تردت فيها مصر .

وهكذا في حماس الرغبة في العمل توردت الطبقة المثقفة من الجيل الصاعد على روح سلطة الحاكم الفرد الذى يدير شؤون البلاد كما يريد هواه أن يديرها ولا يرمى للشعب كرامة ولا رأياً، تلك الروح العاتية التى طغت على الحياة السياسية في مصر وكانت حجر عثرة في سبيل تلك الطبقة المثقفة الناهضة ورغبتها الشرعية في أن تكون القوة الحقيقية للسير بمقدرات البلاد إلى الأمام .

وفي أقوال الخطيب الوطنى مصطفى كامل، رائد الوطنية المصرية، تعبير رائع عن تلك المطامح حين صاح قائلاً ان: «كثيرون من الناس تستبويهم الحالة المالية في مصر ويعجبون للمصريين كيف لا يكونون سعداء في كنف الاحتلال كأن مصر في اعتقادهم سوق وليست وطناً... لا رخاء ولا ثروة على الإطلاق يمكن أن تنسى الرجل كرامته ورسالته في العالم وحرته في بلاده . ان مصر في المطالبة بحريتها لا تتطلب صدقة بل تتطلب حقاً معترفاً به لا جدال فيه، إنها تطالب بحقها في الحياة وفي الوجود^(٣) . إن سلاسل العبودية هي سلاسل سواء كانت من ذهب أو من حديد^(٤) .

وقد كان رأى أحمد لطفي السيد، لسان حزب الأمة، أكثر اعتدالاً ولم يكن أقل وضوحاً حين قال: «لو كنا نعيش بالخبز والماء لكانت عيشتنا راضية وفوق الراضية، ولكن غذاءنا الحقيقي الذي به نحيا ومن أجله نحب الحياة ليس هو اشباع البطون الجائعة، بل هو غذاء طبيعي أيضاً كالخبز والماء، لكنه كان دائماً أرفع درجة وأصبح اليوم أغز مطلباً وأعلى ثمناً: هو إرضاء العقول والقلوب، وإنما نطلب الغذاء الضروري لحياتنا، نطلب أن لا نموت ولا يوجد مخلوق أفقر من الذى لا يطلب الا الحياة ووسائل الحياة كما أنه لا أحد أقل كرمًا من ذلك الذى يضمن على الموجود الحى بأن يستوفى قسطه من الحياة. ان الحرية هى الدعامة الأولى للحياة ولا حياة الا بالحرية»^(٦٠).

ولم يجهل كرومر سبب هذا المطلب، وقد أصاب حين نسبه إلى الظلم والحرمان من الحق باقصاء المستعمرين من الحياة السياسية في بلادهم حين قال: «في البلاد التي يقوم فيها الأجنبي بالجانب الأكبر من النشاط في مجال الإصلاح والتقدم من الطبيعي، حتماً وعلى الرغم من جميع المظاهر، أن يكون هنالك إتجاه ضعيف، ولكنه شديد الضرر، نحو إعتبار كل عمل من أعمال الحكومة لا يتواءم مع الأمانى الوطنية المشروعة ان لم يتعارض معها»^(٦١).

غير أن هذا الروح لم تكن عرضاً طارئاً بل انها كانت تعبيراً حقيقياً عن طبيعة الوصاية الاستعمارية ذاتها، ذلك أن كل حالة من حالات الوصاية تنطوي على قبول المستفيد في عداد السواد الأعظم من أهل البلاد المستعمرة.

وفي مجال الاستعمار يفسر لنا هذا التحول بالاعتراف آخر الأمر بهذه المساواة بين الشعب المستعمر وأسياده الأجانب، غير أن جميع العلاقات الانسانية بين المستعمرين والشعب المستعمر بالتساوي إلى سلطة الحاكم الفرد في الإدارة والبناء تقوم على مبدأ التمييز وعدم المساواة. وهذه العلاقات، بدلا من أن تزول مع الزمن، تتأسس وتثبت لأن العلاقات الانسانية في المجتمع الاستعماري - بخلاف العلاقات الانسانية في المجتمع الرأسمالي التي تنهض على الفروق في الثروة التي يمكن تجاوزها - تقوم على العنصرية، والطابع الجوهري لهذه العنصرية يدل عليه ثبات العلاقات، ولما كان إتهام عنصري جماعي بطبيعته فهو يزوج جميع المستعمرين بدون إستثناء في معسكر المحرومين إلى الأبد. والعنصرية، كما لاحظ ألبير ميمى Alber Memmi في مؤلفه الرائع، تمثل العلاقة الأساسية التي تجمع بين المستعمرين والشعب المستعمر في صعيد واحد^(٦٢).

فلنبحث الآن ما تنطوي عليه هذه العلاقة في حالة مصر. ان السلطات البريطانية قد بررت وجودها في هذه البلاد إستناداً إلى حجج عنصرية، وفي الواقع كان الوضع العنصري - الذى كان ينسم بالغموض وعدم إتساق السياسة الاستعمارية الانجليزية - الجانب الوحيد الثابت من هذه السياسة. وتتضح من تحليل هذا الوضع ثلاثة عناصر هامة:-

أولاً : عرض الانجليز للأنتظار مع المبالغة تلك الفروق السيكولوجية التي كانت تفرق بينهم وبين المصريين الذين لا يمكن في زعم الانجليز - فهم طريقتهم في التفكير .

وقد أكد كرومر هذه الظاهرة بقوله: «على العموم ان الشرق يعمل ويتكلم ويفكر بطريقة تخالف طريقة الأوروبي في ذلك كله»^(٦٣). فالشرقي ... يعمل بأسلوب مناقض على خط مستقيم للأسلوب الذى يختاره الأوروبي في نفس الظروف^(٦٤).

ثانياً: زاد الانحياز من قيمة هذه الفروق لمصلحتهم الخاصة وللأضرار بالمصريين، ولا جدال حينذاك في تفوق الوسائل الغربية أمام العالم الإسلامي في جموده. وقد قارن كرومر فاعلية الطرق الأوروبية ونظامها وجهد الرجل الأوروبي دائماً لاختضاع الظروف لإرادته، والموضوعية التي كان يستفسر بها عن أعمال رؤسائه. قارن كل هذا بعجز الشرق وضعفه في التنظيم أو باستسلامه للقدر وخضوعه للنظام القائم^(١١). وقد كان هذا العجز على أشده لدى المصريين على الخصوص، فقوة المبادرة عندهم كانت ضئيلة جداً.. وكانوا يخضعون لأوامر المحتل دون أن يدركوا الأسباب التي دعت إليها^(١٢) ومع الخمول الذي سيطر على حياتهم اليومية كانت نفوسهم تنجس إلى الوراء دون التطلع إلى الأمام، وفي ذلك قال كرومر: «إن نفس الشرق الحقيقي مستغرقة في سباتها، كثيرة الشكوك لا تحرص مطلقاً على إصلاحها»^(١٣).

هذه العقلية جعلت منهم أناساً عاجزين عن تقدير المؤسسات السياسية التي آلت اليهم وكانت قد نمت في أوروبا منذ قرون، كما أنهم عجزوا عن استخدام هذه المؤسسات إستخداماً مفيداً، واللورد كيتشنر Lord Kitchener هذا الرجل العسكري الذي أصبح رجل إصلاح—قد جازى سلفه في الاسفاف السيكولوجي حين قال: «الشرقيون يختلفون اختلافاً جوهرياً عن الأجناس الغربية في مميزاتهم وفي مبادئهم وفي طرق تفكيرهم. ان المؤسسات الدستورية التي نمت في الغرب بعد سنين طويلة من الاختبار، لا تقى بحاجاتهم»^(١٤).

وأخيراً بعد أن كشف المحتلون—على النحو السابق بيانه—عن عيوب وضع الشرقيين بوجه عام والمصريين على الخصوص ليبرروا احتلالهم الدائم للبلاد، راحوا يذيعون هذه العيوب على الاطلاق مؤكدين أنها كانت قاطعة لا علاج لها في حين أنها من الوجهة الموضوعية كانت تفسر بعبارات تاريخية واجتماعية وكانت ترتب بإيجاز كأنها عيوب تدخل في نطاق علم الأحياء وعلم ماوراء الطبيعة، ومن ثم أصبحت كل مناقشة وكل تقدم للمستعمرين أمراً مستحيلاً.

وحسب تحليل كرومر—على ما فيه من سذاجة—ان الفروق الدينية والعقلية وفروق العادات الاجتماعية بين الغربيين والشرقيين قد سببت مواقف متناقضة على خط مستقيم. وهذه الحواجز السيكولوجية التي دعمتها وقائع التمييز العنصري، لم يكن في الامكان تجاوزها وحالت دائماً دون التفاهم بين الانجليز والمصريين.^(١٥)

وفي ظل هذا التنافر راحت سلطة الاستعمار تؤدي مهمتها الحضارية دون علم المستعمرين، كالوصي الذي يعنى بشؤون القاصر ولكن هذه السلطة الفردية الاستعمارية في البناء والادارة لم تكن سوى عنصرية متصدة، كانت نحو الوطن تماماً كالسيد ازاء مرؤوسيه، وقد فرض على هؤلاء عدم المساواة والتخلف الوراثي، وعلى ذلك فإن كل علاقة تقوم على قوة غير متعادلة لا بد أن تسود فيها مصالح الأقوى وفي هذه العلاقات يكال بمكيالين من الأخلاق ففي الاستعمار تقرر المستعمر على سلوكه من جهه وتقصى من جهة أخرى الشعب المستعمر عن كل مسؤولية إجتماعية وعن المشاركة في صنع تاريخ بلاده، ولما كان هذا الكيل بمكيالين يقوم على العنصرية فهذه العنصرية تبدو حينئذ كما صرح ألبر ميمي Albert Memmi لا كجزء عارض ولكن كعنصر من العناصر الجوهرية للاستعمار، انه أدق تعبير عن حقيقة الاستعمار^(١٦). انها إذن تلك العنصرية التي تضفي آخر الأمر معنى لاستغلال الثروات، وهي نفسها التي تقرر النمو السياسي والثقافي والاقتصادي في المستعمرة.

وهكذا في مصر سيطرت على إدارة البلاد واستغلالها تلك النزعة العنصرية التي إنتشرت في البلاد إنتشاراً مطلقاً وكشفت لنا عن نيات المحتلين الحقيقية تلك النيات التي كان يصعب إستكشافها في ظل السياسة الانجليزية القوية وهذا الإيضاح الذي جاء به كرومر لا يقل خبثاً عن جميع الإيضاحات التي صدرت عن مسؤول بريطاني وهو على كل حال دليل على هذه الحالة النفسية، فقد قال: «إن مايعنيه الأوروبيون بالحكم الذاتي المصري يتلخص في أن المصريين وقد صرفوا عن ميلهم الرجعي، لا يؤذن لهم بحكم أنفسهم الا بالطريقة التي يراها الأوروبيون»^(١٦).

وقد وضع هذا التصريح حداً لكل بحث في مدى عبارة «الحكم الذاتي» ولما كان المصريون عاجزين عن حكم أنفسهم فقد يضطلع الانجليز بهذه المهمة نيابة عنهم. ألم يكن هذا على كل حال عبء الرجل الأبيض؟ ودور الوصاية هذا كان جديراً بالثناء من الوجهة النظرية وفي الحدود التي تسمح بإقامة مجتمع أفضل، غير أن تعصب العنصرية الذي كانت تلك الوصاية تختضب بلونه كان له في الواقع أثره في إفساد غاية الاحتلال الأولى لم تكن تتعدى نطاق الوصاية الادارية والمالية ومن ثم أدى تعصب العنصرية إلى تحويل تلك الغاية الأولى للاحتلال إلى إستغلال طامع. ونعني بالاستغلال الطامع أن الانجليز بعد أن إستكشفوا منافع جمة الفوائد في مصر أرادوا توطيد سيادتهم بالحد من قوة مقاومة المصريين وابعادها، وذلك بتعزيز قبضتهم على الادارة، وبالوقوف حجر عثرة في سبيل نمو المؤسسات السياسية وبالحط من شأن الثقافة الوطنية وبتجسيم ظاهرة الاحتلال في إقتصاد البلاد.

غير أن تعزيز أشكال السيادة كان له أثر عكسي فبدلاً من أن يوطد قواعد حكم الاحتلال لم يستطع أن يخمّد جذوة مقاومة المصريين بل زادت اشتعالاً.

وأقامت إنجلترا في وادي النيل زمناً طويلاً لتحمي مصالحها، وهذه المصالح التي كانت تتعارض في الغالب مع مصالح مصر لم تكن دائماً وفق حاجة البلاد ولم يكن في وسع المصريين إلا أن يروا عجزهم واضحاً للعيان والشعور بالهوان العميق لأنهم وتاريخ بلادهم ملمح الأنظار، لا شأن لهم فيه^(١٧). ولكن كان لهذه الحالة التي انطلوت على الذل والحرمان من الحقوق-أثر كبير في خلق العنصر السيكولوجي بإعتباره العامل الضروري ليقظة الضمير الوطني، وفاتحة التحرر من يقة الاحتلال، ومن كل هذه الاهانات التي انتهالت على المصريين كانت اهانة الكرامة-التي صدرت عن الاتهام العنصري أقسى ما شعر به المصريون، وعندما يستعيدون قواهم عاجلاً أو آجلاً سيعلمون كيف يرفضون هذا النقص الذي فرضه عليهم تحتل بقوة سلطانه.

أ- مصر والتبعية السياسية:

(أ) سيطرة إنجلترا على الأجهزة الادارية:

إن سيطرة إنجلترا على الجهاز الاداري والسياسي في مصر لم يكن وفق إستراتيجية سابقة فقد ظل الوضع القانوني لإنجلترا في مصر غامضاً حتى إعلان الحماية في سنة ١٩١٤، كما أن دور الوصاية الذي أخذت حكومة لندن على عاتقها القيام به قد عانى من آثار هذا الإرتباك، كذلك السيادة الأجنبية-التي كانت في البداية أثناء مدة محددة تتولاها قطاعات إعادة النظام والاستقرار-قد اجتازت مراحل مختلفة قبل أن تستقر وتمتد إلى جميع الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد. وخضوع مصر الذي كان يزداد شيئاً فشيئاً إنتهى

آخر الأمر إلى تطور وتعارض مع ذلك التطور الذى تمليه النظرية التقليدية للوصاية، وإلى تقدم المستفيد بالتدرج نحو الاستقلال الذاتى فالاستقلال التام، ولكن لو اتيح لنا أن نفيس تدرج إستيلاء إنجلترا على مصر لوجدنا أن الفكرة الدافعة فيه كانت بالعكس أقل وضوحاً لمدارك الفكر.

إن حق الوصاية الذى احتفظت به إنجلترا إلى حين قد أبعد نية النزول بمصر إلى مستوى المستعمرة، والوضع القانونى الدولى للمستعمرة حددته وزارة الخارجية البريطانية بهذا الايضاح: «ليست مصر بالبلاد التابعة لبريطانيا ولكنها إقليم مستقل ادارياً عن السلطنة العثمانية تحت الاحتلال العسكرى البريطانى»^(٢٨).

وقد نصح كرومر أن لا تضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية وأكد مرة أخرى ميلها إلى الاستقلال، بقوله: «لم أشأ على الاطلاق فى أية حالة أن أغير الوضع الدولى لمصر»^(٢٩) إن مصر يجب أن تصبح آخر الأمر إما مستقلة استقلالاً ذاتياً واما منضحة إلى الامبراطورية البريطانية، وأنا شخصياً أميل قطعاً إلى الحل الأول»^(٣٠).

وقد كرر هذا رأى فى سنة ١٩١٤ بعد قطع العلاقة التى كانت تربط مصر بتركيا، عندما كانت مسألة ضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية فى جدول الأعمال فقد قال: «قد يكون من الخطئ فى رأى رفع العلم البريطانى وضم مصر»^(٣١).

ولم تختلف أقوال المندوب البريطانى فى تلك الحقبة، سير مايلن تشيتام Sir Milne Cheetham عن أقوال كرومر: «إننا نخشى النتيجة المحتملة من ضم عاجل... الجميع يرون أن ذلك قد يؤدى إلى إستيلاء بل إلى موقف عدائى.. قد يجعل حكم البلاد أمراً شاقاً»^(٣٢).

ولسوء الحظ كانت الوقائع تناقض تلك التصريحات السافرة، ذلك أن مصر لم تخط خطوة على الاطلاق نحو الاستقلال، بل بالعكس استقر حكم الاحتلال على شواطئ النيل على مر السنين، وموظفوه—وقد زاد عددهم يوماً بعد يوم—تصرفوا كأن ذلك الحكم سيقى إلى الأبد، وكذلك كرومر قد أنكر نصائحه حين أبلغ حكومته أن تقر شريعة الحالة وتعلن بوضوح دوام الاحتلال^(٣٣). وعلى الرغم من أن «جراى» قد اعترف بالواقع، فقد رفض أن يعلن هذا المبدأ وقال: «لا أظن أن رئيس الوزراء يجوز له أن يعلن بقوة ووضوح كما ترغبون دوام الاحتلال البريطانى، دون الرجوع فى هذا الموضوع إلى الوزارة، وفى تقديرى أن جميع زملائى سيدركون حقيقة هذا الأمر ولكن بعضهم قد يعترض على الصورة التى تعلن فيها هذه الحقيقة بل قد يرتابون فى ضرورة اعلانها»^(٣٤).

ومع ذلك عدل لورد جراى نفسه بعد ثلاث سنوات عن ترده الأول، ففي بيان له عن مزايا سلطة الحاكم الفرد بمجلس العموم أدلى بأول تصريح يقوم به رجل دولة بريطانى مؤيداً بوضوح مبدأ دوام الاحتلال فى مصر: «الاحتلال البريطانى يجب أن يستمر فى مصر اليوم أكثر من ذى قبل وليست المسألة بمسألة مصالح بريطانية فى مصر على الاطلاق، إنها فقط تلك الحقيقة التى تعهدناها يوماً بعد يوم، وهى العمل الصالح، وإن هذا العمل الصالح يتوقف على إقامتنا هناك وأنا لا نستطيع مغادرة مصر دون أن نشعر بأننا أتينا أمراً مشيناً»^(٣٥).

وهنا عاد جراى إلى حجة كرومر وهى أن عجز أهل البلاد عن حمل الأعباء السياسية والإدارية قد أخر

إلى حد بعيد تطور البلاد نحو الحكم الذاتي.

«إن التطور يجب أن يكون تدريجياً إلى أقصى حد»^(٢٦) قال كرومر، ولكن هذا التصور الذى أشادوا به كان «تدريجياً» بحيث يبدو ساكناً لا يتحرك، وهكذا أقفلت الحلقة المفرغة: لم تستطع إنجلترا مغادرة مصر مادام المصريين عاجزين عن إدارة شؤونهم والمصريون لم يبلغوا مرحلة الرشد السياسى مادام الانجليز يأبون تدريبهم على إدارة شؤون بلادهم، ومن ثم كان السؤال الهام: هل كان عمز الموظفين الوطنيين السبب الحقيقى فى إطالة عهد الاحتلال أم كان مجرد سبب تذرع به الانجليز لاختفاء حقيقة أن إنجلترا لم تكن تنوى على الاطلاق ترك مصالحها فى مصر؟ ومن جهة أخرى، إذا كانت فكرة التدرج نحو الاستقلال تنطوى على أن المجتمع السياسى الوطنى كان أهلاً لقبول هذه الفكرة، فقد ذهب كرومر فى محاولته إلى حد إنكار وجود مثل هذا المجتمع فى مصر، والمصريون-هذا الشعب الذى استطاع فى ماضيه الطويل إستيعاب جميع الغزاة-لا يتمتعون فى رأى كرومر، بالعناصر الأساسية، لكيان أمة: «الواقع أن المصريين ليسوا أمة ولن يستطيعوا أن يكونوا أمة على الاطلاق، انهم حشد عرضى من صغار العناصر الدولية»^(٢٧).

وكان موقف حكومة لندن أقل حسماً ولكنها رفضت مع ذلك أن تعترف بذاتية مصر وظهرت المسألة الشرعية فى آخر سنة ١٩١٤ بالغاء السيادة العثمانية، وقد كتب سير م. مايلن تشينثام Sir M. Milne Cheetham الذى عهد اليه بتحرير إعلان الحماية، فى العقد الابتدائى ما يأتى: «إن فصل مصر عن تركيا ينطوى على احياء جنسية مصرية منفصلة»^(٢٨). ولكن وزارة خارجية إنجلترا، فى إهتمامها بأن لا تشجع الشعور الانفصالى المصرى، قد شطبت هذا النص وأعلنت فى غموض أن النظام القانونى للمصريين سيكون من الآن فصاعداً نظام «الرعايا تحت حماية حكومة صاحب الجلالة»^(٢٩).

وبجمل القول ان إنكار الشخصية المصرية ودوام نظام الاحتلال كان من شأنهما فى الواقع حرمان المصريين من إدارة الشؤون العامة فى بلادهم واقتصاصهم عن محيط المجتمع السياسى، ومع ذلك لم يكن هذا الحرمان فى نية بريطانيا أول الأمر، ففي البداية رفضت بريطانيا على الاطلاق أن تأخذ على عاتقها إدارة مصر^(٣٠) وأثرت، بالعكس، أن تقنع وصاية تتسم بالمرونة الكافية بحيث تمنح المصريين قدراً كبيراً من إدارة بلادهم. وتم الاتفاق على أن تظل الحكومة المصرية مسؤولة عن حفظ الأمن العام وأن يكون لها مطلق الحرية فى ممارسة هذه السلطة^(٣١)، وكان النظام الذى طبقه لورد دفرين Lord Dufferin موضوعاً على الخصوص لسد النقص فى موظفى الادارة المصريين، واشتمل فى جوهره على تعيين عدد من الانجليز فى الادارات المختلفة وتفويض الأمر إلى سلطتهم لاحياء هيئة فى الظاهر من النظام والفاعلية، وقد احتفظ النظار المصريون بجميع سلطاتهم التنفيذية وكان الموظفون الانجليز مرؤوسين لهم بصفة مطلقة. ولما كان القنصل العام الأول للاحتلال سير ادوارد مالت Sir Edward Malet حريصاً على هذه القاعدة-وقد رأى من الوجهة السيكلوجية، أن هؤلاء الموظفين غير جديرين بمهامهم-فقد رفض أن يستقدم من هيئة الموظفين المدنيين الهنود مرشحين للخدمة العامة فى مصر: «اننى لا أستصوب فكرة استقدام موظفين جدد من الهند فلن نجد بينهم من نحتاج اليهم هنا، وإذا كان علينا أن نتولى إدارة مصر فإن ذلك بالطبع أفضل إختيار، نجد أن استحالة تلقى الأوامر من سلطة وطنية عليا-وهى سمة بارزة عند هؤلاء الرجال-يتعذر فيها الاستفادة من خدمتهم هنا»^(٣٢).

أما النظار المصريون أصحاب الأمر فى دوائرهم فلم يكونوا خاضعين من الوجهة النظرية على الأقل لمراقبة القنصل العام، وقد أكد دفرين Dufferen فى هذا الموضوع أنه لم يكن يشعر بأنه ملزم ولا مخول له مراقبة

أعمال النظار المصريين^(٢٣) غير أن الحكومة البريطانية نظراً لمصالحها الفائقة، شعرت بأن من واجبا أن «تسدى النصح» في التدابير التي يجب إتخاذها لاعادة الاستقرار والتقدم إلى البلاد^(٢٤) وأن على الحكومة المصرية في تبادل الآراء أن تستشير الحكومة البريطانية في التطورات التي تواجهها لتحقيق التقدم^(٢٥). ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن تلك النصائح لم تكن تقبل الا بوسائل الضغط، وقد فسر لورد جرانفيل كلمة (نصيحة) تفسيراً أشد في أول فرصة هامة عندما أبدى الخديوي ومجلس النظارة ترددهم في الاصغاء التي مستشارهم الانجليز، وقد أصر جرانفيل على الأخذ برأى الحكومة البريطانية في المسائل الهامة التي تتعلق بشؤون الادارة والأمن في مصر، وفضلاً عن ذلك لم يكن النظار وحكام المديريات المصريون ليقبوا بعدئذ في مناصبهم لو أنهم رفضوا إتباع هذه القاعدة^(٢٦).

وقد وضع هذا التصريح حداً لكل غموض في حقيقة الموقف وإذا لم يكن هنالك من الناحية القانونية أى إتفاق يرسى الحدود التي كانت تستطيع إنجلترا في نطاقها أن تتأخر منها حقها في اداء النصائح الآمرة فقد كانت في الواقع صاحبة السلطة المطلقة بعد أن أقامت حماية مقنعة على البلاد لمدة غير محددة.

ومالت Malet نفسه الذي كان قبل شهرين يستهجن استخدام موظفين من الانجليز والهنود، اغتبط لأن السلطة الادارية بعد سنة من الاحتلال أصبحت في جميع الدوائر العامة في الحكومة المصرية في أيدي «وكلاء صاحبة الجلالة ورعاياها المخلصين». «المالية والزراعة والجيش وجميع أجهزة الحياة الاجتماعية في مصر نخسنا، انها في حيازتنا. ولا بد من حوادث طارئة خطيرة تنزعها منا»^(٢٧).

ويضيف مالت أن هذه الحيازة ضرورية لحياء مصر، غير أن المبدأ نفسه الذي كان يسود عمل إنجلترا الاصلاحى كان يعرب عن بلبلة في الفكر، كما أصاب الغموض نفسه، من جهة أخرى، كل سياستها في مصر: «ان المبدأ الجوهري الذي قامت على أساسه أعمال الاصلاح في مصر يمكن إيجازه في عبارة واحدة» تفكير أوروبى وأيد مصرية، ليس واجبا أن تحكم المصريين ولكن أن نعلمهم كيف يحكمون أنفسهم بقدر الامكان»^(٢٨).

وقد كانت تلك الحالة من التبعية والعجز حالة جماعية كآية تهمة عنصرية بحيث يعتبر كل مصرى مسؤولاً عنها سواء كان ناظراً أو كان الخديوي نفسه.

والنظار المصريون وهم من الوجهة النظرية أصحاب السلطة في دوائهم، قد فقدوا بالتدرج حق المبادرة^(٢٩)، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحوا لا يباشرون سوى الوظائف الشرفية، فقد كانت السلطة الحقيقية من اختصاص المستشارين ووكلاء النظارات البريطانيين الذين يحيطون بالنظارات من كل جانب^(٣٠). ورؤساء النظارات^(٣١) الذين كانوا ينتقدون تدخل الانجليز في شؤون البلاد، أقبلوا من مناصبهم، فقد أقبل شريف باشا في سنة ١٨٨٤ لأنه اعترض على مغادرة مصر السودان التي أصرت عليها الحكومة البريطانية، ونوبار باشا في سنة ١٨٨٨ ثم رياض باشا في سنة ١٨٩١ لأنهما عارضاً تولى الانجليز نظارة الحقانية (العدل) ونظارة الداخلية، وقد ساد نفوذ الانجليز في عهد رئاسة الناظرين العراقيين مصطفى فهمى باشا (١٨٩١-١٨٩٣ و ١٨٩٥-١٩٠٨) ويطرس غالى باشا (١٩٠٨-١٩١٠) اللذين خدما بأمانة السياسة الانجليزية في تلك الحقبة من الاحتلال.

أما الخديوي، الحاكم الشرعى فقد كان عليه أن لا يقر أى ميل لاستغلال البلاد ضد المصالح البريطانية

والا خلع عن عرشه، ولم يكن هنالك ما يدعو إلى فرض هذه المسألة في عهد الخديوى توفيق الذى رفعه الانجليز إلى العرش في سنة ١٨٨٢ فقد كان يدين بالحكم إلى وجودهم في مصر، أما خليفته عباس حلمى الثانى فلم يكن سهل المراس وحاول أن يتمسك بامتيازات كانت مخصصة له من الوجهة النظرية، وفيما عدا المدة القصيرة لنائب الملك، سير الدن جورست Sir Elden Gorst المعروفة «بمدة التهدة» كان حكم الخديوى عباس الثانى يتميز بالخلاف الدائم بين القصر ودار المعتمد البريطانى وانتهى بخلعه وعلان الحماية في سنة ١٩١٤.

وفي المذكرتين الآتيتين دليل على أن المعتمد البريطانى لم يكن يعامل الخديوى بشيء من الاحترام، ففي المذكرة الأولى عنف كشنر عباس الثانى على علاقته الودية بالوطنيين: «على سموك أن تعلموا حق العلم أنه مادام الجيش الانجليزى الذى رفع والدكم إلى العرش وأيقام عليه من بعده في مصر فإن حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها مسؤولة معنوياً عن حسن سير الشؤون المصرية، وفي وسعى أن أقول لسموكم انها مستتاه جداً وأن ثقتها قليلة جداً بخاشية سموك»^(١٢). وبعد شهرين تلقى الخديوى-وكان شديد الحرص على حقه في تعيين رئيس النظار-انذاراً جديداً بالخضوع لارادة الحكومة البريطانية: «ان حكومة صاحب الجلالة تعتبر أن عليكم إتباع نصيحيتها في معرفة هل العمل الذى تترجونه لفائدة المصلحة العامة أم لا»^(١٣).

ولم يمض وقت طويل حتى أقبل الخديوى عباس الثانى وحل محله أمير سلس القيادة هو السلطان حسين، وعند وفاته في سنة ١٩١٧ أختير الأمير فؤاد خلفاً له، لا لأنه على جانب من الصفات الفريدة ولكن لأنه، وقد عاش زمناً طويلاً في الخارج، كان قليل الأصدقاء في مصر ومن ثم كان مضطراً إلى الاعتماد على تأييد إنجلترا له في بقائه على العرش^(١٤).

وهكذا بإخضاع الأجهزة التنفيذية العليا «لمستشاريها» وطدت إنجلترا النظام والأمن بمراقبة الأجهزة الادارية في البلاد عن قرب^(١٥)، ولم تكن هذه المراقبة دون رضا الشعب كما ظن بعضهم، فقد كانت على الأقل في بدء الاحتلال، تتفق ورغبات طبقات هامة من السكان، والقنصل البريطانى الذى عهد اليه لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ بحس نبض الرأى العام، أخبر رئيسه بأن الأغنياء في الأرياف والعلماء والتجار كانوا شاكرين لانجلترا انقاذها البلاد من الفوضى وفضلاً عن ذلك فان المصريين، على شدة رغبته في أن يرداد اشتراكهم في الوظائف العامة، أعربوا عن: «رغبة صادقة بالاجماع في أن يشترك الانجليز مع المديرين المصريين والقضاة والموظفين على اختلاف مناصبهم ليقوم في طريق الاستقامة والواجب وليسكنوا من روع الشعب بأن الحق والعدالة سيحلان من الآن فصاعداً محل سوء النية والتعسف وشريعة الأقوى»^(١٦).

وعلى ضوء ذلك الشعور وضع لورد دفرين الخطوط العريضة لاعادة تنظيم الجهاز الادارى وهكذا أصبح الموظفون الأوروبيون ومنهم الانجليز على الخصوص أساس برنامج التجديد العصرى الذى شرعت به إنجلترا في بعض دوائر الحكومة، وفي رأى كرومر لم يكن في الامكان إدخال الحضارة الغربية إلا بواسطة هيئة من الموظفين الأوروبيين يعاونها من المصريين أولئك الذين تشبعوا بروح هذه الحضارة وثقافتها واكتسبوا معرفة عملية بأساليب الادارة^(١٧) ومن حيث المبدأ حدد دور الموظفين الأجانب بإسداء النصيح والخبرة لاعداد المصريين لحمل المسؤولية الادارية وإدارة شؤون البلاد العادية بانفسهم^(١٨). وفي الواقع ذهبت ميول نائب الملك الشخصية إلى التوسع في تفسير دور إنجلترا في نشر الحضارة وهو الدور الذى قلل من امكان إشترك أهل البلاد في الادارة والسمير بها إلى الأمام: «ليس واجبتنا الرئيسية أن ندخل إلى البلاد نظاماً يتيح، في ظل المظاهر

الرافقة للمؤسسات الحرة، لقلعة من الموظفين أن يسبقوا حكم مواطنيهم، ولكن لإقامة نظام يتيح لجمهور الشعب أن يكون صالحاً حسب مبادئ الأخلاق المسيحية^(٤٩).

وهناك عامل جديد زاد من شدة نظام الوصاية، فقد نجت عن التوسع الاقتصادي حاجات جديدة ومقتضيات إدارية جديدة تدعو إلى إستخدام عدد كبير من المتخصصين الذين لا تستطيع مصر أن تزود الإدارة بأعمالهم، وأن عجز هيئة الموظفين من أهل البلاد، في تلك الحالة، عن القيام بواجباتهم المتصاعدة جل كل تقدم نحو الاستقلال الذاتي مشكوكاً فيه وشجع بالعكس على تركيز السلطة في أيدي موظفي الاحتلال.

حقاً أنه لتناقض غريب ذلك أن السياسة الانجليزية التي أرادت أن تكفل للبلاد نظاماً مستقراً مستقلاً بفضل النمو الاقتصادي الواسع، قد زادت بهذه الطريقة من تبعية مصر كما جعلت ذلك اليوم الذي يستطيع المصريون فيه أن يحكموا بلادهم بأنفسهم، يوماً بعيد المنال على الإطلاق.

وقد شهد سير أولكلند كولفن Sir Auckland Colvin تناقض هذه السياسة بقوله: «وبهذا اتسعت الهوة بين الأجنبي والوطني، وستظهر قريباً طبقة من كبار الموظفين ذوى الجدارة العالية، تبدو وهي تراقب وحدها دون غيرها جميع أجهزة الدولة كأنها تؤخر ولا تستعجل حلول القوى الشعبية الوطنية محلها»^(٥٠).

وقد نصح سير أولكلند كولفن بالترث في مسيرة التقدم لصيانة توازن النمو بين التطور المادى وقدره أهل البلاد على إدارة شؤونها، ولكن مذهب كرومر النفعى ضرب صفحاً عن هذا النصيح، فالمصلحة الحقيقية للسواد الأعظم من السكان تقتضى الاستمرار في رفع مستوى معيشتهم حتى لو انطوى ذلك على زيادة عدد الموظفين الإنجليز في إدارة البلاد: «لقد أصابت مصر نحواً في الثروات لاتعادل على الإطلاق زيادة في معرفة إستخدام هذه الثروات التي إكتسبتها في العهد الجديد، وهذه الوثبة المفاجئة من الفقر إلى الغناء ضاعفت مشقات العمل بسياسة إستخدام الموظفين المصريين محل الموظفين الأوروبيين في أعمال الإدارة فقد انطلقت الطلبات، عند إرتفاع مد هذا الرخاء، من جميع الجهات تبحث عن عاملين على جانب من المعارف الفنية على اختلاف أنواعها، وهكذا انصببت هذه الطلبات على بلاد عاجزة عاجزاً يكاد يكون مطلقاً عن الاستجابة بها فقد زاد طلب مصريين من ذوى المؤهلات على العرض زيادة كبيرة»^(٥١).

ولكن المستوى الثقافي في البلاد لم يكن في وسعه تزويد البلاد بالموظفين المرغوب فيهم، وأولئك العاملون في مناصبهم في ذلك الوقت قلما كانوا في مستوى «مبادئ الأخلاق المسيحية» التي نادى بها كرومر، والعجز في الخلق المصرى، وهو ثمرة أجيال من الإدارة التعسفية الفاسدة قد حال دون حلول المصريين محل الموظفين الأوروبيين. «لو كان في الامكان أن أجد حولى خديويًا فطيناً نزيها ونظاراً جديريين بمناصبهم وموظفين ذوى نشاط ومرؤوسين على جانب من الدراية، لحزمت أمتعتي في الحال ولا تسحبت الجنود البيطانيون من البلاد. ان السبب الذى من أجله نحن مقيمون هنا هو أن أحداً من هؤلاء الأشخاص لم يبلغ المستوى المطلوب وأنهم لن يبلغوه قبل مضي وقت طويل»^(٥٢).

وقد بررت إنجلترا تعزيز نظام الوصاية وتوطيد سيادتها على مصر بأحد التصريحات المتناقضة التي تميزت بها: «إن من يريد مساعدة مصر على السير قدماً في طريق الاستقلال لا يجد شيئاً يفعلهُ أدعى إلى السوء والجهل من أن يعترض على إدخال المراقبة الإنجليزية في أية دائرة من دوائر الحكومة»^(٥٣).

ولكن تلك السياسة لم تستعجل السير نحو الاستقلال، كما ادعى ملتر بل حولت حكومة مصر إلى إدارة خاضعة لسلطة الدولة المحتلة وذلك بوسيلتين:

زيادة عدد الموظفين الانجليز دائماً واحتكارهم مناصب الحكم، وملتر نفسه في نقده الذاتي لفشل السياسة الانجليزية كان عليه أن يسلم في سنة ١٩٢١، بأنه «باطالة الاحتلال البريطاني لإزداد عدد الموظفين الانجليز وتوارى ذلك المبدأ أن هدف الإدارة تدريب المصريين وأعدادهم لإدارة شؤون بلادهم»^(٥٦).

كانت السلطة التنفيذية في أيدي هيئة «من المستشارين والخبراء» الانجليز التي كانت تشكل «العمود الفقري للإدارة المدنية المصرية»^(٥٧) وكانت تضم في سنة ١٨٩١، ٣٩ موظفاً كبيراً، كان يعاونهم عدد كبير من مواطنيهم ومن الأوروبيين من مختلف الجنسيات وقد زاد عدد هؤلاء الموظفين بمعدل فاق في سرعته معدل الموظفين من أهل البلاد الذين تضاعفت منزلتهم شيئاً فشيئاً وأبعدوا عن المناصب التي كانوا يشغلونها حتى ذلك الحين^(٥٨). وفي الواقع، كان الانجليز في ذلك التسابق إلى الوظائف يفضلون على سواهم، وكانت جميع الوظائف الجديدة الهامة تخصص لهم دون جدال، بل كانوا يخصون أيضاً بالكثير من الوظائف الشاغرة التي كان يشغلها غيرهم من الأوروبيين أو من المصريين^(٥٩).

والجدول الآتي يوضح ازدياد نفوذ الموظفين الانجليز على الجهاز البيروقراطي المصري^(٦٠).

الجنسية	١٨٨٢	١٨٩٦	١٨٩٨	١٩٠٦	١٩١٩
مصريون	٩٠٠٠ تقريباً	٨٤٤٤	١٠٦٠٠	١٢٠٢٧	
أوروبيون	٥٥٠	٤٠٤	٨١٣	٥٩٠	
انجليز	٢٦٤	٢٨٦	٤٥٥	٦٦٢	١٦٧١
الجملة	٩٨١٤ تقريباً	٩١٣٤	١١٨٦٨	١٣٢٧١	١٦٧١

وقد بلغت الزيادة في عدد الموظفين الاجمالي فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٩٠٦، ٣٦٪ للمصريين و٧٪ للأوروبيين و١٥٪ للانجليز كما بلغت نسبة الزيادة في عدد الموظفين الانجليز في الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٩، ٥٣٪.

وقد انخفض عدد الموظفين فيما بين سنة ١٨٨٢ و١٨٩٦ في نفس الفترة التي اتسمت بتحديد البناء وتشقّف الميزانية، وفي الوقت الذي عينت فيه الحكومة المصرية ٣٠٠ موظف جديد في كل سنة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ و٦٠٠ موظف سنوياً في الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى ١٨٨٢ خفضت حكومة الاحتلال هذا المتوسط إلى ٢٠٠ موظف سنوياً بين سنة ١٨٨٢ و١٨٨٦^(٦١). ولكن في الوقت الذي خفض فيه الانجليز عدد الموظفين بوجه عام زادوا عدد الموظفين من أبناء جنسهم وخصوا أنفسهم بإدارة جميع الأقسام الهامة مثل أقسام الأمن العام والتنمية الاقتصادية، «الجيش والمالية والأشغال العامة في أيدي الأوروبيين بصفة خاصة ويعمل في هذه الأقسام عدد كبير من المرؤوسين الفرنسيين والاطاليين النمساويين والألمان واليونانيين، غير أن المناصب الرئيسية يشغلها الانجليز والنظام الاداري في هذه الأقسام يغلب عليه النفوذ الانجليزي»^(٦٢).

وكان من شأن اصلاح الحالة الاقتصادية والمالية بعد سنة ١٨٩٧ أن نشأت متطلبات ادارية جديدة واقتضى هذا الاصلاح توسعا في المرافق العامة. وغني عن البيان أن الانجليز استفادوا من هذا التوسع أكثر من غيرهم وأصبحوا في وقت قصير أكثر عددا من الموظفين الأوروبيين، وبحجة معارفهم الفنية الفائقة راحوا يتسربون إلى الوظائف الصغرى ويحلون محل الموظفين من أهل البلاد.

وكادت وظائف المراقبين ومفتشى سكك الحديد الحكومة المصرية تكون وفقاً على الموظفين الأوروبيين، كما يتضح من الجدول الآتي: (٦١)

موظفو سكك الحديد في سنة ١٩٠٦

مصريون	أجانب	
٤	٣٢	مراقبون
١٩	٧٤	مفتشون
٥٢٣٠	١٩٨	مستخدمون
٥٢٥٣	٣٠٤	الجملة

وفي المحاكم الأهلية كان مجلس قاضي إنجليزى على الدوام في كل دائرة إلى جانب القضاة المصريين، وبلغ عدد القضاة الانجليز في سنة ١٩٠٦ اثنين وثلاثين قاضياً. (٦٢)

وامتد حرمان المصريين من ادارة شؤون بلادهم إلى البلديات حيث كانت الجاليات الأجنبية كثيرة العدد ولكنها أقلية على كل حال، وفي بعض البلديات كانت المجالس البلدية تشتمل على ٨٠٪ من الأجانب و ٢٠٪ من المصريين وفي الاسكندرية على سبيل المثال لم يكن بين مستشارى البلدية الأربعة عشر سوى ثلاثة من الوطنيين في حين كان المصريون يمتلكون ٩٠٪ من القوة العقارية. (٦٣)

وكان النفوذ الانجليزى على أشده في الجيش المصرى، ذلك الجيش المحدد بثلاثة عشر ألف رجل. كان يقود جميع وحداته ضباط من الانجليز وقلما، كان الضباط المصريون يتجاوزون رتبة القائمقام (عقيد)، وبعد وقت قصير كانت السلطة الحاكمة تبعدهم عن الجيش باعطائهم وظائف مدنية في الدوائر الادارية، وفي سنة ١٩١٠ من خمسين وظيفة عسكرية عالية كان الانجليز يشغلون ثلاثاً وأربعين والمصريون سبعا فقط. (٦٤)

وزاد عدد الضباط البريطانيين في الجيش المصرى كما يأتى: (٦٥)

ضباط في الخدمة العامة	مطاعدون يقضون معاشاً من الحكومة المصرية	
٢٦	١٨٨٣	
٥٥ (و ٣٠ ضابط صف)	١٨٨٨	
٦٩ (و ٢٣ ضابط صف)	١٨٩١	
٧٦ (و ٤٠ ضابط صف)	١٨٩٢	
١٣٤	١٩٠١	
١٨٤	١٩٠٧	١٧٥
٢٠٩	١٩١٤	١٨٧

ويرى البعض على الأرجح أن زيادة عدد الموظفين الإنجليز قد رفعت المستوى العام لفاعلية الإدارة، وإستفاد الموظف من أهل البلاد من هذه الوصاية المباشرة فبدأ أنزه وأقدر من ذي قبل، ولكن لسوء الحظ تلك النزاهة وهذه القدرة قلما مكنتاه من الحلول محل رؤسائه الأجانب في مناصبهم^(٦٦)، وقد كان الموظف المصرى في سلبتيه وخضوعه مرآة نظام سلطة الفرد في الإدارة والانشاء تعكس ذلك النظام الذى ابتدع هذا الموظف وأحمد فيه روح الاستقلال. وقد اعتبر رجعيًا في خلقه، فأبعد شيئاً فشيئاً إلى وظائف صغيرى لا مسؤولية فيها، ومن ثم لم تتح للموظف المصرى فرصة الاطلاع والمعرفة والاشراك في وضع القرارات الادارية^(٦٧).

(ب) الهيئات البرلمانية في القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ :

فقد كانت أبواب المجلس التشريعى موصدة في وجوه المصريين كما كانت إدارة الأجهزة التنفيذية محظورة عليهم، وكانت سياسة إنجلترا في الحالتين شديدة الغموض، فقد كانت نتيجة هذه السياسة آخر الأمر عكس تلك النتيجة التى كانت إنجلترا تنادى بها علناً، لأنه إذا كان نظام الاحتلال قد تعهد في البدء بأن يساند تطور الهيئات النيابية^(٦٨) وإحياء شعور المصريين بمسؤوليتهم التشريعية فقد رفض ذلك النظام قطعاً بعدئذ جميع الإصلاحات النيابية الضرورية للبلاد معلناً أن اتساع الامتيازات البرلمانية لن يترتب عليه سوى البلبلة وفشل برنامج الإصلاح. وبالفعل بعد ثلاثين سنة من الوصاية «والاهداء البرلماني» على حد قول الإنجليز وجدت مصر نفسها عقب تلك السياسة في مجال التطور النيابى أقل تقدماً منها في سنة ١٨٨٢.

ان التدخل العسكرى الإنجليزى وإحياء الحكم الخديوى قضيا على آثار الإصلاحات البرلمانية التى شرعت فيها قبل ثلاث سنوات حركة شريف باشا الحرة وثابتتها من بعده حكومة عراقى، وقد كان من تدابير نظام الاحتلال الأولى حل الجمعية التشريعية والغاء القانون النظامى الصادر في مارس ١٨٨٢، الذى حول الجمعية التشريعية الحقوق الآتية:

- ١- يكون النظار مسؤولين أمام الجمعية التشريعية.
- ٢- لا تفرض أية ضرائب دون موافقة الجمعية التشريعية.
- ٣- تقوم الجمعية التشريعية بفحص ميزانية الدولة، ولا تنفذ الا بعد تصديق الجمعية.
- ٤- للجمعية الحق في الاشتراك في سن القوانين، وليست صفتها التشريعية والحالة هذه الا صفة استشارية.
- ٥- للجمعية الحق في تعديل مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، ولها أيضاً أن تقرر أو ترفض أية مادة من موادها.
- ٦- تحدد دورة الجمعية التشريعية بخمس سنوات.
- ٧- تكون الانتخابات بالتصويت غير المباشر، كل مائة ناخب يختارون ناخباً منتخباً ينتخب بدوره نائباً للجمعية التشريعية التي تتألف من ١٢٥ نائباً.

لم يكن لهذه الجمعية سلطة مطلقة ولكنها كانت مرحلة هامة نحو قيام دولة نيابية عصرية حرة، وقد عاد النظام البرلماني الجديد-الذى أقامه حكم الاحتلال- بهذا التطور إلى بساط البحث بواسطة لورد دفرين Lord Dufferin الذى عهدت اليه حكومته بوضع نظام برلمانى يحول في الوقت نفسه دون عودة الاستبداد الخديوى ويحظى برضا الدولة الدائمة^(٦٩) فاستأنف لورد دفرين عرض الاقتراحات التي قدمها سير أوكلند كولفن منذ بضعة أشهر. تلك الاقتراحات التي أشارت إلى النموذج التشريعى الهندى الذي بمقتضاه لم يكن

للمجلس النيابي سوى حق المداولة واسداء النصيح لا حتى سن القوانين^(٧٠)، ولم تكن الميزانية من اختصاصه ولكن الضرائب لم تكن تفرض الا بموافقة.

وعملاً بهذا المبدأ نشأت بمقتضى القانون النظامي الذى وضعه لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ ثلاث هيئات استشارية هي (أ) المجلس التشريعى (ب) الجمعية العمومية (ج) مجالس المديريات.

(أ) كان المجلس التشريعى يضم ثلاثين عضواً منهم أربع عشر عضواً دائماً بينهم الرئيس ونائبه، تعيينهم حكومة الحديوى نفسها ويختار الباقون بالانتخاب غير المباشر على هذا النحو: عضوان ينتخبهما المدن وأربع عشر عضواً ينتخبهم مجالس المديريات، وكان شرط الانتخاب أن لا يقل ما يدفعه المرشح لعضوية هذا المجلس من الضرائب المباشرة عن خمسين جنيهاً، وكانت مدة المجلس ست سنوات يعقد أثنائها جلسة كل شهرين، وكانت جلساته سرية.

. ولما كان سن القوانين محظوراً على هذا المجلس التشريعى، فطبقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون النظامي لم يكن للمجلس الا أن يطلب إلى الحكومة وضع هذا القانون أو ذاك وكان للحكومة مطلق الحرية في أن تستجيب لطلبه أو تعرض عنه، وقد نصت المادة ١٨ من القانون النظامي على أن كل قانون أو مرسوم بقانون يختص بلائحة ادارية عامة لا يجوز اصداره الا بعد أخذ رأى المجلس التشريعى فيه، وكان لهذا المجلس أيضاً «ابداء الآراء والرغبات في كل فصل من فصول الميزانية» ولكن إذا رفض المجلس أو عدل مشروع قانون أو بنداً من بنود الميزانية لم تكن الحكومة ملزمة بقراره على الاطلاق، وكان على الناظر بالرغم من ذلك أن يشرح أسباب هذا الرفض ولكن عرض الأسباب لم يكن يعنى جواز المناقشة فيها، ومن جهة أخرى لم يكن للمجلس التشريعى أن يبحث في الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا، ولا في الدين العام وقانون التصفية ولا في كل مسألة تتعلق بالتزامات مصر الدولية.

(ب) كانت الجمعية العمومية تضم اثنين وثمانين عضواً، منهم ثلاثون عضواً من المجلس التشريعى، ونظار الحكومة الستة وأربعون نائباً منهم أحد عشر نائباً عن المدن وخمسة وثلاثون نائباً عن الأرياف ينتخبهم لمدة ست سنوات دافعوا الضرائب المباشرة (الناخب المنتخب يمثل ١٠٠ ناخب)، وكانت شروط الانتخاب لعضوية الجمعية مثل شروط المجلس التشريعى، ورئيس هذا المجلس كان رئيس الجمعية العمومية أيضاً، وكانت الجمعية تدعى للانعقاد مرة كل ستين، وجلساتها كانت سرية كجلسات المجلس التشريعى.

وعلى العموم لم تكن مهام الجمعية العمومية تختلف عن مهام المجلس التشريعى الا في حالتين كانت الجمعية العمومية في احدها تستطيع أن تبحث في جميع الموضوعات التي كانت تهمها وتبدى رأياً فيها، ولم تكن الضرائب في الحالة الأخرى تفرض بدون موافقتها، غير أن نظام الامتيازات الأجنبية ومكتب صندوق الدين كانا حجر عثرة في سبيل سلطة الحكومة المصرية في فرض الضرائب إلى حد أن الجمعية العمومية لم تستطع في الواقع ممارسة هذا الحق كأساس لمبدأ مراقبة الشعب للسلطة التنفيذية الا مرة واحدة بين سنة ١٨٨٣ و ١٩١٣^(٧١)، ومن جهة أخرى كان على الحكومة أن تعرض على الجمعية على سبيل الاستشارة مشروعات القروض العامة الجديدة^(٧٢) وحفر ترع الري ومد السكك الحديدية ومسح الأراضي^(٧٣).

وفيما عدا حق المراقبة النظرى على فرض ضرائب جديدة ظل دور الجمعية العمومية استشارياً كدور

المجلس التشريعي وبقيت سلطة التشريع في يد الحكومة دون غيرها. كان كل ناظر من النظار يعد بنفسه مشروعات القوانين التي كان يرى أنها ضرورية ويعرضها على مجلس النظار الذي كان يوافق عليها ويحيلها شكلاً إلى المجلس التشريعي أو على الجمعية العمومية لبدء الرأي فيها، وفي الواقع لم يكن النظار المصريون هم أصحاب السلطة التشريعية الحقيقيين في مصر فقد كانوا رجالاً لا رأى لهم وكان «المستشارون» ووكلاء النظارات البريطانيون يحيطون بهم، فكان هذا المزيج من السلطات مخالفاً للمبادئ الأولية في التشريع، وإن المرء ليتساءل كيف كانت إنجلترا تأمل أن تزود مصر بهيئات نيابية مختصة لتحكم البلاد في الوقت الذي كانت تأتى عليهم حق التدريب على الحياة النيابية والاشتراك فيها، ومع ذلك قد يتساءل المرء أيضاً أكان في نية دفرين Defferin أن يعطل حقوق المجالس عمداً فيخدم مقاصد حكومته الامبريالية، فبعض كتاباته قد تدعوا إلى توهم العكس: «الواقع أن البلاد قد منحت هيئات نيابية دليل على نزاهتنا فلو أردنا أن تكون حكومة مصر في أيدينا لكان ذلك آخر ما كنا نتخذه من التدابير»^(٧٦).

إن القانون النظامي الذي وضعه دفرين ربما على الأرجح قد فسر تفسيراً مطلقاً أو محدوداً حسبما كانت تملى على المفسر مصالحه، فقد ظلت مصر ربع قرن يحكمها سلطان بالفعل، أجل يحكمها كرومر الذي أهدرت سلطته الفردية الاستبدادية المبادئ الدستورية^(٧٧)، ومن ثم لم يكن من مساعيه على الإطلاق أن يقر أعماله مجلس نيابي دون السلطة العسكرية، سلطة جيش الاحتلال، وكان قصد دفرين في رأيه «إقامة حاجز... في وجه طغيان الأتراك الذي بلغ حداً لا يطاق» ولم يكن قصده تشجيع تطور الهيئات النيابية تطوراً عاجلاً، وربما كانت الفائدة الوحيدة من طول المدة أنها «أُتاحت للعنصر الأوروبي في الحكومة المصرية أن يستطلع حالة العقل الباطن في الشعب وحاجات أهل البلاد الكامنة في نفوسهم»^(٧٨).

(ج) مجالس المديرية: كان لكل مديرية من المديرية الأربع عشرة مجلس مكون من ثلاثة إلى ثمانية أعضاء (في سنة ١٩٠٧ بلغ مجموع المستشارين في المديرية سبعين مستشاراً) يختارون بالانتخاب العام (كانت جداول الانتخابات تضم ١٢٪ فقط من السكان)^(٧٩)، لمدة ست سنوات، وكانت شروط الانتخاب لعضوية مجالس المديرية كشرط انتخاب أعضاء المجلس التشريعي والجمعية العمومية، وكان مجالس المديرية يدعى للانقضاء مرة في السنة على الأقل بأمر من مدير المديرية الذي كان في الوقت نفسه بمقتضى مرسوم خديوى رئيس مجلس المديرية وكانت جلسات مجالس المديرية سرية أيضاً^(٨٠) وكانت أولى مهام مجلس المديرية انتخاب أحد أعضائه ليكون عضواً في المجلس التشريعي، وكان مجلس المديرية يبدى رأيه في جميع المسائل التي تهم المديرية (وهو رأى، كما هو معلوم، لا قوة قانونية له) كاصلاح الطرق الزراعية وتطهير الترع وبناء الأسواق وغير ذلك.

(ج) المطالب النيابية ونظام حكم الاحتلال:

كانت مهام المجلس التشريعي والجمعية العامة في السنوات التسع الأولى من إنشائهما مقتصورة على إقرار المشاريع التي كانت تعرضها الحكومة والموافقة عليها دون مناقشة طويلة^(٨١)، وإذا لم تكن الحكومة حتى سنة ١٨٨٩ تميل إلى انكار حقوق المجلس الشرعية فقد كانت على الأقل لا تقم وزناً لأرائه، ولكن الحكومة عدلت بعدئذ عن موقفها هذا بانتداب أحد الموظفين وكان بوجه عام المستشار أو وكيل النظارة الإيطالي يمثلها في المجلس التشريعي ويقم الدليل على صحة التدابير التي كانت الحكومة تعرضها عليه، وفي الوقت

نفسه أخذت رغبة مجلس النظار ترداد في قبول تعديلات المجلس التشريعي التي كان من شأنها في الغالب أن تصبح تلك المراسيم المعدلة بقوانين قريبة من أذهان الشعب ومن حياته العملية^(٨١)، وجدير بالذكر أن المجلس التشريعي في سنة ١٨٨٩ على الرغم من أن معظم أعضائه كانوا من كبار ملاك الأراضي، لم يتردد في التصويت لزيادة الضرائب العقارية لتمكين الحكومة من سد النفقات التي نجمت عن إلغاء السخرة^(٨٢)، وقد تغير موقف المجلس التشريعي والجمعية العمومية بمجلس الخديوي عباس الثاني على العرش في سنة ١٨٩٢ وراحت معارضة الخديوي الجديد لنظام حكم الاحتلال تستحث معارضة النواب^(٨٣)، وحسبنا أن نذكر هنا بعض الأمثلة للدلالة على هذا الموقف، ففي ديسمبر ١٨٩٢ رفض المجلس التشريعي بحث ميزانية السنة التالية بحجة أن الميزانية لم تقدم له من قبل وفي وقت كاف لبحثها^(٨٤)، ولم يحل هذا الرفض دون مضي الحكومة في نفاذ الميزانية ولكنه كان الاشارة الأولى لمعارضة سلطة الحكومة.

وفي سنة ١٨٩٣ والسنوات التالية، اعترض المجلس التشريعي على المبالغ الباهظة التي منحتها الخزنة المصرية جيش الاحتلال لسد حاجاته، انها بادرة احتجاج أولى جاءت عرضاً ولكنها في الحقيقة كانت ضد حكم الاحتلال.

وشهدت سنة ١٨٩٦ احتجاج المجلس التشريعي لأن الحكومة لم تستشره في نفقات الحملة العسكرية في السودان كما شهدت تلك السنة اعتراض المجلس بعد ذلك نظارة المعارف العمومية لأنها طلبت تقرير أموال إضافية في ميزانيتها^(٨٥).

وفي سنة ١٨٩٩ ثار خلاف في المجلس التشريعي بين قاضي القضاة والشيخ حسونة النواوي ومستشار نظارة الخفائية (العدل) السيد/ماك ايلرايت McIlwraith بشأن اصلاح المحاكم الشرعية، انتهى إلى إقالة قاضي القضاة من منصبه^(٨٦).

وقد احتج المجلس التشريعي بشدة في سنة ١٩٠١ على فرض رسم قدره ٨٪ على مصانع القطن المحلية، ووافق على اقتراح حماية صناعة النسيج في مصر^(٨٧).

واشتد تيار العداء ضد الحكومة ونظام الاحتلال بين سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٢ بتعيين اسماعيل محمد باشا رئيساً للمجلس التشريعي، وكان صديقاً للرئيس الوطني مصطفى كامل، غير أن تطرفه قد خففه اعتدال الشيخ محمد عبده الذي عين في المجلس في يونيو ١٨٩٩ وقد ساهم حضوره في معظم لجان المجلس التشريعي والجمعية العمومية في تخفيف حدة الجدل^(٨٨).

كان اهتمام الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٥ منصرفاً على الخصوص إلى الاصلاح الدستوري، فقد قدم أحد أعضائها، الشيخ على يوسف، محرر جريدة المؤيد وصديق الخديوي، اقتراحاً يطالب فيه بتوسيع الحقوق النيابية ووضع دستور جديد يحقق قواعد الديمقراطية الغربية، وقد وجه المجلس التشريعي في السنة التالية مثل هذا الطلب إلى ولي عهد إنجلترا أثناء زيارته للقاهرة.

ومن دواعي العجب أن يلاحظ الباحث أن المجلس التشريعي، فيما عدا هذا المطلب، ظل في السنتين ١٩٠٥ و ١٩٠٦ في سبات عميق، وجرت موافقة المجلس على ميزانيتي هاتين السنتين دون مشقة، وقد يذهب البعض في الظن إلى أن الاتفاق الفرنسي الانجليزي قد أحمى عزيمته المجلس، وحتى الأحكام الجائرة التي أصدرتها محكمة دنشواي لم تقلح في إيقافه من سباته^(٨٩)، ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل، فالرأى

العام وقد ثار غضبه بعد قضية دنشواي، مالبث أن استشار النواب، وكذلك الجمعية العمومية، وقد دعيت إلى الانعقاد في فبراير ١٩٠٧، كانت أشد عداء لنظام الاحتلال في هذه الجلسة منها في جلساتها السابقة، وقد كانت الجمعية العمومية أول من أعد للمطالب برنامجاً دقيقاً متناسق الأجزاء لم يقتصر على المجال السياسي بل شمل أيضاً المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفي أربعة أيام فحصت الجمعية خمسة وثمانين اقتراحاً قدمتها الحكومة ورفضت خمسة وثلاثين اقتراحاً منها، ثم وافقت على عدة قرارات أهمها:-

(١) إلغاء المحاكم الاستثنائية (منها محكمة دنشواي العسكرية) وإطلاق سراح المحكوم عليهم في دنشواي.

(٢) وضع دستور للبلاد وإقامة حكومة نيابية.

(٣) قيام الحكومة بتنظيم الأسعار.

(٤) تخفيض المناصب الإدارية العليا للمصريين.

(٥) تخفيف المصاريف المدرسية الباهظة.

(٦) إعلان اللغة العربية لغة البلاد الرسمية واستعمالها دون غيرها من اللغات للتدريس في المدارس العمومية.

(٧) إعادة تنظيم المحاكم الشرعية.

(٨) وقف منح الامتيازات للشركات الأجنبية.

وقد احتج المتزيمون أصحاب الامتيازات والمضاربون الذين اجتاحتها البلاد منذ أربع أو خمس سنوات على هذا القرار بوقف منح الامتيازات للشركات الأجنبية، وكذلك الغرفة التجارية البريطانية واتحاد المحاصيل العامة واتحاد المصدرين بالاسكندرية وقد جمعوا فيما بينهم الجانب الأكبر من استنارات الأجانب التجارية في مصر، وأرسلوا عرائض احتجاج إلى دار المندوب السامي، وسارعت الغرف التجارية الأجنبية الأخرى تحذو حذوهم في طلب الإبقاء على التشريع القائم حينذاك^(٨٩).

وقد كانت ثورة تركيا الفتاة في سنة ١٩٠٨ حافزاً للحركة الدستورية في مصر^(٩٠)، فسافر إلى لندن وفد من أعضاء المجلس التشريعي والجمعية العمومية برئاسة اسماعيل أباطة باشا لتقديم برنامج من الإصلاحات الدستورية إلى الحكومة البريطانية، ولكنه لم يفلح في مسعاه، وفي ذلك الوقت وافق المجلس والجمعية بالاجماع، في بدء سنة ١٩٠٩، على قرار أعده حافظ عوض والشيخ علي يوسف يطلبان فيه من الحكومة أن تضع مشروع قانون نظامي يحول الأمة حق الاشتراك فعلاً في مراقبة الشؤون المحلية وإدارة البلاد الداخلية، وحدير بالذكر أن المجلس والجمعية لم يطالبا الا بطرف من الاستقلال الذاتي الداخلي، وقد أعلننا بوضوح عدم اختصاصهما ببحث مسائل الدين العام والامتيازات الأجنبية وقانون التصفية، والجزية التركية وغيرها من الالتزامات الدولية^(٩١)، وقد رفضت حكومة بطرس باشا غالى أن تبحث طلب المجلسين الاستشاريين كما أنها رفضت طلب الجمعية العمومية إلغاء الجلسات السرية^(٩٢).

لم يؤد تشدد الحكومة الا إلى إزدياد حدة معارضة المجلس التشريعي فقد دق المجلس النظر في الميزانية ونفقات الادارة السودانية ومصاريف جيش الاحتلال واصلاح مجالس المديریات وقانون النفي والابعاد وقانون المعاشات واعادة تنظيم المحاكم الشرعية^(٩٣)، وقد احتج النظار ومنهم سعد زغلول وكان أقصحهم لساناً بمحدة الكلام ضدهم فامتنعوا إلى حين عن الاشتراك في مداولات المجلس.

وقد ظهر المجلس التشريعي في سنة ١٩١٠ أحرص من ذي قبل على إثارة العراقيل، وعند النظر في الميزانية ندد المجلس بإدارة الحكومة المالية واتهمها بتبديد مبالغ كبيرة منذ أربع سنوات، وفي شهر مايو من السنة نفسها أعلن المجلس نفسه كفيلاً للحريات الفردية والحريات العامة في البلاد ورفض مشروع قانون جرائم النشر وعدل تعديلاً جذرياً قانون مكافحة الدسائس السياسية الهدامة وقانون حظر التدخل في السياسة على تلامذة وطلاب المدارس الحكومية ولم تلتفت الحكومة إلى هذه المعارضة وأصدرت في ١٥ يوليو ١٩١٠ القوانين الثلاثة دون الأخذ بالتعديلات المقترحة^(٩٤).

وكان لرأي الجمعية العمومية المنعقدة من فبراير حتى أبريل ١٩١٠ وزنه البالغ، فقد ظفرت بنصر باهر في موضوع مد امتياز شركة قناة السويس، وكانت الشركة قد عرضت مقابل مد الامتياز أربعين سنة أن تدفع للحكومة المصرية أربعة ملايين من الجنيحات وحصة سنوية من الأرباح، ولكن هذا العرض الذي قبلته الحكومة أثار ضجة من الاحتجاج في الصحف وفي الجمعية العمومية وعلى الرغم من حجج سعد زغلول الذي عهدت إليه الحكومة بالدفاع عن وجهة نظرها فقد أصرت الجمعية العمومية على موقفها وردت بأن هذا التصرف يكلف مصر ١٣٠ مليون جنية من الأرباح الحقيقية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يفيد في الوقت الحاضر المبلغ الذي تقترحه شركة قناة السويس مادامت الحكومة لا تستطيع مراقبة مصروفات هذا المبلغ لفقدان سلطتها في الشؤون المالية^(٩٥).

وهذه المعارضة بالاجماع، معارضة الجمعية العمومية ومعارضة البلاد، وكذلك اغتيال رئيس النظار بطرس باشا غالى لتأييده مشروع مد الامتياز، كل هذه دعت الحكومة إلى إعادة النظر في موقفها.

وقد صرح رئيس النظار الجديد، محمد سعيد باشا، أمام الجمعية العمومية في ٤ أبريل ١٩١٠ بأن الحكومة، نظراً للظروف الاستثنائية، قد تركت الأمر لتقدير الجمعية العمومية المطلق وستقيد بقرارها، وقد وقت الحكومة بتعهداتها عندما رفضت الجمعية بالاجماع - ماعداً صوتاً واحداً - مشروع مد امتياز شركة قناة السويس^(٩٦)، وعلى الرغم من أن هذا الوعد لم ينص عليه القانون النظامي لسنة ١٨٨٣ على الإطلاق فقد عد تقدماً بارزاً وخامر النفوس الأمل أن يمتد هذا الحق إلى مجالات أخرى هامة، ولكن المنافسة بين الخديوى ودار المندوب السامى البيطاني كانت قد خفت في عهد نائب الملك جورست، ومعارضتهما معاً^(٩٧) رغبات الجمعية العمومية قد وضعت حداً لهذه الأمانى، غير أن الجمعية خرجت من هذا النضال قوية، وفي دورة انعقادها التالية في مارس ١٩١٢، كانت قليلة الرضا عن ردود الخديوى في خطاب الافتتاح على مائة وستين اقتراحاً عرضتها في سنة ١٩١٠ ثم قدمت الجمعية قائمة جديدة بمائة وستين اقتراحاً آخر.

وقد رفع استمرار مطالب المجلس التشريعي والجمعية العمومية بين سنة ١٩٠٤ و ١٩١٢ من شأنهما، ومنذ ذلك الحين زادت الحكومة اصغاءً إلى آرائهما باذلة وسعها في اعطائهما بيانات أوفى وفي اقناعهما بالفرصة المتاحة لتطبيق التدابير التي أصرأ على رفضها، ولكن لم يكن في الامكان النظر بعين الاعتبار إلى مطلبهما الرئيسى أن تكون لهما السلطة التشريعية الداخلية، فقد كانت هذه السلطة تتوقف آخر الأمر على دار المندوب السامى البيطاني وحكومة لندن.

غير أن موقف اجترار لم يكن على غمط واحد فإذا كان نظام الاحتلال يقر من جهة شرعية المطالب الوطنية وصحتها فقد كان من جهة أخرى يحاول بشتى الوسائل اخماد الحركة ليوطد سلطانه وبطيل أمده على البلاد.

وفي بعض كتابات كرومر وجورست وكششتر دلائل تكشف عن تساهل نظام الاحتلال نحو مطالب المصريين الوطنية، فقد كان كرومر يرى أن ادخال الحضارة الغربية بواسطة عنصر أجنبي سائد من شأنه طبعاً أن يثير رد فعل وطني^(١٨)، وللحد من حدة رد الفعل هذا أوصى بتشجيع اشتراك المصريين في ادارة الشؤون العامة: «لا عجب أن نرى الشباب المثقف يطالب باشتراك أوسع في الحكومة وادارة البلاد، ومن كرم النفس أن يكتن المرء عطفاً على هذه الأمانة الشرعية حقاً»^(١٩). وفي رأى أن على المصريين أن يساهموا بالتدريج بنصيب أوفى في ادارة شؤونهم^(٢٠).

وكان خليفة كرومر أرحب فكراً حين قال: «اننى أرى دائماً أن المصريين قد بلغوا في ثقافتهم مرحلة أصبحوا فيها بالتأكيد أهلاً للاستفادة من التسهيلات المتاحة لهم للاشتراك في ادارة البلاد»^(٢١).

وفي رأى كششتر أن الفوائد النظرية من الحكومة النيابية كانت من الواضح بحيث لا تحتاج إلى دليل عليها وعلى أساس هذا المبدأ اقترح توسيع السلطة التشريعية في المجالس النيابية المصرية^(٢٢).

ومع ذلك كان يناقض هذه التأكيدات الداعية إلى التوفيق بموقف متشدد نحو الوطنيين من الحزب الوطنى الذين لم يكونوا، في رأى كرومر، الا أقلية صاخبة قليلة الشأن يتعذر تحقيق مطالبها السياسية التي كانت تتعارض مع المصالح الحقيقية لأغلبية السكان التي أقامت انجلترا نفسها كفيلة لها.

فقد كانت هنالك فرصة ضئيلة لمواجهة الحركة الوطنية مواجهة تنتهى آخر الأمر إلى محادثات مع الداعين اليها: «هل للأمة المصرية إذن أمل على الاطلاق؟ هنالك أمل ضئيل جداً بالشكل الذى يتصوره الحزب الوطنى المصرى، إننى مقتنع بذلك أن لم يكن هنالك أمل على الاطلاق»^(٢٣).

وقد أصبح القمع المخرج المنطقى للسياسة الانجليزية، وحتى سير الدون جورست الذي عهدت اليه حكمته بأن يجرى محادثات مع رجال الحزب الوطنى أقر بذلك، ولما رفض أن يجيبهم إلى مطالبهم السياسية الأولى، لم يبق أمام مهمته سوى الفشل، وهكذا في رأسه أمام الرد السلبى انتهى جورست، وفي نفسه غل، إلى القول بأن المصريين كانوا-على حد تعبيره- «مؤوساً منهم على الاطلاق»^(٢٤) وأن التوسع في الحقوق النيابية يفسد جميع مصالح الدولة^(٢٥) وأن التجاء الوطنيين إلى الأساليب العنيفة يقتضى معاملتهم بالمثل وتطبيق تدابير القمع: - «... لما كان الوطنيون قد استولى عليهم الذعر الآن، فعلياً أن نلقنهم درساً قاسياً قبل أن نفرغ منهم»^(٢٦).

إن اخفاق نظام الاحتلال مرة بعد مرة في كسب ود الذين يدركون شؤون السياسة من سكان البلاد يؤيده القول بأن إقامة حكومة نيابية لا تتفق واعداد ادارة فعالة خبيرة بمحاجات الشعب^(٢٧)، ولهذا ظلت الهيئات السياسية التي أقامها لورد دفرين في سنة ١٨٨٣ كما هي لم تتغير على الاطلاق، غير أنها لم تستطع اعتناق المبدأ البرلماني بمعناه الحقيقي فقد خصت هذه الهيئات السياسية بتدريب المصريين على النظام التمثيلي فقط^(٢٨)، وفي رأى كرومر أيضاً أن منح البلاد نظاماً دستورياً ينتهى حتماً إلى عودة الطغيان الحديوى^(٢٩) ولتحول الحكومة البريطانية دون ذلك لم تتطلع حتى في المستقبل البعيد، إلى قيام نظام نيائى، وقد خص ملنر موقف حكومته كما يأتى: - «ان قيام حكومة وطنية نيابية، كما ندرکہا، موضوع لا يمكن البحث فيه لمدة يصعب تقديرها الآن فالشعب نفسه لا يفهمها ولا يريدھا وسيضيق بها ذرعاً لو أتيجت له، وبعض النظرين ممن لا بصيرة لهم يحلمون باعطاء الشعب حكومة نيابية»^(٣٠).

وقد عارض كرومر أيضاً منح البلاد نظاماً نيابياً قائلاً: - «ذلك محض جنون أن نقرض أنه في إمكاننا أن نترك هؤلاء المصريين وهم عاجزون كل العجز» -، أن يتولوا إدارة شؤونهم»^(١١١).

وفضلاً عن ذلك، كان أهل البلاد عاجزين عن تقدير المبادئ الدستورية حتى قدرها في رأى كتشنر، وإدراكهم للإصلاحات كان ينتهى بهم إلى تقليد حرفي للإصالة الغربية التي كانوا يلتقطونها من الكتب والصحف الأوروبية^(١١٢).

وإن إدراكهم الضعيف لنظام الأحزاب، أضاف كتشنر، يزيد من عجزهم عن الانتفاع كما ينبغي، بالطرق الدستورية: - «الروح الحزبية لهم كالشراب شديد السورة للأفريقيين غير المتحضرين من أهل البلاد، والمشقة الكبرى في القضاء على كل منفعة شخصية في الحياة العامة تذهب بكل محاولة لإقامة حكومة نزيهة»^(١١٣) ولما كانت الحركة المطالبة بتنمية الهيئات النيابية مصطنعة وضارة ولا تعبر على الاطلاق عن رغبات المصريين العقلية»^(١١٤).

وفي هذه الأثناء كانت سلطة الاحتلال تحكم البلاد متذرعة بذلك المبدأ الذي أعلنه لورد جرانفيل في سنة ١٨٨٣ من أن القرارات الهامة من اختصاص الحكومة البريطانية وليست من اختصاص مصر^(١١٥).

أما المسائل الثانوية فكانت من اختصاص السلطات المحلية البريطانية التي كانت تطبق مبدأ «رأس أوروبى، أيد مصرية» وهكذا انتهى الأمر بالمصري البعيد عن كل مسؤولية سياسية إلى فقدان الرغبة في العمل، وكان تقهقره حجة على عجزه وخموله.

وعلى كل حال إن عدم مبالاة سكان الأرياف بانتخابات الجمعية العمومية^(١١٦) في مجالس المديريات قد أيد كما خيل لبعضهم، رأى كرومر في أن الأقلية «الثقفة»^(١١٧) وحدها كانت تعانى من الشعور بالذلة والقرود، وقبل الحرب العظمى الأولى قلما كان السواد الأعظم من السكان يهتم بالمسائل السياسية أو النفسية الشعبية^(١١٨)، فقد كان معظم السكان في رأى كرومر يفضل أن يكون للبلاد إدارة نزيهة فعالة للشؤون السياسية على أن يكون لها حكومة وطنية^(١١٩)، ولعل الهدوء الذى ساد الأرياف عبر عن رضا الفلاحين النسي بالحكم الذى حررهم من مظالم الأُمس وكفل لهم مستقبلاً أفضل بما غير من بعض الأوضاع الاقتصادية في البلاد. «لقد بذلت جهدى لأنيهل كل سبب من أسباب استياء السكان وأثبت من جهة أخرى أن جميع جهودى كللت بالنجاح في هذا السبيل لأن الحوادث ماعدا بضع شرارات تطايرت من الوطنيين (رجال الحزب الوطنى) قد دلت على أن الأغلبية الكبرى من السكان راضية كل الرضا»^(١٢٠).

غير أن رضا الشعب كان مضطرباً بل كان أدنى إلى عدم المبالاة منه إلى الرضا ومدى شعبية نظام الاحتلال كان ضئيلاً فلم يتجاوز تلك الوفود من أعيان المديريات الذين كانوا يزورون دار المتدوب السامى في أيام الأعياد: - «منذ مجئى إلى مصر، لم اتلق قط من زيارات أهل البلاد هذا العدد الكبير من الزيارات التى تلقيتها أُمس ... والاحتلال بعد كل هذا محبب لدى الشعب، ولم يتبادر إلى ذهنى أنه كذلك على الاطلاق، ولكنه كان من الشاق جداً إقامة الدليل دائماً على شعبيته»^(١٢١).

وقد شكت طليعة الحزب الوطنى من فتور الشعب المصرى وعزت بمرارة حالة السكون العامة إلى رضا السكان ضمناً بنظام الاحتلال: - «ماذا؟ أثلثة آلاف من الجنود الانجليز يحكمون خمسة عشر مليوناً من

سكان مصر على جانب من الثقافة عقلاً وجسماً؟ ولكن خطأهم أنهم لا يدركون مدى قواهم، فيا للمخزي والعار»^(١٢٢).

ولم يضيّع المختل فرصة الاستفادة من الحمول الذى ساد على البلاد ليدعم موقفه، ألم يكن اذعان أغلبية السكان وصمتها عارضين يندران بفقدان الذاتية الوطنية؟ ومن ثم لم يكن هنالك الا خطوة واحدة لانكار تلك الشخصية الخاصة بمصر ولتأجيل برنامج الاصلاحات الدستورية لوقت غير قريب ذلك البرنامج الذى كان يجب أن يسير بالبلاد مرحلة بعد أخرى إلى الاستقلال.

وفي رأى كرومر، كان التقليد البرلماني المتجيب في سيرة المنصوص عليه في القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ عقبة تؤود في سبيل تنفيذ برنامج الاصلاح: «في الظروف الحاضرة، يجب أن لا يتخذ أى تدبير نحو «الحكم الذاتي» المصرى بواسطة الهيئات شبه البرلمانية... ولا أعتقد أنه يمكن في الوقت الحاضر أو حتى في المستقبل القريب إنشاء هيئات مستقلة استقلالاً داخلياً في مصر، تتكون كلها من المصريين أهل البلاد»^(١٢٣).

وقد ناقض كرومر تصريحات حكومته مناقضة صريحة حين نصح لها سراً لا بوقف كل تطور دستوري يؤدي إلى الاستقلال الذاتي فحسب بل بالغاء الحقوق التي سبق لحكومته أن منحتها في هذا المجال أيضاً: «قد يكون أفضل شيء يمكن عمله هو الغاء الجمعية العمومية بلا قيد ولا شرط، فهي هيئة لا فائدة منها على الإطلاق تتجاوز حاجة البلاد الحقيقية وحالتها السياسية»^(١٢٤).

ولكرومر اقتراح آخر كان القصد منه خدمة المصالح الأجنبية في البلاد: «كانت سياستي أن نعرض عن فكرة إنشاء هيئات مستقلة استقلالاً ذاتياً من المصريين، وأن نساهم في ادماج العناصر الأوروبية بالعناصر الوطنية في البلاد متوخين إنشاء مجلس تشريعي تكون جميع الجنسيات من سكان وادى النيل ممثلة فيه... ويقتضى نفاذ هذه السياسة بقاء سلطة الحكومة البريطانية ونفوذها الراجح»^(١٢٥).

وبعبارة موجزة كان يجب القضاء على المميزات القومية لمساواة الجميع وكان يجب مساواة الجميع ليدوم الاحتلال، غير أن الحكومة البريطانية حاولت الخروج من هذا المأزق الدستوري بمنع المؤسسات النيابية المحلية حقوقاً جديدة. «ان الطريقة الوحيدة لاستحداث شيء فعال في الوقت الحاضر قد يكون في تشجيع مجالس المديرية على إدارة شؤونها الخاصة»^(١٢٦).

وقد يصبح تطور هذه الهيئات مخزجاً ينطوي على الدهاء يخفف من جزع المصريين^(١٢٧) فقد صدر قانون اصلاح مجالس المديرية في يونيو ١٩٠٩ وزاد عدد المستشارين الذين كان حتى تلك السنة يختلف بين ثلاثة وثمانية منهم وأصبح كل مركز يبعث إلى المجلس مندوبين اثنين. أما شروط الانتخاب ظلت كما كانت ماعدا ما يختص منها بأصحاب المؤهلات العالية، واحتفظ المدير بمنصبه رئيساً لمجلس المديرية على الرغم من أن سلطته المطلقة قد انتقصت وأصبح منذ ذلك الوقت مضطراً إلى دعوة المجلس إلى الانعقاد بناء على طلب ثلث الأعضاء وفي الوقت نفسه فاز المستشارون بحق تقديم اللوائح الإدارية التي تبهم منطقتهم ومنها اقامة الأسواق وتحديد عدد الحفراء في الأرياف ومراتبهم، وكان هذا الحق حتى ذلك الوقت وقفاً على المدير، أما اختصاصات مجلس المديرية فقد اتسعت حتى شملت التعليم الابتدائي والفنى الذى كانت هذه المجالس تشرف عليه اشرافاً ادارياً ومالياً، ومع ذلك فقد حد من اشرافها المالى نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يحول دون فرضها

ضرائب جديدة، كما اتسعت السلطات الاستشارية العامة لمجالس المديريات فكل مشروعات الري والأشغال العامة كانت تعرض عليها لإبداء الرأي فيها^(١٢٨).

وقلما كانت الحقوق الجديدة لمجالس المديريات تتيح للمصريين فرصة تولى مناصب ذات مسؤولية وفي الواقع لم يكن هذا الإصلاح إلا تديراً هزئياً أعد ليحول دون اكتمال النظام النيابي الوطني، وكان فقدان هذا النظام حجة المحتلين للقول بأن المصريين لم يبلغوا بعد مرحلة التضجج والجدارة في السياسة، وهذه الطعنة القاسية في الحركة الدستورية حملت الوطنيين على الوقوف موقف التصلب والشدة وقد انضمت الجمعية العمومية إلى صفوف الساخطين للمطالبة بتوسيع السلطات النيابية، فقد كان هذا التوسع في موضعه لا سيما أنه كان المرحلة التي عقيبت التطور الاجتماعي والسياسي المتأثر بالاصلاحات الانجليزية التي بدأت في سنة ١٨٨٣^(١٢٩). «ان مبادئ الحرية التي أوحى بها روح هذه الاصلاحات كانت ترمى إلى تحقيق تقدم بارز في الأخلاق وفي الأفكار..... وإلى المزيد من اليقظة في السير جنباً إلى جنب مع الحضارة العصرية»^(١٣٠).

وفقدان هذا العطف الذي كانت طوائف عديدة من السكان تبديه نحو نظام الاحتلال حتى ذلك الحين دعا إلى تقدير الحالة تقديراً جديداً، وقد ألفت هذه المهمة على عاتق رجل عسكري ذى ميول حرة هو لورد كتشنر^(١٣١)، فقد أدرك أن الوقت قد حان في مجال التنظيم للقيام بتجربة دستورية جديدة لا سيما كما قال «انه في مجرى الأحداث الطبيعي قد أصبح تعاون المصريين شديد الأثر عميم النفع خصوصاً بعد أن تحسنت حالة البلاد المالية، وإننا نتجه الآن نحو عصر من التقدم حلت فيه المسائل الادارية العاجلة حلاً يمكن فيه بحث حاجات الشعب بالتفصيل»^(١٣٢).

ومن ثم كان كتشنر يأمل أن يخفف من حدة المطالب الوطنية بالمزيد من اشراك أهل البلاد في ادارة شؤونها، وهكذا كان كتشنر في مواصلة سياسة أسلافه يستحث سير اللامركزية ويقصد توسيع المهام الادارية للأجهزة النيابية المحلية^(١٣٣). وفي المجال الوطني أوصى بتقوية السلطات التشريعية قائلاً: «لقد إنتهت في بحى إلى وجوب زيادة المهام الاستشارية للمجلس التشريعي وأظن في وسعنا أن نسير شوطاً آخر يمنح هذه الهيئة سلطة المبادرة على أن تظل تحت اشراف الحكومة المطلق»^(١٣٤).

وقد استبدل القانون النظامي لسنة ١٩١٣ بالمجلسين السابقين (المجلس التشريعي والجمعية العمومية) جمعية تشريعية واحدة وزودها بسلطات واسعة في النيابة والاختصاص.

وكانت الجمعية التشريعية الجديدة تضم ستة أعضاء عن الحكومة وستين نائباً ينتخبون بطريقة الانتخاب غير المباشر، كل خمسين ناخباً يختارون ناخباً منتخباً ينتخب النائب بعدئذ في الجمعية التشريعية، وقد ظلت شروط الانتخاب السابقة كما كانت دون تغير، وكانت الحكومة تعين رئيس الجمعية ونائبه الأول، وقد حددت مدة الجمعية بست سنوات وكان ثلث أعضائها يجدد كل سنتين.

كانت مهام الجمعية التشريعية الجديدة تشبه مهام الهيئتين السابقتين اللتين حلت محلها فلم تكن الضرائب الجديدة تفرض دون موافقة الجمعية عليها. أما القوانين مع أنها لم تكن تصدر دون عرضها عليها فلم يكن للجمعية فيها سوى دور استشاري بحث، ولكنها كانت تستطيع حينئذ تأخير تطبيق التدابير الحكومية التي لا تقرها لمدة خمسة عشر يوماً، فإذا استمر الخلاف بعد هذه المهلة كان للحكومة اما أن تحل الجمعية أو

تصدر القانون ولكن كان عليها في الحالتين أن تبين أسباب قرارها، ومن جهة أخرى كان للجمعية التشريعية أن تقترح على الحكومة قوانين جديدة للحكومة مطلق الحرية في رفضها أو إقرارها، وقد ظل الحظر الذي كان مفروضاً من قبل على البحث في بعض الموضوعات كالدين العام والالتزامات الدولية كما كان في لائحة نظام الجمعية التشريعية الجديدة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة النسبية في سلطات الجمعية التشريعية الجديدة فقد ظلت هذه الجمعية مجلساً له حق المداولة وإبداء الرأي دون السلطات التشريعية الحقيقية وفضلاً عن ذلك كانت سلطاتها الاستشارية محددة، حسب تفسير كتشنر، يتأييد الحكومة لا بانتقاده.

ويتضح مما تقدم بيانه أن الحقوق المتسمة بالحرية التي منحها إنجلترا وكان القصد منها تملق الكرامة الوطنية بشئ من الحياء، لم تكن إلا حقوقاً شكلية فمكانة المحتل الراسخة لم تتغير في جوهرها، كما أن كتشنر لم يقصد على الإطلاق زيادة مسؤوليات الجمعية التشريعية الجديدة بل كانت نيته توسيع مجال النيابة بزيادة عدد نواب الأرياف ونواب الأقليات^(١٣٦) الذين كانوا في اعتقاد كتشنر لا يعنون بالشؤون السياسية، وفي رأي كتشنر أيضاً أن القانون النظامي لسنة ١٩١٣ لم يشمل إلا على «فائدة تنظيمية»^(١٣٧) لتهذبة المطالب السياسية^(١٣٨).

وقد أراد أعضاء الجمعية التشريعية أن يقيموا الدليل على سلطتهم ففسروا حقوقهم الجديدة تفسيراً حرفياً في ريب من شرعيتها وأخروا تنفيذ القرارات الوزارية^(١٣٩)، وقد وجدوا حليفاً عزيزاً في شخص الناظر (الوزير) السابق سعد زغلول الذي أصبح نائب رئيس الجمعية التشريعية، وفي خلافه مع حكومته انضم إلى صفوف المعارضة فزادها قوة ببلاغته ونفوذه.

وقد كانت دورة الجمعية مضطربة صاخبة بعكس ماتوقع كتشنر، وقد كتب في تقريره السنوي داعياً إلى إبعاد المتطرفين إذا كانت الجمعية تريد حقاً أن تمثل الجماهير الكادحة^(١٤٠)، وهكذا أطيء اللثام وظهرت الحقيقة. إن الاحتلال لم يكن يسعى إلى تطور البلاد نحو الاستقلال بقدر ما كان يسعى في بقاء الشعب خاضعاً لأوامره.

ولم يكن حساب التجربة الدستورية في سنة ١٩١٤ ينطوي آخر الأمر على قدر من العمل البناء للسياسة الإنجليزية فقد فشلت هذه السياسة في جميع المجالات، والجدال السياسي لم يتجدد فحسب بعد عامين من الراحة بل أن حكومة الاحتلال، بعد تلك الحقوق الدستورية الهزيلة فقدت أيضاً تأييد الفريق المعتدل في الجمعية التشريعية فانضم إلى صفوف الحزب الوطني، وبدلاً من أن يبحث الانحياز في أسباب هذا الفشل بحثاً عميقاً راحوا ينسبون فشلهم بشئ من الانحياز إلى دسائس الخديوي وأصدقائه رجال الحزب الوطني: «ستصبح إدارة البلاد شاقة جداً على سلطة الاحتلال إذا لم تختر أحد الأمرين: إما أن تعتمد على الجمعية التشريعية فتخفض من امتيازاتها الحالية أو أن تحول دون تدخل السراى غير الشرعى والاقتراح الأول يجب رفضه لأنه يعود بالبلاد القهقري ولا يرضاه عنه الشعب»^(١٤١).

ولم تنجح لانجلترا فرصة حل هذه المعضلة على الإطلاق فقد اشتعلت نار الحرب العظمى الأولى وأعلنت إنجلترا الحماية على مصر وتأجلت الجمعية التشريعية ولم تتعقد بعدئذ على الإطلاق.

وقد حاولت السياسة الإنجليزية مرة أو مرتين أن تمنح البلاد حكماً حراً ولكنها كانت دائماً في الفترة من

١٨٨٢ إلى ١٩١٤ تتبع سياسة سلطة الحاكم الفرد، تلك السياسة التي كانت في رأى كرومر هي السياسة الوحيدة التي كانت تكفل مصالح السواد الأعظم من السكان. «ان سلطان الحاكم الفرد هي السلطة الوحيدة التي يمكن قيامها في مصر في الوقت الحاضر، وقد كنت طول عشرين عاماً أفكر جاداً في مايمكننى أن أفعل لتعديل النظام ولكننى انتهيت في تفكيري إلى نتيجة لا أمل فيها، تلك أن العناصر لم تكن بشئ بقدر من الخير أستطيع فيه أن أرتقب تغييراً سريعاً»^(١٤١).

وقد انتهى سير الدون جورست نائب الملك إلى مثل هذه النتيجة في نهاية عهده^(١٤٢)، وقلما كان المجلسان الاستشاريان (المجلس التشريعي والجمعية العمومية) يعبران عن رغبات السكان ومصالحهم، فقد كان هؤلاء السكان يرون أن رعاية مصالحهم الحقيقيين هم في صفوف السلطة التنفيذية في الدولة: «ان نظار (وزراء) الحكومة المصرية يختارون من أكثر المصريين جدارة وعلماً فهم أدري برغبات مواطنهم الحقيقية من أعضاء المجلس التشريعي الذين لا يمثلون في الحقيقة سوى الطبقة الغنية من البكوات والباشوات»^(١٤٣).

وقد أقلت من جورست اعترافه بأن الحكومة كانت تعين نصف أعضاء المجلس التشريعي وأن تبعية النظار (الوزراء) الاجتماعية لم تختلف عن تبعية أعضاء المجلس التشريعي في شيء ومن ثم لم يكن هنالك من الأسباب مايدعو إلى القول بأن بعضهم يمثلون المصلحة الوطنية خيراً من بعضهم. غير أن سلطة الحاكم الفرد لا تساندها الهيئات النيابية وتثير بمرور الزمن عداء متزايد من الشعب المحكوم، كان عليها، في الحفاظ على كيائها، أن تلجأ إلى وسائل القهر والإرهاب في علاقاتها بالسكان وكانت الحماية العنصرية تبرر هذا السلوك وفي رأى كرومر أنه: «في حكم شعب شرق يجب إلى حد ما استخدام عنصر الاكراه»^(١٤٤) ولكن لا يمكننا الادعاء بأن الاضطهاد كان عاملاً سائداً في السلوك السياسي لسلطة الاحتلال في مصر، فأغلبية الشعب، كما أسلفنا، كانت تؤيد إنجلترا في عملها الاصلاحى وارتضت ضمناً سيادتها، غير أنه كانت للمحتل سلطات استثنائية ومحاكم خاصة كانت مهمتها عقاب الجرائم التي كانت ترتكب ضد قوات الاحتلال، انها سيف ديموقليس الذي كان الجيش يحتفظ به احتياطاً ليهوى به على الرؤوس عند أول بادرة من العصيان، وشاهدنا على ذلك قضية قرية كفره بالقرب من أهرام الجيزة، فقد حدث في أبريل ١٨٨٧، أن ضابطين بريطانيين كانا يصيدان الحمام فاصابا بطيشهما صبياً وثلاثة رجال كان جرح أحدهم قاتلاً، وقبض القرويون على الضابطين وساقوهم مقيدين إلى أقرب قسم للشرطة في تلك المنطقة وقد حكمت لجنة التحقيق التي كانت مشكلة من ضباط جيش الاحتلال- على اثني عشر قروياً بالأشغال الشاقة ستة أشهر وبالجلد علناً (بسوط ذى تسعة حبال)، وتوجهت كتيبة من الفرسان «الموسار» ومائة جندي من فرقة «وايلز» وفي مقدمتها موسيقى الجيش، إلى قرية كفره حيث نفذ الحكم علناً أمام السكان^(١٤٥).

ومثل هذه المآسى كانت تتكرر من وقت لآخر ففي ٢٧ فبراير ١٨٩٥، شكلت محكمة إستثنائية، بناء على طلب كرومر، وكانت أحكام هذه المحكمة نهائية وواجبة النفاذ في الحال، وفضلاً عن ذلك كانت تصدر أحكامها دون أن تنفذ بتطبيق أحكام قانون العقوبات، وقد اعتبر كرومر اجراءات هذه المحكمة بطيئة جداً فأوصى بدعم جهاز الاضطهاد بتشكيل محاكم عسكرية تطبق قانون الأحكام العرفية: «في رأبي أن السكان المدنيين يجب أن يطبق عليهم دائماً الأحكام العرفية في مثل هذه الحالات (الاعتداء على شرف الجيش) فلجيش الاحتلال، في بعض الظروف، الحق في محاكمة كل من يرتكب جرمًا ضد رجاله»^(١٤٦).

وقد كان لهذا المنطق العجيب أثره الأليم في قضية دنشواى، تلك المأساة التي تشبه في الكثير من

أحداثها مأساة قرية كفر، ففي ١٩٠٦ كان بعض الضباط الانجليز يصيدون الحمام في دنشواي فجرحوا بطيشهم امرأة وأوقفوا النار في جرن غلال ونشبت مشاجرة بين الضباط والقرويين قتل على إثرها فلاح، وهرب الضباط ثم عثر على أحدهم ميتاً من لفحة الشمس كما اتضح بعدئذ من التحقيق^(١١٧). وقد كانت المحكمة الاستثنائية غفلاً من الرحمة فحكمت على أربعة فلاحين بالاعدام وعلى عشرين فلاحاً بالأشغال الشاقة والجلد، ونفذت الأحكام علناً بمظاهرة من القوة العسكرية كتلك المظاهرة في قضية كفر^(١١٨).

هذا الحادث المفجع روع النفوس ونبه الأذهان في طول البلاد وعرضها إلى تلك الحالة من العبودية التي تردت فيها مصر، وأثار للمرة الأولى غضب الشعب بأجمعه وكانت هذه المأساة في الوقت نفسه نقطة انطلاق الضمير الوطني ويقتلته^(١١٩)، وبعودة الاستعمار بعدئذ إلى سياسة العنصرية القديمة كشف قناعه أمام أعين المخدوعين الذين يرون في الاستعمار سبيلاً إلى التقدم والرقى وهكذا جنى الاستعمار على نفسه وقضى على آماله بيده.

ان اثنين وثلاثين عاماً من السيادة الانجليزية انتهت في المجال السياسي إلى إدارة تزداد العناصر الانجليزية فيها يوماً بعد يوم كما انتهت إلى هيئات نيابية عاجزة وإلى حاكم مطيع لاسلطة له، ولكن إذا كان الحفاظ على هذه السيادة يحتمه، كما ادعت إنجلترا، جهل المصريين وعجزهم عن إدارة شؤونهم فكيف إذن بعد تلك السنين الطويلة من الحكم العادل العامل على تقدم الشعب على حد قول الانجليز كيف إذن بعد كل هذا، ظل المصريون جهلة عاجزين كما كانوا عند الاحتلال؟ وماذا فعل الانجليز لتثقيف المصريين وتدريبهم على إدراك الحياة العصرية إدراكاً صحيحاً؟ وما هو ذلك العلم الذي جادوا به عليهم لاجراهم من ظلمات الجهل؟ ثم هل كان الاحتلال خصصاً في مجال الفكر والثقافة كما كان في المجال المادى؟

٢- تبعية التربية والتعليم

(أ) العنصر النظرى في التعليم

قبل أن نتصدى لبحث موضوع التعليم يجدر بنا أن نحدد الهدف الذي نرمى اليه. ان قيمة طريقة التربية والتعليم تتوقف على التلميذ الذي نرجو تثقيفه، ففي مفهوم المذهب المثالي الذي يُعد برتراند راسل Bertrand Russel أشهر المدافعين عنه^(١٢٠)، ان عناء النفوس الذهنية غاية في نفسه، والتعليم يجب أن لا يعنى الا برفاهية التلميذ من حيث أنه تلميذ فحسب، ويجب أن لا يستخدم وسيلة لنفع نظام بعينه-غير أنه في رأى الجانب الأكبر من علماء الاقتصاد الباحثين في تخلف البلدان أمثال جون جالبرايت John Galbraith وثيردور شولتز (Theodore Schultz) يقوم التعليم العام بدور هام في نهضة البلاد الاقتصادية فهو يمهد السبيل لمختلف درجات التقدم والرقى والجهود المستمرة في التعليم من شأنها أن تؤدي آخر الأمر إلى زيادة كبيرة في مصادر الانتاج، ويستشهد هذان العالمان بالثورة الصناعية في القرن الماضي التي لم تظهر إلى حيز الوجود الا لأن التعليم العام خرج بالجماهير من الظلمات إلى النور وفتح لها باب العلم الفنى على مصراعيه^(١٢١)، وفي البلدان المتخلفة حيث الزراعة تمثل النشاط الغالب فيها نجد التربية الشعبية شرطاً هاماً لكل شكل من أشكال التقدم في هذا القطاع، فالفلاحون الأميون لم يكونوا قط عنصرًا من عناصر التقدم، ولن يستطيعوا بدون العلم إدراك فائدة الآلات في الزراعة ويشق عليهم الأخذ بالطرق العقلية لاستغلال الأرض استغلالاً علمياً يدر

عليهم الكثير من الخيرات، وظروف التخلف هذه تقتضى إذن أن تكون لنفقات التعليم المكان الأول على جميع أشكال الاستثمارات الأخرى في البلاد.

وأولية التعليم مسألة هامة جداً تقتضى بها تغيرات الدور الذى تضطلع به التربية في مجال التطور، فإذا نظرنا إلى التعليم من وجهته المثالية كان ترفاً ومادة من مواد الاستهلاك يجب الاقتصاد فيها إلى أن يسمح مستوى النمو الاقتصادى بمثل هذه النفقات التى لا طائل فيها، وبالعكس إذا نظرنا إلى التعليم من وجهة نفعه في مجال العمل كان استثماراً جزيئاً للانتاج يجب التوسع فيه^(١٥٢).

وتاريخ مصر يشهد أن القصد النفعى رجحت كفته إلا أنه لم يكن على قدر من النشاط كما سنرى فيما بعد، وأن التعليم ساعد الدولة على إزدهار دواثرها. وكثيراً ما إتهم الاحتلال الإنجليزي بأنه صرف التعليم العام عن دوره المنزه عن كل غرض سوى تهذيب الشعب، وبأنه استعان بالتعليم على تكوين هيئة الموظفين المرؤوسين^(١٥٣)، وفي الحقيقة لم يفعل الإنجليز سوى أنهم واصلوا تقليد التعليم والتربية السائدة منذ آلاف السنين، ففي عهد الفراعنة كان هدف التعليم أعداد الكتبة، وبعدهم بأجيال طويلة أنشأ محمد على مدارس حكومية لادينية كانت الغاية من انشائها تخريج رجال للجيش والدوائر الحكومة على أسس عصرية، وكانت هذه المدارس تحت إشراف ناظر الحرية، وقد بلغ عددها في سنة ١٨٣٨ أربعاً وخمسين مدرسة ابتدائية وستة عشر معهداً ثانوياً عالياً تضم جميعها ٩٠٠٠ طالب، وعلى الرغم من أن الدولة كانت تقدم للطلاب المسكن والطعام والملبس وكانت تدفع لهم حتى المرتبات فقد كان على السلطات في الغالب أن تلجأ إلى وسائل شتى ليكون لهذه المدارس والمعاهد العدد الكافى من الطلاب^(١٥٤). وفضلاً عن ذلك كانت هذه المدارس والمعاهد الوسيلة الوحيدة للحصول على وظائف حكومية^(١٥٥)، وقد أنشأ الخديوى اسماعيل في سنة ١٨٦٣ نظارة المعارف العمومية وزودها بميزانية سنوية بلغت ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرية^(١٥٦)، والجانب الأكبر من التلاميذ والطلاب أى ٧٩٪ منهم في سنة ١٨٧٥ ظلوا يتمتعون بالتعليم المجانى والعمل في صفوف الجيش وتولى الوظائف الادارية في الحكومة، وفي السنوات العشر، من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٧٥ اختار ٦٣٪ من الحاصلين على الشهادات الخدمة العسكرية مهمة لهم، و ١٩٪ منهم اختاروا الوظائف الحكومية^(١٥٧).

وقد اقتصر دور التعليم للمنفعة العامة على تخريج نخبة مخلصه للدولة، وكان أولى به أن يرمى إلى هدف أعم لنشر التعليم بين جماهير الشعب ودعم قواعد التطور المادى في البلاد، ومن ثم كان فقدان هذا الأعداد الذهنى سبباً من تلك الأسباب التى كانت مصانع محمد على تنتهى بها إلى الحسارة ولا تقوى على منافسة المصنوعات الأجنبية، فقد كانت تدبر هذه المصانع هيئة من العاملين لا خيرة لهم وتكتنفها جماعة لا علم لهم تستخدم وسائل الاستغلال الأولية فكانت هذه المصانع سريعة العطب مالبثت أن انهارت عندما فقدت احتكارها المصطنع.

كانت سياسة التعليم في عهد الاحتلال سياسة غامضة، ففي المجال النظرى كان الحكام الإنجليز، وهم—من دعاة النفعية (أنبياء بنتاج)، يؤكدون أن نقص الاداريين في دوائر الحكومة المصرية ونقص المنتجين من جماهير الشعب يعودان إلى نقصان في المعارف ولكن يعالج هذه الحالة سوى منح البلاد نظاماً صالحاً للتربية والتعليم، أما في المجال العملى فقد لاحظ الإنجليز أن الارتفاع العام في مستوى التعليم وما يعقبه من احلال المدرسين المصريين محل المدرسين الأجانب بالتدريج قد يتقص مع الزمن من دور الإنجليز كأوصياء على

البلاذ ويعرض للخطر الاستغلال الاقتصادى فى مصر حسباً تقتضى حاجات الدولة المحتلة، بيد أن مصالح انجلترا الاستراتيجية والاقتصادية وضرورة تهدئة دائئى صندوق الدين المصرى العام والدول الدائنة، كل هذه تألبت على انصار استثمار أموال الدولة فى التعليم ومن ثم على تعميم التعليم فى البلاذ.

ولنبحث الآن عن كتب هذا الوضع المتناقض :-

ان تدخل الغرب فى المجتمع المصرى الهامد قلب الأوضاع العقلية فيه ورسم تحولاً بارزاً فى مفهوم المجتمع المصرى للتربية والتعليم، وتلك السهولة التى غزت انجلترا بها مصر أيقظت ضمير الجماهير فراحه تأخر البلاذ، وما كاد بأس الهزيمة يزول حتى أحس الشعب بظلماً شديداً إلى الثقافة والعلم والانضمام إلى ركب العالم الحديث، وفى الوقت الذى كان الشعب بأجمعه من قبل عشر سنوات، باعترااف ناظر المعارف نفسه، لا يعنى بتعليم أولاده فحسب بل كان يعارض أيضاً التعليم بوجه عام^(١٥٨). وقد لاحظ كرومر دهشاً عندما كان يقوم فى سنة ١٨٨٩ برحلة تفتيش فى أقاصى الصعيد (مصر العليا) أنه تقدم للحكومة طلبات بلغ عددها من الكثيرة عدد طلبات انشاء مدارس فى القرى، وهذه الطلبات التى كان يقدمها أشد السكان حرماناً كانت تدل على نقطة ضمير الشعب وطموحه إلى مواكبة الأمم الناهضة فى سيرها إلى الأمام ويقظة الضمير والطموح ركنان ركينان من أركان التقدم فى مختلف أطواره. «لقد اجتاز المصريون، فى الواقع، مرحلة هامة فى مسيرة الوجود الوطنى، فقد شعروا بأفة جهلهم وهم يريدون أن يتعلموا»^(١٥٩).

وقد أمل كرومر أن يروى ظمناً مصريين إلى العلم ببرامج التعليم الآتى :- «أولاً ينشر فى أوسع نطاق بين السكان المذكور منهم والانات نوع من التعليم البسيط يشتمل على المعارف الابتدائية فى اللغة العربية والحساب... وثانياً تنشأ طبقة من المتعلمين تعليمياً عالياً لسد حاجة الحكومة إلى الموظفين»^(١٦٠).

وقد أوصى سير الدون جورست، خليفة كرومر، ببرنامج يشبه هذا البرنامج: «تشجيع التعليم الفنى لطبقة العاملين فى الصناعات اليدوية ووضع برنامج محدد من التعليم العالى يهدف إلى تخريج شبان مصريين لوظائف الحكومة»^(١٦١).

هذان الرأيان قد أقرأ بالآثار الاقتصادية لاستثمار التربية والتعليم ذلك أن التعليم الأساسى قد رفع من شأن الانتاج البشرى، ومن جهة أخرى قد ثبت الرأيان حقيقة لا جدال فيها، تلك أن صحة الخلق والعقل فى البلاذ تشكل عنصرأ جوهرياً فى رأس المال الوطنى^(١٦٢) غير أن هذين الرأيين لم يتجاوزا الحد النظرى على الإطلاق، فقد دلت الاحصاءات على أن الأيبين فى عهد كرومر قد زاد عددهم، ففي سنة ١٨٨٣ كانت نسبة الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة ١٦٪ من السكان فإذا بهذه النسبة تهبط فى سنة ١٩٠٧ إلى ٨,٣٪^(١٦٣)، وفى مواصلة تقاليد التربية والتعليم فى أنظمة الحكم السابقة، اقتصرت حكومة الاحتلال فى جهودها على اعداد موظفين لادارات الحكومة على اختلاف أنواعها :- «إذا كانت هذه الحالة حقاً وكان حرمان المصريين من التعليم الأوروبى سبباً من الأسباب الخطيرة التى تحول بينهم وبين تولى المناصب الادارية العليا فمن الجلى أن خير الوسائل لاعدادهم لثل هذه المناصب هى أن يبدل لهم التعليم الذى يحتاجون اليه»^(١٦٤).

ولكن حتى هذا الهدف لم يتحقق الا جزء ضئيل منه فقد كان مستوى التعليم فى مدارس الحكومة من الضعيف بحيث يكاد يكفى لاعداد التلاميذ للوظائف الدنيا، وقد أقر لورد ملتر بأن نظام التعليم قد اقتصر على

اعداد موظفين للحكومة على مستوى من المعرفة والقدرة على العمل يتيح لهم أن يتولوا وظائف الكتبة في دوائر الدولة^(١١٦)، وأما أصحاب المؤهلات من أهل البلاد فقد كانوا من الوجهة النظرية يقبلون في المناصب ذات المسؤولية، وقد قسم الإصلاح في سنة ١٨٩٢ الإدارة المركزية إلى قطاعين: القطاع الأول وكان يضم حملة شهادة الدراسة الابتدائية والقطاع الثاني وكان يطلق على حملة شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا)، وهكذا كان كرومر يأمل أن يضمن العمل لجميع حملة الشهادات، وفوق ذلك قد يسير هذا الإصلاح بتطور التعليم سيراً حثيثاً إلى الأمام ويزيد عدد الطلاب في مدارس الحكومة زيادة بالغة^(١١٧)، وهذا ما حدث فعلاً دون أن تتمكن المدارس لقلّة عددها من أن تستوعب المزيد من عدد الطلاب، أما فرص تولى حملة الشهادات مناصب ذات مسؤولية فالتا نعرف أن فرص الترقى كانت جد محدودة إذ كانت جميع هذه المناصب وفقاً على الأجانب من الأوروبيين.

وكان يعارض تطور التعليم عاملان أحدهما سياسى والآخر مالى، ففي مجال السياسة، كانت رغبة انجلترا أن تكون للبلاد إدارة جديرة بمهمتها تكفل حفظ الأمن العام، ولكن مادام نظام التعليم العام يقدم العدد المطلوب من المرشحين لخدمة الحكومة فلم يكن هنالك ما يدعو إلى زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وقد كانت فرص العمل في دوائر الحكومة وفي الحياة المدنية محدودة، وزيادة عدد المدارس قد تؤدى في هذه الحالة إلى البطالة وإتساع الفروق الاجتماعية بين الجماهير والأقلية المثقفة^(١١٨)، لأن التعليم، حتى الابتدائى منه، كان يقصى التلميذ عن مجتمعه التقليدى ويحثه على ازدياد العمل اليدوى، وفوق ذلك كانت هنالك أسباب سياسية بحثة تقف عتبة دون إتساع التعليم الثانوى والتعليم العالى، وفي سياق حوادث السيادة الأجنبية كانت العاقبة الطبيعية لمثل هذا التعليم أن ينمو في نفوس الطلاب الشبان شعور بالحمران والغضب إلى حد الثورة^(١١٩)، على الخواجز العنصرية التي لم يكن في الامكان التغلب عليها وكانت ترمى بهؤلاء الطلاب الشبان في غياهب الحرمان وتقضى عليهم بالبعد عن مجتمعهم الطبيعي.

وقد خشى كرومر هذه العاقبة بقوله: «مهما نفعل، لا بد أن يكون للتعليم آثاره الطبيعية وسيكون من هذه الآثار الطبيعية في الهند وفي مصر الرغبة في الخلاص من الأجنبي، على أنه في وسعنا أن نحاول ارشاد هذه الحركة وأن نخفف آثارها الضارة إلى حد ما»^(١٢٠).

وكان جورست يعتقد أن طلاب المدارس الثانوية والعالية قد انضموا جميعهم إلى صفوف القضية الوطنية: «أخشى أن لا يكون للأستاذة الانجليز تأثير على تلامذتهم ويبدو في الواقع أننا نعد طبقة من الشبان ستسبب لنا مصاعب كثيرة في عشر أو خمس عشرة سنة»^(١٢١).

هذا الاتجاه إلى العصيان كان في الامكان تجنبه لو أن اتساع التعليم الابتدائى والفنى فضل على التعليم الثانوى، وفي رأى كرومر قد يساهم هذا الاجراء في القضاء على الفوارق الطبقية وفي ضمان الوظائف ذات المنفعة العملية للتلاميذ المتخرجين في المدارس الابتدائية والفنية: «فامضوا إذن في التعليم الابتدائى باللغة العربية متوخين نحو أمية الجماهير،.... وابدلوا جهديكم في تشجيع التعليم المهني والفنى والصناعى... فكل نجار أو بناء أو عامل تدربونه سيكون وحدة منفصلة عن صفوف هذه الجماعة من المتذمرين الذين يتحولون إلى وطنيين يتظاهرون بخدمة الشعب لاستاتته.... وابدلوا كل اعانة تستطيعها الحكومة، في التعليم الابتدائى والفنى والصناعى وعندئذ تساند كل الحجج السياسية نشر التعليم مجاناً أو بنفقات قليلة جداً»^(١٢٢).

اننا نرى في هذا القول عدم اتساق سياسة كرومر في التربية والتعليم فبعد اقتصاره على اعداد «نخبة من المرؤسين» قليلة العدد حتى أن تصبح هذه النخبة بعدئذ شديدة الميل إلى الأخذ بالثأر فأوصى بتوسيع التعليم الشئشي مُسكناً وقتياً ولكنه رفض تخصيص ما يحتاج اليه هذا التوسع من مال، وهذه البلبلة تنتهي بنا في البحث إلى المسألة الأساسية في الدور الذي يقوم به التعليم العام، هل كان هذا التعليم مادة استهلاك أم كان استثماراً منتجاً؟ ان الأموال العامة يتوقف منحها على الحكومة واعتبارها التعليم العام مادة استهلاك أو استثماراً منتجاً، ويبدو أن الوجهة الثانية قد رجحت كفتها فقد أخذ نظام الاحتلال على نفسه أن يتولى مهمة التعليم، ولكن عندما حانت ساعة العمل لم يفعل أحد شيئاً لنفاذ هذا الاختيار من أن التعليم استثمار منتج، وبما يدعو إلى الدهشة أن الحكومة بررت توانيها في مجال التعليم بحجة مالية منبثقة من اعتبار التعليم، من الوجهة الأولى، مادة استهلاك. وقد صرح كرومر بأن التعليم العام كان ترفاً لم تستطع البلاد الاستفادة منه دون أساس اقتصادي، وكان على البلاد أن تبلغ مستوى الازدهار الاقتصادي قبل أن تتمكن الدولة من اقتصاد المبالغ التي يقتضيها نشر التعليم والانفاق على نظام حديث لجميع المدارس، وكان يجب أيضاً أن يوازن بين الاستثمار في التعليم وحاجات مصر، وأولى هذه الحاجات كانت، في رأى كرومر، إقامة نظام سياسي ثابت قائم على أساس اقتصادي سليم: «نظراً لتلك الظروف لم يكن هنالك بد من أن يتقدم الاصلاح المالي كل اصلاح آخر فقد كان من المتعذر أولاً الخلاص من تشابك سياساتنا مادام الافلاس يهدد البلاد، وثانياً كان اصلاح المالية العامة مقدمة ضرورية لكل اصلاح آخر»^(١٧٣).

والأولى كانت إذن للاستثمارات الاقتصادية، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هذا الاختيار يشمل طوائف أخرى فالفلاح، كما أكد ملتر، كان يهجم تحسن حالته المادية والقضائية أكثر من تعليم أولاده، وكان خطر المجاعة أدنى اليه من شبح الجهل، ولهذا كان على الجماهير أن تسعى إلى قوتها قبل أن تتعلم حروف الهجاء، وعلى الرغم من أن التعليم كان أمراً جوهرياً غير أنه لم يكن يتقدم على بناء الأسس المادية التي كانت تتوقف عليها حياة الشعب اليومية ولا كان التعليم يفضل على إقامة النظام العام والأمن والعدالة القضائية، التي في مقدمة واجبات الحكومة^(١٧٤). وقد أيد كرومر هذا الرأي بقوله: «للفلاح أن يرغب في تعلم القراءة والكتابة، ولكنه قبل هذا يفضل كثيراً أن لا يسلم يحصل الضرائب جلده حياً... ولهذا يجب أن يتقدم تخفيف أعباء الضرائب عنه على زيادة النفقات»^(١٧٥).

ولكن على الرغم من أن البلاد كانت في بدء الاحتلال في حالة يرثى لها فان هذه الآراء التي كانت تبررها في الغالب حالة البلاد العصبية حينذاك وكانت تنطوى لذلك على شيء من التأكيد، لم تدم حتى في اعتقاد القائلين بها الا لوقت قصير. ولذلك إذا كان شبح الافلاس في السنوات الأولى من الاحتلال يبرر بعض التقص المستمر في اعتبارات التعليم العام فقد كان ثراء البلاد التدريجي بعد سنة ١٨٩٨ من ناحية وفقدان التقدم في مجال التعليم من ناحية أخرى يدلان على أن التأخر الثقافي لا يرجع سببه كله إلى قلة المال. وعلى الرغم من استمرار الزيادة في إيرادات الدولة لم تتجاوز ميزانية نظارة المعارف العمومية ٣٪ من مجموع هذه الإيرادات وهي النسبة التي كانت مقررة لها كل سنة وكان يجب أن تزيد بزيادة إيرادات الدولة^(١٧٦).

وفي أثناء السنوات الخمس والعشرين من عهد كرومر كادت نسبة نفقات التعليم تتجاوز ١٪ من إيرادات الدولة، فمن مجموع هذه الإيرادات البالغ قدرها بين سنة ١٨٨٢ و ١٩٠٧ ٢٥٨ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري لم يتسلم ناظر المعارف العمومية سوى ٨٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه مصري أى ٠,٨٪ من المجموع أو

١١٢٠٠٠ جنيه مصري سنوياً في المتوسط، وقد ظلت ميزانية نظارة المعارف العمومية حتى بدء هذا القرن - حين تضاعف عدد السكان أو كاد - أقل منها في عهد الخديوي.

والجدول الآتي يوضح الفرق بين زيادة إيرادات الدولة وميزانية نظارة المعارف العمومية^(١٧٧). ويلاحظ أن الزيادة في الاعتمادات المقررة لنظارة المعارف العمومية بين سنة ١٩٠٦ و ١٩٠٧ كان سببها نفقات الكتاتيب (المدارس الدينية الابتدائية) التي ألحقت بميزانية هذه النظارة للمرة الأولى :-

نسبة المقرر للتعليم إلى جلة إيرادات الدولة	جلة إيرادات الدولة جنيه مصري	ميزانية نظارة المعارف العمومية جنيه مصري	لجنة
٢,٥ %	٦٠٠٠٠٠ (تقريباً)	١٥٠٠٠٠	١٨٦٥-٧٥
٠,٩ %	٧٤٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٨٧٨
٠,٨ %	٨٩٣٤٠٠٠	٦٨٨٨٨	١٨٨٣
٠,٦٦ %	٩٦٦٦٠٠٠	٦٢٩٧١	١٨٨٧
٠,٧٣ %	٩٦٦١٠٠٠	٧٠٩٦٠	١٨٨٨
٠,٨ %	١٠٢٣٦٠٠٠	٨٠٣٣٧	١٨٩٠
٠,٨ %	١٠٥٣٩٠٠٠	٨٨٤٧٨	١٨٩١
١,٠ %	١٠١٦١٠٠٠	١٠٤٢٨٩	١٨٩٤
٠,٨ %	١١٠٩٢٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٨٩٧
١,٥ %	١٢٢٤٨٠٠٠	١٩٧٧٩١	١٩٠٣
١,١ %	١٥٣٣٧٠٠٠	١٦٩٣٠٠	١٩٠٦
٢,٠ %	١٦٣٦٧٠٠٠	٣٦٢٨٠٠	١٩٠٧
٢,٩ %	١٥٥٢١٠٠٠	٤٥٠٤٥٠	١٩٠٨
٣,٠ %	١٥٩٦٥٠٠٠	٥٠٤٩٤٢	١٩١٠
٢,٦ %	١٦٧٩٣٠٠٠	٤٣٥٨٨٨	١٩١١
٢,٥ %	١٧٥١٥٠٠٠	٤٥٠٩٩١	١٩١٢
٣,٠ %	١٧٠٠٠٠٠٠	٥٢٥٢٢٤	١٩١٤

ولم تكن النسبة الضعيفة لنفقات التعليم في مصر تقارن في سنة ١٩٠٧ (٢٪) إلا بنسبة نفقات التعليم في روسيا، وفي تلك السنة بلغت نفقات التعليم في أسبانيا ٤,٦٪ وفي سوريا ٦,٧٪ وفي فرنسا ٧,٣٪ من جلة إيرادات الدولة^(١٧٧).

وفي مصر لم يكن سبب هذا الاتجاه إلى الاقتصاد في نفقات التعليم قلة أموال الدولة بل كان سببه في الحقيقة أن حكومة الاستعمار كانت تسعى خصوصاً للحصول على فوائد اقتصادية ومن ثم أثرت أن لا تنفق أموالاً لا تدر فوائده عاجلة. أما إعانات الدولة للمدارس العمومية فقد كانت في نظر الحكام الانجليز أعباء لا طائل فيها، وكذلك مجانية التعليم، فقد كانت قاعدة عامة قبل الاحتلال^(١٧٨) ولكنها فقدت فيما بعد أنصارها وقضى عليها آخر الأمر، وقد هبطت نسبة التلاميذ المنتفعين بالتعليم المجاني من ٧٩٪ في سنة ١٨٧٥ إلى ٧٠٪ في سنة ١٨٨٢ وإلى ٢٩٪ في سنة ١٨٩١ ثم ألغيت المجانية كلها قبل نهاية القرن التاسع عشر^(١٧٩). وفي سنة ١٩٠٧ أثمرت جهود ناظر المعارف الجديد، سعد زغلول، فأعادت نظارة المعارف نظام المجانية وقبلت المدارس الثانوية ستين تلميذاً مجاناً في تلك السنة ومائة وأثنى عشر تلميذاً في سنة ١٩٠٨. أي ٧,٥٪ من ١٥٧٥٣ تلميذاً هم مجموع التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس الحكومية في سنة ١٩٠٨.

أما التلاميذ الذين كانوا يتفنون بالهجانية في المدارس الداخلية التابعة لنظارة المعارف العمومية فقد تناقص عددهم كما يأتي: - (١٨٠)

سنة ١٨٨٠	٢٠٠٠ تلميذاً
سنة ١٨٨٣	١٨٧٧ تلميذاً
سنة ١٨٨٤	١٣٢٩ تلميذاً
سنة ١٨٨٧	٥٠٩ تلميذاً
سنة ١٨٨٨	٣٤٣ تلميذاً
سنة ١٨٨٩	أُلغيت الهجانية في المدارس الداخلية

انه لتناقض غريب أن يدعى وفاة الأمور حينذاك أنهم يعملون على نشر التعليم ورفع مستواه في الوقت الذي جعلوا فيه التحاق الجانب الأكبر من أولاد الشعب بالمدارس الحكومية أمراً عسيراً، وقد كان لبعض المراقبين فكر ثاقب كالاستاذ متان A-Merlin الذي نقل في تقريره تصريح مدير مدرسة أسوان الابتدائية التي كانت تضم ٢٠٠ تلميذ. قال المدير «لو كانت المدرسة مجانية لكان عندنا أكثر من ألف تلميذ» (١٨١)، وقد برر ناظر المعارف العمومية، يعقوب باشا ارتين الغاء المجانية بحجة تدعو إلى العجب: «تنطوي مجانية التعليم الابتدائي عندنا على تناقض وفي الواقع لم تف المجانية بالغرض المنشود كما أنها خطر على هيئة موظفي النظارة» (١٨٢).

ولم يكف كرومر بالغاء مجانية التعليم بل عرض أيضاً أن تزداد المصاريف المدرسية: «مهما تكن المعارضة، أرجو أن نطلبوا من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وطلاب المعاهد العالية أن يدفعوا مصاريف تعليمهم ويستحسن جداً أن تزداد المصاريف المدرسية لهذه الفئات من التلاميذ والطلاب» (١٨٣).

وسنبحث الآن نتائج سياسة التربية والتعليم في ظل نظام الاحتلال:
أولاً- فيما يختص نطاق التعليم العام- وثانياً- في نوع التعليم.

(ب) زيادة عدد المدارس العمومية:

كانت الكتاتيب، (المدارس الدينية الابتدائية)، في رأى كرومر أقل المعاهد نفقة للقضاء على الأمية، ولهذا حولت نظارة المعارف العمومية إلى هذه المدارس جزءاً من الاعانات التي كانت تُمنحها المدارس الابتدائية والثانوية العمومية، وفي سنة ١٨٩٨ كانت نظارة المعارف تتولى إدارة خمسة وخمسين كتاباً من تلك الكتاتيب تضم ٢٩٢٣ تلميذاً وتشرف على ثلاثمائة وكتاب واحد يتعلم فيها ٧٥٣٦ تلميذاً، وقد بلغ عدد كتاتيب الحكومة في سنة ١٩١١ مائة وخمسة وأربعين كتاباً تضم ١٥١٦٩ تلميذاً في حين بلغت الكتاتيب الأخرى تحت إشراف نظارة المعارف العمومية ٣٥٩٠ كتاباً فيها ٤٨٥ ٢١١ تلميذاً (١٨٤)، وقد كانت هنالك في سنة ١٩٠٧ مساع شخصية لتأسيس جامعة شعبية ولكن الحكومة في مناهضة هذه المساعي راحت تضاعف جهودها في إنشاء المدارس الابتدائية ووضعت العدد الأكبر منها تحت إشرافها، ثم انتقل هذا الإشراف في سنة ١٩١٣ إلى مجالس المديرية.

وقد تطور عدد الكتاتيب المسجلة وتلاميذها كما يأتي: (١٨٥)

السنة	كتاتيب	تلاميذ
١٩٧٥	٤ ٦٨٥	١١١ ٨٩٦
١٨٨٠	٥ ٥٦٢	١٤٠ ٠٠٠
١٨٨٣	٥ ٣٧٠	١٣٧ ٥٥٣
١٨٨٧	٧ ١٤٢	١٢٠ ١٢١
١٨٩٧	١٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
١٩٠٧	١١ ٠١٤	٢٠٧ ٠٠٠
١٩١٠	١٣ ٤٤٥	٢٣١ ٠٠٠

إن الجزء الأكبر من هذه المدارس لم يشتمل الا على عدد قليل جداً من التلاميذ، والبيانات الآتية تدل على أن معظم التلاميذ كانوا يترددون على الكتاتيب التي كانت تشرف عليها وزارة المعارف العمومية^(١٨٦).

وقد ألغى عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية العمومية كاجراء إقتصادي في ظل الاحتلال، ولكن مجموع التلاميذ مازال بسبب نمو السكان والغزوة العامة في ازدياد حتى ازدحمت بهم الفصول.

كتاتيب تحت اشراف الحكومة:

السنة	كتاتيب	تلاميذ
١٨٩٨	٣٠١	٧ ٥٣٦
١٩٠٢	١ ٣٤٦	٣٩ ١٣٥
١٩٠٣	٢ ٦٠٠	٧٦ ٠٠٠
١٩٠٥	٤ ٨٥٩	١٤٦ ٠٠٠
١٩٠٦	٤ ٤٣٢	١٥٦ ٥٤٢
١٩٠٨	٣ ٦٧٩	١٧٤ ٥٤٢
١٩٠٩	٣ ٥٨٢	١٩٠ ٨٧٥
١٩١٠	٣ ٦٤٤	٢٠٢ ٠٩٥
١٩١١	٣ ٥٩٠	٢١١ ٤٨٥
١٩١٣	٣ ٧٩٤	

والجدول الآتي يتبع تطور عدد مدارس الحكومة (ومنها المعاهد العالية والمدارس الفنية) وعدد التلاميذ فيها: (١٨٧)

السنة	مدارس	تلاميذ
١٨٧٥	٣٦	٤ ٧٧٨
١٨٨٢	٩٨	٥ ٥١٣
١٨٨٨	١٤	٢ ٣٧٣
١٨٩٠	٤٢	٧ ٢٧٠
١٩٠٧	٥٠	١١ ٠٦٣
١٩١٠	٥١	١٣ ٧٩٢
١٩١٢	٥٢	١٢ ٧٥٧
١٩١٣	٦٨	

وفي رأى وافي رفعت، كانت هنالك في سنة ١٨٨٢ أربع وستون مدرسة ابتدائية حكومية، ولكن عدداً من هذه المدارس أغلق في فترة التقشف، وفي سنة ١٨٨٣ لم يبق منها سوى ٢٧ مدرسة تضم ٤ ٦٦٤ تلميذاً، وفي سنة ١٨٩٠ لم يكن في البلاد منها سوى ٢٩ مدرسة بلغ عدد تلاميذها ٥٧٦١ تلميذاً ثم ارتفع عددها في سنة ١٩٠٠ إلى ٣٥ مدرسة تضم ٦٤٨٩ تلميذاً وفي سنة ١٩٠٨ هبط عددها إلى ٣٢ مدرسة فيها ٨١٩٤ تلميذاً وفي سنة ١٩١٠ زاد عددها إلى ٣٤ مدرسة تضم ٨٦٩٤ تلميذاً، وقد أقر سير الدون جورست بأن عدد هذه المدارس لم يكن كافياً على الإطلاق وأن أربعمئة طلب التحاق رفضت في القاهرة لأزدحام مدارسها بالتلاميذ حتى لم يبق فيها مكان لطالب جديد^(١٨٨)، ومن جهة أخرى كانت نظارة المعارف العمومية تشرف في سنة ١٩٠٩ على ثلاث عشرة مدرسة ابتدائية خاصة فيها ٣٥١٧ تلميذاً وسبع مدارس فنية خاصة بلغ عدد تلاميذها ٨٤٢ تلميذاً، ثم ارتفعت هذه الأعداد في سنة ١٩١١ إلى اثنين وثلاثين مدرسة ابتدائية فيها ٥ ٥٥٢ تلميذاً وتسع مدارس فنية تضم ٢٠٩٣ تلميذاً^(١٨٩).

وكان التقصان في عدد المدارس الثانوية العمومية أكثر منه في المدارس الأخرى فلم يكن في سنة ١٨٨٢ منها سوى (٢٦) ست وعشرين مدرسة لم يبق منها في ١٨٨٣ إلا مدرسة واحدة عدد تلاميذها ٢٩٢ تلميذاً، وفتحت في سنة ١٨٩٠ مدرسة أخرى وبلغ عدد تلامذته المدرستين ٧٣٤ تلميذاً ثم انخفض عدد التلاميذ فيها إلى ٥٦٩ تلميذاً في سنة ١٩٠٠ على الرغم من أن مدرسة ثالثة كانت قد أسست، وقد تحسنت الحالة في السنوات التالية إذ بلغ عدد التلاميذ في سنة ١٩٠٧ ألفاً وتسعمئة وستة عشر تلميذاً في أربع مدارس وفي سنة ١٩١٤ كان عدد التلاميذ في ست مدارس ٢٦٣٧ تلميذاً، ومن جهة أخرى كانت هنالك مدرسة ثانوية خاصة تضم ٢٢٢ تلميذاً وضعت في سنة ١٩١١ تحت إشراف نظارة المعارف العمومية^(١٩٠).

والمدارس العالية التي كان عليها أن تعد الهيئات (الكوادر) الفنية والأدبية للبلاد قد أصابها وسائل التقشف بنقص شديد، ففي الفترة من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٨٧^(١٩١) أقفلت الحكومة ثمانى مدارس من إثني عشرة مدرسة عالية كانت أبوابها مفتوحة للطلاب في سنة ١٨٨٢ وفيما يلي بيان المدارس «العالية» التي

أُلغيت في تلك الفترة الكتبية من سنوات الاحتلال الأولى :

أ (مدرسة مسح الأراضي والمحاسبة

ب) مدرسة الفنون الجميلة

جـ) مدرسة الترجمة واللغات

د (مدرسة علم الآثار المصرية

هـ) مدرسة الهندسة المعمارية

و (مدرسة العلوم والفنون

ز (مدرسة الزراعة

ح) مدرسة المعلمين

وقد عادت الحكومة بعد سنتين فتحت مدرسة العلوم والفنون التي أُقفلت في سنة ١٨٨٧ ولكن خرجي هذا المعهد ظلوا دون حاجة البلاد، وقد تطور عدد الطلاب فيه كما سيجيء بيانه. أما زيادة عدد الطلاب في سنة ١٩٠٤ فكان سببها قرار نظارة المعارف العمومية أن يقبل في هذا المعهد التلاميذ الذين لم يقبلوا في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية^(١٩١):-

١٨٨٣	٥٠ تلميذاً
١٩٠٠	٥٠ تلميذاً
١٩٠٢	٢٣ تلميذاً
١٩٠٤	٣٥ تلميذاً
١٩٠٥	٥٧ تلميذاً
١٩٠٦	٨٩ تلميذاً
١٩٠٧	١٠٦ تلميذاً
١٩٠٩	١١٢ تلميذاً

وزاد عدد الأساتذة الاجتليز في المدارس، فأعرض المصريون شيئاً فشيء عن مدرسة المعلمين العليا، وهذه المدرسة التي كانت تضم ٣١٠ تلميذ في سنة ١٨٨٨ لم يكن فيها في سنة ١٩٠٤ سوى طالب واحد فأقفلت أبوابها، ثم عادت إلى قبول الطلاب في سنة ١٩٠٦ وبلغ عددهم ثلاثين طالباً، وعلى اثر تقلب سياسة الحكومة في التعليم بعد رحيل كرومر في سنة ١٩٠٧ ازداد عدد الطلاب في سنة ١٩١٣ إلى ٢٣٥ طالباً^(١٩٣).

وعادت مدرسة الزراعة فتحت أبوابها في سنة ١٨٩٩، ولكن الطلاب- ونصفهم من الأجانب- ظل عددهم قليلاً كما يتضح من البيان الآتي:

١٩٠١	٣٣ طالباً
١٩٠٣	٥٣ طالباً
١٩٠٥	٧٠ طالباً
١٩٠٧	٦٧ طالباً

أما المدارس العليا التي لم تقفل أبوابها فقد حرمت من جزء كبير من الإعانات واضطرت بسبب هذا الحرمان إلى تخفيض عدد طلابها^(١٩٦).

وقد روى سير فالتين تشيرول Valentine Chirol أنه في سنة ١٩١٦، ٣١٤ طالباً فقط قد قبلوا في المعاهد العليا من ٦١٩ طالباً من حملة البكالوريا (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الذين نجحوا في امتحان دخول هذه المعاهد^(١٩٧).

وقد أكد لورد لويد هذا النقص بقوله: «إن عدداً كبيراً من الطلاب المؤهلين لم يقبلوا في المدارس العليا لسبب بسيط هو أنه لم يكن في الامكان ضمان تخرجهم فيها»^(١٩٨).

وقد رفضت مدرسة الطب أربعة أحماس طالبي الالتحاق على الرغم من أنهم قد استوفوا شروط القبول، وعندما كانت هذه المدرسة تضم في سنة ١٨٨٢ مائتي طالب لم يكن فيها في سنة ١٨٩٥ سوى ربع هذا العدد من الطلاب، وقد تطور عدد الطلاب في هذه المدرسة كما يأتي:^(١٩٩)

السنة	الطلاب
١٨٨٢	٢٠٠
١٨٩٥	٤٦
١٩٠٠	٦٢
١٩٠٥	١١٦
١٩٠٨	١٩٠
١٩٠٩	٢٠٧
١٩١٠	٢٢٠

وغنى عن البيان أن هذه الأعداد القليلة لم تكن لتسد حاجة البلاد إلى الأطباء فضلاً عن أن عدد الأطباء المصريين الذين تخرجوا سنوياً في هذه المدرسة لم يتجاوز في المتوسط اثنين وعشرين طبيباً بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧^(٢٠٠).

وعلى الرغم من هذا النقص الواضح في الأطباء، تبرع مدير مدرسة الطب الانجليزي الدكتور «كينتينج Dr- Keatinge بهذا التصريح العجيب: «إننى مقتنع بأنه يجب أن نتقدم بحذر فيما يختص بعدد الأطباء الذين نتولى تخريجهم فإذا وجد هؤلاء الشبان عند مغادرتهم المدرسة أنه يتعذر عليهم الحصول على وظائف أو العمل مستقلين كانت العاقبة انخفاضاً عاجلاً في طلبات الالتحاق بالمدرسة. ولا تستعيد المدرسة عندئذ كل نشاطها الا بعد أن تكون الحكومة قد عانت من قلة الأطباء الشبان عدة سنوات، وفضلاً عن ذلك اننى أرى أنه لا يمكن اطلاق عنصر في البلاد أخطر من طبيب نزلت به الفاقة»^(٢٠١).

ولكن سير هنرى موريس Sir Henry Morris ممثل كلية الأطباء الملكية، قد شرح قلة عدد الأطباء المصريين شرحاً صادقاً حيث قال ان قلة عددهم سببها حالة مدرسة الطب في القاهرة التي لا تسير مقتضيات العصر: «نحن مضطرون مرة أخرى إلى الاعراب عن خيبة أملنا لأنه على الرغم من تكرار الانتقادات الشديدة لم يتخذ أى إجراء لاعداد مستشفى عصرى تكتمل فيه الشروط الصحية الحديثة، ويتاح فيه التعليم الطبى الكامل»^(٢٠٢).

وعدد طلاب مدرسة الفنون والصناعات الذى بلغ في سنة ١٨٨٨، ٢٧٢ طالباً، قد زاد إلى ٤٣٣ طالباً في سنة ١٩٠٥ ثم انخفض إلى ١٥٢ طالباً في سنة ١٩٠٨ على اثر تخفيض اعانات الدولة^(٢٠١)، أما عدد طلاب مدرسة الحقوق فقد شذ عن هذه القاعدة، فخرج من ٩٤ طالباً في سنة ١٨٩٩ إلى ٣٥٢ طالباً في سنة ١٩٠٩ ثم انخفض إلى ٢٨٢ طالباً في سنة ١٩١١^(٢٠٢).

وتطور مجموع طلاب المدارس العليا من ٤٠٣ طلاب في سنة ١٨٨٣ إلى ٣٨٢ طالباً في سنة ١٨٩٠ و ٢٤٥ طالباً في سنة ١٨٩٥ ثم إلى ٧٤٣ طالباً في سنة ١٩٠٥ و ١٠٩١ طالباً في سنة ١٩١٤، وكان نحو ثلثي هؤلاء الطلاب من طلاب المعاهد الثلاثة المتخصصة في تخرج هيئات التدريس للمدارس الابتدائية والثانوية الحكومية^(٢٠٣).

وتدل هذه الأعداد على أن نظام الاحتلال قلما كان يعنى باتساع التعليم. وفضلاً عن ذلك كان يلجأ إلى جميع وسائل القسر للحد من المساعي الشخصية التي اتحدت لتأسيس جامعة شعبية، وقد ادعى كرومر أن حاجة مصر لا تقتضى إنشاء هذه الجامعة. «في رأى أنه يجب الانتظار وقتاً طويلاً قبل أن تستطيع الحكومة أن تستجيب إلى طلب تأسيس جامعة في مصر»^(٢٠٤).

وكان العجز في الميزانية حجة أيضاً لتبرير إلغاء البعثات المدرسية إلى الخارج في أغسطس ١٨٩٥، وكان نظام البعثات قد سته محمد على ليتمكن الشبان المصريون الذين أعفوا من المصروفات المدرسية من مواصلة الدراسات العليا في الجامعات الأوروبية ليكون للبلاد هيئات قنية وتعليمية كانت بحاجة ماسة إليها. ولكن كرومر، على الرغم من إدعائه أنه يريد استعجال تخرج رجال هذه الهيئات، فقد كان في الواقع يحاول منع ذلك: «لقد فعلت كل ماكان في وسعى عمله كى لا أشجع ارسال الشبان المصريين إلى إنجلترا، فقد كان الحل السليم أن نحسن التعليم الفنى والعالى في مصر إلى درجة يصبح عندها ارسال الشبان المصريين إلى أوروبا لاجدوى فيه»^(٢٠٥).

ولم يكن العود إلى نظام البعثات في سنة ١٩٠٨ دون مشقة أمام اصرار ناظر المعارف الجديد، سعد زغلول، ولكن العدد المحدود من الطلاب المبعوثين لم يكن ليسد النقص في هيئات الموظفين في مصر، وقد تطور عدد الطلاب المقيدين في الجامعات الأجنبية على نفقة الحكومة كما يأتى^(٢٠٦):

سنة	طلاب
١٨٨٨	٤٨
١٨٩٠	٢٨
١٨٩٥	١٢
١٩٠٠	٤
١٩٠٥	٢
١٩٠٦	٣
١٩٠٧	٢٢
١٩٠٨	٤٠٠
١٩٠٩	٥٥
١٩١٣	٥٩

أضف إلى ذلك، أن نوع الدراسات التي كان يواظب عليها هؤلاء المبعوثون في الجامعات الأجنبية لم تغد مصر في سعيها إلى الاستقلال الفني، وبالعكس عندما كان السواد الأعظم من الطلاب، قبل الاحتلال، يهتمون بالدراسات العلمية كان الكثيرون من الطلاب، بعد الاحتلال— على الرغم من ازدياد الحاجة الفنية في البلاد— يميلون إلى الدراسات الأدبية والجدول الآتي يؤكد هذا الاتجاه^(٢٠٧):

١٩١٩-١٨٨٣	١٨٨٢-١٨١٣	
طلاب	طلاب	
٤٥	٤٥٩	صناعة وميكانيكا
٣٥	١٣٦	طب
٤	٢	زراعة
٧٤	٥٩٧	الحملة
٢١٥	٢١	آداب
٢٨٩	٦١٨	الحملة
٥٧	٤٠٦	فرسا
٢٣١	١٠٤	انجلترا
١	١٠٨	بلدان أخرى

والجدول الآتي يبين تطور عدد التلاميذ في مدارس الحكومة على اختلاف أنواعها^(٢٠٨):

عالية	ثانوية	فنية	اصداتية	كتائب
٤٠٣	٢٩٢	١٥٤	٤ ٦٦٤	
٣٨٢	٧٣٤	٣٩٣	٥ ٧٦١	١ ٩٦١
٢٤٩	٦٨٤	٣٩٣	٧ ٣٣٣	٢ ٦٢٥
٢٨٨	٥٦٩	٤١٧	٦ ٤٨٩	٣ ٩٦٦
٣٩٤	٨١٦	٤٦٥	٦ ٠٤٢	٤ ٣٤٥
٤٤٠	٨٨٣	٥٦١	٦ ٣٧٤	٥ ١٦٦
٥٩٩	١ ٠٣٣	٦٤٧	٦ ٨٢١	٥ ٦٧١
٧٤٣	١ ٣٤٥	٧٣٩	٧ ١٧٥	٧ ٤١٠
٩٦٢	١ ٣٨٠	٨٣٧	٧ ٨١٨	٩ ٠٤٥
١ ٣٠٤	١ ٩١٦	٩٥٢	٨ ٥٤٤	١١ ٠١٤
١ ٥٤٨	٢ ٢٤٣	٨٥٤	٨ ٣٨٦	١٣ ٣٦٥
١ ٥٩٩	٢ ١٩٧	١ ٣٥٢	٨ ٦٤٤	١٥ ١٦٩
١ ٢٥١	٢ ١٦٠	١ ٦٤٤	٧ ٧٤٩	١٤ ٩٦٥
١ ٣٠٧	٢ ٤٨٥	١ ٤١٤	٧ ٥٥١	
١ ٠٩١	٢ ٦٣٧		٦ ٨٤٥	

ان قلة المدرسين المصريين ذوى المؤهلات كانت، في رأى كرومر، من الأسباب الجوهرية لتأخير

التعليم في البلاد، ومن ثم ازدادت ضرورة الالتحاق إلى خدمات الأساتذة الأوروبيين، وقد تطور تعدد الأساتذة المصريين والأجانب في مدارس الحكومة كما يأتي: (٢٠٩)

سنة ١٩٠٦		سنة ١٨٩٦		
مصريون	أجانب	مصريون	أجانب	
٢٥٤	٢٥	١٢٨	٢٥	١- كاتيب ومدارس فنية
٤٤٢	١٠	٣٧٥	١٠	٢- مدارس ابتدائية
٦٤	٤١	٨٣	٤١	٣- مدارس ثانوية
٣٤	١٦	٤٥	١٦	٤- مدارس عالية
٧٩٤	٩٢	٦٣١	٩٢	الجملة
١٦٠				

وكانت الحالة في المدارس الثانوية والعالية- كذلك الحالة في الهيئات الادارية - انجهاً إلى المزيد من الأساتذة الأوروبيين (٢١٠)، فقد كان في سنة ١٩٠٦ مائة وعشرون أستاذاً أوروبياً مقابل سبعة وخمسين أستاذاً مصرياً والسواد الأعظم من المدرسين المصريين كانوا يدرسون في المدارس الابتدائية ولم يكن مستواهم المهني كما ينبغي أن يكون، كما يتضح من البيانات الآتية:-

في سنة ١٩٠٨ من ٤٤١ أستاذاً مصرياً في مدارس ابتدائية ٣٩٪ منهم كانوا يحملون شهادة تعلم أو شهادة دراسات عليا و ٣٤٪ لم يكن لديهم سوى شهادة الدراسة الابتدائية، و ٢٣٪ كانوا بدون أية شهادة على الإطلاق (٢١١). ولذلك كانت فرصة تقدمهم ضئيلة جداً، فضلاً عن أن المسؤولين البريطانيين في نظارة المعارف كانوا يعارضون تقدم الأساتذة المصريين لأسباب شخصية وسياسية لا مهنية، وقد شهد العميد لامبير Lambert بذلك في قوله: «لم يكن السيد/ دانلوب Dunlop يريد على الإطلاق أن يسمح بادخال الوطنيين في هيئة التدريس بمدرسة الحقوق» (٢١٢).

وكان مصير الأكاديمية العسكرية كمصير المدارس العليا، فقدت الأكاديمية الجزء الأكبر من الاعتمادات التي كانت مخصصة لها، ومن المدارس العسكرية العشرين التي كانت تستقبل الطلاب قبل الاحتلال لم يبق الا مدرسة واحدة في سنة ١٨٨٣ خفض برنامجها إلى مدة التعليم العسكري، وعدد الطلاب العسكريين الذي بلغ ١٦٧٠ طالباً في عهد محمد علي و ١٨٩٠ طالباً في عهد الخديوي اسماعيل، تناقص في ظل الاحتلال حتى أصبح مائة طالب فقط (٢١٣). أما قيمة صفوف (كوادر) المستقبل في الجيش المصري فقد كانت دون المتوسط لأن المدرسة الحربية كانت منذ الاحتلال تقبل حملة شهادة الدراسة الابتدائية في حين أنها لم تكن تقبل الا حملة الشهادة الثانوية (البكالوريا) قبل الاحتلال. أضف إلى ذلك أن السلطات العسكرية البريطانية كانت ترفض السماح بتخرج ضباط مصريين من الأكاديمية العسكرية البريطانية في «ساند هرست» وقد برر سردار الجيش المصري، الجنرال وينجت General Wingate رفض قبول الطالب العسكري مصطفى خلوصي في أكاديمية «ساند هرست» بالعبارة الآتية: «انني أعارض كل المعارضة القبول بتعليم الطلاب المصريين من مدرسة القاهرة الحربية في أكاديمية «ساند هرست»، وأعتقد أنه من الأفضل أن يتعلموا في بلادهم حيث برنامج الدراسة في المدارس العسكرية في القاهرة والخرطوم يكفي حاجة الجيش المصري كل الكفاية» (٢١٤).

ومن الواضح أن مستوى التعليم في أكاديمية القاهرة كان يكفي حاجة الجيش المصري مادامت الأكاديمية العسكرية لا تقدم للجيش سوى صغار الضباط وهكذا برهن نظام الاحتلال على أن اهتمامه كان ينصرف إلى منع الجيش المصري من أن يصبح قوة سياسية، كما كان في الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٢، لا إلى إنشاء جيش قوى للدفاع عن البلاد.

وميزة سياسة التعليم في ظل نظام الاحتلال كانت تنطوي على عينة أمل قاسية، فعدد التلاميذ في جميع مدارس البلاد (منها الكتاتيب) كاد يبلغ «متحني التصاعد» في نظام الإحصاء، والجداول الآتية يدل على أن أقل من ٨٪ من جميع الأولاد من الرابعة إلى التاسعة عشرة كانوا يجدون أماكن لهم في المدارس ولم تزد نسبة التلاميذ في المدارس إلا بعد رحيل كرومر^(٢١٥).

سنة	مجموع السكان	أولاد في سن الدراسة	أولاد في المدارس	النسبة %
١٨٧٥	٦٣٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠	١٤١٠٧٠	٧,٤
١٨٨٢	٧٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٦٢٢٣٧	٧,٣٦
١٨٨٧	٨٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٥٦٢١٢	٦,٢٤
١٨٩٧	٩٧٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠	٧,٨٦
١٩٠٨	١١٤٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠	٢٦٧٣٥٩	٧,٨٥
١٩١٤	١٢٣٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٣٨٨٥٠٠	١٠,٥

في سنة ١٩٠٨ من بين ٢٦٧٣٥٩ تلميذاً ٢٧٧٦٠٣ تلاميذ كانوا مسلمين ٦٧٪ من مجموع تلاميذ المدارس، ومن بين ١٢٨٧٩ إسرائيلياً في السن نفسها (أربع إلى عشر سنوات) ٧١٤٩ ولداً كانوا يذهبون إلى المدارس أى بنسبة ٥٥,٥٪^(٢١٦).

وقد تضاعفت نسبة الأميين الذكور في عهد كرومر، ففي سنة ١٨٨٢ ١٦,٣٪ من السكان الذكور و ٣,٠٪ من النساء كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وبلغ مجموع المتعلمين ٥١٥٠٠٠ شخص^(٢١٧)، وفي سنة ١٨٩٧ ٨,٠٪ من الرجال و ٢,٠٪ من النساء فقط، أى نحو ٤٠٠٠٠٠ نسمة كانوا يعرفون القراءة والكتابة^(٢١٨)، ولم تكن النسب في سنة ١٩٠٧ تختلف اختلافاً كبيراً عن سنة ١٨٩٧، فقد كانت ٨,٥٪ من الرجال و ٣,٠٪ من النساء، أى ٤٨٥٠٠٠ نسمة يمثلون ٤,٤٪ من مجموع السكان المصريين وكانوا موزعين كما يأتي: ^(٢١٩)

الذكور	الاناث	الجملة
٤٠٢٠٩٠	١٠٥٧٩	مسلمون
٦٧٢٥٦	٥٧٦٥	أقباط
١١٠٢٤	٥٩١٠	يهود
٦٨٢٩٩	٣٨٣٩٩	طوائف أخرى
٥٤٨٦٦٩	٦٠٦٥٣	الجملة

المسلمون			الأميون		
الديانة	الذكور	الإناث	الجملة	الذكور	الإناث
مسلمون	٧٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٩٢٢ ٠٠٠	٩٩٨ ٠٠٠
أقباط	١٨٨ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠	٨١٢ ٠٠٠	٩٨٤ ٠٠٠
يهود	٥٥٩ ٠٠٠	٣١٣ ٠٠٠	٤٣٨ ٠٠٠	٤٤١ ٠٠٠	٦٨٧ ٠٠٠
طوائف أخرى	٧١٩ ٠٠٠	٤٧٧ ٠٠٠	٦٠٨ ٠٠٠	٢٨١ ٠٠٠	٥٢٣ ٠٠٠

وكانت مسألة تعليم الأميين من السكان القراءة والكتابة مسألة مال فلم يكن التقدم في هذا المجال مستطاعاً مادامت الحكومة لا تزيد نفقات التعليم، وقد قام كرومر، بعد رحيله، بنقد ذاتي لعهد حكمه معترفاً بالنقص في سياسته التعليمية ومشيراً على خلفه «سير الدون جورست» بأن يعزز مهمة الحكومة في شؤون التربية والتعليم: «إن التقدم المعنوي في مصر اليوم أهم كثيراً من التقدم المادي ولهذا أوصيك بأن تخصص مقداراً من المال لتنمية التعليم على أن تؤجل إلى وقت آخر إنجاز مشروعات الرفاهية المادية في البلاد»^(٢٢٠).

وقد اهتم لورد كتشنر خصوصاً بمكافحة الأمية في الأرياف فخصص مجالس المديریات بـ ١٠٠ ٠٠٠ جنية مصرية سنوياً لتنمية التعليم الابتدائي: «لأشك في أن الأمية تضع الفلاح في حالة شديدة من الاجحاف في حياته اليومية وتقف دائماً حجرة عثرة في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد... ويبدو أن خير الوسائل للتقدم في هذا السبيل هي إنشاء مدرسة ريفية على أسس مثلى... وعندئذ نحقق زيادة كبيرة في عدد الصبية المتعلمين»^(٢٢١).

وكانت نتيجة بذل الحكومة هذه العناية الجديدة بالتعليم أن تحسن معدل الأميين الذين تعلموا القراءة والكتابة، وفي سنة ١٩١٠ أعلن جورست أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة بلغ ٦٠٠ ٠٠٠ شخص أى ٥٪ من مجموع السكان، وفي سنة ١٩١٧ ١٢,٧٪ من النساء أى نحو ٧٪ من السكان كانوا يعرفون القراءة، وكان توزيعهم كما يأتي:^(٢٢٢)

الديانة	الذكور	الإناث	الجملة
مسلمون	١١٦ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٦١ ٠٠٠
أقباط	٢٥٦ ٠٠٠	٥١ ٠٠٠	١٥٣ ٠٠٠
يهود وطوائف أخرى	٦٥٣ ٠٠٠	٥١١ ٠٠٠	٥٨٢ ٠٠٠

وتحسنت الحالة عما كانت عليه في سنة ١٩١٠ بنسبة ٢٪ وكان تحسناً ضئيلاً، ولكن لو نظرنا أيضاً إلى المدة القصيرة التي لم تتجاوز سبع سنوات وإلى قلة اعانة الحكومة للتعليم العام لانتضح لنا أن الانخفاض في نسبة الأميين كان تقدماً كبيراً، وهذه النتيجة كانت آخر الأمر النتيجة الوحيدة التي قد تعد حسنة لسياسة التعليم في ظل نظام الاحتلال.

يجدر بنا الآن أن نتناول بالبحث موضوع التعليم العام، ان قيمة سياسة التعليم يحكم لها أو عليها، كما أسلفنا، على هدى الهدف الذي ترمى اليه، ولم يكن هدف حكومة الاحتلال يختلف في الواقع عن هدف نظام الحكم السابق: «كان لمصر نظام للتعليم هدفه الوحيد أن يعد أعداداً متزايدة من الشبان الذين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً سوى أن يكونوا موظفين عموميين»^(٢٢٣).

ولكن إذا ظل باعث التعليم - والحالة هذه - كما كان من قبل، كان لادخال العنصر الأجنبي في مصر مزوداً بجميع وسائل السيادة التي ينطوي عليها - أثره المباشر في الحياة الثقافية للشعب المغلوب على أمره.

والاستعمار على كل حال نظام متكامل الأجزاء، يفرض على المستعمرة الشكل الذي يريده في الإدارة ويسمه حتى باسمه الضمير الذي يرضيه، والثقافة الوطنية بعد كل هذا تجد نفسها في حال من التنازع والحد من مكانتها في الوقت الذي تسعى فيه السيادة الأجنبية في اهتمامها بتعزيز وضعها وإطالة وجوده، لتستبدل بالمؤسسات والمبادئ القائمة في البلاد مؤسساتها ومبادئها دون غيرها^(٢٢٤).

«ان لغة الوطن هي أساس كل حضارة» كتب أوجست بيل Auguste Bebel وقد أكد كرومر، كما رأينا، أن خلاص مصر بادخال الحضارة الغربية اليها، ولبلوغ هذه الغاية، أكان هنالك طريقاً أسهل من انكار حقيقة الوطنية في البلاد وطمس شخصية شعبها بالخط من شأن لغته أو القضاء عليها؟ وقد احتج كرومر بقلة المصطلحات العلمية في اللغة العربية الفصحى لتعليم المواد العلمية^(٢٢٥) فضاغف هجومه على تعليم هذه اللغة وكان من جهة يعضد التعليم باللغة العامية في المدارس الابتدائية^(٢٢٦) وينادي من جهة أخرى باللغة الانجليزية لغة التعليم في جميع مدارس الحكومة.

وكان رجال التعليم الانجليز يرون أن التباين بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية كان سبب النسبة الكبيرة من الأميين في مصر، وقد أكد سير وليم ويلكوكس أن تعميم التعليم الابتدائي باللغة العامية سيقضي على الأمية في عشر سنوات^(٢٢٧) ولكن هذه الأمية، على ما يبدو فيها من خير، تحققي قصداً لا ينطوي على شئ من حسن النية.

وغنى عن البيان أن احلال اللغة العامية محل اللغة الفصحى، والحالة كما أسلفنا، من شأنه أن يقوض وحدة اللغة والثقافة التي تربط الشعوب الناطقة باللغة العربية وأن يزيد من اقليمية مصر تجاه الدولية العثمانية والجامعة الاسلامية في ذلك العهد، ولم تعدم الدعوة إلى التعليم باللغة العامية مشايخين من المصريين أنفسهم، فقد كتب سلامة موسى، وهو من كبار المدافعين عنها يقول ما معناه أن اللغة العربية الفصحى لا تصلح للثقافة المصرية ولا تساعد على تطورها لأن الثقافة وهي رابطة المجتمع وثرة عقله وإنتاج أرضه وبيئته، لا تزدهر الا إذا كانت أداتها لغة الوسط الذي نشأت فيه،... ولكن اللغة الفصحى تبتد كياننا المصري وتقزجه بالمجتمع العربي، والمثقف المطلع على الأدب العربي القديم يرتشف من الروح العربية ويعجب بأبطال بغداد بدلاً من أن يقترب من الروح المصرية وتاريخ مصر، ونظيره يتجه دائماً إلى الشرق وثقافته كلها عربية شرقية، وليس من مصلحة الأمة المصرية والحالة هذه - أن يتجه شبانها إلى الشرق^(٢٢٨).

وعلى الرغم من تعضيد الهيئات الرسمية لم ينتج التعليم باللغة العامية في المدارس الابتدائية، ومع أن الكتاتيب كانت تدرس مبادئ الحساب وقواعد اللغة فقد كانت قبل كل شيء معاهد دينية هدفها الأول

سلامة لغة القرآن^(٢٢٩). «كان الأولاد يهرعون إلى الكتاتيب لالتقى العلم الذي يوافق وضعهم في الحياة بل لاستظهار القرآن فيه»^(٢٣٠).

كان هنالك إذن بعض التناقض، إزاء هذا الاعتراف، حين نرى أن كرومر كان يعنى لو أن مصر اتجهت نحو الغرب، في الوقت الذي منع فيه اعانة الحكومة عن المدارس الابتدائية العامة ليمنحها مدارس حفظ القرآن التقليدى، وبفضل هذا التناقض استمر تعليم اللغة الفصحى في الخفاء، وقد كانت محرمه كوسيلة من وسائل التعليم واستطاعت الطرق الثقافية المقضى عليها أن تحيا ورجال الاحتلال لا يدرون^(٢٣١).

واستمر في سنة ١٨٨٩ الحط من قيمة اللغة العربية كأداة صالحة للتعليم في مدارس الحكومة، تشبعا للغتين الانجليزية والفرنسية. وأكد ملتره أن تدريس التلميذ لغة أوروبية ولكن بدقة وتعليمه بهذه اللغة المواد الأخرى هو المبدأ المتبع الآن في مدارس الحكومة بنجاح مشجع جدا^(٢٣٢).

وقد برر سعد زغلول، ناظر المعارف العمومية في سنة ١٩٠٧، هذه التدابير بقوله: «إذا كانت الوظائف العليا في الإدارة يجب أن يشغلها المصريون في نطاق أوسع فلن يكون ذلك الا بنشر ثقافة أوروبية واسعة بين الطبقات العليا من الشعب. ان مركز مصر الجغرافى والاقتصادى وعلاقتها الدولية لا تسمح مطلقاً بمواجهة حاجاتها ومحت هذه الحاجات من جهة التعليم إذا كانت البلاد في عزلة قومية صلبة لا تلبس»^(٢٣٣).

انه لتصبح له مغزاه من زعيم الغد، زعيم الوطنية المصرية، وفي الحقيقة كان هذا الرأى منتشرأ بين صفوف المصريين الذين كانوا، منذ عهد محمد على، يشعرون بالحاجة إلى الاستعانة «بتقافة الضرورة»، من أوروبا، بما فيها من تشابك النفعية والفن، وكانت البلاد قد أمست حينذاك تحت نفوذ فرنسا الثقافى، وكان من الطبيعى، بعد الاحتلال في سنة ١٨٨٢، أن يحل النفوذ الثقافى الانجليزى محل النفوذ الثقافى الفرنسى، وهكذا أهمل بالتدريج وبشتى الحيل تعليم اللغة الفرنسية في مدارس الحكومة وكان على قدم المساواة بتعليم اللغة الانجليزية فيها، فحملة الشهادات الانجليزية كان أيسر عليهم أن يجدوا وظائف في دوائر الحكومة من حملة الشهادات الفرنسية، وعلى الرغم من أن نظار المدارس لم يكونوا مجبرين على الغاء القسم الفرنسى فقد كانت ترفيتهم تتوقف على نجاح القسم الانجليزى، وفي المدة بين سنة ١٨٨٩ و ١٨٩٨ انخفضت نسبة التلاميذ الذين كانوا يتلقون العلم باللغة الفرنسية في مدارس الحكومة من ٧٤٪ إلى ٣٣٪ من المجموع وأما نسبة التلاميذ في القسم الانجليزى فقد زادت في الوقت نفسه من ٢٦٪ إلى ٦٧٪^(٢٣٤)، وبسبب قلة طلاب القسم الفرنسى ألغى هذا القسم في سنة ١٨٩٨ في ١٧ مدرسة من بين ٣٧ مدرسة من مدارس الحكومة، وبعد بضع سنوات ألغى القسم الفرنسى في جميع المدارس الابتدائية^(٢٣٥).

وفي المدارس العليا كانت جميع المواد ماعدا الحقوق تدرس باللغة الانجليزية، وحتى في مدرسة الحقوق لم يمر وقت طويل حتى فقدت اللغة الفرنسية مكانتها فيها، وفي سنة ١٨٩٩ ضم قسم انجليزى إلى القسم الفرنسى، وكانت المكافآت تمنح للتلاميذ الذين يتلقون العلم باللغة الانجليزية، وبعد وقت قصير زاد عدد التلاميذ في القسم الانجليزى على عدد تلاميذ القسم الفرنسى، وقد كتب الأستاذ لامبير Lambert مدير مدرسة الحقوق في هذا الموضوع يقول: «كان السيد/ دنلوب المستشار الانجليزى في وزارة المعارف العمومية يناهض دون تبصر تنمية الثقافة الفرنسية في مدرسة حيث تدرس الحقوق الفرنسية وستظل تدرس فيها مادام التشريع في البلاد لم تقلب كل أوضاعه»^(٢٣٦).

وقد تطور عدد طلاب القسم الفرنسى والقسم الانجليزى في مدرسة الحقوق كما يأتى: (٢٢٧)

السنة	القسم الفرنسى	القسم الانجليزى	الجملة
١٨٩٩	٧٧ طالباً	١٧ طالباً	٩٤
١٩٠٥	١٥٣ طالباً	١٢٠ طالباً	٢٧٣
١٩٠٩	١١٤ طالباً	٢٣٨ طالباً	٣٥٢

إن فرض التعليم باللغة الانجليزية يستلزم حتماً أن يكون المدرسون من الانجليز لأن عدد الأساتذة المصريين المتكئين من اللغة الانجليزية كان قليلاً جداً: «ولعدم وجود أساتذة مصريين مؤهلين لم يكن في الامكان ضمان التعليم الا بأساتذة أوروبيين، ومن ثم كانت الزيادة البالغة في المدرسين الأوروبيين في المدارس الثانوية والمدارس العالية» (٢٢٨).

وإذا كان الأساتذة المصريون على معرفة ابتدائية باللغة الانجليزية فقد كان التلاميذ الشبان لا يلمون بشيء منها عند دخولهم المدرسة الابتدائية، ومن ثم كان للغة الانجليزية العناية الأولى في برنامج التعليم الابتدائى والثانوى (٢٢٩)، ولكن هذه العناية كانت عاملاً هاماً في التأخر الثقافى، فقد كان التلميذ يضع عدة سنوات في دراسة لغة أجنبية ولا يبلغ حد الاتقان فيها، ولهذا كان يضطر إلى استذكار دروسه دون أن يفهم معناها الحقيقى، وقد دلت تقارير نظارة المعارف العمومية في تلك الحقبة على فقدان قوة الخيال والنقد ذهنى وقوة الحكم الفردى لدى التلاميذ المصريين: «أن ضيق القدرة على رؤية الأشياء وفق علاقاتها الصحيحة وجهل أحداث العصر وضعف المعارف العامة فضلاً عن قلة الاهتمام، كل هذه تدل على أن التعليم في ذاته ليس الغاية التى يسعى إليها معظم الناس» (٢٣٠).

وفي رأى العميد لامير (عميد مدرسة الحقوق) أن نظام الاحتلال كان مسؤولاً عن نقص التعليم الذى لم يعضد الفردية الخلاقة فحسب بل كان يشجع الحرفية والاستظهار أيضاً: «لقد اضطر الطلاب، طول مدة دراستهم في المدرسة الثانوية إلى تركيز معظم عنايتهم على اللغات الأجنبية لا كأداة للثقافة بل كوسيلة لتوسيع نطاق العلاقات التجارية توسعاً يصلح لقضاء حاجات الحمارين أو نذل الفنادق في المستقبل لاللمحاميين وأطباء الغد، ولما كان الطلاب لم يتمرنوا مطلقاً على الانشاء في اللغة الوحيدة التى يستطيعون التفكير فيها وهى لغة وطنهم فهم لا يعرفون كيف يصوغون عباراتهم ولا كيف يستجمعون أفكارهم، وقيمة التعليم في مدارسنا الثانوية تكاد تعادل في الوقت الحاضر قيمة التعليم في المدارس الابتدائية الفرنسية، وقد استبعدت من البرامج، تبعاً لخطة مرسومة، قواعد النظام التى من شأنها ازدياد صلاحيتها لتكوين قوة الحكم ولإيقاظ الرغبة في الفكر لتحل المكان الأول قواعد النظام التى تتطلب الجهد الأكبر من الذاكرة» (٢٣١).

أن خلاصة تقارير لجنة ملنر في سنة ١٩٢١ تؤيد رأى السيد/لامير، ولما كانت الغاية من الدراسات تخريج صغار موظفى الإدارة فقلما كان رجال التعليم الانجليز يهتمون بتلقين التلاميذ دروساً مستفيضة في الأدب والثقافة (٢٣٢)، ولم يكن التعليم في مدارس الحكومة وفق الحقائق المدرسية في البلاد، فأصاب بذلك أفق التلاميذ الفكرى بالضيق والضمور. «ليس الأمر فقط أن عامة الشعب مازالوا أميين بل انهم في حاجة إلى التدريب الاجتماعى والخلقى أيضاً» (٢٣٣).

وقد سلم كرومر أيضاً بنقص برنامج التعليم: «اننى أرفض رفضاً تاماً الاعتقاد أن التقدم الخلقى يمكن ادراكه كاملاً بالتعليم المتبع الآن في المدارس، والتغيير في خلق الشعب المصرى عمل قد يستغرق أجيالاً لا سنوات فحسب»^(٢٤٤).

وهذا الخلق مازال مشبعاً بالتقاليد الاسلامية، ولم يتصور كرومر، لتحريره حلاً آخر غير ذلك الحل في تعزيز تعليم الثقافة الغربية، وجدول دروس التاريخ على مستوى الثانوية العامة (البكالوريا) يدل بوضوح على المحاباة في هذه الدروس:-

برنامج التاريخ في السنة الرابعة والأخيرة للدراسة الثانوية^(٢٤٥).

١- ملخص التاريخ الرومانى وحكومته ومؤسساته.

٢- مبادئ العلوم السياسية والتاريخ الدستورى.

(أ) الدولة:-

(١) آراء قديمة وعصرية في مبادئ الدولة.

(٢) أشكال الحكومة: الملكية، حكومة النبلاء، الديمقراطية.

(٣) سلطات الحكومة: التنفيذية، التشريعية، القضائية.

(ب) التاريخ الدستورى:

(١) الاقطاع في إنجلترا، في فرنسا، في ألمانيا.

(٢) تطور الدستور البريطانى.

(٣) تطور السلطة الملكية في فرنسا.

(٤) الثورة الفرنسية.

(٥) مبادئ الحكومة الدستورية.

(٦) ملخص من الدستور البريطانى، الدستور الفرنسى، الدستور الألمانى، الدستور التركى،

الدستور الروسى، الدستور الأمريكى.

أما تاريخ مصر والشرق فلم يكن يدرس على الإطلاق، وقد لاحظ الأستاذ ميتانMetin مدهوشاً عند زيارته مدرسة أسوان الابتدائية أن ناظر المدرسة والمدرسين وكلهم مصريون- كانوا يلمون بتاريخ إنجلترا أكثر من المامهم بتاريخ بلادهم^(٢٤٦) وكذلك في الأدب فلم يكن للأدب العربى أثر في برنامج التعليم، ومن جهة أخرى في الوقت الذي كان فيه برنامج الدراسة الثانوية في فرنسا يستغرق ست سنوات أو سبعاً كان هذا البرنامج في مصر قد انخفض إلى ثلاث سنوات ولم تقرر نظارة المعارف العمومية رفعه إلى أربع سنوات الا في سنة ١٩٠٦^(٢٤٧). هذه المدة القصيرة للدراسة الثانوية كانت سبباً هاماً آخر لضعف مستوى ثقافة التلاميذ الذين كانوا يضطرون إلى ترك المدرسة الثانوية في سن مبكرة لا يعرفون سوى جغرافيا وتاريخ أوروبا وبعض مبادئ العلوم الرياضية وكانوا لا يلمون بشيء من الفلسفة والتاريخ الطبيعى، ولم يكن هنالك نقص في استعداد التلاميذ المصريين لتلقى العلم بل كان السبب نقص في المعارف بوجه عام.

ان نظام الاحتلال، في اهتمامه باقصاء الثقافة الوطنية ونقصان الثقافة البديلة، قد تمكن من تخريج

شباب متباين الفكر في مدارس الاحتلال لم يستوعب من الثقافة الغربية سوى قشور لا طائل فيها، وأن عجز هذا الشباب في مجال القيم والفاعلية في حقبة تحول اقتصادي كبير قد انتهى بمصر إلى خضوعها المتزايد على مر الأيام لأوصيائها الأجانب، وقد أنكر كرومر أنه شدد الوصاية السياسية ببرامج تعليم متخلف عمداً^(٢٤٨). إن التقدم المادي، كما شرح كرومر، كان بطبيعته أسرع خطى من التقدم الخلقى والفكري، وقد كان حفر ترع الرى أو بناء السكك الحديدية يستغرق من الوقت أقل كثيراً مما كان يستغرق تهذيب فكر رجل سياسى أو اعداد موظف ادارى مقتدر^(٢٤٩). «من جميع الانتقادات الباطلة التي كانت توجه إلى إدارة مصر في الوقت الحاضر، قد يكون ذلك الانتقاد أنها لم تهتم بالتعليم مطلقاً، أبداً عن الحقيقة، وهذا الموضوع هو أحد الموضوعات التي بذلت فيها بنفسى أقصى الجهد، وإني أؤكد أن كل الجهود قد بذلت بالقدر الذي سمحت به الظروف^(٢٥٠).... وفي وسع الانجليز أن يدحضوا الافتراءات أنهم لأسباب سياسية، قد أبقوا على جهل المصريين وخضوعهم^(٢٥١)».

وقصارى الأمر، سواء أبقّت اغلجارتا المصريين عمداً في جهلهم أم لا فهذه مسألة لا جدوى منها، وكل سياسة يحكم لها أو عليها بنتائجها لا نياتها، والنتيجة التي لا بد من ملاحظتها- وهى في سياق حوادث السيادة الاستعمارية أمر طبيعي- هى الفارق المتزايد بين التوسع الاقتصادى والتقدم الثقافى، مبعداً بالتدرج اليوم الذى يستطيع فيه أهل البلاد إدارة شؤونهم، وفي ضوء مقتضيات التنمية الاقتصادية في مصر يجب الحكم على سياسة الاحتلال في التعليم أولاً.

(٥) التعليم الخاص:

ان النقص في مقدار التعليم ونوعه لم يخفف من شدة ظمأ الشباب إلى العلم على قلة المدارس، ويعود الجهد الجدير بالثناء إلى التعليم الأجنبى والمصرى الخاص الذى سد الفراغ في التعليم بعض الشيء في العصر الاستعمارى.

ويتضح عظم شأن التعليم الخاص عندما يقارن عدد التلاميذ في مدارس الحكومة بعددهم في المدارس الخاصة، فلم تكن ككتائب الحكومة ومدارسها تضم الا نسبة ضئيلة من مجموع التلاميذ في المدارس، وقد بلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس والكتاتيب ١٢ ٠٠٠ تلميذ في سنة ١٨٩٨ أى نسبة ٥٪ من المجموع و ٣٠ ٠٠٠ تلميذ في سنة ١٩٠٩ أى ١١٪ منه^(٢٥٢)، والعدد الأكبر من التلاميذ أى ٢١٦ ٠٠٠ تلميذ في سنة ١٨٩٨ و ٢٤٠ ٠٠٠ تلميذ في سنة ١٩٠٩ كان مقيداً في المدارس الخاصة، فإذا صرفنا النظر عن الكتاتيب، وعدد تلاميذها- كما أسلفنا- وقيمة تعليمها محدودة جداً لوجدنا أن المدارس الخاصة تقسم إلى فئتين: الفئة الأولى مدارس الاسراليات الدينية الأجنبية والمدارس العلمانية الأجنبية والثانية المدارس الابتدائية والثانوية المصرية.

ان مدارس الاسراليات الفرنسية، التى أسست أولاً في سنة ١٨٤٤، كانت أقدم معاهد العلم الأجنبية وأهمها في عدد التلاميذ، ففي سنة ١٨٧٥ قبلت هذه المدارس نحو ٣٠٠٠ تلميذ^(٢٥٣)، وبعد وقت قصير أسست الحكومة الفرنسية عدة مدارس ثانوية (ليسيه) لنشر الثقافة الفرنسية، وفي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد المدارس الفرنسية الدينية والعلمانية ٧٨ مدرسة تضم ٧٥٧٥ تلميذ^(٢٥٤)، ويتلو هذه المدارس في الأهمية مدارس الاسراليات الأمريكية التى يعود تأسيس أول مدرسة منها إلى عام ١٨٥٥، وقد كان في سنة

١٩٠٩، ٨٨ مدرسة من هذه المدارس بلغ عدد تلامذتها ٤٧٣٦ تلميذاً معظمهم من الأقباط، أما المدارس الإنجليزية فقد انخفض عددها في سنة ١٩٠٩ إلى عشر مدارس تضم ٨٨٥ تلميذاً أكثرهم من أولاد المديرين الإنجليز، وكان للجاليات اليونانية والإيطالية والألمانية مدارس أيضاً. وقد تطور عدد المدارس الأجنبية ومجموع تلاميذها كما يأتي: (٢٥٥)

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
١٨٧٥	٢٠٠	٨ ٩٦١
١٨٨٣	١٥٢	١٢ ٢٤٧
١٨٨٧	—	٢٢ ٧٦٤
١٨٩٨	٢٣٠	٢٤ ٩٥٨
١٩١٤	٣٢٨	٤٨ ٠٠٠

أما تأثير هذه المدارس على أهل البلاد فمن العسير اثباته، لأن معظمها كان من المعاهد الرسولية الدينية^(٢٥٦)، وكان المسلمون على العموم يتجنبونها. ويؤكد ملتر أن نحو ٢٠٠٠ ولد مصري أى ٢٢٪ من المجموع، كانوا في سنة ١٨٧٥ مقيدون في المدارس الأجنبية، وفي سنة ١٨٨٧ بلغ عددهم ١٣٢ ١٥ تلميذاً أى ٦٦٪ من المجموع^(٢٥٧)، ولكن هذه الأعداد ليست قاطعة لأن جميع الشرقيين والاسرائيليين وغيرهم من العثمانيين كانوا يذكرون تحت تسمية «المصريين» وفي الواقع كان عدد المصريين الحقيقيين قليلاً ينحصر في أبناء عليّة الشعب (الارستقراطية) وطبقة البورجوازية العليا.

وكانت المواد التجارية تدرس في بعض المدارس الفرنسية والإيطالية ولكن عدد تلاميذها لم يكن كبيراً، وكانت مدارس الفريز والجروبوت الثانوية في القاهرة وفي الاسكندرية تشتمل على أقسام لتدريس التجارة، ويلاحظ أنه من بين ١٦٦ تلميذاً كانوا في هذه الأقسام في سنة ١٩٠٨ لم يكن فيها سوى مسلم واحد وخمسة أقباط^(٢٥٨)، وفي سنة ١٩١٠ من ٨٠٠ تلميذاً في الفصول التجارية لم يكن فيها سوى ٨١ تلميذاً مصرياً^(٢٥٩)، وتدل هذه البيانات على ضعف مستوى التعليم التجاري بين المصريين، ذاك المستوى الذي لم يتغير منذ عهد محمد علي.

وقد اقتفى التعليم الابتدائي والثانوي المصري الخاص أثر الغزوة العامة في مدارج التقدم، وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تأسست عدة جمعيات خيرية لتعليم الشبان الذين رفضت الحكومة قبولهم في مدارسها، وكانت أهم هذه الجمعيات الجمعية الخيرية الاسلامية التي أسسها الشيخ محمد عبده وحسن عاصم وسعد زغلول في سنة ١٨٩٢، وكان غرضها انشاء المدارس للفقراء يدرسون فيها اللغة العربية الفصحى والحساب والتاريخ والجغرافيا والتاريخ الطبيعي والدين وقواعد الصحة، ولم يكن التلاميذ يدرسون اللغات الأجنبية فيها^(٢٦٠)، وأما التلاميذ الذين كانوا في سنة ١٩٠٢ يدرسون في هذه المدارس الاحدى عشرة (منها مدرستان للبنات) فقد بلغ عددهم ٢٣٦٧ تلميذاً منهم ٨٩٥ تلميذاً يتعلمون مجاناً وكان الباقي يدفعون مصاريف مدرسية تقل كثيراً عن المصاريف التي كان التلاميذ يدفعونها في مدارس الحكومة^(٢٦١)، وهناك جمعية خيرية أخرى هي جمعية الغزوة الوثقى التي تأسست سنة ١٨٩٤، كانت تقوم في سنة ١٩٠٩ بنفقات اثنتي عشرة مدرسة للبنين وست مدارس للبنات، كانت تضم ٢٠٨٥ صبياً و٥٣١ فتاة، وكان

يتمتع بالتعليم المجاني فيها ١٠٥٠ صبياً و١٧٢ فتاة، ومع أن ميزانيتها السنوية لم تبلغ سوى ٢٣٣٧٤ جنياً فقد كانت هذه الجمعية تتفق على التعليم المجاني لألف ومائتين واثنين وعشرين تلميذاً من تلاميذها أى ٤٢٪ من المجموع، وبالعكس لم تكن الحكومة في الوقت الذي كانت ميزانيتها تبلغ ستة عشر مليوناً من الجنيهات، تمنح التعليم المجاني لأكثر من ١١٢ تلميذاً أى ٧٪ من مجموع تلاميذ مدارس الحكومة^(٢٦٢)، أما الجمعيات الخيرية الأخرى^(٢٦٣) كجمعية المساعي المشكورة فقد كانت تمنح المجانية بقدر ما كان لديها من مال، ومن جهة أخرى أنشئت بين سنة ١٩٠٨ - ١٩١٤ عدة مدارس خاصة غرضها كسب المال.

وقد ظل مجموع التلاميذ الذين كانوا يترددون على المدارس الابتدائية والثانوية المصرية ثابتاً لم يتغير بين سنة ١٨٧٥ و ١٨٩٧ أى نحو ١٥٠٠٠ إلى ١٦٠٠٠ تلميذاً^(٢٦٤)، ثم أخذ في الازدياد في سنوات النهضة الاقتصادية حتى بلغ- في سنة ١٩٠٩ - ٢٠٦٤٦ تلميذاً متفرقين في ١٨٧ مدرسة ابتدائية، وفي سنة ١٩١٤ زاد عددهم خمسة أضعاف ما كان عليه أى ٩٩٠٠٠ تلميذ في ٧٣٩ مدرسة^(٢٦٥).

هذه الزيادة الكبيرة في عدد تلاميذ المدارس الخاصة كان معظمها نتيجة التحسن الذي لاحظناه- كما تقدم بيانه- بين سنة ١٩٠٨ و ١٩١٧- في معدل الأُميين الذين تعلموا القراءة والكتابة، والذي أضفناه إلى ما للحكومة من جهد في سياسة التعليم، وتبدل الاحصاءات المقارنة بين المدارس الخاصة والمدارس العمومية على أن الخطوة الواسعة إلى الأمام في مجموع التلاميذ في سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٤، كانت تعكس آخر الأمر اتساع التعليم الخاص دون التعليم العام^(٢٦٦).

ولم تكن حالة التعليم العالي تختلف عما تقدم بيانه فأمام قصور السلطة العامة في هذا المجال تألفت في سنة ١٩٠٧ لجنة خاصة- من أعضائها قاسم أمين وسعد زغلول ومصطفى كامل وعبد الحالق ثروت^(٢٦٧) لتأسيس جامعة شعبية ودعوة الشعب إلى الاكتساب لها، وكان على هذه الجامعة أن تعالج النقص في قيم التعليم العالي الشعبي وتوجهه إلى غايات تجمع بين العمل والمنفعة، وقد أعلن قاسم أمين في هذا الموضوع «اننا لا نستطيع الاكتفاء بتعليم أنفسنا لنسعى فقط إلى مركز في وظيفة عامة أو مهنة متخصصة فقد حان الوقت لأبنائنا أن يسعوا إلى العلم لذاته^(٢٦٨)».

وكان هدف الجامعة الشعبية رفع المستوى الفكري للشبان المصريين بتعميق معارفهم الأدبية والتاريخية والفلسفية والعلمية، وقد قدم علماء جامعيون أجانب خدماتهم لهذه الجامعة الفنية، وفي سنة ١٩٠٨ جمعت ما كانت تحتاج إليه من مال وبعد اعداد هيئة التدريس لافتتاحها قبلت ٧٥٤ طالباً منهم ٣١ فتاة وفي الحال حصل ١١ طالباً على منح دراسية لمتابعة دراستهم في الخارج^(٢٦٩)، ولأنشاء هذا المعهد شأن عظيم في تاريخ مصر فقد تخرج في كليته رجال الفكر والسياسة الذين أخذوا على عاتقهم مقدرات البلاد في الحقبة بين الحربين العالميتين.

٣- التنمية الاقتصادية

مقدمة نظرية

إن النظام الاستعماري، كما أثبتنا، يعرب عن نفسه قبل كل شيء بصلته الوثيقة بتلك القوة العنصرية التي تبقى شعب المستعمرة في حالة من الخضوع السياسي والثقافي لا تبدل فيها، فقد كانت شؤون البلاد

تدار بمقتضى قواعد ترمى إلى تفضيل مصالح دولة الاستعمار، ولما كان هدف الامبريالية هدفاً اقتصادياً في جوهره فقد يحسن بنا الآن أن نبحث في مدى السيادة البريطانية وسبب تأخر المصريين الثقافى، وأثرهما في الأجهزة الاقتصادية المصرية.

ان اختلال التوازن في الاقتصاديات الاستعمارية يرجع في الغالب إلى السادات الأجنبية التي كانت تنحرف بالتنظيم الاقتصادى في المناطق الخاضعة لها لتغتنم منها ما استطاعت إلى الغنى سبيلاً^(٢٧٠).

وفي مصر كان اقتصادها خاضعاً للمصالح الأجنبية والمصالح الانجليزية على الخصوص قبل احتلال البلاد، وظاهرة اختلال التوازن في الاقتصاد من جانب واحد بدأت منذ فتحت أبواب المناطق العثمانية بالقوة للمنتجات الصناعية الأوروبية، تلك المصنوعات التي أضرت منافستها بالصناعات الوطنية ضرراً جسيماً، ولم يمض وقتاً طويلاً حتى قضت على الاقتصاد المختلط الذى بدأه محمد على، ومنذ ذلك الحين اتجه اقتصاد البلاد، في خصوصه لأوروبا، نحو انتاج المواد التي كانت مصر تستطيع بيعها بأرخص الأثمان.

ولما كان التوسع الاقتصادى في البلاد يسير على أسس تبادل أموال الاستهلاك ولا إنجلترا منها الجزء الأكبر بفضل وضعها المتفوق، فلم تكن هناك جدوى من أن تصطنع بوسائل القسر السياسى ضمان ما اكتسبت من فوائد اقتصادية، فالحكومة البريطانية، وقد تغلبت على عقبات حماية الصناعة التي كانت حجرة عثرة في سبيل تجارتها مع الشرق، اقتصر على القيام بدور سياسى غير مباشر هو دور الحفاظ على سلطة إدارة مصرية تتعاطف معها لتفصح المجال لطاقت السوق الدولية.

ولكن الوضع تشابك مع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الضخم في مصر، والعلاقات التجارية التي كانت حتى الآن قائمة على الانصاف أصبحت علاقات دائتين مبدئين، وعجز المدينين عن الوفاء بديونهم كان حجة التدخل السياسى المباشر في البلاد واتساعه ولو كان احتلال البلاد قد تقرر لسبب آخر غير هذا السبب الذى ادعاه الدائنون لكان لسيط السيادة الانجليزية مطامع اقتصادية تعود عليهم بفوائد ضخمة، وهكذا خضع الاقتصاد المصرى للمصالح المالية الأوروبية العليا ولأصحاب المصانع في إنجلترا.

وهذا الخضوع الاقتصادى - الذى لم ينجم في الحقيقة عن الاستغلال الاستعمارى المباشر بل نجم عن تطبيق مبادئ حرية التجارة لم يقلل شيئا مما قدمه نظام الاحتلال في مجال التنمية المادية ولم يكن هذا الخضوع الاقتصادى في أبسط معانيه سوى أن العاملين في مجال التنمية لم يراعوا - كما ينبغي - المصالح الحقيقية لشعب مصر، وفي الواقع لم يكن تطبيق قوانين حرية التجارة في بلاد متخلفة في اقتصادها الاليزيد من مظهر النقص في اقتصاد هذه البلاد والتزامها دون الجانب الآخر فيما يجب أن يكون الالتزام في صحيح التعاقد على الطرفين المتعاقدين على السواء وهكذا وقعت البلاد واستسلمت طوعاً للسوق العالمية، تحت سيادة قوى هذه السوق الخاضعة لمقتضيات دولة الاستعمار، وقد زادت السيادة الأجنبية في البلاد هذه الحالة سوءاً على سوء، ولما لم تكن في البلاد وقتئذ حكومة وطنية تتبع سياسة اقتصادية لأجل طويل تدر إيراداً واسعاً فقد اتجهت الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى أكثر القطاعات ربحاً لأجل قصير، وكان من شأن هذا العامل بقاء المستعمرة في اقتصاد مختل التوازن يشتد اختلاله على مر الزمن.

والسبب بسيط واضح، ذلك أن الامبريالية تنطوى على صلات محددة في التقسيم الدولى للعمل وهي صلات تحكم طبيعة المعاملات والانتاج في المستعمرة، وهكذا بالقضاء على الصناعة اليدوية في المستعمرة

بمختلف طرق المنافسة تحول الدولة الصناعية الحاكمة كل المستعمرة إلى حقل لإنتاج المواد الأولية، وقد كتب ماركس يقول «انه تقسيم دولي جديد للعمل تفرضه المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى، وبحول بهذه الطريقة قسماً من الكرة الأرضية إلى حقل للإنتاج الزراعي للقسم الآخر منها الذي يصبح حقل لإنتاج صناعي في أعلى مداه»^(٢٧١).

والاستثمارات تنجح نحو استغلال الموارد الطبيعية التي تغذى مصانع البلاد الصناعية، «والبحث عن المواد الأولية هو في الحقيقة محركها الأساسي» كما أكد بيير موسي^(٢٧٢)، ويختص إنتاج البلاد بتصدير هذه المواد الأولية مقابل حصولها على الأجهزة والعتاد ومواد الاستهلاك^(٢٧٣)، وهذه الاستثمارات في جهة واحدة تزيد الجزء الوحيد من القطاع الزراعي الذي يهتم أوروبا، نمواً وثراء، ويهتمل الزراعات التي لا تمت إلى الصناعة بصلة بل يهتمل الصناعة نفسها، وبهذه الطريقة يزداد دخل الذين يعيشون في هذا القطاع المفضل ولكن حاجاتهم تزداد أيضاً فلا يجدون في الانتاج المحلي ما يحتاجون اليه على توالى الأيام، ويشهد اعتماد المستعمرة على الخارج في التكوين من المنتجات التي تنقص فيها ويزيد الطلب عليها زيادة مطردة.

وفي مصر كان للتدخل الاقتصادي الأوروبي نفس هذه النتيجة فقد شاعت مقتضيات السوق أن لا تتم التنمية المادية وأن يصبح اقتصاد البلاد خاضعاً للسوق الأوروبية—أولاً في الهيئات الاقتصادية وثانياً في أجهزة الانتاج وثالثاً في طبيعة المعاملات التجارية والانتاج، وهذه العوامل الثلاثة التي تميز المظهر الدولي للاقتصاد المصري سنحللها كما يلي كلا منها على حدة.

(أ) الهيئات الاقتصادية

ان احتكار الأقلية الأجنبية للحياة الاقتصادية في البلاد دليل قاطع على خضوع الاقتصاد المصري للسوق الأوروبية واعتماده على الخارج ونظام هذه الأقلية الممتاز يعود إلى زمن احتكار الدولة في عهد محمد علي، ومن شرحنا في الفصل السابق كيف كان هدفاً النظام ونظام حرية التجارة من بعده عقبة في سبيل تكوين بورجوازية تجارية من أهل البلاد فاضطرت الحكومة المصرية إلى الالتجاء إلى أصحاب الخبرة الفنية والتجارية من الأجانب لانتاج الأعمال الكبرى التي شرعت فيها، وقد توافد الأجانب على مصر^(٢٧٤) يغريهم سراب الثراء السهل ويحميهم نظام الامتيازات الأجنبية الذي منحهم الاعفاء من الضرائب والحصانة القضائية، وعددهم الذي لم يتجاوز ثلاثة آلاف نسمة في عهد محمد علي بلغ ٩١٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٨٢، وفضلاً عن ذلك وطد احتلال البلاد وضعهم الاقتصادي والاجتماعي الممتاز وبلغ به حد الكمال بحماية سياسية مباشرة كانت وسيلة للفسر إلى جانب الضغط الاقتصادي أتاحت لتلك الأقلية الأجنبية أن تزيد من امتيازاتها وأن تستأثر بحقوق لا تتفق والتنمية الاقتصادية المتوازنة، وهذا الخروج على مبادئ المساواة أيده نظام القيم المزدوج القائم على التفرقة العنصرية، وهو من جوهر الامبريالية الذي أقام علاقات الانتاج على تحديد طبقتين من الأفراد طبقة أهل البلاد المستعمرة وطبقة رعايا الاستعمار، أما العواقب الاقتصادية لهذه التفرقة العنصرية البشعة فهي، كما لاحظ الأستاذ ميردال Myrdal^(٢٧٥) تدعو إلى الأسف فأهل البلاد لا يتقدمون في مجال المسؤولية الفنية، وهم متفرون منعزلون اجتماعياً وسياسياً كما هم كذلك في حياتهم الاقتصادية، والمشروعات الاقتصادية الحديثة أشبه ما تكون بأرض محصورة لا منفذ لها، دعت اليها مقتضيات خارجية ولا تستخدم سوى عمال وطنيين لآخرة لهم، والادارة الاقتصادية في البلاد، بحكم ارتفاع مستوى تعليم الأقلية الأجنبية، اقطاع لهذه الأقلية دون غيرها. وهكذا تستفيد الأقلية من جهل أهل البلاد، ولا يبذل أى جهد لتدريبهم على

المعارف الفنية^(٢٧٦). ولما كانت التنمية الفنية تسير دون التنمية الفكرية فقد أصبحت الهيئات الأجنبية ضرورية على تولى الأيام، وراح التوسع الاقتصادي يزد من عددها ونوعها.

وقد اقتضت زيادة عدد الأجانب المقيمين في مصر اثر التنمية الاقتصادية في البلاد، وكانت هذه الزيادة على أشدها في سنوات النهضة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٧ حين بلغت ٩٤٪، وقد تطور مجموع السكان الأجانب كما يأتي:^(٢٧٧)

٣ ٠٠٠	١٨٣٦
٦٨ ٠٠٠	١٨٧٨
٩٠ ٠٠٠	١٨٨٢
١١٢ ٠٠٠	١٨٩٧
٢١٦ ٥٧٦	١٩٠٧
٢٠٥ ٩٤٩	١٩١٧

وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد ظل عدد الأجانب قليلاً بالنسبة إلى مجموع السكان، أى ١٪ في سنة ١٨٩٧، و ٢٪ في سنة ١٩٠٧ و ١,٧٪ في سنة ١٩١٧ من مجموع سكان البلاد، غير أن لهذه القلة مغزى أوسع إذا نظرنا إليها بالنسبة إلى سكان المدن، لأن السواد الأعظم من الأجانب المقيمين في مصر أى نحو ٩٠٪ منهم كانوا يقطنون في المدن ومراكز الأرياف^(٢٧٨)، وقد بلغت الأقلية الأجنبية في سنة ١٩١٧ ٢٠٪ من مجموع سكان الاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية، و ١٤٪ من سكان السويس و ٩٪ من سكان القاهرة^(٢٧٩).

السكان الأجانب

١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	
٤٨ ٦٧٢	٤٦ ١١٨	٦٢ ١٩٠	٨٤ ٧٠٥	الاسكندرية
٢١ ٦٥٠	٣٥ ٣٨٥	٥٤ ٢٨٠	٦٨ ٩٦٦	القاهرة
٥ ٨٦٧	١١ ٤٣٨	١٠ ٦٦٤	١٤ ٨٦٤	بورسعيد

وكان السكان الأجانب ينقسمون إلى جاليات من مختلف الجنسيات ونين فيما يلى تطور عدد أهم

هذه الجاليات:-

١٨٧٨	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	
٣٠ ٠٠٠	٣٧ ٣٠١	٣٨ ٢٠٨	٦٢ ٩٧٤	٥٦ ٧٣١	اليونانيون
١٥ ٠٠٠	١٨ ٦٦٥	٢٤ ٤٦٧	٣٤ ٩٢٦	٤٠ ١٩٨	الإيطاليون
٦ ٠٠٠	٦,١١٨	١٩ ٥٦٣	٢٠ ٦٥٣	٢٤ ٣٥٦	الانجليز
١٤ ٠٠٠	١٥ ٧١٦	١٤ ١٧٢	١٤ ٥٩١	٢١ ٢٧٠	الفرنسيون
—	٨ ٠٢٢	٧ ١١٥	٧ ٧٠٤	٢ ٧٨٩	المسلمون المتبايعون
—	٩٤٨	١ ٢٨١	١ ٨٤٧	١٥٧	الألمان

والدور الذى كانت الجالية الأجنبية تقوم به في الحياة الاقتصادية المصرية لم يكن معناه انعكس في عدد أفراد الجالية ولكن في رفعة منزلتها ومداها البعيد أى في طبيعة الوظائف التى كانت تحتفظ بها وفي نصيبها من الدخل القومى الذى كانت تخص نفسها به.

وكان الأجانب وخصوصاً الانجليز واليونانيون والاطاليون والألمان يسيطرون على تجارة الجملة وتجارة الاستيراد والتصدير، والناظر إلى قائمة تضم المئات من المستوردين في سنة ١٩٠٨، لم يكن يجد فيها سوى ستة أو سبعة من المصريين^(٢٨٠)، فالحالة حينذاك لم تكن تختلف عما كانت عليه في عهد محمد على، وكذلك تجارة نصف الجملة والتجزئة فقد كانت في أيدي الأجانب الذين كانوا الوسطاء الوحيدين بين المنتج أو المستورد وبين المستهلك، وكان الألمان في رأى الأستاذ ميتان Metin أكثر التجار اقداً فقد كانوا يستميلون العملاء من أهل البلاد بمنحهم اعتمادات طويلة الأجل ويتعلمون حتى اللغة العربية^(٢٨١).

وكان اليهود يهيمنون على الدوائر المالية^(٢٨٢) واليونانيون يحتكرون سوق المواد الغذائية والبقالة، وكانت صناعة الأحمذية في أيدي اليونانيين والأرمن وصناعة البياضات في أيدي اليهود والسوريين، والصناعة اليدوية وغيرها من الحرف الصغيرة كانت في أيدي الأرمن والمالطيين والاطاليين^(٢٨٣)، وكان الربع من مجموع أصحاب المهن الحرة من الأجانب.

وبين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٧ زاد عدد البريطانيين أربعة أضعاف، ولكن الذين استفادوا منهم من الوضع الاقتصادي الممتاز كان عددهم محدوداً، وفي سنة ١٩١٧ نحو نصف الرعايا البريطانيين كانوا من المالطيين والقبازصة وأهل المستعمرات الأخرى وكان وضعهم في أسفل المراتب الاجتماعية للهجرة الأوروبية ولم يقوموا بدور حيوى في اقتصاد البلاد، أما الآخرون فقد كان نصفهم من العسكريين في قوات الاحتلال^(٢٨٤)، والنصف الآخر ويبلغ عددهم نحو ٦٠٠٠ بريطاني، كان معظمهم من الموظفين في خدمة الحكومة المصرية والباقي وهم قليلون كانوا يباشرون أعمالاً خاصة في البلاد.

واشتراك هذه الأقلية البريطانية في الحياة الاقتصادية المصرية لم تتجاوز القطاع الذى كان يهيمن انجلترا، وهو قطاع النشاط المتصل بتجارة تصدير القطن كالتحويل والاستغلال ونقل المحصول، وعدة بيوت انجليزية مؤسسة في الاسكندرية منذ عهد بعيد ولها فروع في الأرياف، كانت تقوم بتموين مغازل لنكشير بالمواد الأولية^(٢٨٥)، وماعدا هذا النشاط لم تسع انجلترا إلى الاشراف على النواحي الأخرى في الحياة الاقتصادية ولكنها تركت المجال مباحاً لمساعي الأقليات الأجنبية الأخرى.

والجدول الآتى يبين بوضوح تلك السيطرة الأجنبية على أجهزة الحياة الاقتصادية في مصر، ويلاحظ أن ٦٤٪ من أهل البلاد العاملين انقطعوا إلى الزراعة مقابل ٧٪ من السكان الأجانب العاملين بها، أما في الصناعة والتجارة فقد اختلفت النسبة وكان السكان الأجانب العاملون يحتلون ٥٠٪ مقابل ١٧٪ من أهل البلاد^(٢٨٦).

سكان مصر حسب مهنتهم في سنة ١٨٩٧

نوع العمل	مصريون	أجانب	الجملة
زراعة	٢٠٤٩ ٢٥٨	٣٨٥	٢٠٤٩ ٦٤٣
صناعة وتجارة	٥٥٣ ٨١٨	٢٧ ٨٦٥	٥٨١ ٦٨٣
مستخدمون	٢٥٠ ٤٧٤	٧ ٣٥١	٢٥٧ ٨٢٥
مهن حرة	٦ ٦٢٥	٢ ١٤٨	٨ ٧٧٣
دين وتعليم	١٥٨ ٨٤١	٦ ٤١٠	١٦٥ ٢٥١
قوات الأمن العام	٢٩ ٢٠١	٦ ٨٥٠	٣٦ ٠٥١
عديم	١٤٤ ٣٢٨	٤ ٣٩٥	١٤٨ ٧٢٣
الجملة	٣ ١٩٢ ٥٤٥	٥٥ ٤٠٤	٣ ٢٤٧ ٩٤٩
وظائف لم تعلن السن فوق العاشرة	٣ ٢٣٠ ٧٦٢	٣٥ ٥٣٨	٣ ٢٦٦ ٣٠٠

إن حصة الأقلية الأجنبية من الدخل القومي لا يمكن تحديدها بدقة ولا يسعنا أمام قلة البيانات أو نقصانها إلا أن نذكر أرقاماً على وجه التقريب، فحصة الأجانب من الدخل الزراعي لم تعدد لقلة عدد الذين يستفيدون منه، وقد كان الأجانب يمتلكون في سنة ١٩١٠، ١٤٪ من مساحة الأراضي المزروعة.

وقد تطورت الملكية الزراعية الأجنبية كما يأتي:— (٢٨٧)

سنة	ملاك أجانب	مساحة (فدان)	متوسط ملكية الفرد— (فدان)
١٨٩٦	٦ ٥٢٩	٥٧٣ ٨١٩	٨٨
١٩٠٠	٦ ٣٤٧	٥٨٦ ٤١٩	٩٢, ٥
١٩١٠	٧ ٥٧٨	٧٢٠ ٢٣٠	٩٩
١٩١٦	٨ ٦٥٢	٧٠٨ ٨٣٣	٨٢
١٩١٩	٧ ٤٠٩	٦٧٧ ٥٨٦	٨٤,٧٥

ان أرقام متوسط ملكية الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة تضلل الباحث لأن ٨٠٪ من الملاك الأجانب، ومعظمهم من اليونانيين (٢٨٨) ينتمون إلى الطبقة الفقيرة أو الطبقة الوسطى، ولم يكن الفرد من هؤلاء الملاك الأجانب يمتلك في المتوسط سوى سبعة أفدنة ونصف. وقد كان توزيع الملكية الأجنبية حسب طبقات الملاك المختلفة كما يأتي: (٢٨٩)

مقدار الملكية	المساحة (فدان)	عدد الملاك	المساحة (فدان)	عدد الملاك
أقل من ٥ أفدنة	٥ ٠٣٩	٢ ٧٠١	٧ ٤٣٥	٤ ٤٩٦
من ٥ إلى ١٠ أفدنة	٥ ٩٢٩	٧٨٦	٦ ٧٠٦	٩٠٤
من ١٠ إلى ٢٠ فداناً	١٠ ٨٨٣	٧٢٨	١١ ٢٦٠	٧٧٩
من ٢٠ إلى ٣٠ فداناً	٩ ٣٨٢	٣٧٨	٩ ٤٦٦	٣٨٢
من ٣٠ إلى ٥٠ فداناً	١٧ ٤٠٨	٤٥٠	١٨ ٢٣١	٤٦٤
من ٥٠ فداناً فأكثر	٥٢٥ ١٧٨	١ ٤٨٦	٦٥٥ ٧٤٥	١ ٦٣٧
الجملة	٥٧٣ ٨١٩	٦ ٥٢٩	٧٠٨ ٨٣٣	٨ ٦٥٢

وفي سنة ١٩١٩ كان في مصر ١٤٨٨ مالكا أجنبيا - أى ٢٠٪ من المجموع يمتلك كل منهم أكثر من خمسين فدانا وعلى ذلك - من جملة المساحة البالغ قدرها ٤٦٣ ٥٨٣ فدانا^(٢٩٠) يبلغ متوسط ما يمتلك الفرد منهم نحو ٤٠٠ فدان في حين لم يكن الفرد من مثل هذه الفئة من الملاك المصريين يمتلك في الحقة نفسها سوى ١٥٠ فدانا في المتوسط.

ولو فرضنا أن هؤلاء الملاك الكبار الذين يمتلكون عشر الأراضى الصالحة للزراعة كانوا يحصلون على عشر صافي الدخل الزراعى أى بين ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ و ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى لانتينا في حسابنا إلى دخل سنوى (في سنة ١٩١٤) قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى في المتوسط لكل مالك أجنبى، وهو رقم يبلغ ضعفين ونصف ضعف متوسط صافي الدخل للفرد من الفئة نفسها من الملاك المصريين (نحو ١ ٨٠٠ جنيه للفرد) كما أنه يبلغ عشرة أمثال دخل الملاك من الطبقات الزراعية المميزة التى يمتلك الفرد منها أكثر من ٢٠ فدانا.

أما الأجانب الذين كانوا يمثلون ٤٥٪ من مجموع الملاك المميزين في مصر فقد كانوا يحصلون على ثلث صافي دخل هذه الفئة، وقد بلغ مجموع صافي دخل ٥٩٢٠ مالكا من صغار الملاك الأجانب الذين يمتلكون ١٢٣ ٤٤ فدانا نحو ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى أى ١٠٠ جنيه لكل مالك في المتوسط وعلى ذلك بلغت حصة الأجانب المقيمين في الأرياف - وعددهم خمسة وعشرون ألفا - من الدخل الزراعى نحو ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى أى ٣٢٠ جنبا للفرد في المتوسط سنويا، ولم يبلغ متوسط دخل مجموع سكان الأرياف سوى ٧ جنيهات للفرد منهم أى ٤٥ مرة أقل من متوسط دخل الأجانب.

أما اشتراك الأجانب في دخل سكان المدن فأشقى في التقدير لأن الإحصاءات لا تفرق بين الوطنيين والأجانب ولكن لما كانت الطبقات البورجوازية معظمها من الأجانب (العدد الأكبر من الهيئات الاقتصادية والمقاولين ورعي أصحاب المهن الحرة) ففي وسعنا أن نحسب على التقريب حصة هذه الطبقات من الدخل، وفي تقدير حسن رياض كانت الطبقات البورجوازية تمثل في سنة ١٩١٤ ٣٪ من مجموع سكان المدن، أى ٧٠ ٠٠٠ شخص، يحصلون على ٢١٪ من حصيللة النشاط غير الزراعى أى ١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى^(٢٩١). وكان الأجانب يمثلون نصف هذه الطبقات ويحصلون على أكثر من نصف الدخل بقليل أى نحو ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى، فكان دخلهم السنوى إذن نحو ١٦٠ جنبا للفرد، أما باقى الجالية الأجنبية، وعددهم نحو ١٥٠ ٠٠٠ نسمة (سنة ١٩١٧) فقد كانوا من البورجوازية الصغرى وطبقة العمال الصناعيين، ونقص الإحصاءات يحول دون احتساب دخلهم بدقة، وقد بلغ متوسط دخل عامة الشعب في المدن نحو ١٥ جنبا للفرد من السكان، فإذا طبقنا هذا المتوسط على الأجانب من طبقات العامة لانتينا في حسابنا إلى دخل مجموعهم ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى، ولكن في الحقيقة كان مستوى معيشة الأجانب من العامة أعلى من مستوى معيشة المصريين من الطبقة الاجتماعية نفسها وكان متوسط دخلهم يبلغ من ٢٠ إلى ٣٠ جنبا للفرد فتكون جملة الدخل إذن من ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ إلى ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى.

وكان مجموع نصيب الأقلية الأجنبية من الدخل القومي في سنة ١٩١٤ يبلغ طبقا لهذا الحساب من ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ إلى ١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه أى ٨٥ جنيه للفرد، (كان متوسط دخل الفرد الوطني من الدخل القومي تسعة جنيهات و ٥٠٠ مليم)، والأقلية الأجنبية وهي أقل من ٢٪ من مجموع السكان، كانت تحصل على أكثر من ١٥٪ من صافي الدخل القومي، وكان متوسط دخل الفرد من الأقلية الأجنبية يبلغ تسعة

أمثال متوسط دخل الفرد من سائر السكان، وهذه الأرقام تدل على الغرم الباهظ الذي كانت مصر تؤديه للجانب الذين كانوا يستغلون ثرواتها^(٢٩٢)، وكانوا، وهم الوسطاء والموردون لسكان البلاد-أسرع منهم إلى الاستفادة من التوسع الاقتصادى واغتنام أرباح لا حد لها لم يكونوا ليستطيعوا اغتنامها قط في ظل نظام سياسى مستقل.

(ب) سوق وسائل الانتاج

يقاس النمو الاقتصادى في بلد من البلدان باتساع التبادل التجارى بين سوقين مختلفتين، سوق الخدمات المنتجة وسوق المنتجات ففي السوق الأولى تسليف رؤوس الأموال، أو بعبارة أخرى تجارة وسائل الانتاج، وفي السوق الثانية تبادل الانتاج الزراعى والصناعى، وكانت هاتان السوقان تثلثان في حالة مصر مظهرا دوليا بارزا لأن رؤوس الأموال التي كانت تستخدم في تنمية اقتصاد البلاد جاء معظمها- إن لم يكن كلها-من أوروبا وأن الجزء الأكبر من محاصيل أرض مصر كانت السفن تحمله إلى أوروبا قوتا لأهلها ومادة لمصانعها.

وكما أوجز الأستاذ مونييه Maunier كان اقتصاد مصر يحيا بالخارج وللخارج^(٢٩٣) وهي تبعية أخضعت اقتصاد البلاد خضوعاً محكما لتطورات سياسة الدولة وتجارها.

أما ما قدمته الاستثمارات الأجنبية في مصر فقد سبق لنا البحث فيه وبقي الآن أن نعن النظر في تبعية هذه الاستثمارات وإلى أي حد أثرت في توجيه القروض من جهة وفي تنسيق التنمية الشامل من جهة أخرى. وتختص المسألة الأولى بالعامل النظرى للاستثمار، أما مظاهر الاستثمار الأجنبى في منطقة تابعة للاقتصاد الأجنبى فتفسر في وقت واحد سيكولوجية حكومة الدولة المستعمرة وسيكولوجية الاستثمارات الخاصة، وبعبارة أخرى هذه السيكولوجية نفسها تحدد مجال نشاط رؤوس الأموال الأجنبية، على أن دور المنطقة التابعة للاقتصاد الأجنبى هو على العموم انتاج المواد الأولية لسد حاجات اقتصاد الدولة المستعمرة دون غيرها، أما رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فتجذبها معدلات تفوق معدلات الفائدة في أسواق الدولة المستعمرة، فهي إذن تلك المنفعة الشخصية المادية التي تسيطر على «تصدير» رأس المال إلى الخارج لتحقيق الأرباح الضخمة في وقت قصير بأقل ما يمكن من النفقات، أما القيم الأخرى غير ائراء الدائنين فتأثي في المقام الثانى^(٢٩٤).

وغنى عن البيان-ورؤوس الأموال الأجنبية هذا اتجاهها، أن يسعى أصحابها إلى تنمية القطاعات التي يحددونها وهي أوفق القطاعات لوجهة نظرهم الشخصية في الإيراد من جانب ولوجهة نظر بلادهم في مجموع الإيراد من جانب آخر. أما التنمية المتناسقة «الكاملة» إلى أجل طويل في المستعمرة فقلما يهتم رؤوس الأموال الأجنبية أمرها بل انها مشاريع الاستغلال السهل وانتاج مواد التصدير إلى الخارج وما يتفرع منها من نشاط تجارى، هي التي تستوقف بالطبع نظر أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

والنهضة الاقتصادية في مصر المستعمرة توضح هذا الاتجاه العام، فلم يكن لهذه النهضة أسس طبيعية وكانت-والحالة هذه-تتبع الخارج في كل ما يختص ببنائها وكل ما يتصل بتوجيهها وتوطينها، وكانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة تنجبه إلى تنمية الانتاج الزراعى وتنظيم تصديره إلى الخارج، والبنوك وشركات الائتمان كانت تقوم بالدور الرئيسى في توجيه استثمار الأموال إلى قطاع انتاج المواد الأولية في الزراعة والصناعات

ويسمى بالقطاع الأول وإلى قطاع التجارة والخدمات والبنوك والتأمينات والفنادق وغيرها ويعرف بالقطاع الثالث .

وقد اقتضت البنوك الأجنبية الأولى في مصر^(٢٩٥) قبل الاحتلال البريطاني في أعمالها على تمويل قروض الحكومة المصرية، ولكن وقف القروض العامة بعد انشاء صندوق الدين العام في سنة ١٨٧٨، وضع حدا لهذه الأعمال، غير أن السيادة السياسية الأجنبية والضمانات التي قدمتها للبنوك قد مكنت هذه المؤسسات المالية من الاشتراك في حياة البلاد الاقتصادية، ولما كانت البنوك تهتم في المقام الأول بمصالح المساهمين فيها فقد حولت استثمار أموالهم إلى أكثر القطاعات ربحا في مجال الاستثمار، إلى الزراعة وتجارة التصدير إلى الخارج، وهكذا كان النظام المصرفي، ومحوره يدور في الدرجة الأولى على التجارة الخارجية، بعكس الهيئة الاقتصادية في مصر، ولكن عبارة «النظام المصرفي» هذه لا تتفق وحقيقة الحال لأنه لم يكن لهذا النظام وجود في مصر بالمعنى الاقتصادي المعروف لهذه العبارة^(٢٩٦) فقد كانت البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى اما فروع بنوك مركزها في الخارج أو منشآت مصرية (ادارتها ومركز أعمالها في مصر) كل رؤوس أموالها تقريبا من البلاد الأوروبية، وفي الحقيقة لم تكن البنوك المتمصرة سوى فروع بنوك أوروبية أو عملاء اقترضوا أموالهم من هذه الفروع، وبالطبع كانت هذه البنوك تخضع سياستها المالية لسياسة البلدان التي كانت تستمد منها وسائل نشاطها^(٢٩٧).

وفقدان استقلال النظام المصرفي المصري عرض السوقين المصريتين، سوق النقد وسوق الأوراق المالية، لجميع تقلبات أسواق البلدان الدائنة^(٢٩٨). أضف إلى ذلك هذا الفراغ الخطير الذي أضعف التنظيم المصرفي في البلاد ولم يكن فيها بنك مركزي لاعادة الخصم (هي العملية التي بموجبها يخصم بنك لدى بنك آخر سندا تجاريا يكون البنك الأول نفسه قد حازه بطريق الخصم).

وكانت البنوك حينذاك ينافس بعضها بعضا بدلا من أن تتضامن وتتعاون، وكان أولى بها أن يخصص كل بنك منها في نشاط واحد كالبنوك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها راحت توسع ما استطاعت مجال نشاطها مشتركة في وقت واحد في الأعمال الزراعية والمالية والتجارية وبعض الأعمال الصناعية، تقوم في الوقت نفسه بجميع الأعمال المصرفية العادية كالتمويل والخصم^(٢٩٩)، ولكن على الرغم من هذا الانحياز في توزيع الاستثمارات كان نفوذ البنوك أشد في قطاع منه في قطاع آخر وكان تمويل محصول القطن هو المجال الذي كانت البنوك تقبل عليه اقبالا شديدا، ففي بدء موسم القطن، كانت البنوك تستجلب الأموال الأوروبية وتسلفها للمزارعين والتجار والحلاجين لآجال قصيرة ليتمكنوا من جني القطن وحملجه ونقله إلى موانئ الشحن وكانت البنوك تستوفي أموالها وأرباحها ومصاريها في نهاية موسم القطن وتعيد الأموال إلى أوروبا حتى موسم القطن التالي^(٣٠٠) وماعدا الاستثمارات التي كانت تتصلب من قديم أو بعيد بزراعة القطن وتختص بالقطاعات: قطاع انتاج المواد الأولية في الزراعة والصناعات (القطاع الأول) وقطاع التجارة والخدمات والبنوك والتأمينات والفنادق وغيرها (القطاع الثالث)، لم تكن البنوك تستثمر أموالها في قطاع تحويل المواد الأولية إلى مواد انتاج أو مواد استهلاك، وهو المعروف بالقطاع الثاني، إلا في النادر جدا، ولهذا كانت البنوك مسؤولة إلى حد بعيد عن صيانة حجم هذا المحصول الواحد في الاقتصاد المصري ودعمه، وهي تلك المسؤولية التي كانت البنوك تشترك فيها مع شركات المساهمة الأخرى التي كانت تعمل في مصر وكان اتجاه استثماراتها كاتجاه استثمارات البنوك على السواء.

وجدير بنا أن نطيل النظر الآن في مدى تأثير جنسية شركات المساهمة على سير النمو الاقتصادي في البلاد وانتظامه.

وقد كانت هذه الشركات موزعة حسب جنسياتها في سنة ١٩٠٧ كما يأتي:

مجموعة	عدد الشركات	رأس المال
شركات مصرية	٩٨	(٢٠٠ ج) ٧٩ ٣٢٦ ٩١٠
شركات انجليزية	٨٥	١٦ ٠١٤ ٨٤٩
شركات بلجيكية	١٤	٦ ١٥٩ ٨٣٢
شركات فرنسية	٤	٦٧٥ ٩٤١
الجملة	٢٠١	١٠٢ ١٧٧ ٥٣٢

إن أزمة ١٩٠٧-١٩٠٩ شهدت زوال عدد كبير من الشركات، فلم يبق منها في سنة ١٩١٠ إلا اثنتان وثلاثون شركة انجليزية وإحدى عشرة شركة بلجيكية وشركة واحدة فرنسية^(٣٠١)، وفي الحقيقة هذا التمييز بين شركات مصرية وشركات أجنبية كان نظريا لأن الشركات المصرية لم تكن «مصرية» إلا اسما، و٩٦٪ من مجموع رؤوس الأموال في سنة ١٨٩٧ وكذلك ٩١٪ من رؤوس الأموال في سنة ١٩١٤^(٣٠٢) كانت لمساهمين من الأجانب المقيمين في أوروبا أو في مصر، فشركات المساهمة إذن كانت تسيطر على رؤوس الأموال هذه حتى لو كانت تسمى «بالمصرية»^(٣٠٣)، كانت أماكن تسجيلها في أوروبا لا في مصر، ونذكر فيما يلي بعض الأرقام امعانا في البحث، ففي سنة ١٩١١ بلغ رأس المال الاسمي لشركات المساهمة التي كانت تعمل في مصر ١١١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، منها ٩٢٪ أي نحو ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه كانت لأشخاص ومنشآت أجنبية أسست في أوروبا ونحو نصف هذا المبلغ أي ٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، كان لممولين فرنسيين يفضلون استثمارها في شركات الائتمان العقاري والمصرفي، وكان البنك العقاري المصري-وكل رأس ماله تقريبا لمساهمين فرنسيين-أهم مؤسسات الائتمان العقاري في مصر يقدم ثلثي مجموع القروض التي كانت تقوم بها منشآت أخرى من هذا النوع، وقد ساهمت رؤوس الأموال الفرنسية أيضا في تأسيس الصندوق العقاري المصري الذي أنشئ في سنة ١٩٠٣ واشتركت فيه رؤوس أموال بلجيكية، كما ساهمت رؤوس الأموال الفرنسية في تأسيس بنك الأرض المصري (سنة ١٩٠٥) والبنك العقاري الشرقي (١٩١٠) وشركة السكر المصرية، ومن جهة أخرى كان المساهمون الفرنسيون يمثلون الأغلبية في شركة قناة السويس، وكانت رؤوس الأموال الانجليزية تضم ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري^(٣٠٤) مركزة خصوصا في منشآت التنظيم العقاري كشركة أبو قمر (شركة محدودة) وشركة مبانى الاسكندرية المركزية وشركة أراضي الدلتا المصرية، وفي شركات البنوك والائتمان العقاري، كالبنك الأهلي المصري^(٣٠٥) وشركة الرهون العقارية المصرية والبنك الانجليزي المصري (شركة محدودة) وفي منشآت النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري ومن أهمها شركة سكك حديد الاسكندرية والرميل وشركة سكك حديد الدلتا والشركة المصرية الشرقية وشركة البوستة الحديدية وشركة قناة المنزلة والملاحة، وكانت رؤوس الأموال البلجيكية-وهي في المرتبة الثالثة بمقدار ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري-تتم على الخصوص بصفقات الأراضي والاستثمارات العقارية والأعمال التجارية. أما رؤوس الأموال المصرية-وهي ٨٪

من المجموع أي نحو عشرة ملايين من الجنيهات - فقد كان معظمها لأجانب مقيمين في مصر^(٢٠٦) وكتابات الوطنيين الحقيقية كانت - والحالة كما رأينا - لقلتها شبيهة بالعدم.

أما أن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال المستثمرة في مصر من أصل أجنبي فأمر على جانب كبير من الخطورة لأنه إذا كان أصحاب الأموال يستثمرونها في أكثر القطاعات ربما فقد كانوا يقدمون على ذلك وفي نيتهم ترحيل جزء كبير من الفوائد وحصص الربح ومبالغ الاستهلاك إلى بلادهم، وهذه النية من طبيعة الاستثمار الأجنبي الخاص الذي لا يمكن بدونها تقويم ما يقدمه المستثمر الأجنبي في تأسيس الشركات، ومهما يكن من ذلك فالمسألة الأساسية في كل بلد متخلف هي أموال الاستثمار الأولى فيه ولا يمكن تقدير مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تطور هذه الأموال إلا في ضوء ترحيل الزيادة في قيمة هذه الاستثمارات كالفوائد وحصص الربح وغيرها إلى بلاد المستثمرين في الخارج.

كان الادخار الوطني ضعيفاً، وقد تعذر نموه بسبب ضخامة المبالغ التي كانت مصر تدفعها لوفاء دينها العام فبلغت الفوائد والاستهلاكات التي حولت إلى أوروبا بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري^(٢٠٧) وهكذا حرم الاستثمار الداخلي من هذا المبلغ الكبير ولم يكن هنالك نظام مصرفي وطني فتولت - كما رأينا - منشآت الائتمان الأوروبية وشركات المساهمة توجيه الاقتصاد في البلاد، ولم تكن هذه المنشآت تخدم في المقام الأول مصالح مصر بل كانت تخدم مصالح المساهمين فيها، وعلينا الآن أن نرى كيف كان ذلك.

في سنة ١٩١٢ بلغت جملة الفوائد المستحقة على شركات المساهمة أجنبية الأصل للمساهمين فيها، ٨ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، أما الأرباح المعترف بها في هذه الشركات نفسها فقد بلغت في سنة ١٩١١ نحو ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، والمسألة الآن هي أن نعرف أي جزء من هذين المبلغين كان يدعم تطور تنمية الاستثمارات المصرية وأي جزء منها كان بالعكس يرحل إلى بلاد أصحاب رؤوس الأموال، وبعبارة أوضح أي جزء من جملة أرباح المنشآت الأجنبية طبقاً لرقم أعمالها بقي في مصر كضرائب ومرتبات ومبالغ أعيد استثمارها، وأي جزء من تلك الأرباح رحل إلى الخارج^(٢٠٨).

إن نقص الاحصاءات والخطأ في أرقام الأرباح المعترف بها من الشركات وهي الأرقام التي لم يكن لها في الغالب إلا صلة بعيدة بأرقام الأرباح الحقيقية كل هذه لا تسمح لنا - في مثل هذه التقديرات - بأن نضع موازنة دقيقة، ولا يسعنا والحالة هذه إلا أن نلجأ إلى الفروض يقل فيها عدم الدقة أو يكثر.

ولتسهيل البحث حسبتنا أن نقدر قيمة الخارج من الأموال الناتجة من الاستثمار نفسه وهي الأموال التي تخرج من البلاد كفوائد وحصص أرباح بصرف النظر عن استهلاك رؤوس الأموال الذي لا نعرف عن مقداره شيئاً، ولهذا لا يشغل حسابنا ذلك الجزء الكبير المحول إلى الخارج من دخل المنشآت الأجنبية، كمريات الموظفين الأوروبيين وثمن شراء معدات لهذه المنشآت وأتعاب تسجيل البراءات والحصول على الرخص، ونضرب صفحاً عن تلك المبالغ التي كانت تحوّل إلى الخارج بدون عوض لأن بعض البنوك - خصوصاً فروع البنوك الأجنبية - كانت تقتصر في نشاطها على قبول ودائع في مصر تستثمرها بعدئذ في أوروبا^(٢٠٩). وتسرب رؤوس الأموال هذا بمختلف الطرق من شأنه أن يزيد من ثقل مقدار الغرم الذي كانت أوروبا تفرضه على مصر.

وبدلاً من بعض هذه الأموال التي كانت تحول إلى الخارج ولا يشملها حسابنا سنفرض أن جميع فوائد الاستثمارات الأجنبية في مصر تقريباً كانت ترحل إلى الخارج كل سنة^(٢١١)، أما ذلك الجزء الذي كان يحول إلى خارج البلاد من الأرباح المعترف بها فمن العسير جداً تقدير قيمته. وفي رأي حسن رياض لم يكن ثلثا مجموع رأس مال الشركات الأجنبية في سنة ١٩١٤ من الخارج بل كانا من إعادة استثمار الأرباح والاستهلاكات في أسواق مصر^(٢١٢)، ولا نستطيع وبحالة هذه أن نؤيد هذا الرقم ولا أن نرفضه ولكنه كما يبدو لنا مبالغ فيه إلى حد بعيد، ومن جهة أخرى يرى حمزة علوي في دراسة تستلقت النظر أن الجزء الأكبر من زيادة قيمة رأس المال يرحل إلى الخارج بأسعار الاحتكار العالية التي كانت تباع بها البضائع لأسواق مصر^(٢١٣). وبين هذين الرأيين فضلنا الأخذ بما نراه الحد الأدنى لرؤوس الأموال التي كانت ترحل من البلاد إلى الخارج وهو ثلث الأرباح التي كانت الشركات تعترف بها، كما أننا لم نحسب هذا الثلث إلا ابتداء من سنة ١٩٠٢^(٢١٤)، وعلى أساس ترحيل ما يقرب من كل الفوائد وثلث الأرباح المعترف بها بعد سنة ١٩٠٢ لينتهي بنا الحساب إلى الموازنة الآتية:

١٩٠١-١٨٨٣	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	جنية مصري
١٩٠٦-١٩٠٢	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	جنية مصري
١٩١٤-١٩٠٧	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	جنية مصري
الجملة	١٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠	جنية مصري

هذه الموازنة، كما أسلفنا، تمثل المبلغ الأدنى الذي لا يشتمل على أشكال أخرى من ترحيل رؤوس الأموال إلى الخارج كالاستهلاكات والأرباح الحقيقية والمربعات وغيرها ولكنه يكشف لنا بقدر كاف عن نزيف رؤوس الأموال الذي كانت مصر ضحيته ذلك النزيف الذي بلغ مقداره مبلغ الفوائد التي كانت البلاد تدفعها لأوروبا عن الدين العام، والحد الأدنى من الأموال العامة والخاصة، الذي حول إلى الخارج بين سنة ١٨٨٢ و١٩١٤ بلغ مجموعه الضخم نحو ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري لم تتلق البلاد عوضاً عنه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية من رؤوس الأموال الأجنبية^(٢١٥). وأما صافي أموال الادخار الضخمة التي حولت إلى الخارج في تلك الحقبة بين ١٨٨٢ و١٩١٤ فقد زاد حتى بلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري إن لم يكن أكثر ولو أن هذا الادخار أعيد استثماره في أسواق البلاد لضمن لها معدلاً في زيادة صافي الفوائد سنوياً يبلغ ثلاثة أضعاف معدل الفوائد المسجل فعلاً (وهو ١,٧) ولوق في البلاد-فضلاً عن ذلك-الكثير من الضائقات الاجتماعية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى.

إن مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في الاستثمارات الأولى من رؤوس الأموال في مصر، كانت محدودة لاشك في ذلك وإذا سلمنا بأن الحصص التي قدمتها رؤوس الأموال الأجنبية في تأسيس الشركات بلغت ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري، وهو رقم، كما نعلم، مبالغ فيه لوجب علينا أن نحسب الأموال المحولة إلى الخارج وقد بلغت هذه الأموال نحو ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري في الفترة نفسها، ومنذ الوقت الذي بلغ فيه مجموع الأموال التي حولت إلى الخارج (وهي زيادة القيمة والفوائد) مقدار رؤوس الأموال المستقدمة منه بدأت مصر تخرج من أسواقها أموالاً لم ترد إليها، أموالاً هي من صميم اقتصادها، فبلغ العجز في سنة ١٩١٤ ما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنية مصري. وبهذا النزيف من رؤوس الأموال اختل ميزان المدفوعات

المصري، وضعف تطور التنمية الشاملة وقل معدل النمو في صافي الإنتاج لاسيما أن هذا الفتور في الإنتاج كان خطرا على مستقبل البلاد منذ راح معدل زيادة السكان يتجاوز معدل الإنتاج، ومن ثم كان اختلال التوازن الذي عرض مصر إلى الكساد الاقتصادي وإلى التخلف الدائم. والمنشآت الأجنبية- في زعمها أنها توجه اقتصاد البلاد إلى الامام- قد اتخذت منذ ذلك الحين مظهر الظفيليات أصحاب الامتيازات، فكانت تذهب بالأموال التي كانت تسحبها من البلاد لاستثمارها في الخارج حيث كانت تساهم في الاستثمارات الجديدة الأولى في البلاد الصناعية الأخرى وفي الوقت نفسه خفض هذا الاستثمار تخفيضاً جذرياً أبعاد التوسع في الاقتصاد المصري.

وبعبارة موجزة كانت مصر تعيش بالخارج فأخذت هذه الصلة تضعف شيئا فشيئا وكانت تعيش للخارج فازدادت صلتها به شيئا فشيئا.

(ج) سوق المنتجات:

لما كانت سوق المنتجات تتمم هنا سوق وسائل الإنتاج (سوق الائتمان) فإن هذا الاستدلال ينطبق أيضا وبأثر أشد على طبيعة تجارة الإنتاج الصناعي والزراعي في مصر.

إن الحالة الصناعية المصرية في ظل الاحتلال الإنجليزي تفسر بوضوح تبعية الاقتصاد المصري، وهكذا سياسة رسمت عمداً أعجزت إنجلترا عن القضاء على تصنيع البلاد، وهي الخطة التي شرعت فيها من قبل بنظام الأسواق المفتوحة، وكذلك بتسليم المصانع المصرية إلى منافسين أغرقوا بوسائلهم العصرية السوق بمنتجات أسعارها تنافس أسعار المنتجات الأخرى، لم يقوض نظام الأسواق المفتوحة-النظام الصناعي الذي أنشأه محمد علي- فحسب بل قضى أيضا في الوقت نفسه على الصناعة اليدوية المحلية^(٢١٥)، وكان أثر استيراد المنسوجات القطنية من لكشير في مصر- كأثره في الهند- القضاء بالتدريج على النساجين من أهل البلاد^(٢١٦)، ومع ذلك كان لزوال هؤلاء النساجين، في رأي ماركس، مظهر تجديد بالقدر الذي يسمح بتنمية الإنتاج الآلي، وهذا الأمل قام على أساس تلك السابقة التاريخية الإنجليزية التي بمقتضاها حل النظام الرأسمالي محل نظام الصناعة اليدوية وانجاها فأمكن استخدام الصناع الذين بارت صناعتهم- في المصانع الجديدة في وقت قصير، ولكن بعكس ما حدث في إنجلترا كانت نتيجة تطبيق مبدأ التقسيم الدولي للعمل في مصر- كما كانت في الهند- القضاء على الصناعة اليدوية المحلية دون عوض لهذه الصناعة من تنمية الصناعة الآلية، وهكذا أصيبت مصر بكل هذا التفكك الاجتماعي في الثورة الصناعية دون أن تستطيع الاستفادة من مظاهرها المادية بقدر ما فقدت.

وقد أتى كرومر في تقريره السنوي لسنة ١٩٠٥ على ذكر تعطل عشرات الألوف من صغار الصناع اليدويين قائلا «إن الصناعات التي كان يديرها المصريون كانت تميل إلى الانقراض، وكان الفرق جليا لمن يقابل مصر في سنة ١٩٠٥ بمصر قبل خمس عشرة سنة، فالشوارع التي كانت حينذاك مزدحمة بالنساجين والمجلدين والسراجين وغيرهم من أصحاب الصناعات اليدوية، تكاد تخلو منهم اليوم^(٢١٧). وكذلك العمال من سكان البلاد قلوا بنسبة ١٣٪ من مجموع السكان في سنة ١٨٥١ و ١٥٪ في سنة ١٩٠١^(٢١٨). أما الصادرات المصرية من منسوجات وغيرها من المصنوعات فقد كانت تمثل ١/٢ ٪ من جملة الصادرات في

سنة ١٨٣٦ و ٢١/٢٪ فقط في سنة ١٩١٣^(٢١١). والمنسوجات المحلية كادت تمثل في سنة ١٩٠٨ ٧٪ من جملة استهلاك المنسوجات في حين كانت في عهد محمد علي تكفي للاستهلاك المحلي كله.

هذه الأرقام تدل دلالة قاطعة على تأخر الصناعة المصرية الذي أبقت عليه إنجلترا بسياساتها المعارضة لكل تنمية في هذا القطاع الصناعي، ويفصح عن هذه السياسة أولاً الاستمرار في نظام جمركي لم يكن يلهم الصناعة المحلية مطلقاً وثانياً وسائل تقويض الصناعة بانتزاعها من أصحابها أو بإغلاق المصانع العاملة أو بيعها.

وقد صرح كرومر استناداً إلى مبدأ حرية التجارة قائلاً: «اننى كأحد أنصار حرية التجارة أعارض تشجيع صناعة تقوم على الحماية الجمركية»^(٢١٢).

وفي الحقيقة كان السبب المسيطر على هذا المبدأ هو دعم احتكار لتكثير الصناعي.

وجاء في تقرير كرومر السنوي لسنة ١٨٩١ ما يأتي: «من الضار بالمصالح الانجليزية والمصالح المصرية على السواء أن يُسمح بأى تشجيع على توسيع صناعة قطنية تقوم على حماية جمركية في مصر»^(٢١٣).

وفضلاً عن ذلك، كانت حاجة الحكومة المصرية إلى الضرائب تعارض وضع تعريف للحماية الجمركية لا تشجع الاستيراد، وقد جاء أيضاً في تقرير كرومر لسنة ١٩٠١ قوله: «لا رغبة هنالك مطلقاً في الاضرار بالايادات الكثيرة التي تحصلها الحكومة من الرسوم الجمركية على الواردات الوطنية»^(٢١٤).

ولكن إذا كانت التدابير الضريبية عوناً للواردات الأوروبية فقد كانت في الوقت نفسه حرباً مقصودة على المصنوعات الوطنية، والمبدأ الأول لنظام الضرائب في حرية التجارة يقضى بأن لا تسبب الضريبة ارتفاعاً في سعر مادة من مواد الاستهلاك لا يكون انتاجها المحلي كافياً أو يكون انتاجها كثير النفقة فيحول ارتفاع السعر دون اتساع العرض بفرض رسوم جمركية مبالغ فيها على واردات هذه المادة نفسها، غير أن كرومر عكس هذا المبدأ تبعاً لمصالح إنجلترا، التي كانت تحتم بأن لا تشجع الصناعة في المستعمرة بفرض رسوم انتاج على منتجاتها فلا تبع بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المستوردة، وهكذا نرى أن الرسم الموحد، وقدره ٨٪، الذي كان مفروضاً في الجمارك على جميع الواردات الأجنبية، كان يطبق أيضاً على بعض المنتجات المصرية، وكان القصد من هذا الاجراء القضاء على منافسة مصر للمغازل الانجليزية، تلك المنافسة الوهمية التي خيلت لهم أن مصر قد تستطيع المنافسة بمصنعها الصغيين المؤسسين في سنة ١٨٩٩، وقد صدر في ١٣ أبريل ١٩٠١ مرسوم بفرض رسم انتاج على جميع المنسوجات القطنية المصنوعة في مصر بالآلات بخارية^(٢١٥)، وأقلس أحد هذين المصنعين، وهو مصنع القاهرة بعد وقت قصير، والمصنع الآخر، وهو الشركة المصرية للغزل والنسيج بالاسكندرية كان يخسر في أعماله^(٢١٦)، ففي سنة ١٩٠٨ بلغت الخسوم في ميزانية هذه الشركة ٤٧٠٠٠ جنيه مصري منها ١٣٠٠٠ جنيه رسوم انتاج و ١٤٠٠٠ جنيه رسوم جمركية على معدات مستوردة، وقد اغتبط جورست بفشل هذا المشروع: «من الوجهة المالية كانت نتيجة هذه التجربة كارثة إلى حد أننا لن نرى مثل هذه الصناعة تؤسس هنا على نطاق واسع»^(٢١٧).

وفي الواقع كان الخوف من تأسيس مثل تلك الصناعة قد زال منذ بضع سنوات عندما عارض كرومر انشاء مصنع غزل ثالث في الدلتا، وقد استصوبت جريدة التايمز هذا الاجراء بالعبارة الآتية: «ليس من

المستحسن أن يساند مندوب جلالة الملكة مشروعاً نجاهه يفيد المستهلكين المصريين ولكن يضر بأصحاب المصانع الانجليزية»^(٢٢٦).

أضف إلى ذلك أن رسوماً جمركية عالية كانت تفرض خصوصاً على بعض الواردات من المواد الأولية للمصنع المصرى لينطوى انتاجها على عجز، كانت هذه حالة صناعة الدباغة فبينما الجلود الخام في معظم بلدان العالم كانت تعفى من الرسوم الجمركية أو كان يفرض عليها رسم قليل، كانت هذه الجلود في مصر تخضع لرسوم الجمرک والحجز الصحى بمقدار ١٥٪، وبالعكس لم يكن مستوردو الجلود المدبوغة والأدوات الجلدية الأجنبية يدفعون عنها سوى رسم قدره ٨٪^(٢٢٧).

وكانت مقتضيات الضرائب سنداً أيضاً لتبرير الرسوم الباهظة أولاً ولتبع زراعة الدخان بالكلية بعد ذلك، وفي الواقع كانت صناعة السجائر هى الصناعة الوحيدة التى نمت بالنفوذ الأجنبى، ولكن كان عليها بعدئذ أن تعتمد كل الاعتماد على الخارج في الحصول على حاجتها من المواد الأولية.

ويدل تقرير اللجنة الخاصة للتجارة والصناعة على ركود الصناعة المصرية، ويلقى مسؤولية هذا الركود على السلطات البيطانية: «لم تحاول السلطة أن تنشئ في مصر شيئاً مما أنشئ في البلدان الأخرى وعلى الخصوص حيث الصناعة حديثة النشأة». ان بعض الصناعات مفروضة عليها رسوم التاج أو هى مهددة بفرض هذه الرسوم عليها، وهى لا تتمتع بأى امتياز لدخول المواد الأولية التى تستوردها من الخارج أو لنقلها وليست بالمفضلة على غيرها في توريد مهمات الحكومة، وليس هنالك أى اجراء يحول دون تأثير مثلتها من المنتجات الأجنبية أو يخفف من شدة وطأة هذا التأثير»^(٢٢٨).

إن رؤوس الأموال الأجنبية التى حدد ارتفاع مقدارها الفرق في معدل الفائدة لم تستطع في هذه الظروف غير الملائمة الا أن تتجنب الاستثمارات الصناعية فضضلت أن تنجس إلى القطاعات التى كانت تتيح لها أرباح الاحتكار كأرباح شركات النقل والأشغال العامة والزراعة، ولم تبلغ نسبة الاستثمارات الصناعية إلى مجموع استثمارات شركات المساهمة سوى ٩,٣٪ في سنة ١٩٠٢ و ٢٠٪ في سنة ١٩٠٧، وكانت هذه الاستثمارات تفضل خصوصاً الصناعات التى كانت قوية الصلة بالزراعة.

وفي سنة ١٩٠٢ كانت رؤوس أموال المنشآت الصناعية أقل من ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (من مجموع بلغ نحو ٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه) موزعة كما يأتي^(٢٢٩):-

(م.ج)	
٢ ٧٥٠ ١٠٧	مصانع السكر ومعالج القطن
٥٥٤ ٠٨٩	صناعات الأغذية
٤٥٧ ٩٩٨	متنوعات
٨١ ٩٧١	بناء
٣ ٨٤٤ ١٦٥	الجملة

ومشروع القضاء على الصناعة في مصر بدأ بعد عامين من احتلال البلاد باغلاق وبيع عدد كبير من المنشآت الصناعية التى كانت تمتلكها الحكومة، ففي سنة ١٨٨٧ بيعت الآلات وأدوات مغازل القطن التى

أسسها محمد علي^(٢٢٠)، ثم في سنة ١٨٨٩ بيعت مصانع الشركة الحديدية للملاحة وآلاتها وسفنها وأحواضها، للشركة الانجليزية Peninsular Oriental Line بضمن زهيد قدره ١٣٠ ٠٠٠ جنيه مصري^(٢٢١)، وكان مصير الأسطول النهري وترسانات بولاق مثل هذا المصير، وهنالك منشآت أقل شأنًا كمصنع الورق في بولاق (١٨٨٥) ودار سك النقود (١٨٨٥) ومصانع الأسلحة والذخائر (١٨٨٤)، أغلقت كلها وبيعت معداتها في الغالب لأصحاب الأعمال الانجليزية^(٢٢٢).

إنها لميزانية كتيبة حقاً، تلك ميزانية السياسة الصناعية في عهد الاحتلال، ماذا بقي من ١٧٥ مصنعاً شيدها محمد علي؟ لم يبق الا النزر منها ولم يكن لنظام الاحتلال ما يدعيه في سنة ١٩١٤ سوى نحو ثلاثين معملًا لتكرير السكر وخمس معاصر زيت ومصابين ومصنعين لغزل القطن، ومصنعين للجنة ومصنعين للملح وعدة محالج قطن ومطاحن آلية للدقيق ومصانع سجائر^(٢٢٣).

أما الصناعات الكبيرة فسنرى في الأرقام الآتية الدليل الواضح على أنها كادت تزول في البلاد:-^(٢٢٤)

منشآت تستخدم أكثر من مائة عامل

مصنع	أسس في سنة	عدد العمال
شركة السكر (٦ مصانع)	١٨٩٢	١٧ ٠٠٠ إلى ٢٩ ٠٠٠ (حسب الموسم)
سجائر ماتوسيان (٣ مصانع)	١٨٨٣	٣ ٠٠٠
مصنع الكحول في طرة	١٨٩٢	١ ٠٠٠
شركة الغزل الأهلية	١٨٩٩	٩٠٠
مصنع الورق	١٨٧٧	٥٠٠
مصنع اللجنة بالاسكندرية	١٨٩٧	٣٥٠
مصنع الطوب	١٨٩٧	٣٠٠
مصنع الاسمنت	١٩٠٠	٢٥٠
مصنع المطاط	١٩٠٩	١٥٠
معمل التقطير بالاسكندرية	١٨٨٤	١٢٠

هذه الصناعات الكبيرة لم تستخدم سوى آلات أولية لم تكن في الغالب، كما لاحظ الأستاذ مونييه، سوى تطوير للآلات التقليدية^(٢٢٥)، أما منتجات هذه الصناعات فلم تكن للتصدير إلى الخارج^(٢٢٦)، وكانت سوقها وطنية بل كانت في الحقيقة سوقاً محلية مما يفسر ضعف التركيز الصناعي، وكان السواد الأعظم من السكان العاملين في الصناعة متفرقاً في منشآت صغيرة تستخدم كل منشأة منها أقل من عشرة عمال وكانت هذه المنشآت موزعة في سنة ١٩٠٧ كما يأتي:-^(٢٢٧)

صناعات النسيج	٧٦ ٠٠٠ عاملاً	صناعات الجلود	١٩ ٠٠٠ عاملاً
صناعات الاثاث	٥٩ ٠٠٠ عاملاً	صناعات الخزف	٩ ٠٠٠ عاملاً

هذه المنشآت الصغيرة لم تكن تعمل بمبدأ تقسيم العمل الا نادراً وكانت تخصص عموماً بصناعة مادة من المواد بلا نتاج معين فكانت تصنع منتجاتها كلها من مادة أولية، وصناعة حلج القطن هي الصناعة

الوحيدة التي كان نشاطها مقتصرًا على عمل واحد من الانتاج هو فصل البزرة عن القطن الشعر بثلوه كبس وقى للقطن تمهيداً لتصديره إلى الخارج.^(٢٣٨) وماعدا هذا الفرع من الصناعة الذي اتبعت فيه الطرق العصرية واستفادت منها خصوصاً مصانع لنكشير، فقد ظل القطاع الثاني كله-قطاع تصنيع المواد الأولية إلى منتجات- على مستواه من التطور الأولي، وهذا الركود الصناعي في البلاد في فترة نهضة اقتصادية كبيرة قد زاد من تبعية مصر لأوروبا في قضاء حاجاتها الآخذة في الازدياد من الأدوات ومختلف المصنوعات.

ورأى حكومة الاحتلال في تنمية الصناعة قبل البحث والتوفيق وهو رأى- كما أسلفنا- لم يستهدف مصلحة البلاد- قد امتد بشكل عجيب إلى استغلال الموارد المعدنية في مصر فقد منحت الحكومة الشركات الأجنبية^(٢٣٩) امتياز التنقيب في الصحراء الشرقية كلها-وهي المنطقة الواقعة بين وادي النيل والبحر الأحمر- واكتشفت هذه الشركات فيها البترول والمنجنيز والفوسفات والحديد، ومع ذلك لم يتجاوز استغلال المعادن قبل الحرب الكبرى الأولى مرحلة التنقيب^(٢٤٠).

ولم يكن توزيع طاقات الانتاج بهذه الطريقة على شيء من الحكمة والصواب، وكان هذا التوزيع الخاطئ أقوى أثراً في قطاع الزراعة منه في القطاعات الأخرى، وهكذا في مفهوم حرية التجارة والتقسيم الدولي للعمل حينذاك اختصت مناطق واسعة بالزراعة، وعملاً بهذه القاعدة حظي قطاع الزراعة بعناية سادة مصر الأجانب ورعايتهم فوجهوا تنمية هذا القطاع إلى أكثر الجهات استنداراً للفوائد العاجلة لتتمكن الادارة المالية في مصر المستعمرة من الوفاء بالتزاماتها المالية وتثال أجلت ما تحتاج اليه صناعاتها من المواد الأولية في وقت واحد، وما لبت احتلال التوازن بسبب هذا التخصص الزراعي^(٢٤١) أن اشتدت وطأته لأن مقدرات البلاد قامت كلها على انتاج زراعة واحدة هي زراعة القطن، وجدير بنا أن نزيد الموضوع وضوحاً بفضيف إلى البيان المتقدم أن طابع المحصول الواحد في الاقتصاد المصري كان موجوداً قبل احتلال البلاد وأن الانحياز لم يفعلوا شيئاً سوى الاكثار من زراعة مادة كانت قبل مجيئهم بمنزلة النقد الرئيسي لتجارة مصر تدفع به ثمن وارداتها من الخارج وتقي به دينها العام^(٢٤٢) على الخصوص. ولتستطيع مصر النهوض بأعباء هذا الدين رأى كرومر أنه لا بد من أن تحافظ البلاد على ميزان تجاري تزيد فيه الصادرات على الواردات زيادة كبيرة والا تعذر على مصر الوفاء بدينها ودفع قيمة وارداتها ما لم تسحب حينئذ من مدخراتها ما تحتاج اليه من أموال فتزيد الديون العامة والخاصة وتقل النقود المتداولة ويضيق نطاق الائتمان^(٢٤٣) ولكن لتتمكن مصر من أن يكون لها في الحال ذلك الميزان التجاري الذي تزيد فيه الصادرات على الواردات لم يكن هنالك من سبيل سوى تنمية انتاج القطن الذي كان الطلب عليه في ازدياد مستمر من بلدان أوروبا.

لم تلق الدعوة إلى زيادة انتاج القطن أذناً صاغية في الحال فقد كانت سنوات الاحتلال الأولى سنوات ركود تخلف فيها اقتصاد مصر عن المضي قدماً إلى الأمام، فمساحة أراضي القطن، بعد أن بلغت ٩٠٠ ٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٢ هبطت في سنة ١٨٨٤ إلى ٨٠٠ ٠٠٠ فدان وكذلك محصول القطن فقد دلت الاحصاءات على نقصان مقداره من ٣ ١٢٤ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٧٩ إلى ١ ٨١٨ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٨٤ (بلغ متوسط صادرات القطن في السنوات الأربع من سنة ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ نحو ٥ ٢٠ ٠٠٠ قنطار). ولكن الانتاج تحسن في سنة ١٨٩٠ حتى بلغ ١٠٠ ٠٠٠ قنطار، غير أن أسعار القطن ظلت بين سنة ١٨٨٢ و ١٨٨٩ تتراوح بين جنينين و ٥٠٠ مليم و ٣ جنيهات للقنطار، وبعد عودة النظام في البلاد وتجديد شبكة الري زاد انتاج القطن بسرعة حتى بلغ ٤٤٤ ٠٠٠ قنطار في سنة

١٨٩٧ كما زادت مساحة زراعة القطن من ٧٣٥ ٩٧٧ فداناً في سنة ١٨٩٥ إلى ٢٦٢ ٢١١ ١ فداناً في سنة ١٨٩٨، ولكن هذه الزيادة في مساحة القطن وانتاجه قد ذهب بالفوائد المرجوة منها ذلك الهبوط الخطير في أسعاره فقد أخذت في الهبوط حتى بلغت جنياً واحداً و ٦٠٠ مليم للقنطار في سنة ١٨٩٧، وقد اتسمت فترة النهضة الاقتصادية من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٠٦ بظاهرة على تقبض ذلك فقد استمرت مساحة القطن في الاتساع حتى بلغت ٢٩١ ٥٠٦ فداناً في سنة ١٩٠٦ أي بزيادة ٣٥٪. وارتفعت أسعار القطن إلى ثلاثة جنيهات و ٨٣٤ مليم للقنطار في سنة ١٩٠٦، وبلغت نسبة هذه الزيادة ٦٪ هي في الحقيقة نقص في متوسط غلة الفدان يبلغ نحو ٢٠٪^(٣٤٤)، ثم هبطت أسعار القطن إلى ثلاثة جنيهات و ١٤٥ مليم للقنطار في سنة ١٩٠٧ وثلاثة جنيهات و ٣٠ مليم للقنطار في سنة ١٩٠٨، وأدى هذا الهبوط إلى تخفيض كبير في جملة قيمة موسم القطن بلغ نحو ٢٦٪ في ثلاث سنوات^(٣٤٥)، ولكن الحالة تحسنت بعد فترة قصيرة بتثبيت أسعار بيع القطن التي ظلت في حدود ثلاثة جنيهات و ٥٠٠ مليم للقنطار بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٤، وكان هذا السعر أقل فائدة من السعر المسجل في سنة ١٩٠٦، ولكن البلاد عوضت هذا التخفيض بزيادة مساحة القطن وتنمية انتاجه فزادت جملة قيمة موسم القطن في السنوات من ١٩١٠ إلى ١٩١٣ على جملة قيمته في سنة ١٩٠٦ بزيادة كبيرة^(٣٤٦).

والجدول الآتي بيانه يدل على تدرج مساحة القطن وغلته وأسعاره وجملة قيمة المحصول (تمثل أرقام السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٩١٢ متوسط كل ثلاث سنوات)^(٣٤٧).

سنة	مساحة القطن (فدان)	جملة محصول القطن (قنطار)	متوسط غلة الفدان من القطن	متوسط سعر القنطار مليم جنيه	متوسط جملة قيمة المحصول (قطن وزرة) (م.ج.)
١٨٧٨	٩٠٠ ٠٠٠	٣ ١٢٤ ٠٠٠	٣, ٤٠	٢,٨٠٠	٨ ٤٠٠ ٠٠٠
١٨٨٤	٨٠٠ ٠٠٠	١ ٨١٨ ٠٠٠	٢, ٢٧	٣,٠٠٠	٦ ٢٤٤ ٠٠٠
١٨٩٠	٩٠٠ ٠٠٠	٤ ١٠٠ ٠٠٠	٤, —	٢,٩٥٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
١٨٩٥					
١٨٩٧	١ ٠٥٨ ٨٧٨	٥ ٨٩٣ ٠٠٠	٥, ٥٦	١,٩١٢	١٤ ٢١٩ ٠٠٠
١٨٩٨					
١٩٠٠	١ ١٦٨ ٢٩٦	٥ ٨٤٥ ٠٠٠	٥,٠١٥	٢,٢٣٢	١٦ ١٦٥ ٠٠٠
١٩٠١					
١٩٠٣	١ ٢٨٦ ٠٢٤	٦ ٢٣٩ ٠٠٠	٤,٨٠٢	٢,٨٥٢	٢٠ ٧٩٠ ٠٠٠
١٩٠٤					
١٩٠٦	١ ٥٠٣ ٢٠٠	٦ ٤٠٨ ٠٠٠	٤, ٢٧	٣,٣٥٠	٢٤ ٩٢١ ٠٠٠
١٩٠٧					
١٩٠٩	١ ٦١٣ ٥٦٥	٦ ٣١٢ ٠٠٠	٣, ٩١	٣ ٣٩٣	٢٤ ٣٣٢ ٠٠٠
١٩١٠					
١٩١٢	١ ٦٩١ ٨٨٤	٧ ٤٢٨ ٠٠٠	٤, ٤	٣,٣٥٠	٣٢ ٦٨٢ ٠٠٠
					(١٩١٢-١٩١٠)
١٩١٣	١ ٧٢٣ ٠٠٤	٧ ٦٦٤ ٠٠٠	٤, ٤٤	٣,٥٠٠	٣٣ ٨١٨ ٠٠٠
١٩١٤	١ ٧٥٥ ٢٧٠	٦ ٨٩٨ ٠٠٠	٣, ٩٢	٢,٧٩٠	١٩ ٧١٥ ٠٠٠
					(حسب التقدير)

إذا أخذنا ما أسفر عنه الاحصاء من أن القطن كان يمثل ٨٠٪ من جملة قيمة الصادرات في سنة ١٨٨٥ و ٩١٪ في سنة ١٩١١^(٣٤٨). وكانت البيانات التي أتينا الآن على ذكرها دليلاً على أن التنظيم الاقتصادي في مصر لم يكن على أساس وطيء، فالقطن- وهو منظم الحياة الاقتصادية والمالية الوحيد- لم تستقر غلته وأسعار بيعه على حال فقضى على مستقبل البلاد الاقتصادي بنمو متقلب يتعذر ثباته ومراقبة تطوره، ولم يكن معدل النمو الاقتصادي بالأمر الذي يمكن في تلك الحالة ادراك مدى تطوره في الغد القريب أو البعيد، فقد كان هذا المعدل في تطور يحده انتاج محصول الواحد، وهو الانتاج الذي كانت غلته وقيمتها عرضة لتغيرات أشد وطأة على محصول القطن منها على جميع المحاصيل الزراعية الأخرى.

أضف إلى ذلك أن تقلبات أسعار القطن المصري كانت أسرع في تأثرها من تقلبات أسعار القطن في سائر بلدان العالم^(٣٤٩).

كان في وسع الحكومة المصرية عند الاقتضاء أن تراقب مستوى غلة القطن بالحد من مساحة زراعته، إذ كان هذا المستوى ينطوي على شيء من العجز غير أن الحكومة لم تكن تستطيع على الإطلاق أن تؤثر في أسعار القطن التي كانت تحددها بورصات القطن الأجنبية دون علم مصر، وكان سعر بيع القطن المصري يتوقف في المقام الأول على الطلب من عميلته الأولى، صناعة المنسوجات في لكثير، وعلى الأحوال الخاصة بهذه الصناعة، فركود العمل في المازل الانجليزية- بسبب تضخم الانتاج المحلي أو العالمي أو بسبب الاضرابات أو أية أحداث سياسية خارج مصر- كان يؤدي غالباً في الحال إلى هبوط الأسعار في سوق الاسكندرية، ثم ان أسعار القطن المصري كانت وثيقة الصلة بأسعار القطن الأمريكي الذي كان، بانتاجه المتفوق في العالم، يسيطر على سوق القطن العالمية، ولكن القطن المصري لم يكن يمثل سوى نسبة تختلف بين ٥ و ٦٪ من الانتاج العالمي فلم يكن في كميته سوى إنتاج قليل في هذا المحيط الكبير ولهذا كانت أسعار القطن المصري تتأثر بتقلبات أسعار القطن الأمريكي^(٣٥٠)، فلو كان هنالك افراط في إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية لتدهورت الأسعار في جميع العالم، ولو حدث العكس لاستفادت مصر من المصادفة السعيدة التي رفعت عندئذ سعر القطن المصري رفعاً مصطنعاً، وهذا في الحقيقة ماحدث ابتداء من سنة ١٩٠٢، فالازدهار، منقطع النظر الذي استفادت منه مصر بين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٧ لم يكن مرجعه لزيادة الانتاج بل كان ذلك الازدهار يرجع إلى أسعار القطن الاستثنائية بسبب العجز في المحاصيل الأمريكية، وهذا الارتفاع العجيب في الأسعار وما اتبعه من الاثراء العام قد ألقيا حجاً على ذلك العجز الهام في المحاصيل^(٣٥١):

والجدول الآتي يبين مقدار الخسائر التي كانت تتحملها مصر بين سنة ١٨٩٥ و ١٩٠٩ لو بقيت الأسعار على ثباتها لا تتحول عن جنيته واحد و ٩١٢ مليماً للقطن، وهو معدل السعر في السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٧^(٣٥٢)

السنوات كل مجموعة من ثلاث سنوات	جملة قيمة المحاصيل (قطن وبنجر) بالأسعار الحقيقية	بسر جنية واحد ٩١٢ مليماً للقطار	فروق الحاصلات التي كانت تحملها مصر لو بقى السعر على حاله (جنية واحد ٩١٢ مليماً للقطار) (م.ج)
(م.ج)	(م.ج)	(م.ج)	(م.ج)
١٨٩٥-١٨٩٧	٤٢ ٦٥٧ ٣٩١	٤٢ ٦٥٧ ٣٩١	٥ ٦٨٧ ٧٧٠
١٨٩٨-١٩٠٠	٤٨ ٤٩٣ ٣٥١	٤٢ ٨٠٥ ٥٨١	١٦ ٧٧٠ ٦٤٤
١٩٠١-١٩٠٣	٦٢ ٣٦٨ ٩٩٩	٤٥ ٥٩٨ ٣٥٥	٢٧ ٨٤٥ ٢٣٥
١٩٠٤-١٩٠٦	٧٤ ٧٦٣ ٧٢٣	٤٦ ٩١٨ ٤٨٨	٢٦ ٧٩٩ ٣٧٢
١٩٠٧-١٩٠٩	٧٢ ٩٩٥ ٨٢٠	٤٦ ١٩٦ ٤٤٨	
الجملة	٣٠١ ٢٧٩ ٢٨٤	٢٢٤ ١٧٦ ٢٦٣	٧٧ ١٠٣ ٠٢١

إن ازدهار السنوات الأولى من القرن العشرين كان بمقياس أسعار القطن فقط عرضة للزوال وقد وضحت هذه الحالة الخطيرة عندما هبطت الأسعار في ثلاث سنوات متتالية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ فقد كان نقص غلة القطن في تلك الفترة أشد وقعاً من هبوط أسعاره^(٣٥٣).

وكان في هذه الأزمة بعض الخير لمصر فقد ساعدت على إيقاظ «سيكولوجية» اقتصادية جديدة في البلاد لم تقم على مضاربات البورصة كما كانت الحال بل قامت على زيادة غلة القطن في الكمية والنوع، وهذا المفهوم الوافي للتنمية كان في الغالب كفيلاً بأن يصلح في وقت قصير تلك الحالة الاقتصادية في البلاد بعد سنة ١٩١٠.

ولكن طابع الجانب الواحد للتنمية الاقتصادية أخضع مصر لقوى السوق الدولية خضوعاً مستمراً وهكذا ازاء الافراط في تخصص الانتاج وضيق نطاق التجارة الخارجية ظلت البلاد بوجه خاص عرضة لتقلبات البورصة بسبب ذلك الاختلال المزمن بين العرض والطلب في تجارة القطن، وقد تؤدي هذه التقلبات إلى اختلال الحياة الاقتصادية كلها، بل كما أكد المستشار المالي في مذكرته عن ميزانية سنة ١٩١٤، قد يتقلب الهبوط الجسيم في أسعار القطن إلى كارثة وطنية، وليس اكتشاف السبب بالأمر العسير ففوة الشراء في البلاد كلها كانت تستند إلى بيع محصول القطن بأسعار عالية^(٣٥٤)، وعلى فرض أن الفلاحين كانوا ينتجون كمية ثابتة من القطن فإن إيراداتهم كانت تزيد أو تقل حسب ارتفاع أسعار بيع القطن أو هبوطها^(٣٥٥)، وكان الادخار القومي الخاص يتأثر بهذه التقلبات أيضاً كما أن بيع القطن بخسارة كان باضعاف قوة الشراء سبب تلك التقلبات الخطيرة في نشاط القطاع التجارى فضلاً عن أن هذا البيع بخسارة يخلق في الحال ميزان المدفوعات فقد كانت تجارة الواردات تصاب بركود شديد لأن الاستهلاك المحلي كان يتوقف كله على اتساع غلات المنتجين، وقد تتابع كساد الاعمال فأصاب جميع المؤسسات المالية والتجارية التي كانت تعتمد في نشاطها على تجارة القطن بشتى الطرق^(٣٥٦)، ولم تكن ميزانية الدولة هي أيضاً في مأمن من هذه الحال فقيود الاستهلاك أدت إلى عجز في الإيرادات الجمركية والرسوم الأخرى التي كانت تمثل ربع إيرادات الدولة، وكذلك هبوط الدخول الخاصة كان له أثره في تحصيل الضريبة العقارية فزاد التحصيل مشقة وفي خفض عدد المسافرين من سكان الأرياف بسكك حديد الحكومة المصرية وكان دخلها مصدراً هاماً لإيرادات الدولة^(٣٥٧).

وقد أثرت تقلبات أسعار القطن في مستوى الأسعار العام أيضاً ابتداء من إيجارات الأراضي الزراعية

وأسعار بيع الأراضي إلى أسعار جميع منتجات الاستهلاك ومنها أسعار السلع (٣٥٨).

والجداول الآتية تبين إلى أي حد كان الرخاء العام في مصر وقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها خاضعين لمحصل واحد في قلب أحواله (٣٥٩).

والجدول الآتي بيانه يوضح الرابطة بين حجم صادرات القطن (الشعر) وقيمتها والحركة العامة لتجارة الخارجية وإيرادات الدولة (٣٦٠):

إيرادات الدولة	الزبان الصاوي لصالح مصر (م. ج.)	قيمة قطن زراعات الصالح (م. ج.)	قيمة قطن صادرات الصالح (م. ج.)	قيمة قطن صادرات القطن (شعر) (م. ج.)	سعر القطن ملم جنيه	حجم صادرات القطن (شعر) قطن	السنوات (متوسط للات سنوات)
٩ ٨٧٢ ٠٠٠	٥ ٨٩٤ ٠٠٠	٧ ٦١٣ ٠٠٠	١٣ ٥٠٧ ٠٠٠	٩ ٠٦٣ ٠٠٠	٢,٩٥٠	٣ ٠٧٥ ٠٠٠	١٨٩٠-١٨٨٨
١٠ ٣٥٩ ٠٠٠	٦ ٧٠٣ ٠٠٠	٩ ٠٠٤ ٠٠٠	١٥ ٧٠٧ ٠٠٠	١٠ ١٠٢ ٠٠٠	٢,١٩٠	٤ ٦٠٩ ٠٠٠	١٨٩٣-١٨٩١
١٠ ٤٢٨ ٠٠٠	٥ ٧١٣ ٠٠٠	٩ ١٦٢ ٠٠٠	١٤ ٨٧٥ ٠٠٠	١٠ ٥٩٢ ٠٠٠	٢,٠١٠	٥ ٢٨٠ ٠٠٠	١٨٩٦-١٨٩٤
١١ ١٤١ ٠٠٠	٤ ٦٨٠ ٠٠٠	١١ ٠٢١ ٠٠٠	١٥ ٧٠٦ ٠٠٠	١١ ١٠٢ ٠٠٠	١,٨١٠	٦ ١٣٠ ٠٠٠	١٨٩٩-١٨٩٧
١١ ٧٧٤ ٠٠٠	٥ ٢٣٥ ٠٠٠	١٤ ٧٢٤ ٠٠٠	١٩ ٩٥٩ ٠٠٠	١٤ ٨٥٧ ٠٠٠	٢,٤٥٠	٦ ٠٦٧ ٠٠٠	١٩٠٢-١٩٠٠
١٣ ٥٨٤ ٠٠٠	٣ ٩٧٩ ٠٠٠	١٩ ٦٢٦ ٠٠٠	٢٣ ٩٠٥ ٠٠٠	١٨ ٤٧٢ ٠٠٠	٣,٠٧٠	٦ ٠٠٩ ٠٠٠	١٩٠٥-١٩٠٣
١٥ ٦٤٠ ٠٠٠	٣ ٨٥٢ ٠٠٠	٢٥ ٠٧٧ ٠٠٠	٢٨ ٩٢٩ ٠٠٠	٢٣ ٤٦٦ ٠٠٠	٣,٥٤٠	٦ ٦٣٥ ٠٠٠	١٩٠٨-١٩٠٦
١٦ ٠٢٠ ٠٠٠	٣ ٥٣٦ ٠٠٠	٢٤ ٣٣٧ ٠٠٠	٢٧ ٨٧٣ ٠٠٠	٢٢ ٩٠٢ ٠٠٠	٣,٥٤٠	٦ ٥٣٤ ٠٠٠	١٩١١-١٩٠٩
١٧ ٥١٥ ٠٠٠	٨ ٦٦٦ ٠٠٠	٢٥ ٩٠٨ ٠٠٠	٣٤ ٥٧٤ ٠٠٠	٢٧ ٥٢٩ ٠٠٠	٣,٣٠٠	٨ ٣٠٧ ٠٠٠	١٩١٣
١٧ ٣٦٩ ٠٠٠	٣ ٧٩٧ ٠٠٠	٢٣ ٨٦٥ ٠٠٠	٣١ ٦٦٢ ٠٠٠	٢٥ ٧٢٥ ٠٠٠	٢,٥٠٠	٧ ٣٥٠ ٠٠٠	١٩١٣

ولما كانت هذه البيانات من متوسط ثلاث سنوات فهي لا تبين بوضوح أثر هبوط الأسعار وغلة القطن في أثناء الأزمة التي امتدت من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ على التجارة الخارجية وإيرادات الدولة.

والجدول التالي يدل دلالة دقيقة على الصلة المشتركة بين هذه العناصر المختلفة^(٢١).

سنة	مجموع صادرات القطن قطن	سعر قطن القطن ملم جنيه	قيمة جملة صادرات المصانع (م.ج)	قيمة جملة واردات المصانع (م.ج)	جملة الإيرادات الدولة (م.ج)	جملة الإيرادات المصارف (لا تشمل رسم المصارف) (م.ج)
١٩٠٥	٦٠٢٧٠٠٠	٣,٤٩٠	٢٠,٣٦٠,٠٠٠	٢١,٥١٤,٠٠٠	—	—
١٩٠٦	٦٠٩٧٠٠٠	٣,٨٢٤	٢٤,٨٧٧,٠٠٠	٢٤,٠١١,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠
١٩٠٧	٦٨٥٩,٠٠٠	٣,١٤٥	٢١,١٣,٠٠٠	٢٦,١٢١,٠٠٠	١٦,٣٦٧,٠٠٠	١٦,٣٦٧,٠٠٠
١٩٠٨	٦٢٤٩,٠٠٠	٣,٠٣٠	٢١,٣١٦,٠٠٠	٢٥,١٠٠,٠٠٠	١٥,٥٢١,٠٠٠	١٥,٥٢١,٠٠٠
١٩٠٩	٦٩٥٣,٠٠٠	٣,٠٣٠	٢١,٠٧٦,٠٠٠	٢٢,٢٢١,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠
١٩١٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠
١٩١١	٦,٦٣٨,٠٠٠	٣,٤٦٠	٢٨,٠٥٩,٠٠٠	٢٧,٢٢٧,٠٠٠	١٦,٧٨٧,٠٠٠	١٦,٧٨٧,٠٠٠
١٩١٢	٨,٣٠٧,٠٠٠	٣,٣٣٠	٢٧,٥٥٤,٠٠٠	٢٦,٠٣٧,٠٠٠	١٧,٥١٥,٨٠٠	١٧,٥١٥,٨٠٠
١٩١٣	٧,٣٥٠,٠٠٠	٣,٥٠٠	٢٦,٦٢٢,٠٠٠	٢٧,٥٨٧,٠٠٠	١٧,٣٦٦,٠٠٠	١٧,٣٦٦,٠٠٠

والبيانات الآتية تدل على أن صافي إيراد القطن من القطن كان يتوقف حتى سنة ١٩٠٧ على أسعار القطن أكثر منه على غلته: (٣١٢)

سنة	غلة القطن الواحد قطار	سعر القطن مليم جنيه	إجمالي إيراد القطن مليم جنيه	صافي إيراد القطن مليم جنيه
١٨٩٨	٤,٩٨	١,٨٣٠	١١,٧٥٢	٧,٥٠٢
١٩٠٢	٤,٥٨	٣,١٨٧	١٦,٩٩٤	١٢,٤٩٤
١٩٠٦	٤,٦٠	٣,٨٢٤	٢٠,٠٧٥	١٥,٠٧٥
١٩٠٧	٤,٥٠	٣,١٤٥	١٦,٥٧٢	١١,٠٧٢
١٩٠٨	٤,١٠	٣,٠٣٠	١٤,٦٤١	٩,١٤١
١٩٠٩	٣,٠٩	٣,٠٩٠	١٤,٠٣٢	٨,٥٣٢

إن هبوط الإيرادات الزراعية ذلك الهبوط الكبير بين ١٩٠٧ و ١٩١٠ وتلك الأزمات المالية التي عاناها الفلاحون لوفاء ديونهم للبنك الزراعي، كل ذلك يدركه الفكر في ثنايا الأرقام الآتية التي تبين مبلغ الأقساط السنوية التي كان يجب على الفلاحين دفعها من القروض ومبلغ المتأخرات منها في نهاية كل سنة ثم الصلة بين هذين المبلغين ونسبة المتأخرات المحصلة فعلاً في السنة التالية:— (٣١٣)

سنة	الأقساط السنوية المطلوب تحصيلها (ج-م)	المتأخرات في نهاية السنة (ج-م)	نسبة المتأخرات إلى الأقساط السنوية	نسبة المتأخرات في السنة السابقة المحصلة
١٩٠٤	٩١٧ ٩٤٢	٢٧ ٧١٨	٣	٧٦,٦
١٩٠٥	١ ٤١٥ ٥٤٧	٩٤ ٦٣٣	٦,٧	٨٩,٥
١٩٠٦	١ ٧٤٠ ١١٧	٥٤ ٦٣٣	٣,١	٩١,٣
١٩٠٧	١ ٨٥٥ ٧٥١	١١٣ ١٢٨	٦,١	٨٠
١٩٠٨	١ ٨٨٦ ٠٤٦	٢٦٣ ٧٥٨	١٤	٧٤,٢
١٩٠٩	١ ٨٠٤ ١٤١	٣١٩ ٤٠٨	١٧,٧	٦٧,١
١٩١٠	١ ٧٥٠ ٦١٦	٣٣٠ ٦١٠	١٨,٩	٥٨,٥

ان هبوط الادخار القومي والدخل الزراعي في فترة الركود الاقتصادي في سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ يؤكد انخفاض مشتريات الأراضي الزراعية، وقد تطورت مصاريف تسجيل مبيعات الأراضي كما يأتي: ^(٣٦١)

(ج.م)	
٣٩٧ ٤٦٧	١٩٠٠
٤٨٠ ٥٥٣	١٩٠٢
٦٦٨ ٨٩٦	١٩٠٤
٨٩٩ ٣٩٠	١٩٠٥
٨٩٧ ١٢٢	١٩٠٦
٨٧٥ ٧٧٣	١٩٠٧
٥٨٤ ٦١٥	١٩٠٨
٥٩٩ ١١٦	١٩٠٩
٦١١ ٦٠٧	١٩١٠
٦٥٦ ٣٥٣	١٩١١
٧٦٦ ٤٤٦	١٩١٢

وقد كشفت الأزمة العارضة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ عن نقص التوازن في الاقتصاد المصري إلى حد أفلق السلطات البيطانية نفسها وهي المسؤولة إلى حد بعيد عن رجحان القطن دون سواء وعن استبعاد اقتصاد البلاد، وكما قال كتشتر في تقريره لسنة ١٩١٢ ان الاعتراف بوجود هذه المشكلة يحتم البحث عن علاج لها: «ما دامت زراعة القطن تدر ربحاً وافراً كما هي في الوقت الحاضر فمن المحتمل أن تحتفظ هذه الزراعة بمكانتها كعنصر رئيسي في مبادلات مصر الدولية. ولكن الحكومة تشعر بالحاجة إلى تنمية موارد البلاد في مجالات أخرى سواء كانت زراعية أو معدنية أو صناعية على الرغم من أنه لا توجد في المجالات الصناعية سوى علامات ضئيلة للنجاح» ^(٣٦٥).

وقد عرضت الجمعية الخديوية الزراعية حلاً عاجلاً لهذه المشكلة هو تنويع الزراعات بحيث تتمكن البلاد من الاستعاضة بها عما تكون قد خسرت لو أصيب محصول القطن بعجز في حجمه وفي قيمته. «لما كانت لمصر مصلحة كبرى في تنمية موارد زراعتها وفي تنويعها للحد من أخطار المحصول الواحد فإن الحالة تدعو إلى تمهيد السبيل لتنمية الزراعات من أى نوع كان، علاوة على زراعة القطن» ^(٣٦٦).

كان هذا التصريح على جانب من سداد الرأي الا أن الأولوية التي منحت لتجارة تصدير المواد الأولية الصناعية أظهرت العلاقات الأولى للاحتلال الاقتصادي في البلاد الذي أصبح آفة مزمنة على توالى الأيام، فقد بدأ معدل زيادة السكان يفوق معدل المواد الغذائية، وفي الواقع وجهت إنجلترا - متذرعة بمبادئ حرية التجارة - انتاج مصر الزراعي، تبعاً لحاجات الصناعة الأجنبية فأضرت بالحاجات الجمهورية للتغذية وكان مقدارها يكفي سكان البلاد، وقد استمر التوسع في زراعة القطن دون زراعات المواد الغذائية، فكانت النتيجة هذه الحالة الغريبة، أن محاصيل أرض مصر - وهي البلاد الزراعية من الدرجة الأولى - لم تكن تكفي غذاء سكانها، أما مصر تابعة الأسواق الخارجية في المنتجات الصناعية والمعدات - مصر مصدرة البضائع والسلع منذ عهد بعيد ^(٣٦٧) فقد تردت شيئاً فشيئاً في التبعية للخارج لتحصل على قوت ابنائها، وخطورة هذه التبعية الاقتصادية لم تكن في كمية الأدوات المستوردة أو قيمتها بل كانت في نوعها، فإذا كانت هذه الأدوات تمثل

طابعاً حيويًا لاقتصاد البلاد- كما كانت الحال في البضائع والسلع فقد بلغ الاستبعاد الاقتصادي غايته ولا مزيد عليه .

والاحصاءات الآتية تدل على أن زراعة القطن استفادت في المكان الأول من زيادة المساحة التي كانت تزرع بين سنة ١٨٧٩ و ١٩١٢ وإذا أخذنا المائة (١٠٠) رقما قياسيا للسنوات ١٨٧٩-١٨٩٢ فسنلاحظ أنه لو زاد اجمالي المساحة إلى ١٦٢ لبلغت مساحة القطن ١٩١ في حين لا تبلغ مساحة القمح سوى ١٤٤ ومساحة الذرة سوى ٦٦، وبالعكس تزداد مساحة الأرز بالتدرج حتى تبلغ ٥٦٤ .

مساحة الزراعات المختلفة (٣٦٨)

١٨٨٢-١٨٧٩ فدان	النسبة المئوية لجملة المساحات المزروعة %	١٩١٢ فدان	النسبة المئوية لجملة المساحات المزروعة %	النسبة المئوية لجملة المساحات المزروعة %
٩٠٠.٠٠٠ (١٨٨٢)	١٨, ٩	١٧٢١ ٨١٥	٤, ٢٢	فطن
٨٩٠.٠٠٠ (١٨٧٩)	١٨, ٨	١٢٨٢ ٩٣٥	٠, ١٦	قمح
٥٥٠.٠٠٠ (١٨٧٩)	١١, ٥	٣٦٤ ٠٥١	٧, ٤	شعير
١٤١٥ ٠٩٢ (١٨٩٤)	٢٢, ٠	١٨٣٣ ٠٦٨	٠, ٢٤	ذرة
٨٦ ٥٢٩ (١٨٩٨)	١, ٢٣	٤٨ ٤٦٨	٠, ١٦	قصب سكر
٤٠.٠٠٠ (١٨٧٩)	٠, ٨٤	٢٢٦ ٠١١	٩, ٢	أرز
٥٧.٠٠٠ (١٨٨٢)	١, ٢	٤.٠٠٠	٥, ٠	كتان
٨٢٣ ٦٢١		٣ ٢٣٢ ٠٦٤	٨٧, ٢٨	متنوعات
٤ ٧٦٢ ١٧٨	١٠٠%	٧ ٧١٢ ٤١٢	١٠٠%	الجملة

إن خفض مساحة زراعة قصب السكر- هذه الزراعة الصناعية الأخرى التي كان الحديدي اسماعيل يشجعها لتنويع الاقتصاد الزراعي- يفسره الاستمرار في فرض ضريبة جائرة، وفي الوقت الذي كان رسم الدخولية على البضائع قد أُلغى منذ سنوات الاحتلال الأولى فقد ظل هذا الرسم مفروضاً بصفة استثنائية على سلعة واحدة هي السكر، ولم يكن ذلك الاستثناء لمنفعة الضرائب على الإطلاق بل كان لتلك العناية بتطبيق مذهب حرية التجارة تطبيقاً تاماً لتمكين صناعة السكر الأوروبية من منافسة الصناعة المحلية على قدم المساواة وفي التفوق أيضاً، فحرصت الحكومة على بقاء هذا الإجراء ضد الحماية الصناعية في البلاد (٣٦٩)، أما أسعار السكر فلم تتغير إلا قليلاً في تلك الفترة من الزمن في حين سجلت أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى صعوداً مستمراً وكان من الطبيعي في تلك الظروف الداعية إلى الفتور أن ينصرف المزارعون عن زراعة قصب السكر شيئاً فشيئاً إلى زراعة القطن الذي كان لأسعاره أثر بالغ في حجم إنتاج السكر فكلما ارتفعت أسعار القطن قلت زراعة السكر، وهكذا انخفضت مساحة زراعة قصب السكر التي بلغت ٥٢٩ ٨٦ فداناً في سنة ١٨٩٨-١٨٩٩ إلى ٥٦٢ ٣٨ فداناً في سنة ١٩٠٧-١٩٠٨، بينما زادت في الوقت نفسه مساحة القطن في الوجه القبلي (مصر العليا) وهو قطاع قصب السكر- من ٧٧, ٨٧ فداناً إلى ٥١٤ ٣٤١ فداناً (٣٧٠).

وهذا الجدول يبين النقص الذي أصاب مساحات زراعة قصب السكر: (٢٧١)

سنة	المساحة (فدان)	النسبة المئوية إجمالي المساحة المزروعة %	سعر القطن للفنطار (قرش صاغ)	سعر قصب السكر للفنطار (قرش صاغ)
١٨٩٩-١٨٩٨	٨٦ ٥٢٩	١,٢٣	٢٢٣	٣
١٩٠٣-١٩٠٢	٧٢ ٦٧٩	٠,٩٩	٢٨٥	٣
١٩٠٧-١٩٠٦	٤١ ٠٠٨	٠,٥٤	٣٨٢	٣
١٩٠٨-١٩٠٧	٣٨ ٥٦٢	٠,٥١	٣١٥	٣
١٩١٠-١٩٠٩	٤٨ ٩١٩	٠,٦٣	٤٠٠	٣
١٩١٣-١٩١٢	٤٨ ٤٦٨	٠,٦٣	٣٣٠	٣
١٩١٥-١٩١٤	٥٢ ١٨١	٠,٦٧	٢٧٩	٣

وقد تقدم انتاج السكر بالطريقة الآتية:-

يدل التحسين الواضح بعد سنة ١٩١٢ على محاولة الحكومة والأفراد تنويع الزراعات (٢٧٢)

انتاج السكر ١٩٠٠-١٩١٥

سنة (متوسط ثلاث سنوات)	قصب سكر مدقوق (طن)	انتاج سكر (طن)
١٩٠٣-١٩٠٠	٩٦٥ ٠٠٠	٩٤ ٢٩٠
١٩٠٦-١٩٠٤	٦٣٧ ٢٠٠	٥٨ ٩١٦
١٩٠٩-١٩٠٧	٣٤٢ ٥٦٥	٣٤ ٠١٦
١٩١٢-١٩١٠	٥٠٨ ٤٧٢	٥٣ ٢٢٩
١٩١٥-١٩١٣	٧٢٨ ٢٤٨	٧٣ ٥٠٨

وقد تأثرت صادرات السكر بانخفاض مساحة الزراعة والانتاج فبلغت ٦٥٩ ٤٤ طنا في سنة ١٨٨٥ و ٩ ٤٢٠ طنا فقط في سنة ١٩١٢، وسجلت صادرات البضائع الأخرى، ماعدا الأرز، هبوطا شديدا بهبوط صادرات السكر فقلت صادرات القمح عشرين مرة وصادرات الذرة ثلثي مرات وصادرات الفول عشر مرات عما كانت عليه (٢٧٣).

حجم الصادرات	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٢
قمح (بالأردب)	١٨٤ ٥٠٨	٩ ٨٨٠
ذرة (بالأردب)	٤٩ ٧٧٣	٦ ٣٢٨
عدس (بالأردب)	٦٢ ٣٢٠	٧ ٤٦٣
فول (بالأردب)	٩٨٠ ٤٤١	٩٧ ٤٧٣
أرز (بالطن)	١٠ ١٤٦	٢٥ ١٤٢

وكان يقابل ذلك بالعكس ارتفاع في واردات البضائع تجاوز في الرسم البياني خط زيادة السكان بقدر

كبير ، وهذا يتطوي في وقت واحد على هبوط نسبي في قوة الإنتاج وعلى زيادة في استهلاك الفرد من السكان ، وفي الوقت الذي كاد يتضاعف عدد السكان فيه كانت مصر تستورد في سنة ١٩١٢ أربعة عشر ضعفاً من الدقيق أكثر مما كانت تستورد في سنة ١٨٨٥ وتسعة أضعاف أكثر من البقر وثلاثة أضعاف أكثر من الأرز والجنين والغنم^(٢٧٤).

حجم الواردات	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٢
دقيق (بالطن)	١٠ ٢٩٨	١٤١ ٦٧٤
أرز (بالطن)	١١ ٤٤٩	٣٤ ٣٤٢
ثمار جافة (بالطن)	٩ ٠٧٠	٢١ ٨٢٠
جنين (بالطن)	١ ٦٣٠	٣ ٣٦٧
بقر ^(٢٧٥) (بالرأس)	٨ ٩٠٦	٨٢ ٢٧١
غنم (بالرأس)	٦٧ ٣٥١	٢٥٢ ٨١٤

والواردات من القمح التي لم تكن في سنة ١٨٨٤ سوى ١٣ ٨٢٠ طناً بلغت ٢٠٥ ٧١٣ طناً في سنة ١٩٠٦ أى خمسة عشر ضعفاً^(٢٧٦).

واردات القمح

الحجم	السنوات (متوسط خمس سنوات)
طناً ٢٧ ٢٧٥	١٨٨٨-١٨٨٤
طناً ٣٥ ١٤٠	١٨٩٣-١٨٨٩
طناً ٨٣ ٥٤٤	١٩٨٩-١٨٩٤
طناً ٧٧ ٧٦٠	١٩٠٣-١٨٩٩
طناً ١٦٧ ٠٤٠	١٩٠٨-١٩٠٤

وقد بلغت قيمة واردات الحبوب والدقيق والخضر والفاكهة في سنة ١٩١٣ ثمانية أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٨٨٤^(٢٧٧).

سنوات	قيمة الواردات من البضائع (ماعدًا اللعوم)
١٨٨٤	(٢٠٠ ج)
١٨٩٠	٥١٠ ٠٠٠
١٨٩٣	٧٦٢ ٩٣٤
١٨٩٦	٨٦٨ ٧٤٩
١٨٩٩	١ ٢٩١ ٨٥٤
١٩٠٠	١ ٠٢١ ٥٠٥
١٩٠١	١ ٥٣٢ ٣٤٦
١٩٠٥	١ ٧٠٦ ٣٥٢
١٩٠٨	٢ ٧٩٠ ٠٠٠
١٩١٣	٣ ٧٨٥ ٠٠٠
	٤ ٢٤٢ ٠٠٠

أما واردات السكر فقد زادت زيادة سريعة في الوقت الذي هبطت فيه صادرات هذه السلعة هبوطاً كبيراً^(٣٧٨).

تجارة السكر

متوسط خمس سنوات	صادرات	واردات
	(ج - ٢)	(ج - ٢)
١٨٩٠-١٨٨٦	٤٦٣ ٣٢٣	٦٩ ٩٤٥
١٨٩٥-١٨٩١	٦٩٧ ١٢٢	٣٢ ٨٨٣
١٩٠٠-١٨٩٦	٧٠٦ ٧٠٢	٣٦ ٩٧٤
١٩٠٥-١٩٠١	٦١٦ ١٥٤	١٩٢ ٨٥١
١٩٠٦-١٩٠٥	٥٢ ٥٧٠	٤٥٨ ٣١٥

ان الجداول المختلفة التي ذكرناها الآن تثبت الحاجة المتزايدة إلى المواد الغذائية في بلاد سكانها يتكاثرون وهم مقبلون للمرة الأولى على مستوى نسبي من الرخاء، ويتضح من هذه الجداول أيضاً أن ارتفاع أسعار القطن وتشجيع المحيقات الرسمية على توسيع مساحة القطن قد دعما طابع المحصول الواحد في الاقتصاد المصري وهكذا اشتد خطر اختلال التوازن في التنظيم الاقتصادي وهو الخطر الذي وضحت آثاره بالتخصص الزراعي وكاد يقضي في الوقت نفسه على أمل البلاد في الاستقلال الاقتصادي والتجاري ذلك الأمل الذي طالما تطلعت إليه النفوس فيما تطلعت إليه من الآمال في المستقبل^(٣٧٩). وبعبارة موجزة كانت مصر في سنة ١٩١٤ أكثر منها في السنوات الماضية تلك «المنطقة الاقتصادية» التي خصت بريطانيا نفسها بها عملاً بالنظرية الاقتصادية الامبريالية، ولكن مصر لم تستجب لهذه النظرية إلا في الظاهر وسيتيح لنا التحليل الاقتصادي أن نرى كيف ان الامبريالية - على الرغم من احكام وسائل السيادة والسيطرة - قد سعت في أفلاسها بنفسها، وهكذا في الوقت الذي كان يعتقد المرء أنها في أوج عظمتها كانت في الحقيقة تنحدر نحو الهاوية.

إن روح الموضوعية التي تفرض نفسها في بحث كهذا البحث تتجلى في عرض الأعمال الاستعمارية الانجليزية في مصر وما لها وما عليها، وروح الموضوعية هذه ستسود بالطبع تقديرنا لتلك الأعمال.

إن التجديد الذي جاء به الاستعمار قد خفف من آثاره، كما رأينا بدء قيام دولة عصرية قبل الاحتلال، ومع ذلك قام الاحتلال الأجنبي بدور إيجابي في تطور مصر التاريخي، فقد أتى الاحتلال بعنصر التنظيم والاستقرار في تغييراته المادية وفي ادارته التي افتقدت في العهود السابقة، وهكذا وضع الاحتلال حدا لتفكك التنظيم التقليدي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي كان بقاؤه عقبة في سبيل كل تنمية عصرية مادية كانت أو معنوية، غير أن المجتمع التقليدي الراكد كان من حيث عدد السكان متوازيا، فهدمه واقامة حد أدنى من الأمن والعدالة والتدابير الصحية كان من شأنهم زيادة سريعة في عدد السكان. ومن هنا ظهرت المشكلة الحظوية، مشكلة اقامة توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. لقد بينا في الفصل السابق أن هذا التوازن كان بالاجمال مستمرا بين سنة ١٨٨٢ و ١٩١٤ ولكنه كان سريع العطب لسببين جوهريين نابعين من طبيعة الامبريالية نفسها. كانت التنمية الاقتصادية من جانب واحد فقد نشأت في القطاع الوحيد الذي كان يهيمن قوى الانتاج في الدولة المستعمرة وهكذا كانت ثروة مصر تستند كلها إلى قيمة محصول واحد، وهي قيمة كانت عرضة لأخطار كثيرة ثم أن الامبريالية لم تعمل على حل المشكلة الأساسية في البلاد المتأخرة مشكلة استثمارات رؤوس الأموال الأولى، فقد كانت الامبريالية أشد اهتماما بآثار الدولة المستعمرة آثراء عاجلا منها بالعمل لمنفعة مستعمرتها لأجل طويل، وكانت الامبريالية من جهة أخرى تقتطع مقادير كبيرة من زيادة قيمة رؤوس الأموال وتحويلها إلى الخارج الجزء الأكبر من أرباح استثماراتها وفوائدها، فكان معدل النمو الاقتصادي فعلا أقل مما كان يجب أن يكون.

وهكذا أدى ادخال الأجهزة الاقتصادية الحديثة إلى وضع متناقض. فمن جهة كان لادخال هذه الأجهزة في البدء مظهر تقدمي وفي الوقت الذي زعزع فيه بنيان الاستقلال الاقتصادي في البلاد راح يدعم نظاما اقتصاديا اجتماعيا فائق المثال، على ما قيل، ولكن ادخال تلك الأجهزة الحديثة تكشف من جهة أخرى على مر الأيام، عن وجه رجعي، عن الجشع الرأسمالي الذي ساد حينذاك وأفصح عن نفسه باختلال توازن النمو الاقتصادي وبطلته، ذلك الجشع الذي أبقي على التأخر الاقتصادي وحالة التخلف في البلاد، هذا التناقض في انشاء نظام اقتصادي مبتور يتبع في مقدراته مقتضيات الخارج كان عقبة في سبيل ازدهار القوى الاقتصادية^(٢٨٠) فهذا الازدهار كان ضروريا لاسيما أن خط النمو السكاني بالرسم البياني قد تجاوز خط نمو الانتاج خصوصا انتاج المواد الغذائية وهذا الفارق المتزايد بين السكان والانتاج أدى إلى انخفاض سلامة الاقتصاد ومستوى المعيشة وقد أثار في وقت واحد لدى المستهلكين شعورا بالفاقة وضياح الحق ومعاناة سلب منظم، هذا الشعور الذي كانت تعبر عنه المواقف السياسية في المطالبة بالحقوق السلبية^(٢٨١) وهكذا اتضح سخط الامبريالية التي قلبت عليها أولئك الذين كانت لهم في البدء مصدر تقدم اقتصادي واجتماعي، وكما أوجز جاك بيرك Jacques Berque كان النظام الاقتصادي: «أحد هذه الموانع الاقتصادية التي كان على التقدم أن يحطمه لا لأسباب خلقية فحسب بل لأنه في أقل التحاليل عاطفة يبدو كأنه قد عارض الحركات التي ابتدع مطالبها»^(٢٨٢).

وعلى الرغم من أن النظام الاستعماري قد قطع بسيادته الطريق على تحقيق هذه المطالب، تحقيق

التنمية التامة المتوازنة فقد هيا بالتدرج لسكان المستعمرة وسائل تحريرهم وموارده^(٣٨٢)، كما أن الرأسمالية الاستعمارية، إلى جانب اهتمامها بتهدئة المقاومة الوطنية وتأمين مورد دائم من المواد الأولية، قد قامت باصلاحات ضرورية في مجال الأشغال العامة في سبيل رخاء البلاد، وفضلا عن أن هذا الرخاء كان ينطوي على مخاطر شتى لقيامه قطعاً على تقلبات البورصة فقد بلغ في درجات متفاوتة جميع طبقات المجتمع ودعم سلطتها الاقتصادية، ولذلك كانت حاجات السكان الحيوية تلقى من العناية أشدها، ولكن قضاء هذه الحاجات كانت تتولد منه في الحال حاجات أخرى لم تستطع الامبريالية أو لم تكن تريد قضاها والمصريون- وقد أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل- كانت السيطرة الأجنبية، مع ذلك، تزداد قوة عليهم على توالي الأيام، ومن ثم في تلك العزلة، وقد فرضت الجهل عليهم سياسة متخلفة في التعليم، لم يُبذل أي جهد لتدريبهم على المعارف الفنية والقدرة على الادارة الاقتصادية التي كانت في ذلك الوقت أكثر من ذي قبل وفقاً على الأقلية الأجنبية. أما تحسين مستوى معيشتهم الذي كان دائماً عرضة لآثار الركود الخارجي واحتلال توازن التحوّل فلم يؤدّ آخر الأمر إلى احساسهم احساساً عميقاً بما يعانون من ضيعة واستغلال، ترى أكان في وسع نظام الاحتلال أن يجيئ لهم لزمن طويل تلك الظروف المادية الكفيلة بأن تنسبهم شجون كرامتهم؟؟.

وبعد البحث لم يغير صنيع الامبريالية شيئاً من طبيعتها الحقيقية وسواء كان تبرعاً أم لا فقد ظل هدفها الأساسي كما كان لم يتغير على الإطلاق، إنه دوام الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية التي استولت عليها تسفاه وظلماً، ولكي تحمي نفسها من جماعة الساخطين المتزايدة-وهم جماعة في صعود إلى حين ولكن مكاسبهم محدودة دائماً- رأت الامبريالية نفسها تعود القهقري إلى طرقها القديمة في التفكير والسلوك، وإلى المزيد من وسائل الاكراه والقمع. ولتصرّح لورد جراي الآتي مغزاه في هذا الموضوع:

«إن الاضطرابات في مصر ضد الاحتلال لا يمكن أن تكون لها سوى نتيجة واحدة نتيجة تؤدي إلى تأكيد أشد لسلطاننا ولعزمنا على تأمين بقاء علمنا^(٣٨٣)».

وقد بررت الحكومة البريطانية موقفها الصلب معلنة نفسها رسول التقدم وحامية الشعب الضعيف، ذلك ضرب من اللياقة كانت في أشد الحاجة إليه لتحجب افلاسها في المجال السياسي، وهذا التبرير الذاتي لم يوفق إلى تبرئة السيادة الأجنبية على الإطلاق، كما لاحظ موريس ديفرجيه Maurice Duverger قائلاً: «إن التسليم بأن يكون الحق لدولة أقوى وأرفع في مجال التقدم في أن تفرض شريعتها على رعايا دول أخرى دون ارادتهم بحجة أنهم سيستفيدون منها، معناه تغيير وضع ذلك التفكير الأزلي تفكير الطليقات الحاكمة لتبرير سيادتهم. إن حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يمكن فصله عن حق الأفراد في تقرير مصيرهم^(٣٨٤)».

وفضلاً عن ذلك، راح نظام الاحتلال يشد أداة الاضطهاد في وقت أخذ المصريون ينصرفون فيه شيئاً فشيئاً عن الافادة من الوصاية الأجنبية، وهكذا مضى هذا النظام المقيت يحفر لحده بيده وردود الفعل الطبيعية التي أثارها في نفوس أهل البلاد المستعمرين عجلت يقظة الضمير الوطني، ومن ثم بينا النظام الاستعماري في موقف الدفاع عن نفسه يتبع سياسة متنافرة تختلف بين شدة التعسف حيناً ومنح اصلاحات اجتماعية واقتصادية لأغناء فيها حيناً آخر، كان هذا النظام نفسه يزيد مطالب الوطنيين الموحدة قوة على قوة، وفي رأي هؤلاء المجاهدين لا يضمن دوام الازدهار المتوازن في الاقتصاد وحياء التعليم والثقافة سوى قيام دولة وطنية في البلاد.

ومع ذلك كان هنالك اختلاف خطير بين الحقيقة والشعور بالواجب نحو الوطن، فعلى الرغم من اجماع المصريين على المطالبة باستقلال بلادهم لم تتحقق أمانهم في ظل الاحتلال الجاثم في البلاد، تلك الأمان في القدرة على بلوغ مطالبهم في الاستقلال والسير بها قدما في سبيل النجاح، وقد عاش المصريون على هامش المجتمع السياسي لا يشتركون في حقبة من الزمن امتدت إلى اثنين وثلاثين سنة من الاستبداد المستنير على حد تعبير رجال السياسة في القرن الثامن عشر. استبداد حكومة تحاول التوفيق بين السلطة المطلقة ونظريات الفلاسفة السياسية، وحتى في سنة ١٩١٤ لم يكن المصريون أقدر على حكم أنفسهم منهم في بدء الاحتلال، ويبقى الآن أن نعرف كيف واجه المصريون، بأحزابهم السياسية، تحقيق الاستقلال الوطني وأي السبل سيختارون لحكم بلادهم عندما يتولون زمام السلطة فيها.

الجدول الأول:

تجارة مصر الخارجية من سنة ١٨٨٤ إلى ١٩١٣

صادرات	واردات	سنة
(م.ج)	(م.ج)	
١٢ ٥٥٣ ...	٨ ١٨٣ ...	١٨٨٤
١١ ٤٤٥ ...	٨ ٩٨٩ ...	١٨٨٥
١٠ ١٩٩ ...	٧ ٨٤٨ ...	١٨٨٦
١٠ ٩٦٥ ...	٨ ١٣٧ ...	١٨٨٧
١٠ ٥٣٠ ...	٧ ٧٣٨ ...	١٨٨٨
١٢ ٠٦٧ ...	٧ ٠٢١ ...	١٨٨٩
١٢ ٠٠٤ ...	٨ ٠٨١ ...	١٨٩٠
١٤ ٠٢٠ ...	٩ ٢٠١ ...	١٨٩١
١٣ ٥٠٦ ...	٩ ٠٩٢ ...	١٨٩٢
١٢ ٩٥٤ ...	٨ ٧١٩ ...	١٨٩٣
١٢ ٠٧٨ ...	٩ ٢٦٦ ...	١٨٩٤
١٢ ٨١٧ ...	٨ ٣٩٠ ...	١٨٩٥
١٣ ٤٤٢ ...	٩ ٨٢٩ ...	١٨٩٦
١٢ ٥٥٣ ...	١٠ ٦٠٤ ...	١٨٩٧
١٢ ٠٧٠ ...	١١ ٠٣٣ ...	١٨٩٨
١٥ ٦٥٩ ...	١١ ٤٤٢ ...	١٨٩٩
١٧ ١٢٤ ...	١٤ ١١٢ ...	١٩٠٠
١٦ ٥١٤ ...	١٥ ٢٤٥ ...	١٩٠١
١٨ ٠٤٧ ...	١٤ ٨١٥ ...	١٩٠٢
١٩ ٥٤٠ ...	١٦ ٧٥٣ ...	١٩٠٣
٢٠ ٨١١ ...	٢٠ ٥٦٠ ...	١٩٠٤
٢٠ ٣٦٠ ...	٢١ ٥٦٤ ...	١٩٠٥
٢٤ ٨٧٧ ...	٢٤ ٠١١ ...	١٩٠٦
٢٨ ٠١٣ ...	٢٦ ١٢١ ...	١٩٠٧
٢١ ٣١٦ ...	٢٥ ١٠٠ ...	١٩٠٨
٢٦ ٠٧٠ ...	٢٢ ٢٣١ ...	١٩٠٩
٢٨ ٩٤٥ ...	٢٣ ٥٥٣ ...	١٩١٠
٢٨ ٥٩٩ ...	٢٧ ٢٢٧ ...	١٩١١
٢٤ ٥٧٤ ...	٢٦ ٠٣٧ ...	١٩١٢
٢١ ٦٦٢ ...	١٧ ٨٦٥ ...	١٩١٣

ايرادات الحكومة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩١٣

سنة	مبالغ ورسوم (م.ج.)	مجموع الايرادات العادية (م.ج.)
١٨٨١	٧ ٣٨٣ ...	٩ ٢٣٠ ...
١٨٨٢	٧ ١٧٢ ...	٨ ٨٥٣ ...
١٨٨٣	٧ ٢٤٢ ...	٨ ٩٣٥ ...
١٨٨٤	٧ ٥٢١ ...	٩ ٤٠٣ ...
١٨٨٥	٧ ٦٣٥ ...	٩ ٦٣٧ ...
١٨٨٦	٧ ٨٣٤ ...	٩ ٥٧٤ ...
١٨٨٧	٧ ٢٤٩ ...	٩ ٦١٦ ...
١٨٨٨	٧ ٨٩٣ ...	٩ ٦٦١ ...
١٨٨٩	٧ ٩٠٩ ...	٩ ٧١٩ ...
١٨٩٠	٨ ٢٨٧ ...	١٠ ٢٣٧ ...
١٨٩١	٨ ٣٦٩ ...	١٠ ٥٤٠ ...
١٨٩٢	٨ ٠٦٩ ...	١٠ ١٩٧ ...
١٨٩٣	٨ ٠٧٧ ...	١٠ ١٤٢ ...
١٨٩٤	٧ ٩٠٤ ...	١٠ ١٦١ ...
١٨٩٥	٨ ٢٢٠ ...	١٠ ٤٣١ ...
١٨٩٦	٨ ٣٤٥ ...	١٠ ٦٩٤ ...
١٨٩٧	٨ ٥٦٨ ...	١١ ٠٩٣ ...
١٨٩٨	٨ ٤٩٠ ...	١١ ١٣٢ ...
١٨٩٩	٨ ٦٢٢ ...	١١ ٢٠٠ ...
١٩٠٠	٨ ٧٧٣ ...	١١ ٤٤٧ ...
١٩٠١	٩ ١٩٠ ...	١١ ٩٤٤ ...
١٩٠٢	٩ ٢١٥ ...	١١ ٩٣٣ ...
١٩٠٣	٩ ٣٠٢ ...	١٢ ٢٤٨ ...
١٩٠٤	١٠ ١٠٥ ...	١٣ ٦٩١ ...
١٩٠٥	١٠ ٦١٨ ...	١٤ ٨١٣ ...
١٩٠٦	١٠ ٨٩٢ ...	١٥ ٣٣٧ ...
١٩٠٧	١١ ٢٧٢ ...	١٦ ٣٦٨ ...
١٩٠٨	١٠ ٧٥٦ ...	١٥ ٥٢٢ ...
١٩٠٩	١٠ ٧٨٤ ...	١٥ ٤٠٣ ...
١٩١٠	—	١٥ ٩٦٥ ...
١٩١١	—	١٦ ٧٩٣ ...
١٩١٢	—	١٧ ٥١٥ ...
١٩١٣	—	١٧ ٣٦٩ ...

الجدول الثالث:

بيان مقارنة غلة الفدان من القطن وسعر القطن وإيراد الفدان
من ١٨٩٦-١٨٩٧ إلى ١٩١٤-١٩١٥

سنوات	غلة الفدان من القطن (قطن)	سعر القطن (م.ج.)	متوسط إيراد الفدان (م.ج.)
١٨٩٦-١٨٩٧	٥ ٥٩	١ ٩٠٠	١٠ ٦٤٠
١٨٩٧-١٨٩٨	٥ ٨٠	١ ٥٩٠	٩ ٢٠٥
١٨٩٨-١٨٩٩	٤ ٩١	١ ٨٣٠	٨ ٩٨٤
١٨٩٩-١٩٠٠	٥ ٦٤	٢ ٤٨٠	١٤ ٠٠٢
١٩٠٠-١٩٠١	٤ ٤٢	٢ ٣٩٠	١٠ ٥٤٤
١٩٠١-١٩٠٢	٥ ١٠	٢ ٢٢٠	١١ ٣٤١
١٩٠٢-١٩٠٣	٤ ٥٨	٣ ١٩٠	١٤ ٥٠٩
١٩٠٣-١٩٠٤	٤ ٨٨	٣ ١٤٠	١٥ ٣٤٢
١٩٠٤-١٩٠٥	٤ ٣٩	٢ ٧٤٠	١٠ ٩٢٢
١٩٠٥-١٩٠٦	٣ ٨٠	٣ ٤٩٠	١٣ ١٩٧
١٩٠٦-١٩٠٧	٤ ٦١	٣ ٨٢٠	١٧ ٦٢٧
١٩٠٧-١٩٠٨	٤ ٥١	٣ ١٥٠	١٤ ١٨٤
١٩٠٨-١٩٠٩	٤ ١٢	٣ ٠٣٠	١٢ ٤٨٤
١٩٠٩-١٩١٠	٣ ٠٧	٥ ٥٢٠	١٦ ٩٣٤
١٩١٠-١٩١١	٤ ٧٢	٤ ٤٧٠	٢١ ١٢٠
١٩١١-١٩١٢	٤ ٤٠	٣ ٤٦٠	١٥ ٤٠٠
١٩١٢-١٩١٣	٤ ٤٤	٣ ٣٠٠	١٤ ٧٤٠
١٩١٣-١٩١٤	٤ ٤٠	٣ ٥٠٠	١٥ ٤٠٠
١٩١٤-١٩١٥	٣ ٩٢	٢ ٧٩٠	١٠ ٩٢٠

المصدر: دليل الإحصاء ١٩١٠ (مصر الماصرة، مارس ١٩١٠) تقاير سنوية.

جدول مقارنة بين مساحة القطن وحجم المحصول والقيمة الاجمالية
من سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ إلى ١٩١٣-١٩١٤

القيمة (م.ج.)	المحصول (قطنار)	المساحة (فدان)	موسم
١١ ٨٢٦ ٠٠٠	٥ ٢٥٦ ٠٠٠	٩٩٨ ٠٠٠	١٨٩٦-١٨٩٥
١١ ١٩٣ ٠٠٠	٥ ٨٨٠ ٠٠٠	١ ٠٥١ ٠٠٠	١٨٩٧-١٨٩٦
١٠ ٣٨٥ ٠٠٠	٦ ٥٤٤ ٠٠٠	١ ١٢٨ ٠٠٠	١٨٩٨-١٨٩٧
١٠ ٢٢٨ ٠٠٠	٥ ٥٨٩ ٠٠٠	١ ١٢١ ٠٠٠	١٨٩٩-١٨٩٨
١٦ ١٦٣ ٠٠٠	٦ ٥١٠ ٠٠٠	١ ١٥٣ ٠٠٠	١٩٠٠-١٨٩٩
١٩ ٩٤٧ ٠٠٠	٥ ٤٢٧ ٠٠٠	١ ٢٣٠ ٠٠٠	١٩٠١-١٩٠٠
١٩ ١٧٠ ٠٠٠	٦ ٣٧٢ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١٩٠٢-١٩٠١
١٨ ٦١٠ ٠٠٠	٥ ٨٣٨ ٠٠٠	١ ٢٧٦ ٠٠٠	١٩٠٣-١٩٠٢
٢٠ ٤٦٣ ٠٠٠	٦ ٥٠٩ ٠٠٠	١ ٣٣٣ ٠٠٠	١٩٠٤-١٩٠٣
١٧ ٢٥١ ٠٠٠	٦ ٣٥٢ ٠٠٠	١ ٤٣٧ ٠٠٠	١٩٠٥-١٩٠٤
٢٠ ٨٠٣ ٠٠٠	٥ ٩٩٠ ٠٠٠	١ ٥٦٧ ٠٠٠	١٩٠٦-١٩٠٥
٢٦ ٥٧٣ ٠٠٠	٦ ٩٤٩ ٠٠٠	١ ٥٠٦ ٠٠٠	١٩٠٧-١٩٠٦
٢٢ ٧٥٣ ٠٠٠	٦ ٩٤٩ ٠٠٠	١ ٦٠٣ ٠٠٠	١٩٠٨-١٩٠٧
٢٠ ٤٥٥ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٠٠٠	١ ٦٤٠ ٠٠٠	١٩٠٩-١٩٠٨
٢٧ ٠٩٣ ٠٠٠	٦ ٩١١ ٠٠٠	١ ٥٩٧ ٠٠٠	١٩١٠-١٩٠٩
٣٣ ٩١٥ ٠٠٠	٧ ٥٧٩ ٠٠٠	١ ٦٠٣ ٠٠٠	١٩١١-١٩١٠
٢٩ ٨٦٣ ٠٠٠	٧ ٤٢٤ ٠٠٠	١ ٧١١ ٠٠٠	١٩١٢-١٩١١
	٧ ٥٣٣ ٠٠٠	١ ٧٢٢ ٠٠٠	١٩١٣-١٩١٢
	٧ ٥٩٥ ٠٠٠	١ ٧٢٣ ٠٠٠	١٩١٤-١٩١٣
	٦ ٨٩٨ ٠٠٠	١ ٧٥٥ ٠٠٠	١٩١٥-١٩١٤

(١) ملتر صفحة ٣٥٤.

(٢) تورد هنا شهادة مصطلقي (باشا) فهمي ناظر الخارجية في حكومة عراق في ذلك العهد حيث قال: وفي سنة ١٨٨٢ غشتت القروض والفاقة والاملاس يسا في الوقت الحاضر (سنة ١٩٠٥) بسود النظام والعدالة والرحاء وقد كان التحول من السرعة والكمال بحيث أتى أحيانا أغمض عيني مسائلا أنأتى في حلم أسا مدبون لتفترقا بفرينا ورسالتا. جرائنفل Granville صفحة ٥٠.

(٣) خطاب مصطلقي كامل في فندق كارنيل في ٢٦ يوليو ١٩٠٦ - كتاب جوليت آدم Juliette Adam انجفرا في مصر (١٩٢٢) صفحة ٤١٦ - صفحة ١٦٤ - ٥.

(٤) رسالة إلى رئيس الوزراء البطال - ١٤ سبتمبر ١٩٠٧، حوليت آدم صفحة ١٩١.

(٥) لطفى السيد - الجديدة، شوق ضيف: الأدب العربي المعاصر في مصر صفحة ٢٥٨.

(٦) كرومر: مصر رقم ١ (١٩٠٢).

(٧) ميسى (ألبير) Albert Memmi, Portrait du colonisé, précédé du portrait du colonisateur ١٩٥٧، صفحة ٩٤، ٩٥-١٠٢.

(٨) كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ١٦٤ القاهرة

(٩) كرومر: مصر الحديثة - الجزء الثاني صفحة ١٤٤ - كانت البداية الإسلامية في رأي كرومر مسؤولة عن هذه الحالة النفسية، بعكس البداية للمسيحية يتجه الإسلام إلى ابتعاد فكرة أن الضعيفة وتخذ لا انجبة والاحسان لها أساس العلاقات الانسانية.

(١٠) نفس المؤلف صفحة ١٢٩... وان روح التصيب هذه هي غبية في سبيل رجل الاصلاح... (نفس المؤلف صفحة ١٤١) ومع ذلك عينا في مراسلات كرومر الخصوصية على رسالة تدحض هذا الاستنتاج حيث قال: «ما أن الإسلام قد انتزع المسيحية من مصر منذ نحو ألف ومائتي عام..... لا يشكو المسلمون من أن المسيحية والحضارة تعبدان الآن إلى الأبد بالثار. A. C. Fall to Kromer ١٩٠٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٢٣، ١٢، ٣٧.

(١١) كرومر: مصر الحديثة ٢ صفحة ١٦٤. فارق كرومر في المعاصرة صفحة ١٣٢ - ١٦٧ صفحة ١٥١.

(١٢) كرومر: مصر الحديثة ٢ صفحة ١٦٦.

(١٣) من كتشتر إلى حراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ مراسلات وزارة الخارجية ٤٠٧ - ١٨٠ صفحة ٤.

(١٤) كرومر صفحة ١٥٤.

(١٥) ميسى (ألبير) صفحة ١٠٠.

(١٦) كرومر: مصر الحديثة صفحة ٥٢٦.

(١٧) هذه شهادة كاتب مصري، الدكتور عثمان غالب ولم يشعر المصري قط بمقت الاجتياز له وسوء معاملتهم شعوره البوع... وقد انتهى ما الأمر إلى التساؤل أئس منازل في ديارنا في مصره اللواء المصري، ٥ مارس ١٩٠٧.

(١٨) كرو E. Crowe إلى العربة السويدية لندن، ٢٧ يناير ١٩١٤ وزارة الخارجية ١٩٦٥ رقم ٢٣٤/١٤.

(١٩) من كرومر إلى نويفون Nouvion شخصي في ١٨ مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية ٦٣٣، ١٢، ١١٧.

(٢٠) وردت في ستراشي Strachey J. صفحة ٨٩.

(٢١) من كرومر إلى كورزون Corzon في ٤ ديسمبر ١٩١٤ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية ٦٣٣ ٢٣ صفحة ٦٦.

(٢٢) من تشيتام إلى حراي Cheetham to Grey (سرى) في ١٨ نوفمبر ١٩١٤ (تلغرافيا) مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٩٢٠ - ٦٣٥ - ٧٢ رد تشيتام على رقية لورد جراي في ١٣/١١/١٩١٤ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٨٣٦ - ٧٠ ثلثي ادعت الحكومة البريطانية فيها قرب اعلان حسم مصر، غير أن الحكومة، عملا بمصحة تشيتام عدلت عن رأيها وقررت اعلان الحملة: من حراي إلى بوكشان Grey to Buchanan في ١٩ نوفمبر ١٩١٤ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ - ١٩٧٠ رقم ٧٢٦٣٥.

(٢٣) من كرومر إلى حراي في ١٧/١١/١٩٠٧ أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٢٨.

(٢٤) خطاب لورد جراي في مجلس العموم في ١٣/٦/١٩١٠ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٨٩٣ رقم ٥٨٠، ٢١.

(٢٥) من حراي إلى كرومر في ١٨ يناير ١٩٠٧ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١٣، أنظر أيضاً: من كرومر إلى حراي في أول يونيو ١٩١٠ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤ صفحة ١١٨.

(٢٦) من كرومر إلى حراي في ١/٦/١٩١٠.

(٢٧) من كرومر إلى جورست Gorse في ١٢ مايو ١٩١٠ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١١٢.

(٢٨) من تشيتام إلى حراي في ٢٣ نوفمبر ١٩١٤ (بريقا) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ ١٩٧١ رقم ٤٥٩، ٧٤.

(٢٩) من حراي إلى تشيتام في ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ (بريقا) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١ ١٩٧١ رقم ٤٥٩٧٤.

(٣٠) من دفرين إلى جرائنفل Dufferin to Granville في ٨ يناير ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ٢٧ رقم ٢٣ صفحة ٢٣.

(٣١) من بارنج إلى جرائنفل Baring to Granville في ٩ أكتوبر ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ٢٩ رقم ٢٠٥ صفحة ١٦٠.

(٣٢) من مالت إلى جرائنفل Malet to Granville في ٢٩ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ٢٧ رقم ٢٨٦ صفحة ٢٨٣ - ٤.

(٣٣) من دفرين إلى جرائنفل في ١/١/١٨٨٣

(٣٤) من جرائنفل إلى بارنج Granville to Baring في ٤ يناير ١٨٨٤ - ملتر صفحة ٢٦، ٢٧، أنظر أيضاً تصريح كرومر «يجب أن يعلموا جيداً أن عليهم أن يعطموأنا أعماهم فلا همنا كفو» ورد في كتاب يعقوب ازيين إلى كرومر في ٣٠ يناير ١٩١٠ (عصوصي) أوراق كرومر - مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٢٥٨ - ١٢ - ٦٣٣.

(٣٥) من مرائنفل إلى الدون في ٣ يناير ١٨٨٤.

- (٣٦) من جرانفيل إلى مالت في ٢٣ أكتوبر ١٨٨٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٨٩٤، ٤٠٧ رقم ١٦٧ صفحة ٨٠.
- (٣٧) من مالت إلى جرانفيل (رسول) في ٣١ أغسطس في مؤلف بوريللي (أوكلاف) Ocrave Borelli أنشياء سياسية مصرية، باريس - فلاهاريون ١٨٩٥ - صفحة ١٢-١٥.
- (٣٨) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٨٩٥. مصر رقم ١- ١٨٩٦ صفحة ١٦.
- (٣٩) كان النفوذ الإيطالي سائداً منذ سنة ١٨٨٢ في نظارة الحربية ونظارة المالية ونظارة الأشغال العامة (الزراعة) ولتدنى إلى نظارة المعارف العمومية في سنة ١٨٨٧ وإلى نظارة الخزانة (العدل) في سنة ١٨٩٠ وإلى نظارة الداخلية في سنة ١٨٩٤. أما نظارة الخارجية فقد كانت تراقبها دار المعتد الإيطالي عن كثب معاً لأي اختلاف في الرأي.
- (٤٠) تقرير ملتر صفحة ٦٣٧.
- (٤١) كانت الوزارة في ذلك العهد تدعى نظارة وكان الوزير يدعى ناظرًا.
- (٤٢) Kitchener to Gorst من كيتشنر إلى جورست في ٩ نوفمبر ١٩١٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨١، ٢٩/٢٨.
- (٤٣) Kitchener to Grey من كيتشنر إلى جراي في ٩ يناير ١٩١٤ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨٢، ٢١.
- (٤٤) سير ف تشيول Sir V. Chirol صفحة ١٣٣
- (٤٥) للاطلاع على تاريخ مطول في الإدارة الإيطالية في مصر، أنظر برسر Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt البيروقراطية والمجتمع في مصر المعاصرة (١٩٥٧) صفحة ٣٤-٣٦.
- (٤٦) مصر رقم ٢ (١٨٨٣) مراسلات بخصوص إعادة التنظيم في مصر ٤٠٢، ٢٦.
- (٤٧) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦ في سنة ١٩٠٧ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٠٧، صفحة ٥٩.
- (٤٨) Dufferin to Granville من دفرين إلى جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣.
- (٤٩) كرومر: يناير ١٩٠٨ في مقالات سياسية وأدبية ١٩٠٨-١٩١٣ (١٩١٣) صفحة ٢٨ م برسر Berger, The Government of Subject Races صفحة ٢٥.
- (٥٠) The Making of Modern Egypt, Sir Auckland Colvin (١٩٠٦) صفحة ٣٢٤ برسر (م) صفحة ٢٨.
- (٥١) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦ صفحة ٦٠-٦١ أنظر أيضاً تقرير ملتر: مصر رقم ١ ١٩٢١ مستندات القيادة ٦٢/١١٣١ صفحة ٦٢٩
- إن مو موارد مصر عاقبة اتساع الخدمات العامة، ومن ثم اقتضت هذه الخدمات زيادة عدد المساعدين والحواشي والاحتياط
- (٥٢) من كرومر إلى جراي في Cromer to Grey في ٨ مارس ١٩٠٧ - أوراق كرومر - مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، صفحة ٦٠.
- (٥٣) ملتر (أ) إنجلترا في مصر صفحة ٢٨٧.
- (٥٤) تقرير ملتر: مصر رقم (١) ١٩٢١.
- (٥٥) كرومر: مصر رقم (٣) ١٨٩١ صفحة ٢٨.
- (٥٦) ديسي (٢) Dicey E. (٢) مصر المستقل (١٩٠٧) صفحة ١٨٧-١٨٨ عمرت مصر بنفس من الموظفين الإنجليز الذين فهموا أن عمل زبائهم انصريين أن بعضوا الأوامر التي تلقوها من دار اللوب السامي الإيطالي، وهكذا بعد أن عرف الموظفين من أهل البلاد أنهم لم يكونوا سوى دمي متحركة في إدارة بلادهم كانوا ينسحبون من الوظائف العامة أو يكتمون بعض مرتباتهم ويقول كل أمر يأتيهم من زبائهم الإنجليز.
- (٥٧) متن (أ) Mettn A. (١١) يونج (جورج) Young George مصر (١٩٣٠) صفحة ١٦٦ تشيول (سير فالنتين) Sir Valentine Chirol المسألة المصرية (١٩٢٠) صفحة ١٠٤-١٠٦ (برسر مورو) Berger Morroe صفحة ٣٠.
- (٥٨) المصدر: لسنة ١٨٨٢: من دفرين إلى جرانفيل في ٣ أبريل مصر رقم ١٤ ١٨٨٣ صفحة ١٨-١٩، لسنة ١٨٩٦ في ١٩٠٦ كرومر. التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦، لسنة ١٨٩٨ من كرومر إلى ساليسبي في ٢٦ فبراير ١٨٩٩، مصر رقم ٣- ١٨٩٩ ولجنة ١٩١٩ تقرير ملتر ١٩٢١.
- لا تشمل هذه الأرقام الموظفين المصريين وغير المصريين في مصلحة الجمارك ومصلحة السكك الحديدية وفي الجيش والبوليس.
- بلغ عدد الموظفين الأوروبيين والإنجليز في جميع الأقسام الإدارية في سنة ١٨٨٢، ١٢٦٣ موظفاً منهم ٢٧٢ إنجليزاً، وفي سنة ١٨٨٦ بلغ عددهم ١٦٦٢ موظفاً (مهم ٤٢٧ إنجليزاً) مصر رقم ٦، ١٨٨٢، وبصر رقم ٣ ١٨٩١.
- (٥٩) مصر رقم ١١-١٨٨٧ صفحة ٦-٧.
- (٦٠) مصر رقم ٦-١٨٨٧، رسائل رجمة من سير بارخ Sir E. Baring بخصوص استخدام الأوروبيين في الإدارة المصرية العامة.
- (٦١) كرومر في مصر (القاهرة) ١٩٤٥ صفحة ٧٨ أحمد رشدي صالح.
- (٦٢) التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦، ولطفي السيد صفحة ٢٦-٧.
- (٦٣) الوطن المصري La Patrie Egyptienne (جيف) في ١٥ أبريل ١٩١٤.
- (٦٤) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٨٩٢ رقم ١٢، ١٩٠١ في سنة ١٨٨٨ كان في الجيش المصري ٥٥ ضابطاً بريطانياً من رتبة ضابط (قومندان) إلى رتبة جنرال و٤١٥ ضابطاً مصريةً في رتبة ملازم إلى رتبة قائمقام (عقيد) وكان عدد الجيش حينذاك ٩١١٢ رجلاً. بلوشيه E. Plauchet صفحة ١٤٦-١٤٧.
- (٦٥) مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ١٩٦٦ رقم ٢٣، ٥٤٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ٢٧، ملحق برقم ١٢٢ صفحة ١٥٦، مصر رقم ٣، ١٨٩١ ملر (أ) صفحة ١٦٨، فضلاً عن ذلك كان الضباط الإنجليز يؤمنون إلى حد بعيد أغلبية ضباط البوليس وفي سنة ١٨٨٨ مثلاً من ٣٢ ضابطاً بوليس في القاهرة ٢٦ ضابطاً كانوا من الإنجليز. - تشيول (أ) صفحة ٢٠١ Chensel E.
- (٦٦) سير إلدون جورست Sir Eldon Gorst حاول أن يخفف عمل سبيل البحرية، المراقبة الإيطالية عن كاهل الإدارة والسماح للموظفين من أهل البلاد بأكثر مما كان لهم من حق المبادرة في العمل، وهذا التزاع في المراقبة لم يساهم آخر الأمر في تخفيض مستوى الإدارة واختلال النظام في بعض النظارات منها نظارة

الداخلية على الخصوص وقد أعيد فرض مراقبة دقيقة في عهد كشر لريد Lloyd سنة ٨١-٨٣.

(٦٧) تقرير ملتر: بينما كان المصريون يتبعون ٢٨٪ من الوظائف العامة في سنة ١٩٠٥ إذا بهم يتبعون في سنة ١٩١٩/٢٣ ٢٣٪ منها، أما نسبة عدد الأجانب في مثل هذه الوظائف فقد زادت من ٤٢٪ إلى ٥٩٪. وقد أوجز هيلكوكس Willcocks حالة الاعتماد هذه التي تزدت فيها مصر في عهد كرومر كما يأتي:- وفي تلكه كلها التي كان فيها كرومر نائب الملك في مصر كان باستمرار يجمع كل مصري مستقل الروح ويكلاً جميع الوظائف العالية بالمصري المتحركة ولذلك تم فتح لقادة الشعب الطيبين فرصة قيادة الشعب.

(٦٨) ان تطور مبادئ الحكومة الثنائية بالتدرج في مصر سريعا هما باهتياج بالغ وفي سبيل هذه الغاية في وسع للشعب المصري وملكه الاعتماد بثقة على تأييد حكومة صاحبة الجلالة وساعدها من جرائيل إلى دفرين في ٢٥ مايو ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية.

(٦٩) وحدير بالذكر أن منح الجمعية التشريعية في سنة ١٨٨٢ حق التصويت على ميزانية الدولة هو الذي أثار سلسلة من ردود الفعل التي أدت إلى الإحتلال.

(٧٠) مذكرة كولفين Colvin في رسالة من مالت Malet إلى جرائيل Granville (سري) في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨-٣٤٤٢ رقم ٧٥٦.

(٧١) تشيول Chiolli سنة ٨٨.

(٧٢) غير أن الحكومة لم تتبع هذا الالتزام بدقة خصوصاً في سنة ١٨٨٥ فيما يخص بالقرض البالغ قدره ٩ ملايين من الخيانات الإسرائيلية، وفي هذه الحالة على الخصوص طلبت الحكومة من الجمعية إبداء رأيها في هذا القرض في حين كان المرسوم يقانون قد صدر. عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ٥١.

(٧٣) لاندو (جاكوب) Landau J. مجلس النواب والأحزاب في مصر. الشركة الإسرائيلية الشرقية ١٩٥٣ صفحة ٤٢-٤٣، والرافعي كما تقدم بهاته صفحة ٤٣-٤٥.

(٧٤) من دفرين إلى جرائيل Dufferin to Granville في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ١١٨ صفحة ٨٨ أنظر أيضاً من دفرين إلى جرائيل في ٢٨ مايو ١٨٨٣ نفس المطبوعات رقم ٢٠٨ صفحة ٢١٩.

(٧٥) كرومر: مصر الحديثة صفحة ٣٤٣.

(٧٦) من دفرين إلى كرومر- ورد من كرومر مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٤-٢٧٥ أنظر أيضاً كرومر: التقرير السنوي عن سنة ٣، ١٩٠٦ مارس ١٩٠٧ الفقرة ٦.

(٧٧) Malet to Granville من مالت إلى جرائيل في ٢٢ يونيو ١٨٨٣ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٣٥٥٥ رقم ٢٤٨ ولندو Landau صفحة ٤٥.

(٧٨) الرافعي: مصر والسودان صفحة ٤٥-٤٦- كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧١-٢٧٧.

(٧٩) من يارنج إلى ساليسبي Baring to Salisbury (سري) في ٨ يناير ١٨٨٩ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٤/٤٢٣٥، رقم ٢١ لاندو يوج صفحة ١٥١. بويلي صفحة ٨١-٨٣ وأُنظر رسالة يارنج إلى جرائيل في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٤ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٣٦٧٩ رقم ٩٦٣ وهي الرسالة التي تؤكد أن الحكومة كانت تقبل في الغالب آراء المجلس التشريعي وكانت احياناً تستشير بعض أعضائه ذوي الفوائد بصفة شخصية.

(٨٠) ملتر صفحة ٣٠٩-٣١٠.

(٨١) تشيول Chiolli سنة ٨٩.

(٨٢) Cromer to Salisbury كرومر إلى ساليسبي في ٢ ديسمبر ١٨٩٥ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤٦٦٩ رقم ١٤٦، كرومر إلى روبري (سري) ١٨ ديسمبر ١٨٩٢ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٧٨/٤٤٥٣ رقم ٢١٠ ولاندو صفحة ٤٦-٤٧.

(٨٣) القصر الجريدة الرسمية ٢ يناير ١٨٩٣.

(٨٤) الجريدة الرسمية ٢ يناير ١٨٩٣.

(٨٥) بيرك (حاك) Berque J. مراحل من المجتمع المصري المعاصر صفحة ٩١-١١٨ وصيغة ١٠٢ من دراسات اسلامية جزء ٤٢ سنة ١٩٦٥.

(٨٦) كرومر إلى سري (د) بيرج Ste H. Bergne في ٢ مايو ١٩٠١ أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٣٣،٨ صفحة ٣٢١-٣٢٢ ولا شك في أن المصريين جميعهم من أنصار حماية الصناعة والتجارة، وقد اجمع مجلسهم التشريعي على القانون بغرض رسم اتاج (على المصانع المحلية) وبالطبع سوف لا أسي بهذا الإحتجاج على الإطلاق، لاندو صفحة ٤٧-٤٨.

(٨٧) عثمان أمين: محمد عيله (القاهرة ١٩٤٤) صفحة ١١٧-١١٨.

(٨٨) لاندو Laudou صفحة ٤٩ قرية دنشواي.

(٨٩) ألكسندر (ج) Alexander J., The Truth about Egypt الخليفة عن مصر (١٩١١) صفحة ٩٠-٩١.

(٩٠) جورست: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨، ٢٥ مارس ١٩٠٩.

(٩١) ألكسندر صفحة ٢١٧.

(٩٢) ألكسندر صفحة ١٩٨-٢٢٩ وليد صفحة ٩٠-٩١.

(٩٣) ألكسندر صفحة ٢٩٨ ان تعين الأمر حين كامل رئيساً للمجلس التشريعي أعاد الهدوء لبضعة أشهر ولكن المجلس عاد إلى التارة الرافيل بشدة في سنة ١٩١٠.

(٩٤) ألكسندر صفحة ٣٢٩-٣٣٣.

(٩٥) ألكسندر صفحة ٣٢٤-٣٢٦.

(٩٦) ألكسندر صفحة ٢٢٩-٣٠٦-٣٠٤-٣٢٧-٣٢٨ وقد أثرت الحكومة موقف الجمعية العمومية في رفضها مد الإحتياز لشركة قناة السويس. بذلك قد وفت بعدها أمام الجمعية (أ مجلس العبارة).

(٩٧) حاولت الجمعية التشريعية في هذه الدورة أن تنتزع من الحديدي حق تعين عميد جامعة الأزهر الدينية (شيخ الأزهر). لاندو صفحة ٣٢.

(٩٨) Cramer to Grey كرومر إلى جراي في ٣ مارس ١٩٠٧ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٠ صفحة ٢٩.

(٩٩) كرومر إلى جراي صفحة ٣٣.

(١٠٠) كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠ - أوراق كرومر وزارة الخارجية ٦٣٣، ١٤، ١١٩.

(١٠١) Oorst to Grey جورست إلى جراي أبريل ١٩١١ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٦ صفحة ٣٩.

(١٠٢) كشتنر: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٣.

(١٠٣) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦ صفحة ٣٣.

(١٠٤) مارس نحر إلى بويل Boyle في ٨ مايو ١٩١٠ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤ و ٧٥.

(١٠٥) جورست. التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨.

(١٠٦) جورست إلى كرومر في ٢٢ مايو ١٩١٠ - أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ٧٩.

(١٠٧) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠ - جورست: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠ في مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٧٦ صفحة ٣٩ - كشتنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٧، ١٨٠، ٣.

(١٠٨) دغري إلى خراغيل في ٦ فبراير ١٨٨٣.

(١٠٩) كرومر التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٦ القسم ٣، وكرومر: مصر الحديثة الجزء ١ صفحة ٢٤٣ والخزء ٢٧٧ ٢-٢٧٨.

(١١٠) ملر: صفحة ٣٠٨.

(١١١) كرومر إلى جراي في ٣ مارس ١٩٠٧ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٤٢.

(١١٢) Kiechener to Grey كشتنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ أنظر أيضاً كشتنر: التقرير السنوي من سنة ١٩١١ في سنة ١٩١٢ صفحة ٤.

(١١٣) كشتنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢. وكشتنر إلى جراي في ٦ أبريل ١٩١٢.

(١١٤) كرومر: خطاب الدفاع في ٤ مايو ١٩٠٧ الكسندر (ج) صفحة ٩٧.

(١١٥) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠.

(١١٦) في سنة ١٩٠٨ لم يشترك سكان المدن في الانتخابات الاقلياً، ففي القاهرة من ١٣٤٠٠٠ شخص بالغ حق من الانتخاب ٣٤٠٠٠ شخص فقط. كانوا مقيدى، ولم ينتخب منهم سوى ١٥٠٠ شخص فقط أى ٧/١ من المجموع، وكذلك في الإسكندرية من ٧٠٠٠٠ شخص بالغ حق من الانتخاب، ١٤٠٠٠ شخص فقط كانوا مقيدى ولم ينتخب منهم سوى ٧٥٠ شخصاً فقط أى ١/١ من المجموع، أما في الأرياف فقد كان على السلطة في الغالب أن ترغم

البايعين على الذهاب إلى صناديق الانتخابات، جورست التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨.

(١١٧) في البلدان المتحالفة تشمل كلمة متفق كل شخص تلقى العلم مهما كان.

(١١٨) جورست كما تقدم يانه.

(١١٩) كرومر: التقرير السنوي في سنة ١٩٠٦، دعوى الحزب الوطنى هذا الرأى نالرد الآتى: اننا لن نضع وقتاً في الجدل حول حدودى في عواقب السيادة البططانية القليلة أو الضارة ولكننا نعلم بآدى بدءاً أننا نقضل مصر محدة فقرة ولكنها حرة مستقلة على مصر خصة مردهرة تحت السيادة الأجنبية: مصور رعت في الوطن المصري، ١٥ مارس ١٩١٤ حبيب

(١٢٠) كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١٢٢.

(١٢١) كرومر إلى جراي في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦ - أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ١٩.

(١٢٢) مصور رعت: الوطنى المصري ١٥ مارس ١٩١٤ حبيب.

(١٢٣) كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠.

(١٢٤) Cromer to Gorst كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠ أنظر أيضاً كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٨-٢٧٩.

(١٢٥) كرومر إلى جورست (سرى) في أول يونيو ١٩١٠ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١١٧، ٨ وكرومر إلى بوجيون

Nouveau سرى في ١٨ مارس ١٩٠٨ - أوراق كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٢، ١١٧.

(١٢٦) كرومر إلى جورست في ١٢ مايو ١٩١٠ ومصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٢٧٥-٢٧٦.

(١٢٧) جورست: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٧ (١٩٠٨/٣/٧).

(١٢٨) لورد لويد صفحة ٧٧، ٩٥ تشويل صفحة ١٠٩ الكسندر صفحة ١٥٣.

(١٢٩) سعد وعلول: في الجمعية التشريعية: صفحة ١٩٤ و ١٩٥.

(١٣٠) مذكارة الجمعية العمومية المصرية إلى لورد كرومر سنة ١٩٠٧، مراسلات وزارة الخارجية السرية ١٣٧١، ٤٤٨، ١٠٣، صفحة ٦٠.

(١٣١) ومن المعروف أنه كل فرقة... أن لا يقط المصريين الذين تعاونوا معنا لنقدم تطور النظام البلى حيلة ثلاثين عاماً - كشتنر إلى جراي في ٢٠ ديسمبر

١٩١٢ صفحة ٥.

(١٣٢) كشتنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢.

(١٣٣) كشتنر التقرير السنوي عن سنة ١٩١٣ صفحة ٣٣٥.

(١٣٤) كشتنر إلى جراي في ٢٩ ديسمبر ١٩١٢ صفحة ٤.

(١٣٥) كابت الجمعية تضم ٤٩ نائباً من كبار ملاك الأراضي، من بين ٦٦ نائباً منتخبة، أما النواب المعينون من الحكومة وعددهم ١٧ نائباً فقد كان منهم ٤ نواب من الأقباط و ٣ من البدو وناحران وطليان ومهندس واحد ومدرسان (ولأندو صفحة ٥٥).

(١٣٦) كشتنر: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٥ في ٢٨ مارس ١٩١٤، الفقرة ١٦.

(١٣٧) لوبد صفحة ١٤١.

- (١٣٨) بحث الجمعية على المخصوص الموصوعات الآتية:- تنظيم البك الزراعي، تجفيف المستنقعات، قانون الأندية الحسنة، اصلاح التعليم العام، تشجيع الشرح العملي الخ... لاندو صفحة ٥٧ وسعد زقزل: في الجمعية التشريعية صفحة ١٥٦.
- (١٣٩) كشر: التقرير السنوي ١٩١٤.
- (١٤٠) جراهام Grahm R. (r) تقرير عن الدورة الأولى للجمعية التشريعية، ٢٦ يونيو ١٩١٤، نظارة الداخلية، القاهرة، في مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩١.
- (١٤١) Cromer to Grey كرومر إلى جراي في أول يونيو ١٩١٠.
- (١٤٢) «التجربة الدستورية الحديثة.... فشل دوع/جورست/ التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠ صفحة ٣٩.
- (١٤٣) جورست: التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠ صفحة ٣٩.
- (١٤٤) كرومر إلى جراي ١٩ أبريل ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ٤١١، ٨٠.
- (١٤٥) بلوش Planchet: مصر والاحتلال الإنجليزي، (١٨٨٩) صفحة ٢١٧-٢١٨.
- (١٤٦) كرومر إلى جراي في ١٩ نوفمبر ١٩٠٦، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ١٢.
- (١٤٧) بونج صفحة ١٧٥ ليد صفحة ٤٦-٤٩، ٧٤، ٩٩ تشبول صفحة ٩٣.
- (١٤٨) إذا كانت هذه المحكمة قد حكمت على مصريين أبناء بالاعتماد شفاً فقد كان أعضاؤها عن الحرم التي اقترفتها قوات الاحتلال نحو سكان البلاد إغصام متنيا، وأما لكفي يذكر حادثة قتل إرنست بعد حادث منشوى بوقت قصير، ذلك أن جندياً انجليزياً كان مسجوعاً في قلعة القاهرة خربة عسكرية فراح يلهو باطلاق النار من باعدة سجد على المازة من المصريون قتل أحدهم «بجرد الرصاصة» كما قرر هذا الجندي القاتل ومع ذلك وجدت المحكمة العسكرية طرخوا مخلفه خربة فقصت برأته- هاردي (هاتيك ستيل) Hardy P. S., Thiry, Five Years of British Rule in Egypt ثلاث وحسود سنة من الحكم البريطاني في مصر (١٩١٨) صفحة ١٤-١٥.
- (١٤٩) كال كرومر يرى رأياً يختلف كل الاختلاف: في رأى الجميع كان يجب ان معطى درساً قاسياً.... وكان تأثير هذا الدرس معيداً كرومر إلى جراي في ٧ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٤٥.
- (١٥٠) Bertrand Russel, on Education برتراند راسل- في التربية (١٩٦٤) صفحة ٢٨-٤٦.
- (١٥١) جون جالويلت صفحات ٢٠، ٦٧، ٧٠، ٧٧.
- (١٥٢) جون جالويلت صفحة ٦٥-٦٦.
- (١٥٣) عمر الدسوقي، في الأدب الحديث صفحة ٢٠- شهدت عطية: تطور الحركة الوطنية المصرية صفحة ١٣، وحافظ عفيفي على هامش السياسة صفحات ٥٨-٦٠.
- (١٥٤) يعقوب إزبن: التعليم العام في مصر- (١٨٩٠) صفحة ٧٩، مع. رجعت: نهضة مصر المعاصرة صفحة ٤٠.
- (١٥٥) مورو برحر صفحة ٢٢.
- (١٥٦) أنشأ محمد علي في سنة ١٨٣٢ مجلساً للتعليم العام ولكن هذا المجلس المتفعل أثنى في سنة ١٨٤٨ وأعيد التعليم بعدئذ إلى نظارة الحرية وإشرافها- يعقوب إزبن صفحة ٧٤.
- (١٥٧) هايورث دون Heyworth Dunne: التعليم الحديث في مصر ٣٨١ وشارل عيسى مصر في نصف قرن صفحة ٢٨.
- (١٥٨) انظر تصريح فاطم يعقوب ناشأ إزبن في كرومر: مصر الحديثة صفحة ٥٣١.
- (١٥٩) كرومر: صفحة ٥٣٢.
- (١٦٠) كرومر: التقرير السنوي عن سنة ١٩٠١.
- (١٦١) في ملر صفحة ٤١٤.
- (١٦٢) بير موسى Pierre Moussa صفحة ١٣٨-١٣٩.
- (١٦٣) يعقوب إزبن صفحة ١٥٢، محمد الدسوقي صفحة ١٨، وكشوف الإحصاء لسنة ١٩٠٧.
- (١٦٤) كرومر: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦ صفحة ٦٥.
- (١٦٥) تقرير ملر- (مصر رقم ١) ١٩٢١- طبق المستعبرون الفرنسيون هذه السياسة نفسها في متدشقر، وقد أوضح المرسوم لسنة ١٩٣١ أن عل المدرسة في متدشقر أن تمتد والكثة والمراحمين والموطنين الفرنسيين: بنه دهنون Dumont R., L'Afrique noire est mal partie (١٩٦٣) صفحة ١٧٩.
- (١٦٦) Cromer to Rosebery كرومر إلى روزبري في ٩ مارس ١٨٩٣- (مصر رقم ٣) ١٨٩٣.
- (١٦٧) م. رجعت صفحة ٢٢٧: كتب كرومر: ليس من المحكمة أن نفتح نفرة واسعة في التعليم بين الطقة العليا والطقة الدنيا من الشعب في بلاد شقيقة توسوها حكومة تستحي الديمقراطية العربية في سياستها ومصر المعاصرة الجزء ٢ صفحة ١٥٣٤.
- (١٦٨) اسماعيل صدي: متكاري، (١٩٥٠)، صفحة ١٤-١٥.
- (١٦٩) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١٠/١٠/١٤.
- (١٧٠) جورست إلى كرومر في أول مارس ١٩٠٨، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٤، ١٠.
- (١٧١) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٦-٩٧.
- (١٧٢) كرومر إلى جراي في ٨ مارس ١٩٠٧، أوراق كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٥٥.
- (١٧٣) ملر صفحة ٣٠٢-٣٠٣.
- (١٧٤) كرومر إلى جراي صفحة ٥١-٥٧، أنظر أيضاً التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٦١.

(١٧٥) لورد لويد: مصر منذ عهد كرومر (جبراه) ١٩٣٤ الجزء الأول صفحة ١٦٤ وكانت إدارة التعليم دائماً بحاجة ماسة إلى المال، ومسألة ضئيلة جداً من إيرادات الدولة كانت تخصص لها كل سنة.

(١٧٦) للمصادر: التقارير السنوية عن السنوات سالفة الذكر: الحديقة الزرجية في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٨، عبد الرحمن الرافعي: مصر المتماثل، القاهرة (سنة ١٩٣٢) الجزء الأول صفحة ٢١٧ - حافظ عفيفي صفحة ٦٠ - شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٣٣ - م. ريت صفحة ١٢٢، ١٢٧ - ت. روتشتاين T. Rothstein حرارت مصر (١٩١٠) صفحة ٣١٦ - ملر (أ) صفحة ٣٩١، وهيرز Fraser Rae مصر اليوم، (١٩٩٢) صفحة ١٨٥، عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ١٨١ (١٧٧) اللواء المصري العدد ١٣ في ١٣ أغسطس ١٩٠٧.

(١٧٨) لتأخذ على ميليل المثال نظام مدرسة الطب قبل الاحتلال، النصف من طلابها البالغ عددهم مائتي (٢٠٠) طالب كان ينتفع بالهجانة. المادة ١٢: لما كانت العاية من مدرسة الطب تخرج أطباء وعسكريين للحكومة فقد حدد عدد الطلاب الذين يقبلون فيها على نفقة الحكومة بخمسة وسبعين طالباً يتخرون من الفقراء والأيتام. المادة ١٣: أُنشئت خمسة وعشرون مكاناً عمائياً للأخلاق في مصر دون تغيير بين طالب وآخر لا في الجنسية ولا في العقيدة. (١٧٩) ملر (أ) صفحة ٣٠٦ - ٣٠٧: في سنة ١٨٨٢، ٣/٤ من التلاميذ كانوا يدفعون مصاريف مدرسية بلغت ٢٣٠٠ جيه مصري وفي سنة ١٨٩١ ٢١٪ من التلاميذ دفعوا ٢٠.٠٠٠ جيه مصري.

(١٨٠) وفي رقت: التعليم في مصر في أعمال المؤتمر الوطني المصري. بروكسل ١٩١٠ صفحة ٤٤٢ - ٤٤٤.

(١٨١) A. Metin في مصر في ١٦٨ صفحة.

(١٨٢) يعقوب إرين: تأملات في التعليم العام القاهرة ١٨٩٠، ورد في مؤلف أ. متان صفحة ٦٣ - ٦٤.

(١٨٣) كرومر إلى حورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٦ - ٩٧. سبق للحكومة أن رادت مرة المصاريف المدرسية في سنة ١٩٠١. ش عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٥٢.

(١٨٤) للمصادر: التقريران السنويان عن سنة ١٩٠٨ و ١٩١١، كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٣٤، أ. ملر صفحة ٤٤٤، أ. ميتان صفحة ٤٨.

(١٨٥) المصادر: شارل عيسوي: مصر في نصف قرن صفحة ٥١، أ. ملر صفحة ٤٨، وفي رقت صفحة ١١٤، أ. ميتان صفحة ٤٨، هايووث دون Heyworth Dunne صفحة ٣٦٠، ٤٥٥، التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧ يعقوب إرين صفحة ١٥٣ أحمد رشدي صالح: كرومر في مصر صفحة ٧٩ - ٨٠.

(١٨٦) المصادر: التقارير السنوية.

(١٨٧) المصادر: التقارير السنوية: يعقوب إرين صفحة ١٥٢ - ١٥٩ ملر صفحة ٣٠٣. متان صفحة ١٦٤ وفي رقت صفحة ١٤٤، ٣٩٠.

(١٨٨) التقرير السنوي عن سنة ١٩٠٨، دوفرين إلى جرايفيل ١٨٨٣/٢/٦ مطبوعات وزارة الخارجية السرية ٤٠٣، ٣١ رقم ١١٨ صفحة ١١٠/١٠٩.

(١٨٩) التقريران لسنة ١٩٠٩ و ١٩١١، وهضاً عن ذلك كانت هناك مدارس فية حكومية في سنة ١٩١٠ تضم ١٣٥٢ تلميذاً تحت التدريب.

(١٩٠) التقارير السنوية.

(١٩١) وفي رقت صفحة ٣٩٩، عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان صفحة ١٨١ - ١٨٢ انا لا بدخل في نطاق هذا البحث حامية الأزهر الدينية فقد كانت تضم ٨٠٠٠ طالب في سنة ١٨٨٢ و ١٣٠٠٠ طالب في سنة ١٩١٤.

(١٩٢) وفي رقت صفحة ٤١١ - ٤١٢.

(١٩٣) وفي رقت صفحة ٤١٣ - ٤١٤ - سير فالنتين تشيرول Sir Valentine Chirol صفحة ٢٢٤، أ. بلاشيت E. Plauchet صفحة ٢٣٣ - ٢٣٥.

(١٩٤) وفي رقت صفحة ٤١٨، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٢٤٧ رقم ٦٣٤،٧.

(١٩٥) سير فالنتين تشيرول صفحة ٢٢٣.

(١٩٦) لورد لويد صفحة ١٦٥.

(١٩٧) التقرير السنوي عن سنة ١٩١٠.

(١٩٨) وفي رقت صفحة ٤٠٩.

(١٩٩) وفي رقت صفحة ٤٠٤.

(٢٠٠) تقرير لجنة كلية الأطباء والجراحين الملكية بلندن سنة ١٩٠٨.

(٢٠١) وفي رقت صفحة ٤١٦.

(٢٠٢) التقارير السنوية.

(٢٠٣) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩.

(٢٠٤) كرومر إلى ج. أ. مارشل J.E. Marshall في ٥ يناير سنة ١٩٠٥.

(٢٠٥) كرومر إلى كشرنر Cromer to Kitchener في ٢٦ أكتوبر ١٩١٢. لورلي كرومر، مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ٢١، ٣٠٢، في رأي عمر الدسوقي (صفحة ٣٣ - ٣٤) كان كرومر يتخفى أن يعود الطلاب المصريون من أوروبا فينزعوا الحركة الوطنية.

(٢٠٦) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٤٠، مذكرة مطارة المعارف العمومية، القاهرة في ١٠ أبريل ١٩١٤، وس جهة أخرى كان في سنة ١٩١٤ - ٦٥٦ طالباً في الجامعات الأوروبية على نفقتهم الخاصة منهم ٣٨٩ طالباً في إنجلترا و ١٥٥ طالباً في فرنسا و ٦٥ طالباً في سويسرا.

(٢٠٧) مشوقة: نظرة ثقافية إلى مصر المعاصرة Cultural Survey of Modern Egypt الجزء الثاني صفحة ٥٤. وشارل عيسوي مصر في نصف قرن. صفحة ٥٦.

(٢٠٨) المصادر: التقارير السنوية.

- (٢٠٩) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦.
- (٢١٠) «هاتين بعد ربع قرن لم ندرج منه من الأستاذة الوطنيين فراد استخدام أساتذة من الانجليز عاماً بعد عام» هـ. ن. برايسفورد حريدة دايلى نيوز Daily News في ٩ سبتمبر ١٩٠٧. H.N. Brailsford.
- (٢١١) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٨.
- (٢١٢) حريدة Le Temps في ٧ أكتوبر ١٩٠٧: نصيح كرومر بعد رحيله بالانفصال من الأستاذة الانجليزية قائلاً «فيما يخص الأستاذة الانجليزية أصبح بعض عدهم وزيادة عدد الأستاذة الوطنيين» كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨ صفحة ٩٧.
- (٢١٣) وفيق رعت صفحة ٤٢٣، عبد الرحمن الرافعي الجزء الأول صفحة ١٩٣.
- (٢١٤) ر. وينجت R. Wingate إلى نورمن Norman في ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ (خصوصي مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٥٢، ٣١٩٩٩٠).
- (٢١٥) المصادر: يعقوب ازين صفحة ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧. أ. متان صفحة ١٤٧، أمير بقطر المدرسة والجنين في وادي النيل (١٩٣٦) صفحة ١١٧، كشوف اعضاء التلاميذ في المدارس العمومية، والمدارس الخاصة في مصر سنة ١٩٠٧، ١٩٠٨، القاهرة ١٩٠٨.
- (٢١٦) ب. لجران F. Legrand صفحة ١٣٩ - ١٤٠: مدارس الحكومة الثانية الأوسع كانت تضم في سنة ١٩٠٨ - ٢١١٣ تلميذاً منهم ألف وستائة وتلميذتان من المسلمين أى ٧٥/٤٨٢ تلميذاً قطياً أى ٢٤٪ و ١٨٠ تلميذاً مسيحياً من الطوائف الأخرى و١٦ يهودياً، التقرير السنوي لسنة ١٩٠٨.
- (٢١٧) يعقوب ازين صفحة ١٥٤، ١٥٩.
- (٢١٨) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٨ - ذكرى أ. ليجي: مصر المعاصرة سنة ١٩٢٢ صفحة ٤٩٦ - أ. متان صفحة ١٤٦ إلى هذا العدد يجب إضافة ٦٠٠٠٠ أجنس متعلم.
- (١٩) كما تقدم يانه.
- (٢٢٠) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨، صفحة ٩٦.
- (٢٢١) كشتر التقرير السنوي لسنة ١٩١١، ٦ أبريل ١٩١٢، مستندات القيادة ٦، ١٤٩، صفحة ٤.
- (٢٢٢) أ. ليجي مصر المعاصرة ١٩٢٢ صفحة ٤٩٦.
- (٢٢٣) لورد ليويد الجزء الأول صفحة ١٦٢.
- (٢٢٤) أنظر حاك برك صفحة ٥٦، ورايس فاون Frantz Fanon المذبذب في الأرض ماسرو ١٩٦١ صفحة ٢٤٤، صفحة ١٧٧ حتى ١٧٨ مصطفى لاشراف Mosrafa Lacheraf تأملات اجتماعية في الوطنية والثقافة.
- (٢٢٥) في الجزائر- العصور الحديثة، مارس ١٨٦٤ صفحات ١٦٦٨ - ١٦٦٠.
- (٢٢٦) أنظر ملتر صفحة ٣٠٢ اللغة العربية لغة مبلية ولكن أودانيا لا تشتمل على المجموعة الكبرى من المعارف العصرية، وقد صرح سعد زغلول في سنة ١٩٠٧ قائلاً «ولما تستطيع اللغة العربية بقله عباراتها البنية وهجوها وتربس حلقها إلى تجارز الدراسات العلمية» - وفيق رعت صفحة ٤٣٤.
- (٢٢٧) كرومر إلى جورست في ١٢ مارس ١٩٠٨، صفحة ٩٦.
- (٢٢٨) عمر الدسوقي صفحة ٤٣ - مجلة الهلال في أول يوليو ١٩٢٦.
- (٢٢٩) فيما يخص بقبية التعليم في الكتابات، أنظر: أحمد أمين - حياتي ١٩٥٠ صفحات ٣٥ - ٤٠، أ. متان صفحات ١٤٧ - ١٥٠.
- (٢٣٠) كرومر: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٤.
- (٢٣١) والأحرر كجامعة دبية قام بدور هام في صياغة اللغة العربية الفصحى.
- (٢٣٢) ملتر صفحة ٣٠٢: لم يكن التعليم باللغة العربية متاحاً إلا في دار المعلمين على أثر اصرار الشيخ محمد عبده، وعلى الرغم من الخط الواضح من قيمة اللغة العربية في المدارس العمومية فقد نفى كرومر موقفاً مدافعاً عن نفسه أنه كان يريد منعها قائلاً «والرأي أنه كان في نيتي أو نية آخرين حرمان المدارس من اللغة العربية رأى لا يقبله العقل» - كرومر إلى جري في ٨ مارس سنة ١٩٠٧ صفحة ٥٩ - أنظر أيضاً مصر المعاصرة الجزء الثاني صفحة ٥٣٦.
- (٢٣٣) عطات سعد زغلول في الجمعية التشريعية في ١٩٠٧، وفيق رعت صفحة ٤٣٥ - ٤٣٦ - أنظر أيضاً عمر الدسوقي صفحة ٤٤ - ٤٥.
- (٢٣٤) ت. روثشتاين T. Rothstein صفحة ٣٢٢.
- (٢٣٥) أ. متان A. Metin صفحة ١٧٣، وفيق رعت صفحة ٣٩١. اشدت العباد اللغة الفرنسية بعد حادث فاشود، في سنة ١٨٩٨، وقد جاء في تقرير جورست في سنة ١٩٠٧ أن التلاميذ الستة الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية باللغة الفرنسية، دخلوا مدارس الحكومة الثانوية، وكان توزيع عدد المتقدمين لامتحان الشهادة الابتدائية كما يأتي: - من مجموع ٣٨٠٦ تلاميذ، ٣٧١٠ تلميذاً أدوا امتحان الشهادة الابتدائية باللغة الانجليزية ٤٦ تلميذاً باللغة الفرنسية (١٨ تلميذاً فقط من هؤلاء الستة وأربع تلميذاً قبلوا) - ملحق رقم ٢ - جورست إلى جري في ١٢/٧/١٩٠٧ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٤٤٨، رقم ١٩٩ وقد أضاف سعد زغلول اللغة العربية إلى المدارس الابتدائية في سنة ١٩٠٨ لتدريس بعض المواد في سنة ١٩١٢ أصبح التدريس باللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية العمومية.
- (٢٣٦) صحيفة Le Temps في ٧ أكتوبر ١٩٠٧.
- (٢٣٧) كرومر - التقرير السنوي لسنة ١٨٩٩، جورست التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩.
- (٢٣٨) كرومر - التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦، صفحة ٦٥ أنظر أيضاً كرومر - مصر الحديثة الجزء الثاني صصعة ٥٣٦ «إن عدم وجود عدد كاف من الأساتذة المصريين قد أخر تقدم التعليم في مصر تأخيراً كبيراً».
- (٢٣٩) على الرغم من الجهود التي بذلت لفرض اللغة الانجليزية في التعليم العام فقد ظل انتشارها محدوداً، ٠.٩٪ من المواطنين المصريين كانوا يتكلمون الانجليزية في سنة ١٩١٧ مقابل ٥.٪ كانوا يتكلمون الفرنسية (مصر المعاصرة ١٩٢٢ صفحة ٥٠١).
- (٢٤٠) تقرير السيد/ هيد كايشتر Boyd Carpenter لجنة التعليم الابتدائي في سنة ١٩١٨.
- (٢٤١) وردت في مؤلف وفيق رعت صفحة ٣٩٤ - كانت الحمبر من وسائل الانتقال من مكان إلى آخر في ذلك الوقت.

(٢٤٢) تقرير لجنة ملر: مصر رقم ١٠٠٤٦... إن مثل سياسات في التعليم يتجلى في تقديم عدد كبير أجد في الأديان من طلاب وطاليف الحكومة من حملة الشهادات ولكنهم لم يكتوبوا على ثقافة حقيقية.

(٢٤٣) تقرير ملر صفحة ١٢٨.

(٢٤٤) كرومر إلى حراى ٨ مارس ١٩٠٧ - ثوراك كرومر - مراسلات وزارة الخارجية السرية ٦٣٣، ١٣، ١١، ٥٦.

(٢٤٥) هاملتون فاب Hamilton F., The New Spirit in Egypt في مصر (١٩١١) صفحة ١٠٨ - ١٠٩.

(٢٤٦) أ. مئان صفحة ١٦٩.

(٢٤٧) وبيق رعت صفحة ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢٤٨) حق المجلس التشريعي، هذا المجلس الخاص بنظام الاحتلال، ثار على سياسة التعليم؛ ولقد لاحظنا بأسف أن التعليم ارتد إلى الوراء ويستطيع القول أن الذين يديرون نظام المعارف المعمورة قد نجحوا على وسيلة لحصر التعليم، وأنشأت أخرى، أغلقوا الأبواب أمام تلاميذ اللغة - الجديدة الرسمية ١٨٩٥.

(٢٤٩) كرومر - مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٥.

(٢٥٠) كرومر إلى حراى ٨ مارس ١٩٠٧ صفحة ٥٩.

(٢٥١) كرومر: مصر الحديثة الجزء ٢ صفحة ٥٢٥.

(٢٥٢) حورست - التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧.

(٢٥٣) عصر الدستور صفحة ٩ - ١٠.

(٢٥٤) كانت المدارس الفرنسية تنضم في سنة ١٩٢٦ - ٤٢٠٠ لتعليم.

(٢٥٥) القصار: هاثورث دون Heyworth Dunne صفحة ٤٣٦، أمير قطر صفحة ١١٧، أ. مئان صفحة ١٥٨، أ. ملر صفحة ٢٩٩، كرومر مصر الحديثة صفحة ٣٥٤، حورست التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧ - لم يستطع الحصول - لسنة ١٩٠٩ - إلا على أعداد المدارس الابتدائية الأخصية أى ٢٠٦ مدارس و ١٧,٩٥٩ تلميذاً.

(٢٥٦) في سنة ١٨٧٥ كانت هناك ١٧٥ مدرسة إسرائيلية مقابل ٢٥ مدرسة علمانية لا دينية وفي سنة ١٨٩٨ - ١٨٧ مدرسة إسرائيلية بلغ عدد تلميذها ٢٠٨٩٩ تلميذاً و ٤٣ مدرسة علمانية فيها ٤٨٦٩ تلميذاً.

(٢٥٧) كان عددهم في سنة ١٨٨٣، ٦٤١٩ تلميذاً أى ٥٢٪ من المجموع، ذهبن إلى حرافيل في ١٨٨٣/٢/٦.

(٢٥٨) ف. لجران صفحة ١٤٣.

(٢٥٩) ح شاتس Schatz. في مصر المعاصرة ١٩٣٤ صفحة ٦٨٩ - في سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ انعكست النسب فكان عدد المصريين ١٧٠٣ تلميذاً مقابل ٦٤٨ تلميذاً أجنبياً.

(٢٦٠) The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism جمال أحمد: المصادر الفكرية للوطنية المصرية (١٩٦٠) - صفحة ٣٩.

(٢٦١) في سنة ١٩٠٨ قدمت إحدى الجمعيات ٥١ تلميذاً لالتحاق بالدراسة الابتدائية نجح منهم ٣٦ تلميذاً أى ٧١٪ مقابل ٤٣٪ من تلاميذ مدارس الحكومة وفي سنة ١٩٠٩، من ١٣٩ تلميذاً نجح ٦٨ أى ٤٩٪ وبيق رعت صفحة ٤٥١.

(٢٦٢) وبيق رعت صفحة ٤٥٢ - ٤٥٤.

(٢٦٣) بلغ عدد الجمعيات الخيرية كلها ١٦٧ جمعية في سنة ١٩١٣.

(٢٦٤) بلغ مجموع التلاميذ في حسانا، عو ١٥٠٠٠ في سنة ١٨٧٥ و ١٦٠٠٠ في سنة ١٨٩٧.

(٢٦٥) حورست - التقرير السنوي لسنة ١٩٠٩ صفحة ٧٧، أمير قطر صفحة ١١٧.

(٢٦٦) لمكافحة الآفة، أسس الحزب الوطنى وادى المدارس العليا التابع له عدة مدارس شعبية للأحياء، وكانت في القاهرة سبع من هذه المدارس تنضم أكثر من ألف تلميذ. بالغ يندرسون فيها اللغة العربية والمعمراة والتاريخ العلم وتاريخ مصر على الخصوص والحساب والهندسة وعلم الأخلاق وعلم الصحة، وكان المدرسون المتقربون في هذه المدارس معظمهم من طلاب الحقوق والطب والهندسة ومس المحامين أيضاً؛ وبيق رعت صفحة ٤٤٩.

(٢٦٧) G. Maspero المدير العام لمصلحة الآثار عضواً في مجلس إدارة الجامعة.

(٢٦٨) وردت هذه العبارة في كتاب حسين ميكل «فراجم مصرية وغربية» ١٩٥١ صفحة ١٦٢.

(٢٦٩) أحمد جمال صفحة ٥٧، فضلاً عن ذلك، كانت بعض المحاضرات الأدبية والتاريخية والعلمية تلقى على الجمهور في المساء.

(٢٧٠) بحث هذه المسألة في عدة دراسات اقتصادية في التحلل وبين فيما يلي ما استخلصت نظرياً إليها: راجار نوركس Ragnar Nurkse مسائل تكون رأس المال في بلاد متخلفة ١٩٥٣، جوار ميردال Gunnar Myrdal النظرة الاقتصادية والمناطق المتخلفة ١٩٦٤ - إيف لاكوست Yves Lacoste البلدان المتخلفة، بيرو موسى Pierre Moussa الأمم المتخلفة ١٩٦٣، موبس دوب، Maurice Dobb الجو الاقتصادي والتخلف، ١٩٦٥، بير جالية Pierre Jalec سلب العالم الثالث: ١٩٦٥، أوسكار لانج Oskar Lange الجو الاقتصادي والتخطيط والتعاون الدول، القاهرة ١٩٦١.

(٢٧١) رأس المال الكتاب الأول الجزء ٢ الفصل ١٥.

(٢٧٢) بير موسى صفحة ١١٨.

(٢٧٣) لابد من إضاح أن رؤوس الأموال الأجنبية تمجذبها المناطق المتخلفة لا لشراء المواد الأولية فحسب بل لبيع بضائع الأجهزة والمصنوعات على اختلاف أنواعها.

(٢٧٤) في الواقع، كان الأجانب المقيمين في مصر يستفيدون، بمقتضى مبدأ عدم خضوعهم للتشريع الوطنى، من أربعة امتيازات هامة ألاّ حصانة الحرية الفردية ومنها حرية السكن وحق حرية الإقامة، ثانياً الحصانة القضائية: لم يكن للمحاكم المصرية ولأية على الأجانب وكانت دعاوى الأجانب من اختصاص المحاكم الفصلية دون سواها، تطبق قوانين بلاد المقاطع، ولكن إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦ - وكانت تطبق قانوناً واحداً على دعاوى الأجانب المدنية والتجارية - وضع حداً لهذا التعدد في القوانين، عبر أن المحاكم الفصلية احتفظت باختصاصها في الدعاوى الجنائية تالاً حصانة التشريع: كانت دول الامتيازات الأجنبية، بواسطة

مستشارها في محكمة الاستئناف بالإسكندرية ترافق الأعمال التشريعية في الحكومة المصرية، راعياً الأبعاد من الضرائب لم يكن الأبحاث يدفعون أية ضرائب، والحكومة المصرية لم يكن في استطاعتها إجبارهم على دفعها دون سابق اتفاق مع دول الانتيازات الأجنبية. - جليل غالب صفحة ١٥.

(٢٧٥) خطاب من ميود إلى متراشي Strachey في متراشي صفحة ٥٥.

(٢٧٦) الاصطناعات المصرية تهدد هذا الرأي بين سنة ١٨١٣ و ١٨٨٢ أرسلت الحكومة المصرية إلى الخارج ٥٩٧ طالباً حصلوا على منح دراسية، للدراسات العلمية مقابل ٢١ طالباً للدراسات الأدبية ولكن بين سنة ١٨٨٣ و ١٩١٩ لم ترسل حكومة الاحتلال سوى ٧٤ طالباً من الفئة الأولى (للمدراسات الفنية) مقابل ٢١٥ طالباً من الفئة الثانية (للمدراسات الأدبية).

(٢٧٧) المصادر : من كشتفر إلى حراي ٢٧ مايو ١٩١٤ مطبوعات وزارة الخارجية ٤٠٧-١٨٢-١١٥. شارل عيسوي صفحة ٢٥، هايورث دون ٣٤٣ أ. لبي (١٩٢٢) مصر المعاصرة صفحة ٥٠٢. ل. تيري E. Téry صفحة ٩٩ أ. مثنان صفحة ٩٧-٩٨.

(٢٧٨) في سنة ١٩١٧ من ٢٦.٠٠٠ أخصى فيقومون في مصر ٢٤.٠٠٠ فقط كانوا يقطعون في الألياف. أ. لفي مصر المعاصرة (١٩٢٢) صفحة ٥٠٢.

(٢٧٩) الأوامر المذكورة أخذت من المصادر نفسها التي أجد منها مجموع الأقلية الأجنبية.

(٢٨٠) ف. ليحراج صفحة ٦٨.

(٢٨١) والأكثر إلى سعيه إلى الترفيع خارج بلاده كان يحنى المطرور ويعلم جميع اللغات التي قد تنفيذه ويوم بين نفسه وعادات البلاد أمثال صفحة ١٠٦.

(٢٨٢) كرومر: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٥ شارل عيسوي مصر في نصف قرن صفحة ٤٢-٤٣.

(٢٨٣) كان بين الجاليات اليونانية والمطالبة والأرمينية والأطالية عدد كبير من المهاجرين الفقراء، وكثيرون منهم لم يكونوا سوى حديم في مقهى أو عمال. في قرى ويصاد الأرباح كان يقال اليونان المورد الرئيسي للنفالة والخردوات والملابس والأحذية والشرقيات ولقوا المائدة. وكان في العال يفرس أعالي القرية بعوائد عالية.

(٢٨٤) كان عدد جيش الاحتلال كان بالي: سنة ١٩٠٥: ١٩٠٦: ١٩٠٧: ١٩٠٨: ١٩٠٩: ١٩١٠: ١٩١١: ١٩١٢: ١٩١٣: ١٩١٤: ١٩١٥: ١٩١٦: ١٩١٧: ١٩١٨: ١٩١٩: ١٩٢٠: ١٩٢١: ١٩٢٢: ١٩٢٣: ١٩٢٤: ١٩٢٥: ١٩٢٦: ١٩٢٧: ١٩٢٨: ١٩٢٩: ١٩٣٠: ١٩٣١: ١٩٣٢: ١٩٣٣: ١٩٣٤: ١٩٣٥: ١٩٣٦: ١٩٣٧: ١٩٣٨: ١٩٣٩: ١٩٤٠: ١٩٤١: ١٩٤٢: ١٩٤٣: ١٩٤٤: ١٩٤٥: ١٩٤٦: ١٩٤٧: ١٩٤٨: ١٩٤٩: ١٩٥٠: ١٩٥١: ١٩٥٢: ١٩٥٣: ١٩٥٤: ١٩٥٥: ١٩٥٦: ١٩٥٧: ١٩٥٨: ١٩٥٩: ١٩٦٠: ١٩٦١: ١٩٦٢: ١٩٦٣: ١٩٦٤: ١٩٦٥: ١٩٦٦: ١٩٦٧: ١٩٦٨: ١٩٦٩: ١٩٧٠: ١٩٧١: ١٩٧٢: ١٩٧٣: ١٩٧٤: ١٩٧٥: ١٩٧٦: ١٩٧٧: ١٩٧٨: ١٩٧٩: ١٩٨٠: ١٩٨١: ١٩٨٢: ١٩٨٣: ١٩٨٤: ١٩٨٥: ١٩٨٦: ١٩٨٧: ١٩٨٨: ١٩٨٩: ١٩٩٠: ١٩٩١: ١٩٩٢: ١٩٩٣: ١٩٩٤: ١٩٩٥: ١٩٩٦: ١٩٩٧: ١٩٩٨: ١٩٩٩: ٢٠٠٠: ٢٠٠١: ٢٠٠٢: ٢٠٠٣: ٢٠٠٤: ٢٠٠٥: ٢٠٠٦: ٢٠٠٧: ٢٠٠٨: ٢٠٠٩: ٢٠١٠: ٢٠١١: ٢٠١٢: ٢٠١٣: ٢٠١٤: ٢٠١٥: ٢٠١٦: ٢٠١٧: ٢٠١٨: ٢٠١٩: ٢٠٢٠: ٢٠٢١: ٢٠٢٢: ٢٠٢٣: ٢٠٢٤: ٢٠٢٥: ٢٠٢٦: ٢٠٢٧: ٢٠٢٨: ٢٠٢٩: ٢٠٣٠: ٢٠٣١: ٢٠٣٢: ٢٠٣٣: ٢٠٣٤: ٢٠٣٥: ٢٠٣٦: ٢٠٣٧: ٢٠٣٨: ٢٠٣٩: ٢٠٤٠: ٢٠٤١: ٢٠٤٢: ٢٠٤٣: ٢٠٤٤: ٢٠٤٥: ٢٠٤٦: ٢٠٤٧: ٢٠٤٨: ٢٠٤٩: ٢٠٥٠: ٢٠٥١: ٢٠٥٢: ٢٠٥٣: ٢٠٥٤: ٢٠٥٥: ٢٠٥٦: ٢٠٥٧: ٢٠٥٨: ٢٠٥٩: ٢٠٦٠: ٢٠٦١: ٢٠٦٢: ٢٠٦٣: ٢٠٦٤: ٢٠٦٥: ٢٠٦٦: ٢٠٦٧: ٢٠٦٨: ٢٠٦٩: ٢٠٧٠: ٢٠٧١: ٢٠٧٢: ٢٠٧٣: ٢٠٧٤: ٢٠٧٥: ٢٠٧٦: ٢٠٧٧: ٢٠٧٨: ٢٠٧٩: ٢٠٨٠: ٢٠٨١: ٢٠٨٢: ٢٠٨٣: ٢٠٨٤: ٢٠٨٥: ٢٠٨٦: ٢٠٨٧: ٢٠٨٨: ٢٠٨٩: ٢٠٩٠: ٢٠٩١: ٢٠٩٢: ٢٠٩٣: ٢٠٩٤: ٢٠٩٥: ٢٠٩٦: ٢٠٩٧: ٢٠٩٨: ٢٠٩٩: ٢١٠٠: ٢١٠١: ٢١٠٢: ٢١٠٣: ٢١٠٤: ٢١٠٥: ٢١٠٦: ٢١٠٧: ٢١٠٨: ٢١٠٩: ٢١١٠: ٢١١١: ٢١١٢: ٢١١٣: ٢١١٤: ٢١١٥: ٢١١٦: ٢١١٧: ٢١١٨: ٢١١٩: ٢١٢٠: ٢١٢١: ٢١٢٢: ٢١٢٣: ٢١٢٤: ٢١٢٥: ٢١٢٦: ٢١٢٧: ٢١٢٨: ٢١٢٩: ٢١٣٠: ٢١٣١: ٢١٣٢: ٢١٣٣: ٢١٣٤: ٢١٣٥: ٢١٣٦: ٢١٣٧: ٢١٣٨: ٢١٣٩: ٢١٤٠: ٢١٤١: ٢١٤٢: ٢١٤٣: ٢١٤٤: ٢١٤٥: ٢١٤٦: ٢١٤٧: ٢١٤٨: ٢١٤٩: ٢١٥٠: ٢١٥١: ٢١٥٢: ٢١٥٣: ٢١٥٤: ٢١٥٥: ٢١٥٦: ٢١٥٧: ٢١٥٨: ٢١٥٩: ٢١٦٠: ٢١٦١: ٢١٦٢: ٢١٦٣: ٢١٦٤: ٢١٦٥: ٢١٦٦: ٢١٦٧: ٢١٦٨: ٢١٦٩: ٢١٧٠: ٢١٧١: ٢١٧٢: ٢١٧٣: ٢١٧٤: ٢١٧٥: ٢١٧٦: ٢١٧٧: ٢١٧٨: ٢١٧٩: ٢١٨٠: ٢١٨١: ٢١٨٢: ٢١٨٣: ٢١٨٤: ٢١٨٥: ٢١٨٦: ٢١٨٧: ٢١٨٨: ٢١٨٩: ٢١٩٠: ٢١٩١: ٢١٩٢: ٢١٩٣: ٢١٩٤: ٢١٩٥: ٢١٩٦: ٢١٩٧: ٢١٩٨: ٢١٩٩: ٢٢٠٠: ٢٢٠١: ٢٢٠٢: ٢٢٠٣: ٢٢٠٤: ٢٢٠٥: ٢٢٠٦: ٢٢٠٧: ٢٢٠٨: ٢٢٠٩: ٢٢١٠: ٢٢١١: ٢٢١٢: ٢٢١٣: ٢٢١٤: ٢٢١٥: ٢٢١٦: ٢٢١٧: ٢٢١٨: ٢٢١٩: ٢٢٢٠: ٢٢٢١: ٢٢٢٢: ٢٢٢٣: ٢٢٢٤: ٢٢٢٥: ٢٢٢٦: ٢٢٢٧: ٢٢٢٨: ٢٢٢٩: ٢٢٣٠: ٢٢٣١: ٢٢٣٢: ٢٢٣٣: ٢٢٣٤: ٢٢٣٥: ٢٢٣٦: ٢٢٣٧: ٢٢٣٨: ٢٢٣٩: ٢٢٤٠: ٢٢٤١: ٢٢٤٢: ٢٢٤٣: ٢٢٤٤: ٢٢٤٥: ٢٢٤٦: ٢٢٤٧: ٢٢٤٨: ٢٢٤٩: ٢٢٥٠: ٢٢٥١: ٢٢٥٢: ٢٢٥٣: ٢٢٥٤: ٢٢٥٥: ٢٢٥٦: ٢٢٥٧: ٢٢٥٨: ٢٢٥٩: ٢٢٦٠: ٢٢٦١: ٢٢٦٢: ٢٢٦٣: ٢٢٦٤: ٢٢٦٥: ٢٢٦٦: ٢٢٦٧: ٢٢٦٨: ٢٢٦٩: ٢٢٧٠: ٢٢٧١: ٢٢٧٢: ٢٢٧٣: ٢٢٧٤: ٢٢٧٥: ٢٢٧٦: ٢٢٧٧: ٢٢٧٨: ٢٢٧٩: ٢٢٨٠: ٢٢٨١: ٢٢٨٢: ٢٢٨٣: ٢٢٨٤: ٢٢٨٥: ٢٢٨٦: ٢٢٨٧: ٢٢٨٨: ٢٢٨٩: ٢٢٩٠: ٢٢٩١: ٢٢٩٢: ٢٢٩٣: ٢٢٩٤: ٢٢٩٥: ٢٢٩٦: ٢٢٩٧: ٢٢٩٨: ٢٢٩٩: ٢٣٠٠: ٢٣٠١: ٢٣٠٢: ٢٣٠٣: ٢٣٠٤: ٢٣٠٥: ٢٣٠٦: ٢٣٠٧: ٢٣٠٨: ٢٣٠٩: ٢٣١٠: ٢٣١١: ٢٣١٢: ٢٣١٣: ٢٣١٤: ٢٣١٥: ٢٣١٦: ٢٣١٧: ٢٣١٨: ٢٣١٩: ٢٣٢٠: ٢٣٢١: ٢٣٢٢: ٢٣٢٣: ٢٣٢٤: ٢٣٢٥: ٢٣٢٦: ٢٣٢٧: ٢٣٢٨: ٢٣٢٩: ٢٣٣٠: ٢٣٣١: ٢٣٣٢: ٢٣٣٣: ٢٣٣٤: ٢٣٣٥: ٢٣٣٦: ٢٣٣٧: ٢٣٣٨: ٢٣٣٩: ٢٣٤٠: ٢٣٤١: ٢٣٤٢: ٢٣٤٣: ٢٣٤٤: ٢٣٤٥: ٢٣٤٦: ٢٣٤٧: ٢٣٤٨: ٢٣٤٩: ٢٣٥٠: ٢٣٥١: ٢٣٥٢: ٢٣٥٣: ٢٣٥٤: ٢٣٥٥: ٢٣٥٦: ٢٣٥٧: ٢٣٥٨: ٢٣٥٩: ٢٣٦٠: ٢٣٦١: ٢٣٦٢: ٢٣٦٣: ٢٣٦٤: ٢٣٦٥: ٢٣٦٦: ٢٣٦٧: ٢٣٦٨: ٢٣٦٩: ٢٣٧٠: ٢٣٧١: ٢٣٧٢: ٢٣٧٣: ٢٣٧٤: ٢٣٧٥: ٢٣٧٦: ٢٣٧٧: ٢٣٧٨: ٢٣٧٩: ٢٣٨٠: ٢٣٨١: ٢٣٨٢: ٢٣٨٣: ٢٣٨٤: ٢٣٨٥: ٢٣٨٦: ٢٣٨٧: ٢٣٨٨: ٢٣٨٩: ٢٣٩٠: ٢٣٩١: ٢٣٩٢: ٢٣٩٣: ٢٣٩٤: ٢٣٩٥: ٢٣٩٦: ٢٣٩٧: ٢٣٩٨: ٢٣٩٩: ٢٤٠٠: ٢٤٠١: ٢٤٠٢: ٢٤٠٣: ٢٤٠٤: ٢٤٠٥: ٢٤٠٦: ٢٤٠٧: ٢٤٠٨: ٢٤٠٩: ٢٤١٠: ٢٤١١: ٢٤١٢: ٢٤١٣: ٢٤١٤: ٢٤١٥: ٢٤١٦: ٢٤١٧: ٢٤١٨: ٢٤١٩: ٢٤٢٠: ٢٤٢١: ٢٤٢٢: ٢٤٢٣: ٢٤٢٤: ٢٤٢٥: ٢٤٢٦: ٢٤٢٧: ٢٤٢٨: ٢٤٢٩: ٢٤٣٠: ٢٤٣١: ٢٤٣٢: ٢٤٣٣: ٢٤٣٤: ٢٤٣٥: ٢٤٣٦: ٢٤٣٧: ٢٤٣٨: ٢٤٣٩: ٢٤٤٠: ٢٤٤١: ٢٤٤٢: ٢٤٤٣: ٢٤٤٤: ٢٤٤٥: ٢٤٤٦: ٢٤٤٧: ٢٤٤٨: ٢٤٤٩: ٢٤٥٠: ٢٤٥١: ٢٤٥٢: ٢٤٥٣: ٢٤٥٤: ٢٤٥٥: ٢٤٥٦: ٢٤٥٧: ٢٤٥٨: ٢٤٥٩: ٢٤٦٠: ٢٤٦١: ٢٤٦٢: ٢٤٦٣: ٢٤٦٤: ٢٤٦٥: ٢٤٦٦: ٢٤٦٧: ٢٤٦٨: ٢٤٦٩: ٢٤٧٠: ٢٤٧١: ٢٤٧٢: ٢٤٧٣: ٢٤٧٤: ٢٤٧٥: ٢٤٧٦: ٢٤٧٧: ٢٤٧٨: ٢٤٧٩: ٢٤٨٠: ٢٤٨١: ٢٤٨٢: ٢٤٨٣: ٢٤٨٤: ٢٤٨٥: ٢٤٨٦: ٢٤٨٧: ٢٤٨٨: ٢٤٨٩: ٢٤٩٠: ٢٤٩١: ٢٤٩٢: ٢٤٩٣: ٢٤٩٤: ٢٤٩٥: ٢٤٩٦: ٢٤٩٧: ٢٤٩٨: ٢٤٩٩: ٢٥٠٠: ٢٥٠١: ٢٥٠٢: ٢٥٠٣: ٢٥٠٤: ٢٥٠٥: ٢٥٠٦: ٢٥٠٧: ٢٥٠٨: ٢٥٠٩: ٢٥١٠: ٢٥١١: ٢٥١٢: ٢٥١٣: ٢٥١٤: ٢٥١٥: ٢٥١٦: ٢٥١٧: ٢٥١٨: ٢٥١٩: ٢٥٢٠: ٢٥٢١: ٢٥٢٢: ٢٥٢٣: ٢٥٢٤: ٢٥٢٥: ٢٥٢٦: ٢٥٢٧: ٢٥٢٨: ٢٥٢٩: ٢٥٣٠: ٢٥٣١: ٢٥٣٢: ٢٥٣٣: ٢٥٣٤: ٢٥٣٥: ٢٥٣٦: ٢٥٣٧: ٢٥٣٨: ٢٥٣٩: ٢٥٤٠: ٢٥٤١: ٢٥٤٢: ٢٥٤٣: ٢٥٤٤: ٢٥٤٥: ٢٥٤٦: ٢٥٤٧: ٢٥٤٨: ٢٥٤٩: ٢٥٥٠: ٢٥٥١: ٢٥٥٢: ٢٥٥٣: ٢٥٥٤: ٢٥٥٥: ٢٥٥٦: ٢٥٥٧: ٢٥٥٨: ٢٥٥٩: ٢٥٦٠: ٢٥٦١: ٢٥٦٢: ٢٥٦٣: ٢٥٦٤: ٢٥٦٥: ٢٥٦٦: ٢٥٦٧: ٢٥٦٨: ٢٥٦٩: ٢٥٧٠: ٢٥٧١: ٢٥٧٢: ٢٥٧٣: ٢٥٧٤: ٢٥٧٥: ٢٥٧٦: ٢٥٧٧: ٢٥٧٨: ٢٥٧٩: ٢٥٨٠: ٢٥٨١: ٢٥٨٢: ٢٥٨٣: ٢٥٨٤: ٢٥٨٥: ٢٥٨٦: ٢٥٨٧: ٢٥٨٨: ٢٥٨٩: ٢٥٩٠: ٢٥٩١: ٢٥٩٢: ٢٥٩٣: ٢٥٩٤: ٢٥٩٥: ٢٥٩٦: ٢٥٩٧: ٢٥٩٨: ٢٥٩٩: ٢٦٠٠: ٢٦٠١: ٢٦٠٢: ٢٦٠٣: ٢٦٠٤: ٢٦٠٥: ٢٦٠٦: ٢٦٠٧: ٢٦٠٨: ٢٦٠٩: ٢٦١٠: ٢٦١١: ٢٦١٢: ٢٦١٣: ٢٦١٤: ٢٦١٥: ٢٦١٦: ٢٦١٧: ٢٦١٨: ٢٦١٩: ٢٦٢٠: ٢٦٢١: ٢٦٢٢: ٢٦٢٣: ٢٦٢٤: ٢٦٢٥: ٢٦٢٦: ٢٦٢٧: ٢٦٢٨: ٢٦٢٩: ٢٦٣٠: ٢٦٣١: ٢٦٣٢: ٢٦٣٣: ٢٦٣٤: ٢٦٣٥: ٢٦٣٦: ٢٦٣٧: ٢٦٣٨: ٢٦٣٩: ٢٦٤٠: ٢٦٤١: ٢٦٤٢: ٢٦٤٣: ٢٦٤٤: ٢٦٤٥: ٢٦٤٦: ٢٦٤٧: ٢٦٤٨: ٢٦٤٩: ٢٦٥٠: ٢٦٥١: ٢٦٥٢: ٢٦٥٣: ٢٦٥٤: ٢٦٥٥: ٢٦٥٦: ٢٦٥٧: ٢٦٥٨: ٢٦٥٩: ٢٦٦٠: ٢٦٦١: ٢٦٦٢: ٢٦٦٣: ٢٦٦٤: ٢٦٦٥: ٢٦٦٦: ٢٦٦٧: ٢٦٦٨: ٢٦٦٩: ٢٦٧٠: ٢٦٧١: ٢٦٧٢: ٢٦٧٣: ٢٦٧٤: ٢٦٧٥: ٢٦٧٦: ٢٦٧٧: ٢٦٧٨: ٢٦٧٩: ٢٦٨٠: ٢٦٨١: ٢٦٨٢: ٢٦٨٣: ٢٦٨٤: ٢٦٨٥: ٢٦٨٦: ٢٦٨٧: ٢٦٨٨: ٢٦٨٩: ٢٦٩٠: ٢٦٩١: ٢٦٩٢: ٢٦٩٣: ٢٦٩٤: ٢٦٩٥: ٢٦٩٦: ٢٦٩٧: ٢٦٩٨: ٢٦٩٩: ٢٧٠٠: ٢٧٠١: ٢٧٠٢: ٢٧٠٣: ٢٧٠٤: ٢٧٠٥: ٢٧٠٦: ٢٧٠٧: ٢٧٠٨: ٢٧٠٩: ٢٧١٠: ٢٧١١: ٢٧١٢: ٢٧١٣: ٢٧١٤: ٢٧١٥: ٢٧١٦: ٢٧١٧: ٢٧١٨: ٢٧١٩: ٢٧٢٠: ٢٧٢١: ٢٧٢٢: ٢٧٢٣: ٢٧٢٤: ٢٧٢٥: ٢٧٢٦: ٢٧٢٧: ٢٧٢٨: ٢٧٢٩: ٢٧٣٠: ٢٧٣١: ٢٧٣٢: ٢٧٣٣: ٢٧٣٤: ٢٧٣٥: ٢٧٣٦: ٢٧٣٧: ٢٧٣٨: ٢٧٣٩: ٢٧٤٠: ٢٧٤١: ٢٧٤٢: ٢٧٤٣: ٢٧٤٤: ٢٧٤٥: ٢٧٤٦: ٢٧٤٧: ٢٧٤٨: ٢٧٤٩: ٢٧٥٠: ٢٧٥١: ٢٧٥٢: ٢٧٥٣: ٢٧٥٤: ٢٧٥٥: ٢٧٥٦: ٢٧٥٧: ٢٧٥٨: ٢٧٥٩: ٢٧٦٠: ٢٧٦١: ٢٧٦٢: ٢٧٦٣: ٢٧٦٤: ٢٧٦٥: ٢٧٦٦: ٢٧٦٧: ٢٧٦٨: ٢٧٦٩: ٢٧٧٠: ٢٧٧١: ٢٧٧٢: ٢٧٧٣: ٢٧٧٤: ٢٧٧٥: ٢٧٧٦: ٢٧٧٧: ٢٧٧٨: ٢٧٧٩: ٢٧٨٠: ٢٧٨١: ٢٧٨٢: ٢٧٨٣: ٢٧٨٤: ٢٧٨٥: ٢٧٨٦: ٢٧٨٧: ٢٧٨٨: ٢٧٨٩: ٢٧٩٠: ٢٧٩١: ٢٧٩٢: ٢٧٩٣: ٢٧٩٤: ٢٧٩٥: ٢٧٩٦: ٢٧٩٧: ٢٧٩٨: ٢٧٩٩: ٢٨٠٠: ٢٨٠١: ٢٨٠٢: ٢٨٠٣: ٢٨٠٤: ٢٨٠٥: ٢٨٠٦: ٢٨٠٧: ٢٨٠٨: ٢٨٠٩: ٢٨١٠: ٢٨١١: ٢٨١٢: ٢٨١٣: ٢٨١٤: ٢٨١٥: ٢٨١٦: ٢٨١٧: ٢٨١٨: ٢٨١٩: ٢٨٢٠: ٢٨٢١: ٢٨٢٢: ٢٨٢٣: ٢٨٢٤: ٢٨٢٥: ٢٨٢٦: ٢٨٢٧: ٢٨٢٨: ٢٨٢٩: ٢٨٣٠: ٢٨٣١: ٢٨٣٢: ٢٨٣٣: ٢٨٣٤: ٢٨٣٥: ٢٨٣٦: ٢٨٣٧: ٢٨٣٨: ٢٨٣٩: ٢٨٤٠: ٢٨٤١: ٢٨٤٢: ٢٨٤٣: ٢٨٤٤: ٢٨٤٥: ٢٨٤٦: ٢٨٤٧: ٢٨٤٨: ٢٨٤٩: ٢٨٥٠: ٢٨٥١: ٢٨٥٢: ٢٨٥٣: ٢٨٥٤: ٢٨٥٥: ٢٨٥٦: ٢٨٥٧: ٢٨٥٨: ٢٨٥٩: ٢٨٦٠: ٢٨٦١: ٢٨٦٢: ٢٨٦٣: ٢٨٦٤: ٢٨٦٥: ٢٨٦٦: ٢٨٦٧: ٢٨٦٨: ٢٨٦٩: ٢٨٧٠: ٢٨٧١: ٢٨٧٢: ٢٨٧٣: ٢٨٧٤: ٢٨٧٥: ٢٨٧٦: ٢٨٧٧: ٢٨٧٨: ٢٨٧٩: ٢٨٨٠: ٢٨٨١: ٢٨٨٢: ٢٨٨٣: ٢٨٨٤: ٢٨٨٥: ٢٨٨٦: ٢٨٨٧: ٢٨٨٨: ٢٨٨٩: ٢٨٩٠: ٢٨٩١: ٢٨٩٢: ٢٨٩٣: ٢٨٩٤: ٢٨٩٥: ٢٨٩٦: ٢٨٩٧: ٢٨٩٨: ٢٨٩٩: ٢٩٠٠: ٢٩٠١: ٢٩٠٢: ٢٩٠٣: ٢٩٠٤: ٢٩٠٥: ٢٩٠٦: ٢٩٠٧: ٢٩٠٨: ٢٩٠٩: ٢٩١٠: ٢٩١١: ٢٩١٢: ٢٩١٣: ٢٩١٤: ٢٩١٥: ٢٩١٦: ٢٩١٧: ٢٩١٨: ٢٩١٩: ٢٩٢٠: ٢٩٢١: ٢٩٢٢: ٢٩٢٣: ٢٩٢٤: ٢٩٢٥: ٢٩٢٦: ٢٩٢٧: ٢٩٢٨: ٢٩٢٩: ٢٩٣٠: ٢٩٣١: ٢٩٣٢: ٢٩٣٣: ٢٩٣٤: ٢٩٣٥: ٢٩٣٦: ٢٩٣٧: ٢٩٣٨: ٢٩٣٩: ٢٩٤٠: ٢٩٤١: ٢٩٤٢: ٢٩٤٣: ٢٩٤٤: ٢٩٤٥: ٢٩٤٦: ٢٩٤٧: ٢٩٤٨: ٢٩٤٩: ٢٩٥٠: ٢٩٥١: ٢٩٥٢: ٢٩٥٣: ٢٩٥٤: ٢٩٥٥: ٢٩٥٦: ٢٩٥٧: ٢٩٥٨: ٢٩٥٩: ٢٩٦٠: ٢٩٦١: ٢٩٦٢: ٢٩٦٣: ٢٩٦٤: ٢٩٦٥: ٢٩٦٦: ٢٩٦٧: ٢٩٦٨: ٢٩٦٩: ٢٩٧٠: ٢٩٧١: ٢٩٧٢: ٢٩٧٣: ٢٩٧٤: ٢٩٧٥: ٢٩٧٦: ٢٩٧٧: ٢٩٧٨: ٢٩٧٩: ٢٩٨٠: ٢٩٨١: ٢٩٨٢: ٢٩٨٣: ٢٩٨٤: ٢٩٨٥: ٢٩٨٦: ٢٩٨٧: ٢٩٨٨: ٢٩٨٩: ٢٩٩٠: ٢٩٩١: ٢٩٩٢: ٢٩٩٣: ٢٩٩٤: ٢٩٩٥: ٢٩٩٦: ٢٩٩٧: ٢٩٩٨: ٢٩٩٩: ٣٠٠٠: ٣٠٠١: ٣٠٠٢: ٣٠٠٣: ٣٠٠٤: ٣٠٠٥: ٣٠٠٦: ٣٠٠٧: ٣٠٠٨: ٣٠٠٩: ٣٠١٠: ٣٠١١: ٣٠١٢: ٣٠١٣: ٣٠١٤: ٣٠١٥: ٣٠١٦: ٣٠١٧: ٣٠١٨: ٣٠١٩: ٣٠٢٠: ٣٠٢١: ٣٠٢٢: ٣٠٢٣: ٣٠٢٤: ٣٠٢٥: ٣٠٢٦: ٣٠٢٧: ٣٠٢٨: ٣٠٢٩: ٣٠٣٠: ٣٠٣١: ٣٠٣٢: ٣٠٣٣: ٣٠٣٤: ٣٠٣٥: ٣٠٣

- للغزل والنسيج، وقائمة المؤسسين للمصاهر وأعضاء مجلس الإدارة التي لم يكن فيها مصري واحد. كانت كما يأتي: هـ. ليندمان (رئيساً)، أ. ديورج، هـ. هوفمان، إ. رولو، م. سلفاجو، ل. شيلدر، أ. سواريس، لو. ليندمان، وف. بيشك، أ. بازيان صفحة ٨٣.
- (٣١٧) حسن رياض صفحة ١٨٥.
- (٣٠٨) بير موسى صفحة ٤٦-٤٨، بير حاليه Pierre Jaloe صفحة ٨٩-٩٢.
- (٣٠٩) كامل ملاش صفحة ١٧١.
- (٣١٠) في تقدير جميل غالب أن أصحاب رؤوس الأموال الأجانب المقيمين في الخارج كانوا يمتلكون نحو ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩١٤ والباقي كان لأجانب يقيمون في مصر، وفي تقريه القائدة السوية بسـ ٤٪ يرى أن مصر كان عليها أن تلغف فوائد رؤوس الأموال الأجنبية بين ٢٠٠.٠٠٠ جنيه و ٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري سنوياً، صفحة ٣١٢.
- (٣١١) حسن رياض صفحة ١٨٦.
- (٣١٢) حمزة علوي الأرمالية الجديدة، العصور الحديثة، أغسطس-سبتمبر ١٩٦٤.
- (٣١٣) لأى السنوات السابعة كانت قليلة الأرباح.
- (٣١٤) من الواضح أن جزءاً على الأقل من هذه الـ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه كان مصفوه إعادة استثمار الأرباح في الأسواق المصرية.
- (٣١٥) مصللاً عن ذلك كانت المنافسة الأجنبية أشد خطراً فقد شنت في مجال كانت المقاومة عنيفة فيه لسوء نوع المنتجات المصرية والمبالغة في أسعار التكلفة، السيد حسن صفحة ١٧٥.
- (٣١٦) العمال الفنيون في القاهرة وفي المدن الكبرى... يرون العملاء الأجانب ينصرفون شيئاً فشيئاً إلى التحف المستوردة من أوروبا. أ. ميثان صفحة ٢٤٧.
- (٣١٧) كرومر- التقرير السنوي لسنة ١٩٠٥.
- (٣١٨) ركنى بدوي- تشرح العمل في مصر، صفحة ١٩- بلغ مجموع العمال في عهد محمد علي ١٦٥.٠٠٠ عامل، وفي سنة ١٩٠٧ عندما كان مجموع السكان أربعة أضعاف ما كان عليه، لم يكن هالك من العمال سوى ٣٨٠.٠٠٠ عاملي- شارل عيسى مصر في نصف قرن- صفحة ٣٧.
- (٣١٩) السيد حسن صفحة ٥٤.
- (٣٢٠) كرومر إلى Sir H. Bergne في ٢ مايو ١٩٠١، أوراق كرومر مراسلات وزارة الخارجية السرية ٨٠٦٣٣، صفحة ٣٢١-٣٢٢.
- (٣٢١) كرومر- التقرير السنوي لسنة ١٨٩١.
- (٣٢٢) كرومر- التقرير السنوي لسنة ١٩٠١.
- (٣٢٣) عبد الرحمن الرافعي- مصر والسودان صفحة ١٨٣- تشرح كرومر لسير هـ. ربحه والمستحقة إلى القول انى اكافح من أجل مصالح رجال مشيترو
- (٣٢٤) كان لمصنع العزل بالاسكندرية ٣٠.٠٠٠ مشط و ٤٠٠ بول آل، وما عدا مصنع العزل هذا كان هالك في مصر ٦٣٠٠ بول بدوي لأشخاص من أهل البلاد كانوا يستوردون حبوب العزل من الخارج- سيد مرعي. أعمال المؤتمر الوطني المصري صفحة ٢٣٢-٢٣٣.
- (٣٢٥) Gorst to Malet حورست إلى مالت (خصوصي) في ١٩ مارس ١٩٠٩ مراسلات وزارة الخارجية السرية ٤٣٧١، ٦٦١
- (٣٢٦) وردت في مؤلف روجيه لابلان Roger Lambelin صفحة ٨٠.
- (٣٢٧) أ. ج ليبي I.G. Levy الصناعية ومستقل مصر الاقتصادية- مصر المعاصرة ١٩٢٧ وصحات ٣٥٧-٣٨٧ صفحة ٣٦٤.
- (٣٢٨) تقرير اللجنة الخاصة للتجارة والصناعة، القاهرة ١٩١٧ صفحة ٥٢-٥٣.
- (٣٢٩) كتاب السنة لشركات المساهمة في مصر: على الحريش صفحة ٣٧١، ٣٦٦، ٣٧٢.
- (٣٣٠) أسس محمد علي ٤٤ معزلاً، على الحريش صفحة ٣٦٤.
- (٣٣١) سيد مرعي- الصناعة في مصر. أعمال المؤتمر الوطني المصري ١٩١٠ (صححات ٢٢٦-٢٣٦) صفحة ٢٢٩.
- (٣٣٢) Boulain في مواصلة القومية العربية، صفحة ٢١ تشهدى عطية صفحة ٥-٦، حويلت آدم صفحة ١٢٣- جمال أحمد صفحة ٢١-٢٢، عبد الرحمن الرافعي- مصر والسودان صفحة ١٨٣-١٨٤.
- (٣٣٣) شارل عيسى-مصر في نصف قرن-صفحة ٣٧- ميثان صفحة ٢٤٥.
- (٣٣٤) ر. موبه-معرض الضعاعات المصرية (في مصر المعاصرة سنة ١٩١٦) (٤٢٣-٤٢٤) صفحة ٤٤٠-٤٤١
- (٣٣٥) كا تقدم يابه صفحة ٤٣٩.
- (٣٣٦) ماغننا علاج القطر.
- (٣٣٧) ر. موبه صفحة ٤٣٧.
- (٣٣٨) ر. موبه صفحة ٤٤٠ يكس القطن كساً مائياً في العلاج ثم ينضح إلى الاسكندرية حيث يكس كساً مائياً قبل تصديره إلى الخارج.
- (٣٣٩) كرومر- التقرير السنوي لسنة ١٩٠٣.
- (٣٤٠) شارل عيسى- مصر في نصف قرن صفحة ٣٨، ماكس إيسلمان Max Ismailoun الوضع العنق في مصر (في مصر المعاصرة سنة ١٩١٢)
- (١٦١-٢١٤) صفحة ١٧٣.
- (٣٤١) إن احتلال الثوار هذا انعكس على ذلك الجزء من تجارة الصادرات المخصص للمحاصيل الزراعية أى على ٩٧,٥٪ من قيمة الصادرات لسنة ١٩٠٧- أ. سانت كنديل E. Sainte Claire Deville الزراعة المصرية- أعمال المؤتمر الوطني المصري صفحة ٢١٧.
- (٣٤٢) يعود أصل القطر إلى ربح الحرب الأهلية الأمريكية، فصادرات هذه المادة التي لم تبلغ في سنة ١٨٦١ سوى ٤٣٠.٠٠٠ جنيه مصري من حمة ٣٧٤.٠٠٠ جنيه مصري، أى ٣٨٪ من مجموع الصادرات بلغت قيمتها في سنة ١٨٩٤ ١٠.٠٧٦.٠٠٠ جنيه (قطر شعر ووزر) من حمة ١٦٤٥٥.٠٠٠ جنيه أى ٩٤٪ من مجموع صادرات مصر. ب فرومون P. Fromont صفحة ٦٥- ركنى عبد المال صفحة ١٠٦.

(٣٤٣) أ. ج. لغى التجارة الخارجية في مصر لسنة ١٩١٣ (مصر المعاصرة ١٩١٤) (صفحات ٤١٣-٤١٧) صفحة ٤١٣.

(٣٤٤) و٤٤٪ بين سنة ١٨٩٩ و١٩٠٩-١٩٠٩. سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٩.

(٣٤٥) بلغت حصة قيمة موسم القطن (قطن شعر وبزير) ٣٠ ٢٣٩ ٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٦ و٤١٠ ٠٠٠ جنيه فقط في سنة ١٩٠٩ سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٢.

(٣٤٦) اقتبسنا أرقام هذه الفترة من دليل الإحصاء وكشف محصول القطن الشهيرة- شارل عيسى- مصر في نصف قرن صفحة ٣٤-٣٥. أ. كرويتشل E. Crouchley الفنية الاقتصادية صفحة ١٦، ت. روثشتاين T. Rothstein صفحة ٢٥- سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٢، أشيل ميغيل: الكاكية القطنية في سنة ١٩٠٩ مصر المعاصرة سنة ١٩١٠ صفحة ٢٢٧-٢٥٨- راشد البرلوي صفحة ١٤٠.

(٣٤٧) المصدر: الكشف الشهيرة عن حالة محصول القطن المصري ودلائل تقدمه، التقارير السنوية من كبريس، هورست وكنتشر، سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٢-٢٧٤ ج. شاتس J. Schatz. أ. شام زراعية سنة ١٩١٤ في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٥ صفحة ٢٦١.

(٣٤٨) كانت المحاصيل الزراعية تقدر بـ ٩٧,٥٪ من الصادرات المصرية، السيد حسن صفحة ٥٤.

(٣٤٩) نشرة السلك الأعلى المصري الاقتصادية الجزء السادس ١٩٥٣، جيل غالب صفحة ١٠٣.

(٣٥٠) يجب أن لا ننسى وإحالة هذه أنه إذا كان القطن المصري لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من الانتاج العالمي فقد قلده من ١٩١٢ نحو ٧٥٪ من الانتاج العالمي من الأقطان طويلة القيلة وذات الممانعة، غير أن أبحاث ج. بريسان G. Bresciani علاقات القطن المصري ومحصوله وسعره في مصر المعاصرة ١٩٠٣-١٩٢٨ صفحات ٢٤٢-٣٠٠. ف. ن. جابلي F. N. Gabaly سوق القطن المصري الدولية-(رسالة حقوق) باريس ١٩٥٦ صفحة ٤١٠- وسامر السلاوي- العلاقة المشتركة بين الزراعة والصناعة والسياسة الاقتصادية (رسالة حقوق) باريس ١٩٦٤، صفحات ١٣١، ١٦٥- ١٧٠، كل هذه تدل بوضوح على أن الحالة شبه الاحتكارية للقطن المصري فلما كانت تؤثر في سعره الذي كانت ثقلاته تحددها تقلبات سعر القطن الأمريكي.

(٣٥١) بين سنة ١٩٠٢ و١٩٠٧ إزادات قيمة القطن بسرعة فاقت سرعة إزدياد حجم محصوله أي أن قيمته زادت ٥٧٪ في الوقت الذي زاد حجم المحصول ٧٪ وعلى الرغم من نقص علة اللذان من القطن نحو ٤٤٪ بين سنة ١٨٩٥ و١٩٠٩ فإن حيلة إيجاد الغذاء من القطن زاد من ١١,٢٥٢٪ جنياً ٢٠ حنباً ٣٥٢ مليماً في سنة ١٩٠٦، أي زيادة قدرها ٧٠٪ سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٦.

(٣٥٢) سانت كلير ديفيل صفحة ٢٨٠.

(٣٥٣) كنتشر- التقرير السنوي لسنة ١٩١٢ فإن مستوى الرخاء الذي تستع به البلاد في الوقت الحاضر يعود إلى أسعار القطن السائدة في السنوات الأخيرة.

(٣٥٤) ٨٦٪ من حصة إيرادات وأرباح العلة الزراعية كان مصدرها بيع القطن أ. ميونست E. Minost - مصر المعاصرة - ١٩٢٠ صفحة ٥٧٧

(٣٥٥) بير موسى صفحة ٢٤ يقول عندما تنح الأسعار إلى التزول يرى الفلاح قيمة ما يبيعها تقل بسرعة تفوق سرعة نزول قيمة ما يشتريه.

(٣٥٦) أنظر الاستنتاج المزعج في تقرير كنتشر لسنة ١٩١٤- مطبوعات وزارة الخارجية السرية فإن مقدرات البلاد الاقتصادية تتوقف على سعر القطن، وفي الواقع أنه هذا الاعتماد الجزئي، اعتماد قوة الشراء في مصر، التي تستعمل في صادراتها، على تقلبات أسعار محصول واحد، هو الذي يجعل البلاد بوجه خاص سريعة التأثر بتقلبات التوسع والركود.

(٣٥٧) السيد حسن صفحة ٩٧.

(٣٥٨) حسب تقارير سير فينست كوربيت Sir Vincent Corbett في سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٥، زادت أسعار القطن وأسعار المحاصيل الزراعية الأخرى بالنسبة الآتية: القطن ٥٧٪، القمح ٢٨٪، العنيس ٦٠٪، لحم العنيس ٨٤٪، اللحم الخري ٤١٪، البيض ١١٦٪، الزنات ٦٠٪.

(٣٥٩) إلى الدراسات التي رصنا إليها فيما يخص بالتقلبات القطنية هي:

حاك لومبوزو Jacques Lombrose: القطن وتأثيره على الرخاء في مصر، (مصر المعاصرة سنة ١٩٠٩ صفحة ٢٥٧) ل. جوليان L. Julien ل. أسعار قطنية سنة ١٩١٣ (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٢٢٣-٢٢٦)، ل. بولييه L. Polier ل. أسعار القطن والأحبار (مصر المعاصرة ١٩١٤ صفحة ٢٩٧-٣٤٤) أشيل ميغيل زراعية الدخل في مصر (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٣٤٤-٣٧٦)، عبد السلام ذهني- القطن المصري (رسالة حقوق قبل فرنسا سنة ١٩٢٧) صفحة ١٧٩، حشمت أبو ستيت- سياسة مصر القطنية (رسالة حقوق) باريس ١٩٢٣ صفحة ٢٢١. ج. بريسان G. Bresciani ك تقدم بيانه، ف. ن. جيل كما تقدم بيانه.

(٣٦٠) المصدر: تقرير ل. ج. رومان L. G. Roussin مستشار نظارة المالية في جورست: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٧ والتقارير السنوية للسنوات ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣. إن قيمة صادرات القطن عن قيمة قطن الشعر ولا تشمل بررة القطن للمصدرة وقد زادت قيمة صادرات بررة القطن من ١٣٩ ٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٨٨٥ إلى ١ ٩٦٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٢ ١٦٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٠ وإلى ٤ ٨٧ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢، وبسبب الصادرات من القطن والشعر والبررة معاً على مجموع صادرات البضائع زادت من ٨٠٪ إلى ٨٧٪ في سنة ١٩٠٠ وإلى ٩٠٪ في سنة ١٩١٠ ثم إلى ٩١٪ في سنة ١٩١٢- أشيل ميغيل صفحة ٣٦٨.

(٣٦١) المصدر: التقارير السنوية من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١٣، مونييه R. Maunier أبناء مصر المالية (في مصر المعاصرة لسنة ١٩١٣ صفحة ٢٦٠) ركي عبد الفضال صفحة ١٠٦.

(٣٦٢) المصدر: سانت كلير ديفيل صفحة ٢٧٢، ٢٧٦. بين سنة ١٨٩٨ و١٩٠٩ زادت نفقات الزراعة والضريبة العقارية حنباً واحد ٥٠٠ مليم للقدان بسبب زيادة أجور العمال ومصروف السداد وبكافحة الدولة.

(٣٦٣) المصدر: جورست- التقارير السنوية لسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠.

(٣٦٤) المصدر: جورست التقارير السنوية لسنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠، ودليل الإحصاء لسنة ١٩١٢ صفحة ٤٤٦.

(٣٦٥) التقرير السنوي لسنة ١٩١٢ صفحة ٧٢.

(٣٦٦) أورد هذا التصريح من أرنو C. Arnaud صناعة السكر في مصر- (مصر المعاصرة سنة ١٩١٠ صفحة ٢٠٨).

(٣٦٧) كانت الصادرات المصرية من البضائع والسلع تبلغ ١٤,٥٪ من حصة قيمة الصادرات في سنة ١٨٣٦ ولم تكن الزادات من المولد المثلثية حينذاك إلا

- ٣٪ من جملة الواردات وفي سنة ١٩١٣ ارتفعت السنين فأصبحت الأولى ٤,٥٪ من جملة قيمة الصادرات والثانية ٢٣,٧٪ من جملة الواردات.
(٣٦٨) المصدر: للسنوات ١٨٧٩-١٨٨٢ راشد الراوي صفحة ١٤٣-١٤٧ لسنة ١٨٩٨ أشيل صيقل صفحة ٣٧٣ لسنة ١٩١٢ التقرير السنوي لسنة ١٩١٢
(٣٦٩) س. أرتو صناعة السكر في مصر، (مصر المعاصرة ١٩١٠- صفحة ٢١٧).
(٣٧٠) س. أرتو صفحة ٢٠٨، أشيل صيقل صفحة ٣٧٣-٣٧٤.
(٣٧١) المصدر: دليل الإحصاء لسنة ١٩١٥.
(٣٧٢) المصدر: التقرير السنوي لسنة ١٩١١ (مصر المعاصرة ١٩١٦ صفحة ٢٦٦) بلغ الاتحاف أدنى مستوى في سنة ١٩٠٧-١٩٠٨ فكان ٥٥٩ ٢٥٣ طناً من قصب السكر المتخفق و ٥٤١ ٢٥ طناً من السكر.
(٣٧٣) المصدر: أشيل صيقل: زراعة الدخان في مصر (مصر المعاصرة سنة ١٩١٤ صفحة ٣٧١).
(٣٧٤) نفس المصدر.
(٣٧٥) نفس المصدر.
(٣٧٦) حورست إلى حراي في ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧ مطبوعات رسائل وزارة الخارجية السرية ٤٤٨ ٣٧١ رقم ٢٠١.
(٣٧٧) المصادر: مصر المعاصرة ١٩١٤ صفحة ٤١٩- أ. مينا، صفحة ٢١٣، إ. توي تانغ صفحة ١٤٨ قيمة البضائع مورعة كما يأتي (المصدر ب. لرمبول).

(متوسط) ١٨٨٩-١٨٩٠			١٩٠٩
حبوب وقول جافة	٤٥٢ ٠٧٥	جنيه مصري	حبية مصري ٤٥٠ ٩٩٣
دقيق	١٠٦ ٥١٤		١ ٩١٥ ٥٦٧
حصر وفاكهة	١٩٦ ٢٨٥		٦٧٩ ١٦٤
قمر وعصم	١١٢ ٥٠٥		٢٧٤ ٥٠٤
أرز	١٤٧ ٠٩٢		٤٤٦ ٦٩٧
المجملة	١ ٠١٤ ٤٧١		٤ ٣٠٩ ٣٨٢

- (٣٧٨) ب. لرمبول صفحة ٢٥٧.
(٣٧٩) كتب أ. ليبي في صحيفة الألويس أحسيان: "Levi, La Bourse Egyptienne" في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ يقول: دخل الزعم من أن القطن سيحتفظ مكانه الهامة التي يستحقها سيأتي يوم نزول فيه تلك العكرة المستقرة في نفوس سكان هذه البلاد عن القطن، وفي وسعنا أن نؤكد أن ذلك اليوم قد يشهد النهضة الاقتصادية في مصر ويكون العلاج حينئذ استقلالها التجاري.
(٣٨٠) أنظر اعتراف كرومر فقد قال: أنه لا شك من سحرية الفدر السياسي أن يصور البطاريك كأنهم العنة الأولى في سبيل إعمار المشاريع التي يعود وضعها في المقام الأول إلى عملهم: التقرير السنوي لسنة ١٩٠٦.
(٣٨١) ليس من المدهش أن يرى أ. السوات التي كانت فيها المولف السياسية أشدعاً حسماً، كانت سنوات الأزمة الاقتصادية من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩١٠.
(٣٨٢) جاك بيك صفحة ٨١.
(٣٨٣) ر. هيلفردنغ رأس المال R. Hilferding, Das Finanzkapital الطبعة الثانية صفحة ٤٣٣-٤٣٤.
(٣٨٤) خطاه في عهس المعموم في ١٣ يونيو ١٩١٠، مطبوعات رسائل وزارة الخارجية السرية ٣٧١، ٨٩٣، ٢١٥٨٠.
(٣٨٥) م دهرجه Le Monde, Nationalisme français et nationalisme européen M. Duverger, القومية الفرنسية والقومية الأوروبية صحيفة لاندود ١٣/٥/١٩٦٥.

المراجع باللغة العربية

- امين عفيفى عبد الله
- علي عبد الرسول
- حافظ عفيفي
- ابراهيم عامر
- احمد امين
- عثمان امين
- قاسم أمين
- شهدى عطية
- راشد البراوى وحزرة عليش
- شوقي ضيف
- عمر الدسوقي
- حسين هيكل
- حسين خلاف
- احمد لطيفة
- احمد لطفى السيد
- فؤاد مرسى
- سلامة موسى
- محمد المويلحي
- يوسف نحاس
- عبد الرحمن الرفاعي
- اسماعيل صدقي
- محمد عمر
- صبحى وحيد
- سعد زغلول
- صلاح الدين زهنى
- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث.
القاهرة، المكتبة الانجليزية المصرية ١٩٥٣.
- البنوك التجارية في مصر، القاهرة ١٩٦١.
- على هامش السياسة، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٣٨
- ثورة مصر القومية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٧
- الارض والفلاح- المسألة الزراعية في مصر،
القاهرة، الدار المصرية، ١٩٥٨.
- حياى، القاهرة، الادب، ١٩٥٠.
- محمد عبده، القاهرة، ١٩٤٤.
- المصريون، القاهرة، ١٨٩٤.
- تطور الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، الدار المصرية ١٩٥٧.
- التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث، القاهرة النهضة، ١٩٤٥.
- الادب العربى المعاصر، القاهرة، دار المعارف ١٩٦١.
- في الادب الحديث، القاهرة، دار الفكر العربى، الجزء ٢، ١٩٦١.
- تراجم مصرية وغربية، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥١.
- التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٦٢.
- تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، ١٩٥٧.
- المنتخبات، القاهرة، المكتبة المصرية، الجزء ٢، ١٩٤٥.
- صفحات مطوية ١٩٤٦، مكتبة الانجلو المصرية.
- النقود والبنوك، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨.
- تربية سلامة موسى، القاهرة، الحائجي، ١٩٥٨.
- حديث عيسى بن هشام، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٧.
- الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مجلة المقتطف ١٩٢٦.
- عصر اسماعيل، القاهرة، النهضة الجزء ١ و ٢، ١٩٣٢.
- الثورة المصرية والاحتلال الانجليزى، النهضة، ١٩٣٧.
- مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال، النهضة ١٩٤٨.
- مذكراتى، القاهرة، ١٩٥٠.
- كتاب حاضرم المصريين وسر تأخرهم، القاهرة، المقتطف، ١٩٠١.
- في أصول المسألة المصرية، القاهرة، المكتبة الانجليزية المصرية، ١٩٥٠.
- في الجمعية التشريعية (في حياته النبائية)، القاهرة، المكتبة الحديثة.
- مصر بين الاحتلال والثورة، القاهرة، الشرق الاسلامى، ١٩٣٩.

OFFICIAL DOCUMENTS AND CONFIDENTIAL REPORTS

Documents officiels & rapports confidentiels.

- Annual Reports.
- Command Documents., (Cad).
- Correspondences Respecting the Affairs of Egypt.
- Annuaire statistique d'Egypte.
- Foreign Office Confidential Prints, F.O. 407.
- Foreign Office Confidential Correspondence, F.O. 141, and F.O. 371.
- Cromer Papers., C.P., F.O. 633.
- Public Record Office Archives, London.
- Lavison (Comte Max) - Mémoires, (Inédites) 226 p. (dactilog.)

المراجع باللغات الأجنبية

ABDEL-MOTAL Zaki, *Les bourses en Egypte*, Paris, thèse droit - Libraire de Droit et de Jurisprudence, 1930, 566 p.

ABOU-STEIT Hichmat, *La politique cotonnière de l'Egypte*, Paris, thèse sc. écon., 1932, 271 p.

ADAM Juliette, *L'Angleterre en Egypte*, Paris, Imprimerie du Centre, 1922, 416 p.

AHMAD Jamal, *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*, London, R.I.I.A., Oxford University Press, 1960, 135 p.

ALAWI Hamza, *Le nouvel impérialisme*, Paris, les Temps Modernes, août/septembre, 1964.

ALEXANDER J., *The Truth about Egypt*, London, Cassel, 1911, 384 p.

AMIN Qasim, *Les Egyptiens*, Le Caire, 1894, 299 p.

AMIN Samir, *Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes*, Paris, thèse sc. écon., 1957, 641 p.

ARMINJON Pierre, *La situation économique et financière de l'Egypte*, Paris, 1911, 708 p.

ARTAUD C., *L'industrie sucrière en Egypte*, E. C. No. 2, mars 1910, pp. 207/225.

ARTIN Ya'coub,

- *L'instruction en Egypte*, Paris, 1890, 206 p.
- *Essai sur le renchérissement de la vie matérielle en Egypte*, Le Caire, 1907.

AVIGDOR S., *L'Egypte agricole*, Le Caire, E. C., 1930, pp. 72/104.

AZMI Hamed El-Sayyed, *A Study of Agricultural Revenue in Egypt*, Le Caire, E. C., 1934, pp. 693/717.

BADAWI Zaki, *Les problèmes du travail et les organisations ouvrières en Egypte*, Alexandrie, Société des publications égyptiennes, 1948, 183 p.

BAER Gabriel, *A History of Landownership in Modern Egypt*, London, O.U.P., 1962, 252 p.

BAXTER James, *The National Income of Egypt*, Le Caire, E. C., 1923, pp 405/27.

BERGER Morroe, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt, a Study of the Higher Civil Service*, New Jersey, Princeton University Press, 1957, 231 p.

BERQUE Jacques,

- *Histoire sociale d'un village égyptien au XX^e siècle*, La Haye, Mouton, 1957, 87 p.
- *Dépossession du monde*, Paris, Seuil, 1964, 219 p.

- EL-BEBLAOUI Hazem**, *L'interrelation agriculture/industrie et le développement économique*, Paris, thèse sc. écon., 1964, 452 p.
- BLUNT Wilfred Scawen**, *Secret History of the British Occupation of Egypt*, London, Unwin, 2d edition, 1907, 606 p.
- BOKTOR Amir**, *School and Society in the Nile Valley*, Le Caire, 1936.
- BORELLI Octave**, *Choses politiques d'Egypte, 1883/1895*, Paris, Flammarion, 1895, 603 p.
- BRESCIANI G.**, *Les relations, la récolte et les prix du coton égyptien*, E. C.
- CASORIA M.**, *Chronique agricole de 1922*, E. C., 1923, No. 70, pp. 141/187.
- CHARLES ROUX F.**, *Le capital français en Egypte*, E. C. No. 8, novembre 1911, pp. 465/502.
- CHESNEL Eugène**, *Plaies d'Egypte: Les Anglais dans la vallée du Nil*, Paris, Flammarion, 1888, 377 p.
- CHIROL Sir Valentine**, *The Egyptian Problem*, London, MacMillan, 1920, 331 p.
- CLELAND W.**, *Egypt's Population Problem*, E. C. No. 167, January 1937, pp. 67/87.
- COLVIN Sir Auckland**, *The Making of Modern Egypt*, New York, Dutton, 1906.
- CRAIG J. I.**,
 - *Notes on the National Income of Egypt*, E. C. No. 76, January 1924, pp. 1/9.
 - *Les finances publiques de l'Egypte*, E. C. 1930, pp. 17/56.
- CRESSATY Comte**, *L'Egypte d'aujourd'hui*, Paris, M. Rivière, 1912, 245 p.
- CROMER Lord**,
 - *Modern Egypt*, London, MacMillan, 1908, tome I, 594 p. tome II, 600 p.
 - *Imperialism Ancient and Modern*, London, MacMillan 1910.
- CROUCHLEY A. E.**,
 - *Commerce in the Reign of Muhammad Ali*, E. C. 1937, pp. 305/18.
 - *A Century of Economic Development*, E. C. No. 182/3, février/mars 1939, pp. 133/155.
 - *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt*, Le Caire, 1936.
 - *The Economic Development of Modern Egypt*, London, 1938.
- DELPRAT R.**, *Niveaux de consommation et de production dans dix zones du monde*, in Meraud J., *Niveaux de vie, besoins et civilisation*, Paris, Editions Ouvrières, tome I, économie et civilisation, 1956, 205 p.
- DICEY Edward**, *The Egypt of the Future*, London, Heinemann, 1907, 216 p.
- DOBB Maurice**, *Croissance économique et sous-développement*, Paris, Maspéro, 1965, 79 p.
- DUCRUET Jean**, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, P.U.F., Paris, 1964, 468 p.
- DUVERGER Maurice**, *Introduction à la politique*, Paris, N.R.F., 1964, 382 p.
- L'EGYPTE**, *Aperçu historique et géographique, gouvernement et institutions, vie économique et sociale*, Le Caire, Imprimerie de l'Institut Français, 1926, 456 p.
- EID Alfred**, *La fortune immobilière de l'Egypte*, Paris, Alcan, 1907.
- EL-EMARY Ahmad Sweilam**, *La structure économique de l'Egypte*, E. C. 1937, E. C. pp. 187/223.
- ENGELS Frederick**, *Anti-Dühring*, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, 542 p.
- FABUNMI L. A.**, *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations: a Case Study in Power Politics, 1800/1956*, London, Longmans, 1960, 466 p.
- FAHMY Mustafa**, *La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences sociales au XIX siècle, 1800/1850*, Leyden, 1954.
- FANON Frantz**, *Les damnés de la terre*, Paris, Maspéro, 1901, 243 p.
- FEIS Herbert**, *Europe, the World's Banker, 1870/1914*, New York, Norton, 1965, 470 p.

FYFE Hamilton, *The New Spirit in Egypt*, London, Blackwoods, 1911, 284 p.

GABALI Farid Najib, *Le marché international du coton égyptien*, Paris, thèse sc. écon., 1956, 515 ff.

GABRA Sami, *Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte*, Bordeaux, thèse droit et sc. écon., 1919, 142 p.

GALBRAITH John, *Les conditions actuelles du développement économique*, Paris, Denoël, 1962, 95 p.

GALLAGHER J. et ROBINSON R.,

- *Africa and the Victorians: the Official Mind of Imperialism*, London, MacMillan, 1901, 491 p.

- *The Imperialism of Free Trade*, in *Economic History Review*, 2d series, VI, No. 1, 1953.

GHALEB Gamil Osman, *Les capitaux étrangers en Egypte*, Paris, thèse sc. écon., 1954, 457 ff. dactilog.

DE GRAZIA Sebastian, *The Political Community; a Study of Anomie*, Chicago University Press, 1963, 258 p.

EL-GRITLY A. I., *The Structure of Modern Industry in Egypt*, thèse, London Univ. in E. C. 1947, pp. 363/582.

GROUPE D'ETUDE DE L'I.D.E.S.,

- *Pression démographique et stratification sociale dans les campagnes égyptiennes*, in *Tiers-Monde*, juillet/septembre 1960, tome I No. 3, pp. 313/340.

- *La société urbaine égyptienne*, tome II No. 6, avril/juin 1961, pp. 183/210.

DE GUERVILLE A. B., *New Egypt*, London, Heinemann, 1905, 360 p.

LE DUC D'HARCOURT, *L'Egypte et les Egyptiens*, Paris, Plon, 1893, 305 p.

HARDY Patrick Steel, *Thirty-Five Years of British Rule in Egypt*, Lausanne, Librairie Nouvelle, 1918, 136 p.

HASSAN El-Sayyed, *Essai sur une orientation nouvelle de l'économie égyptienne*, Toulouse, thèse sc.écon., 1928, 267 p.

HEYWORTH-DUNNE J., *Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, London, 1939.

IMLAH A. H., *British Balance of Payments and Export of Capital, 1816/1913*, in *Economic History Review*, 2d series, V, 1952.

ISMALUM Max, *La situation minière de l'Egypte*, E. C. 1912, pp. 161/214.

ISSA Hossam, *L'évolution du régime juridique des sociétés anonymes et sa correspondance aux réalités sociales en Egypte, essai sur le rapport entre structure sociale et droit*, thèse en préparation, Paris droit.

ISSAWI Charles,

- *Egypt at Mid-Century, an Economic Survey*, London, R.I.I.A., O.U.P., 1954, 289 p.

- *Egypt in Revolution, an Economic Analysis*, London, R.I.I.A., O.U.P., 1963.

JALEE Pierre, *Le pillage du Tiers-Monde*, Paris, Maspéro, 1965, 133 p.

JAMES M. E., *L'organisation du crédit en Egypte*, E. C. 1939, pp. 537/94.

JOB H. S., *Le crédit en Egypte*, E. C. 1930, pp. 57/71.

JULLIEN L., *Chronique cotonnière de 1913*, E. C. 1914, 223 p.

KEAY Seymour, *Spoiling the Egyptians, a Tale of Shame*, London, 1882, 81 p.

KOEBNER Richard et SCHMIT Helmut, *Imperialism; the Story and Significance of a Political Word, 1840/1960*, Cambridge, Cambridge University Press, 1964, 432 p.

EL-KOLALY Muhammad, *La criminalité et ses causes en Egypte*, Paris, thèse droit, 1929, 390 p.

KRICHEWSKY S., *Baromètres de la civilisation égyptienne*, E. C. No. 123, novembre 1930, pp. 584/626.

LACHERAF Mostafa,

- *L'avenir de la culture algérienne*, in *Temps Modernes*, No. 209, octobre 1963, pp. 721/45.

- *Réflexions sociologiques sur le nationalisme et la culture en Algérie*, in *Temps Modernes*, No. 214, mars 1964, pp. 1628/60.

LACOSTE Yves, *Les pays sous-développés*, Paris, P.U.F., Que sais-je ? 1962, 128 p.

LACOUTURE Jean et Simone, *L'Egypte en mouvement*, Paris, Seuil, 1956, 478 p.

LAMBELIN Roger, *L'Angleterre et l'Egypte*, Paris, Grasset, 1922, 259 p.

LANDAU Jacob, *Parliaments and Parties in Egypt, 1866/1924*, Tel-Aviv, Israël Oriental Society, 1953, 212 p.

LANGE Oscar, *Economic Development, Planning and International Cooperation*, Le Caire, National Bank of Egypt, 1961.

LANDES David, *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, London, Heinemann, 1958, 354 p.

LEGRAND F., *Les fluctuations des prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte*, Nancy, thèse sc. écon., 1909, 169 p.

LENINE, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*, Moscow, in *Selected Works*, 1947, pp. 630/725.

LEVI I. G.,

- *Le commerce extérieur de l'Egypte pour 1913*, E. C. 1914, pp. 413/17.
- *L'augmentation des revenus de l'Etat*, E. C. 1927, pp. 596/624.
- *L'industrie et l'avenir économique de l'Egypte*, E. C. 1927, pp. 357/87.
- *Le recensement de 1917*, E. C. 1922, pp. 471/506.
- *Le marché égyptien*, E. C. 1910, pp. 464.

LITTLE Tom, *Egypt*, London, Benn, 1958, 334 p.

LLOYD Lord, *Egypt since Cromer*, London, MacMillan, 1933, tome I, 390 p.

LUMBROSO Jacques, *Le coton, son influence sur la prospérité de l'Egypte*, E. C. 1909, 257 p.

LUXEMBURG Rosa, *The Accumulation of Capital*, London, Routledge, 1963, 475 p.

MALACHE Kamel A., *Etude économique et critique des instruments de circulation et des instruments de crédit en Egypte*, Paris, P.U.F., 1930, 448 p.

MAREI Sayyed, *L'industrie en Egypte*, pp. 226/36, in *Oeuvres du Congrès National Egyptien*, Bruges, 1910, 486 p.

MARX-ENGELS, *Textes sur le colonialisme*, Moscow, S. D. 431 p.

MAUNIER René,

- *Progrès de la richesse et de la criminalité en Egypte*, E. C. 1912, pp. 27/42.
- *Chronique financière de l'Egypte en 1912*, E. C. 1913, pp. 257/71.
- *Chronique financière de l'Egypte en 1913*, E. C. 1914, pp. 424/38.
- *Les sociétés anonymes par actions en Egypte*, E. C. 1914, pp. 179/87.

MBORIA Lefter, *La population de l'Egypte*, Paris, thèse sc. écon., 1938, 208 p.

MEMMI Albert, *Portrait du colonisé, précédé du portrait du colonisateur*, Paris, Buchet-Chastel, 1957, 193 p.

METIN Albert, *La transformation de l'Egypte*, Alcan, 1903, 314 p.

MICHEL Bernard, *Etude sur les recettes de l'Etat égyptien*, E. C. No. 72, avril 1923, pp. 293/343.

MILL Stuart John, *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*, London, Everyman's, 1960, 399 p.

MILNER Alfred, *England in Egypt*, London, Arnold, 13th ed., 1926, 429 p.

MINOST E.,

- *Essai sur la richesse foncière de l'Egypte, (propriété non-bâtie)* E. C. No. 121, avril 1930, pp. 334/55.
- *Essai sur le revenu agricole de l'Egypte*, E. C. No. 123, novembre 1930, pp. 535/83.

MOSHARRAFA M. M., *Cultural Survey of Modern Egypt*, London, 1947.

MOSSERI V., *L'amélioration des cotons égyptiens*, E. C. 1926, pp. 392/433.

MOURSRY Muhamad Kamel, *De l'étendue du droit de propriété en Egypte*, Dijon, thèse droit, éd. Sirey, 1914.

- MOUSSA Pierre**, *Les nations prolétaires*, Paris, P.U.F., 1963, 203 p.
- MYRDAL Gunnar**, *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, London, Methuen, 1964, 168 p.
- NADEL George H. et CURTIS Perry EDITORS**, *Imperialism and Colonialism*, New York, MacMillan, 1964, 154 p.
- NASSIF Elie**, *L'Egypte est-elle surpeuplée?* Paris, thèse sc. écon., 1942, et Le Caire, E. C. 1942, pp. 613/791.
- NAUS BEY H.**, *L'industrie égyptienne*, E. C. 1930, pp. 1/16.
- NOAILLE Vicomte de**, *Les Anglais en Egypte*, 1898, Paris, 50 p.
- NURKSE Ragner**, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, Oxford, Blackwell, 1953, 163 p.
- OEUVRES DU CONGRES NATIONAL EGYPTIEN**, tenu à Bruxelles les 22/24 septembre 1910, Bruges, St. Catherine Press, 1910, 486 p.
- PAPASIAN E.**, *L'Egypte économique et financière*, Le Caire, 1923, 286 p.
- PIOT BEY J. B.**, *L'économie actuelle du bétail en Egypte*, E. C. No. 6, mars 1911, pp. 199/208.
- PLAUCHET E.**, *L'Egypte et l'occupation anglaise*, Paris, Plon, 1889, 259 p.
- POLIER Léon**, *Le prix du coton et les filatures*, E. C. 1914, pp. 344/76.
- POLITIS Atanase**,
 - *Histoire de l'hellénisme égyptien, 1798/1927*, Paris, Alcan, 1929, 531 p.
 - *Contribution de l'hellénisme à l'Egypte moderne*, Alcan, 1930, 576 p.
- PURYEAR A. V.**, *International Economics and Diplomacy in the Near East*, Stanford, 1935.
- RAE Fraser**, *Egypt Today*, London, Bentley, 1892, 331 p.
- RIAD Hassan**, *L'Egypte nassérienne*, Paris, Minuit, 1964, 251 p.
- RIFAAT M.**, *The Awakening of Modern Egypt*, London, Longman, 1947, 242 p.
- RIFAAT Wafiq**, *L'instruction en Egypte*, pp. 386/468, in *Oeuvres du Congrès National Egyptien*, Bruges, 1910, 486 p.
- RIVLIN Helen**, *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt*, Harvard, Harvard Middle Eastern Studies, IV, O.U.P., 1961.
- ROTHESTEIN Theodore**, *Egypt's Ruin*, London, 1910.
- SAFRAN Nadav**, *Egypt in Search of Political Community, an Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt*, Harvard, Harvard University Press, 1961, 298 p.
- SAHLI Muhammad**, *Décoloniser l'histoire; introduction à l'histoire du Maghreb*, Paris, Maspéro, 1965, 149 p.
- SAINTE-CLAIRE DEVILLE E.**, *L'agriculture égyptienne*, pp. 262/322, in *Oeuvres du Congrès National Egyptien*, Bruges, 1910, 486 p.
- SALEH Muhammad**, *La petite propriété rurale en Egypte*, Grenoble, thèse sc. pol. et écon., 1919, 125 p.
- SCHATZ J.**, *Le développement commercial de l'Egypte*, E. C. 1934, pp. 48/103.
- SEKALY Achille**,
 - *Le désastre cotonnier 1909*, E. C. 1910, pp. 227/58.
 - *La culture du tabac en Egypte*, E. C. 1914, pp. 344/70.
- SOUCAIL B.**, *La cherté de la vie en Egypte*, E. C. 1912.
- STORRS Ronald**, *Orientations*, London, Nicholson & Watson, 1945, 532 p.
- STRACHEY John**, *The End of Empire*, London, Gollancz, 1961, 351 p.

THERY Edmond, *L'Égypte nouvelle au point de vue économique et financier*, Paris, Economiste Européen, 1907, 239 p.

WILLCOCKS William, *Sixty Years in the East*, London, Blackwood, 1935.

WITTFOGEL Karl A., *Oriental Despotism: a Comparative Study of Total Power*, New Haven, Yale University Press, 1964, 556 p.

YOUNG George, *Egypt*, London, Benn, 1930, 352 p.

ZANANIRI Gaston, *Le Khédive Ismail et l'Égypte, 1830/94*, Alexandrie, 1923, 218 p.

ZOHNY Abdel Salam, *Le coton égyptien*, Paris, Villefranche, thèse sc. écon., 1927, 179 p.

هذا الكتاب «الامبريالية البريطانية في مصر ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٤» هو دراسة معمقة لتجربة استعمارية غير عادية واسهام هام في مجال الدراسة العامة لسياسات الدول الاستعمارية في مستعمراتها والنتائج التي تترتب عليها: النمو الاقتصادي إلى حد ما، والاصلاح الاداري، وتطور التعليم من ناحية، واستيقاظ الوعي الوطني للشعب المستعمر والوعي السياسي الختمي لدى الصفوة المتعلمة نتيجة للطبيعة المتناقضة للاستعمار المشبع بالقيم التسلطية والعنصرية والتي لا تخترق حقيقة على أهداف إجتماعية للشعب المحكوم.

تقديم وتقوم هذه الدراسة الهامة تحليلاً لأُسس النظام الاستعماري في مصر في الفترة من بداية الاحتلال عام ١٨٨٢ حتى فرض نظام الحماية عام ١٩١٤. وبينما تهتم بالأُسس الاقتصادية بصفة خاصة فإنها تتناول أيضاً الأُسس السياسية والادارية والتعليمية أو بعبارة أخرى فإن البنية الأساسية الموسعة لهذا النظام هي موضوع البحث.

والواقع انها الدراسة الوحيدة باللغة العربية التي تتناول بطريقة غير تقليدية الجوانب الهيكلية للاستعمار البريطاني في مصر في تلك الفترة. وسوف تؤدي إلى تعديل الأفكار السائدة والتحيزات السطحية المتعلقة بالاستعمار، هذه الظاهرة المركبة ذات الجوانب الايجابية والسلبية، وإلى اظهار الآفاق الحقيقية وحدودها.